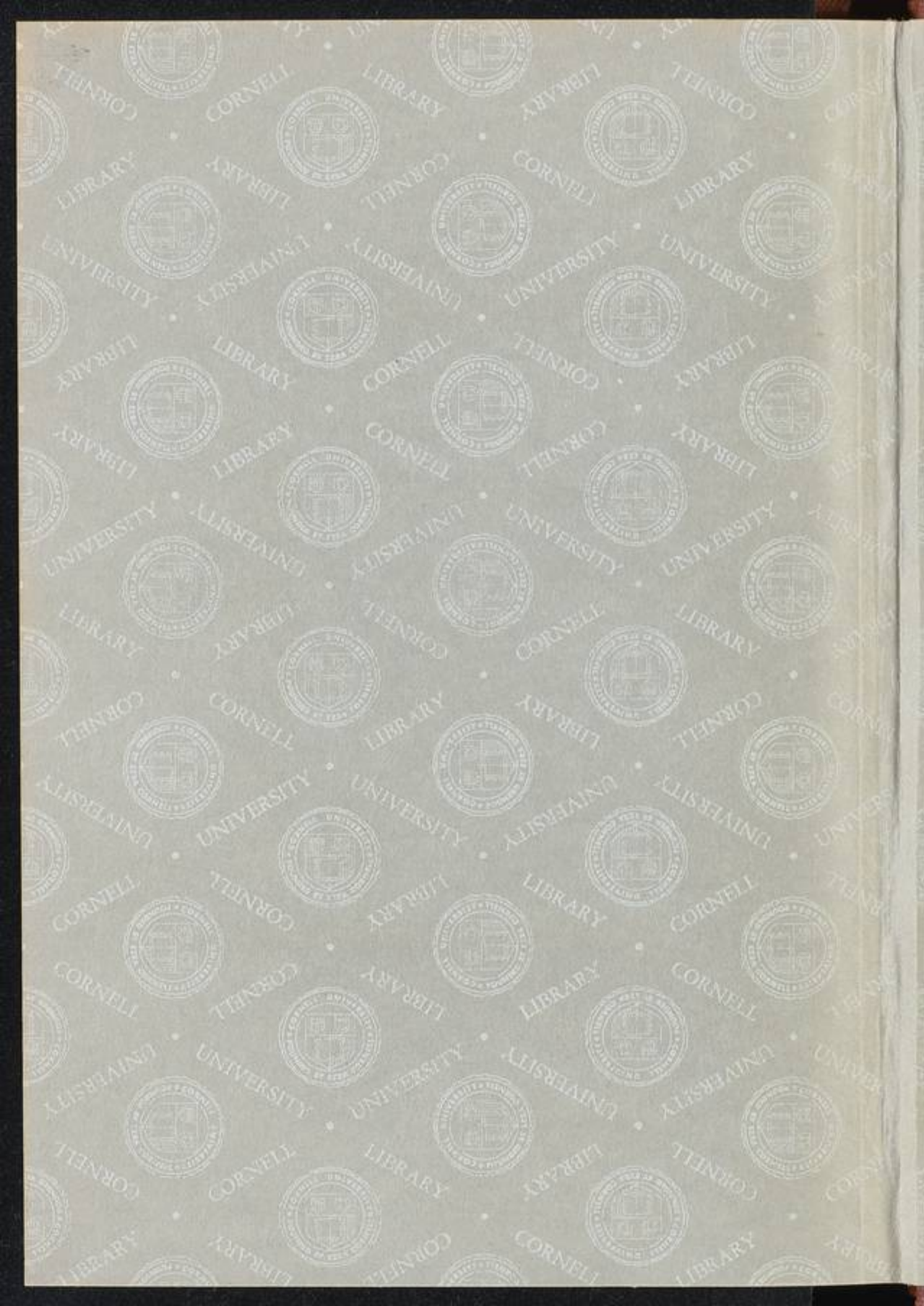


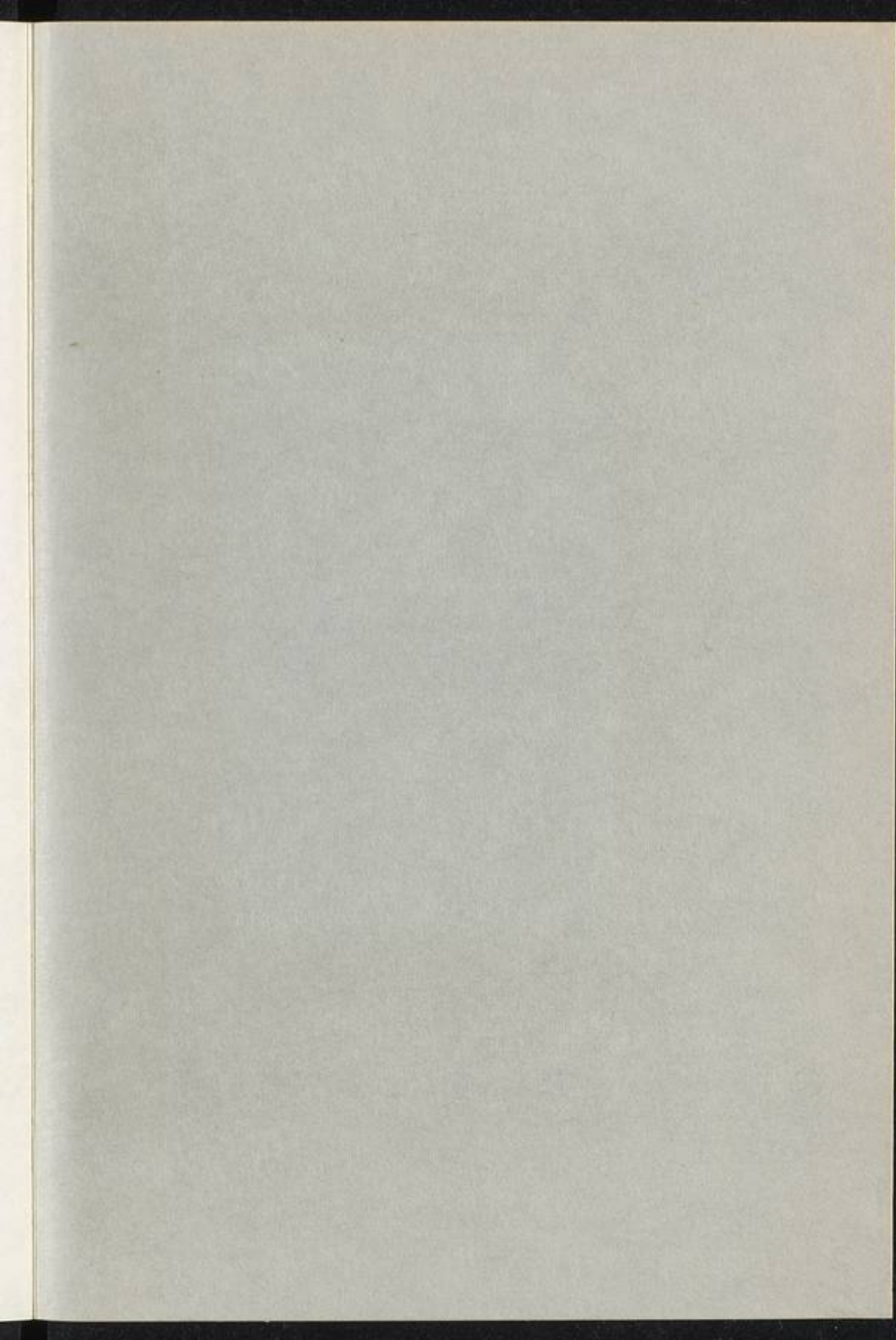
HC
534
B26

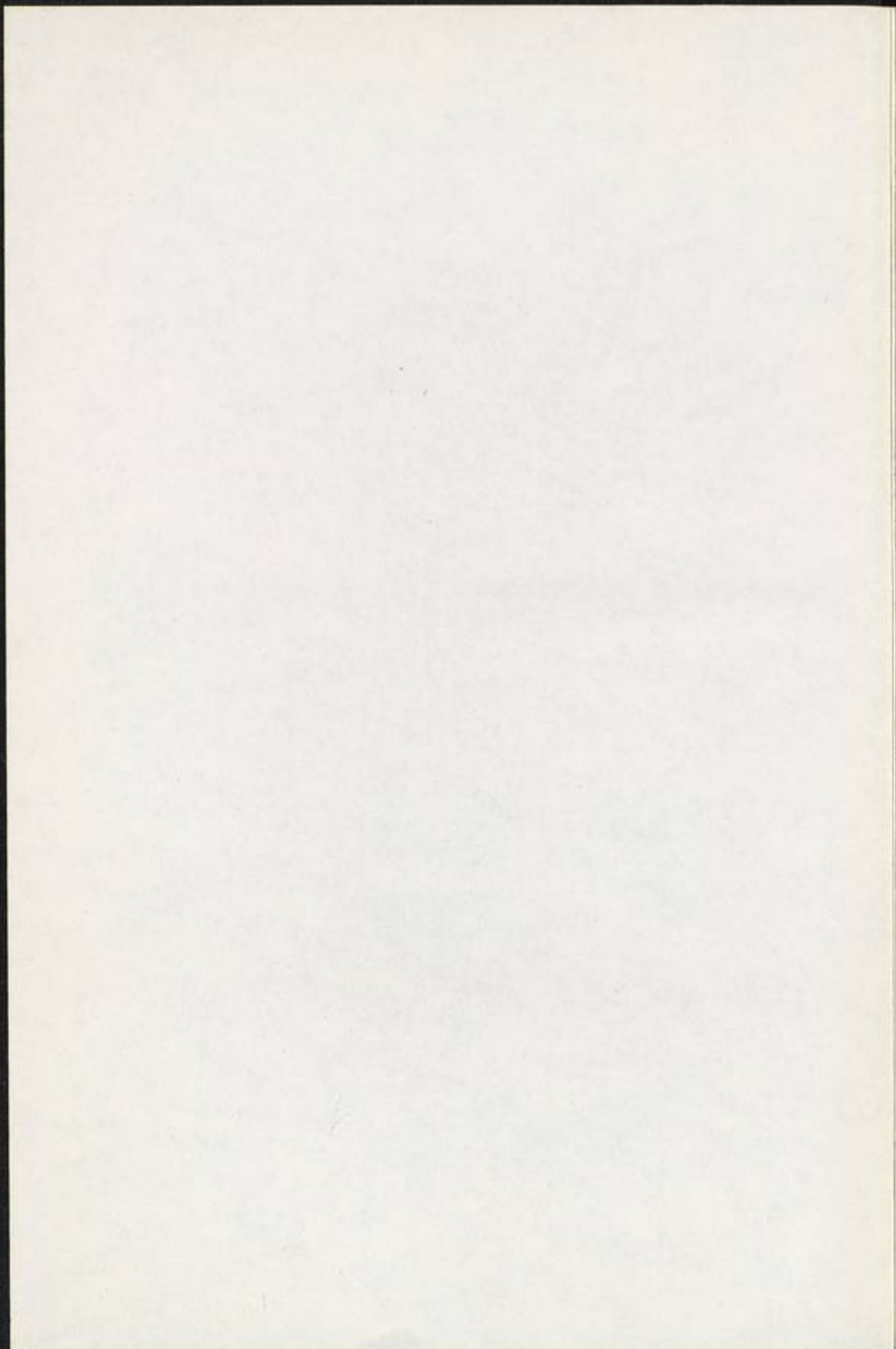
CORNELL
UNIVERSITY
LIBRARY

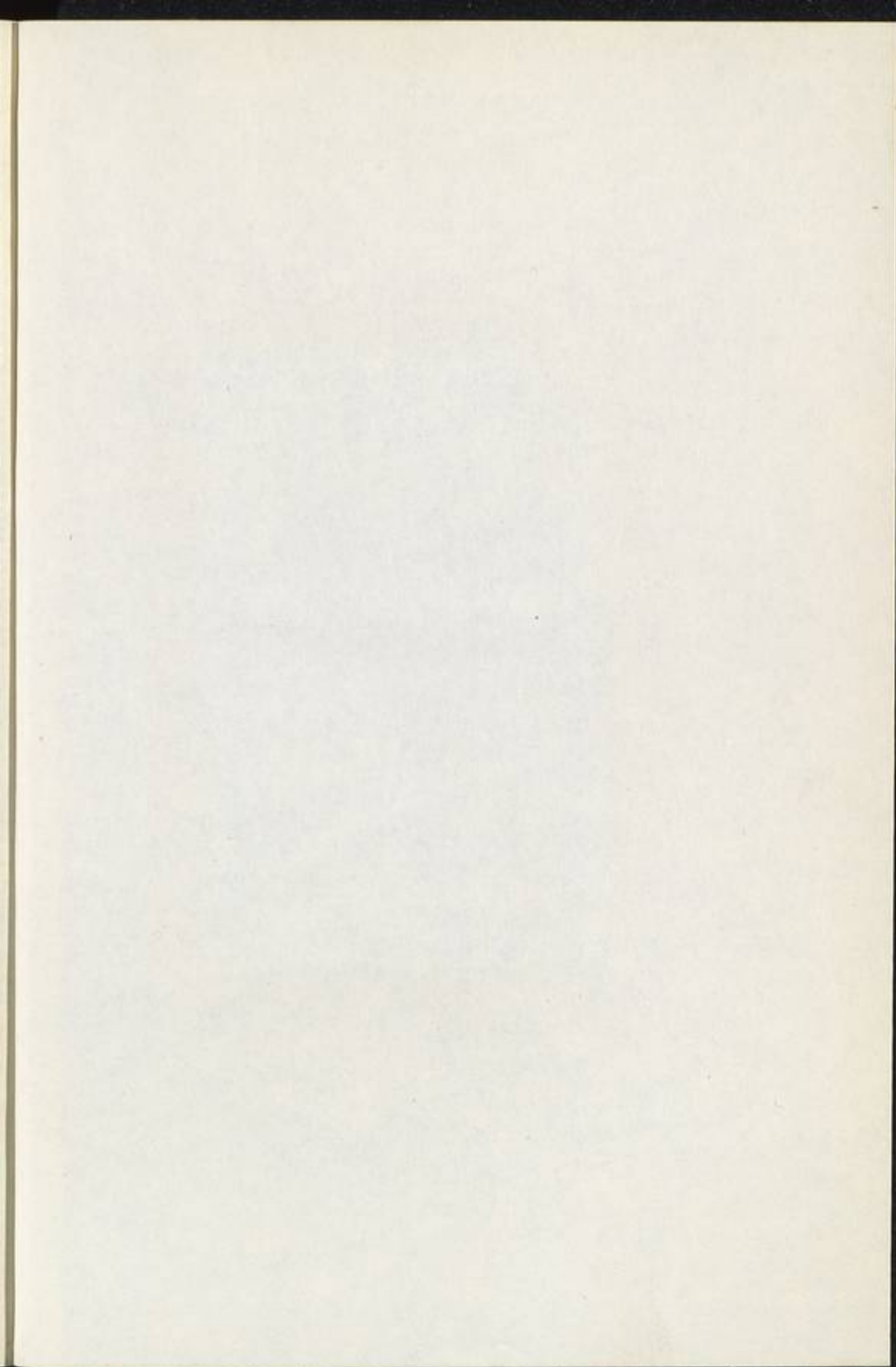


BOUGHT WITH THE INCOME
OF THE SAGE ENDOWMENT
FUND GIVEN IN 1891 BY
HENRY WILLIAMS SAGE









دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي

حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين

تأليف

دكتور راشد البراوي

كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول

الطبعة الأولى

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

١٣٦٨ - ١٩٤٨ م

مطبعة السعادة بمصر



مكتبة جامعة كورنيل

HC
534
B26

تاريخ اللغة العربية
نبيهة طاهر

تاريخ اللغة العربية

مكتبة جامعة كورنيل

تاريخ اللغة العربية

B722364
55

مكتبة جامعة كورنيل

مكتبة جامعة كورنيل

15710 - 13810



الاهداء

الى الاجيال المتعاقبة التي ساهمت منذ القدم في بناء

صرح الحضارة المصرية

دكتور راشد البزواوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

تقديم الكتاب

بقلم

الدكتور حسن إبراهيم حسن

أستاذ التاريخ الاسلامي ، ورئيس قسم التاريخ
بكلية الآداب — جامعة فؤاد الأول

لاشك في أن الدراسات الاقتصادية قد أصبحت لها المقام الأول في عالم المال والسياسة ويستلزم الالمام بهذا النوع من الدراسة بحث حياة الشعوب بحثاً مبنياً على أسس علمية قویة . ولهذا الناحية أهميتها لسلك من يدرس التاريخ الاسلامي ، وهو في الواقع ميدان خصب للبحث والتحقيق لم يطرقة كثير من المؤرخين بعد .

وكان من حسن التوفيق أن يعالج الدكتور راشد البراوي هذه الناحية ، وأن يختار العصر الفاطمي موضوعاً لدراساته الاقتصادية . ولا عجب في ذلك فقد نجح الفاطميون في تأسيس إمبراطورية شاسعة الأرجاء ، وحضارة باهرة لم يعرفها الشرق من قبل إلا نادراً ؛ تلك الحضارة التي اشتهرت بنظمها الادارية المحكمة ، وفنونها ، وجيوشها ، وأساطيلها ، وعدالة محاكمها ، وتسامحها الديني . وأهم من هذا كله ما عرفت به من تشجيع العلم والثقافة .

اختار الدكتور راشد البراوي « حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين » . موضوعاً لرسالة الدكتوراه . وقد قسمه إلى خمسة أبواب ، جعل لها مقدمة تعرض فيها لبحث حالة مصر الاقتصادية من الفتح العربي إلى الفتح الفاطمي .

وقد بحث في الباب الأول منها حالة الملكية العقارية ، والزراعة ، والرى ، وسياسة الفاطميين الزراعية ، مستعيناً في ذلك بما ورد في كتاب « أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية » للدكتور أدولف جروهمان ، وفي كتاب « قوانين

الدواوين « لابن نماني وغيرهما من المصادر الأصلية . واستطاع أن يستخلص النظم المتعلقة بالزراعة وحياة الملوك والفلاحين والعلاقة بين هؤلاء وهؤلاء .

وفي الباب الثاني تكلم على التطور الصناعي في العصر الفاطمي ، وعرض لسلك صناعة على حدة ، مستقصيا مواردها وإنتاجها ومراكزها وعوامل تقدمها . وأشار إلى أنواع جديدة من الصناعات التي نشأت وازدهرت في العصر الفاطمي ، وعالج موضوع النقابات وما كان لها من أثر في النهضة الصناعية في ذلك العصر .

وأفرد الباب الثالث للتجارة الخارجية . فعرض لعلاقات مصر التجارية مع سائر دول العالم المعروف إذ ذاك . وتناول تجارة كل منها ، مستقصيا صادراتها و وارداتها ونظمها التجارية . وعالج في الباب الرابع طرق المواصلات الداخلية والخارجية برية وبحرية . ولعل الباب الخامس والأخير أهم هذه الأبواب جميعا ، فقد تكلم فيه الدكتور راشد على النظام المالي وعلي الإدارة المالية والدواوين ووظائفها ، ونظام العملة ، وخلص من هذا كله إلى هذه الصورة التقريبية الواضحة عن ميزانية الدولة الفاطمية في ذلك العصر ، كما ختم الباب بنقد عام للسياسة المالية .

وقد اخطأ الدكتور راشد البراوي لنفسه منهجا خاصا يمتاز بتحرى الدقة والكشف عن الحقيقة ، في أسلوب علمي سليم مبني على دراسة عميقة للمصادر الأصلية الكثيرة التي لا توجد أحيانا إلا مخطوطة . واستطاع بذلك أن يضيف حقائق علمية طريفة تضيء الطريق للباحثين في آثار الدولة الفاطمية مما كان موضع تقدير الممتحنين وثناهم وإعجابهم . ومن أجل هذا يسرني أن أقدم إلى قراء العربية هذا البحث الممتع . ويحقي لي أن أغفر بالأستاذ الدكتور راشد البراوي وأن أعترز بتدنته على وأرجو أن يكون قدوة حسنة لأبنائي الطلبة ، كما أرجو أن يسلكوا الطريق الذي سلكه في البحث العلمي الذي يهدف إلى الحقيقة .

كلمة تقديم

بقلم الدكتور زكى محمد حسن

عميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

يسرني أن أقدم للكتبة العربية كتاباً جديداً لصديقي الدكتور راشد البراوي ولكنه ليس كتاباً كسائر المؤلفات القليلة التي أخرجها للقراء في السنين الأخيرة بعد أن أتجه إلى البحث في التاريخ الاقتصادي وشؤون الشرق العربي في العصر الحديث. وإنما هو دراسة نفيسة في ناحية عظيمة الشأن من نواحي التاريخ الاسلامي تقدم بها إلى كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول خازت إعجاب هيئة الامتحان ونال بها درجة الدكتوراه .

والحق أنها تختلف عن كثير من الرسائل التي قدمت الجامعة بأنها تبحث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تهيب الباحثون من الخوض فيها ، فضلاً عن أنها تعرض لحياة الشعب ولا تقف عند التاريخ السياسي الذي اعتاد المؤرخون أن يطنبوا القول فيه .

ولا شك عندي في أن ما كتبه صديقي الدكتور راشد في هذا الكتاب عن الملكية العقارية والأرض الزراعية ، والتجارة والصناعة في العصر الفاطمي قد أضاف كثيراً إلى ما يعرفه جمهوره المؤرخين في هذا الميدان ، وفتح آفاقاً جديدة للبحث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من التاريخ الاسلامي ، فهو جدير من أجل ذلك بكل تقدير وحمد وثناء .

زكى محمد حسن

١٥ نوفمبر ١٩٤٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة البحث

كان من آثار الانقلاب الصناعى بأوروبا والتقدم الواضح وبخاصة منذ منتصف القرن الماضى ان أخذ الباحثون والمؤرخون يوجهون عناية كبرى إلى مسائل التاريخ الإقتصادى نظراً لما للعوامل الاقتصادية من وثيق الصلة بالأحداث السياسية ومظاهر الحياة الاجتماعية وغير ذلك من جوانب عملية تطور المجتمع البشرى .

وبالرغم من هذه الحقائق الواضحة بذاتها لم تنل هذه الناحية من التاريخ المصرى فى العصور الوسطى ماهى أهل له من اهتمام الكتاب ، واقتصر الأمر فى الواقع على فصول أو أجزاء من فصول متناثرة ومتداخلة فى البحوث التى تعالج تاريخ مصر السياسى فى تلك العهود . ولهذا آثرنا أن ننحو فى هذا البحث الذى تقدمه نحواً جديداً فنعرض لحالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين .

وقد اخترنا هذا العصر بالذات إذ نعمت فيه البلاد بالاستقلال مدى قرنين من الزمان (٣٥٨ — ٥٦٧ هـ) ، وأصبحت قلباً امبراطورية مترامية الأطراف ، ومركز خلافة تنافس العباسيين فى بغداد والامويين فى قرطبة . ولا شك انه إذا كان للعوامل لمادية أثرها فيما يقوم عليها من صرح المجتمع ، فان الأحداث السياسية أهميتها وقوتها كذلك ، واننا نعتقد أن الاستقلال السياسى من الظروف الفعالة التى تسرع بعملية التطور والارتقاء . ومن هنا كانت غايتنا أن نوضح إلى أى حد كان العصر الفاطمى مرحلة تقدم أصابت حياة البلاد الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة ونقل وشئون مالية ، وغير ذلك مما له ارتباط بحالة الشعب ودرجة رخائه ومبلغ حضارته . ولم يكن الامر سهلاً هيناً لان المؤرخين الاسلاميين فى العصور الوسطى لم

يوجهوا عناية واجبة إلى الاقتصاديات ولم يفرّدوا لها إبحاثاً خاصة ، وما أوردوه بشأنها لا يزيد عن شذرات وأخبار متفرقة في مؤلفاتهم . فأخذنا نتناول هذه الكتب بالبحث والدرس والاستقصاء والتحليل ونقرأ فيما بين السطور ونطابق بين مختلف الروايات لعلنا نستبين الحقيقة ما وضعنا الجهد وماهدانا التوفيق ، مسترشدين كذلك بالآراء والنظريات الاقتصادية الحديثة لتتخدمنا ضوءاً نلقيه على حالة مصر الاقتصادية في العصر الذي تناولناه بالدرس .

وقد مهدنا للموضوع بمقدمة عرضنا فيها للحياة الاقتصادية من مختلف زواياها خلال العهد الطويل الممتد منذ الفتح العربي لمصر حتى قيام الدولة الفاطمية ، كما قصدنا من ورأئها الكشف عن العوامل الداخلية والمؤثرات الخارجية التي ظلت تتجمع تدريجاً وتتفاعل بعضها مع بعض حتى مهدت الطريق وأوجدت التربة الصالحة لذلك التقدم التعدد المظاهر الذي تميز به العصر الفاطمي ، ذلك أن الأحداث التاريخية لاتعدو أن تكون حلقات متصلة في سلسلة التطور الذي يشهده المجتمع الإنساني .

ثم تناولنا بعد ذلك في خمسة أبواب ماهية التطور الاقتصادي في العصر الذي نحن بصدده ، مبينين في تفصيل وإسهاب شتى مظاهره والقوى الدافعة إلى حدوثه والآثار التي ترتبت عليه . وحرصنا في دراستنا هذه على العناية بالتحليل العلمي واستنباط النتائج البنية على القضايا والمقدمات التي نطمئن إليها .

هذا هو البحث الذي قمنا به منذ سنوات تقدمه لقراء العربية دون ادخال تعديل عليه لانا نعدّه مرحلة من مراحل التطور الفكري والعلمي التي يجتازها المرء في حياته الثقافية . ورجاؤنا أن نكون قد وفقنا إلى ادراك الغاية التي وضعناها نصب أعيننا وهي إثارة اهتمام الطلاب والباحثين بهذه النواحي البالغة الأهمية في تاريخ مصر والتي لا يزال الكثير منها غامضاً وفي حاجة إلى مزيد من الدرس والايضاح .

ولا يسعى الا التقدم بالشكر البالغ إلى حضرة أستاذي الدكتور حسن ابراهيم حسن أستاذ التاريخ الاسلامي ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب في جامعة فؤاد

الأول الذى كرس جانبا كبيرا من وقته للإشراف على هذا البحث منذ بدأت فيه ، اشرافا تميز بالدقة والعمق والشمول وطابع الاستقصاء فضلا عن ملاحظاته وآرائه البالغة القيمة ، بل أود أن أذكر أنه هو الذى حيز موضوع اختيار العصر الفاطمى بالذات . واعترف بالشكر إلى حضرة الأستاذ الدكتور زكى محمد حسن عميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول وأستاذ الفنون الإسلامية بها على ملاحظاته العظيمة الأهمية وإرشاداته وتوجيهاته السديدة فى نواح عدة لها اثرها فى هذا البحث ، كما أنه تفضل بأن يسر لنا سبيل الانتفاع بمكتبته الثمينة الأمر الذى أعانتنا على معالجة الكثير من الموضوعات والمسائل .

وشاء الأستاذان الكبيران أن يضيفا فضلا جديدا وذلك بتقديم الكتاب إلى القراء ، فلهما أجمل الشناء على عبارات التقدير والتشجيع . وأتوجه بالشكر إلى حضرة الدكتور محمد مصطفى زيادة أستاذ تاريخ العصور الوسطى بكلية الآداب على تشجيعه المتواصل . كما أتوجه بالشناء إلى حضرة الأستاذ أحمد عابدين أمين دار الكتب الملكية وزملائه ، وإلى حضرتى الأستاذين الفاضلين حسن محمود مدير مكتبة جامعة فؤاد الأول وعبد العزيز إسماعيل وكيلها وإخوانهما ، وحضرة الأستاذ عبد الحميد الشراوى أمين مكتبة كلية التجارة وزملائه ، على ما قدموا لى جميعا من المعاونة فى الاطلاع على مختلف المراجع من مخطوطات ومطبوعات . وعلى واجب الاعتراف بالجحيل إلى حضرات أصحاب مكتبة النهضة المصرية ، تلك الدار القومية الكبرى للنشر ، على اضطلاعهم بمهمة إخراج هذا الكتاب ، وكذلك شكرى إلى مطبعة السعادة ، صاحبها وعمالها إذ بذلوا جهدا كبيرا ليبدو الكتاب فى مظهره الحالى .

والله نسأل أن يهدينا سواء السبيل وأن يمدنا بعون من لدنه فيما نبذل من جهود متواضعة .

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

رأس البرارى

١٥ نوفمبر ١٩٤٨

محتويات الكتاب

هـ	إهداء الكتاب
هـ	تقديم الكتاب بقلم الدكتور حسن إبراهيم حسن أستاذ التاريخ الإسلامي ورئيس قسم التاريخ ، بكلية الآداب في جامعة فؤاد الأول
ز	كلمة تقديم بقلم الدكتور زكي محمد حسن عميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول
ح	مقدمة البحث
١ - ١١	مصادر البحث
١٣ - ٥٠	مقدمة تاريخية : حالة مضر الاقتصادية قبل العصر الفاطمي

الباب الأول

٥١ - ١١٧	الزراعة
٥٢	الفصل الأول : الملكية العقارية ونظام الإقطاع
٦٣	الفصل الثاني : نظام الري والزراعة
٧٩	الفصل الثالث : الأزمات الاقتصادية
٨٨	الفصل الرابع : الشدة العظمى
١٠٠	الفصل الخامس : عناية الفاطميين بالزراعة وسياساتهم ازاء الأزمات .
١٠٨	الفصل السادس : بعض النظم المتعلقة بالزراعة

الباب الثاني

١١٩-١٩٤	الصناعة والتقدم الفني والعمل	
١٢٠	: عوامل تقدم الصناعة في العصر الفاطمي	الفصل السابع
١٢٦	: الصناعات الرئيسية	الفصل الثامن
١٨٥	: نظام الطوائف الصناعية	الفصل التاسع

الباب الثالث

١٩٥-٢٨٠	التجارة	
١٩٥	: التجارة الداخلية والخارجية	الفصل العاشر
٢٥٣	: الواردات	المفصل الحادي عشر
٢٦٣	: بعض النظم المتعلقة بالتجارة	الفصل الثاني عشر

الباب الرابع

٢٨١-٢٩٧	المواصلات الداخلية والخارجية	
٢٨٢	: المواصلات الداخلية	الفصل الثالث عشر
٢٨٧	: المواصلات الخارجية	الفصل الرابع عشر

الباب الخامس

٢٩٩-٣٦٨	النظام المالي	
٣٠٠	: السياسة النقدية	الفصل الخامس عشر
٣١١	: الادارة المالية	الفصل السادس عشر
٣٢١	: نظام الجباية	الفصل السابع عشر
٣٢٩	: الإيرادات والمصروفات	الفصل الثامن عشر

٣٦٩	خاتمة
٣٧٠	ملحق رقم (١) أمر النيل في العصر الفاطمي
٣٨٠	ملحق رقم (٢) أهم المراكز الصناعية
٤٠٢—٣٨٥	ثبت بالمصادر
٣٨٥	(١) الكتب العربية
٣٩٦	(٢) المراجع الإفرنجية

١٥٥	٥٣٣
١٥٦	٥٣٤
١٥٧	٥٣٥
١٥٨	٥٣٦
١٥٩	٥٣٧
١٦٠	٥٣٨
١٦١	٥٣٩
١٦٢	٥٤٠
١٦٣	٥٤١
١٦٤	٥٤٢
١٦٥	٥٤٣
١٦٦	٥٤٤
١٦٧	٥٤٥
١٦٨	٥٤٦
١٦٩	٥٤٧
١٧٠	٥٤٨
١٧١	٥٤٩
١٧٢	٥٥٠
١٧٣	٥٥١
١٧٤	٥٥٢
١٧٥	٥٥٣
١٧٦	٥٥٤
١٧٧	٥٥٥
١٧٨	٥٥٦
١٧٩	٥٥٧
١٨٠	٥٥٨
١٨١	٥٥٩
١٨٢	٥٦٠
١٨٣	٥٦١
١٨٤	٥٦٢
١٨٥	٥٦٣
١٨٦	٥٦٤
١٨٧	٥٦٥
١٨٨	٥٦٦
١٨٩	٥٦٧
١٩٠	٥٦٨
١٩١	٥٦٩
١٩٢	٥٧٠
١٩٣	٥٧١
١٩٤	٥٧٢
١٩٥	٥٧٣
١٩٦	٥٧٤
١٩٧	٥٧٥
١٩٨	٥٧٦
١٩٩	٥٧٧
٢٠٠	٥٧٨

مصادر البحث

عرض وتحليل

نرى لزوما علينا أن نتناول بالدرس والتحليل المصادر المختلفة التي اعتمدنا عليها في هذا البحث . وأول ما نلاحظه أن مؤرخي العصور الوسطى ممن كتبوا عن مصر في العصر الفاطمي وغيره لم يعنوا العناية الواجبة بالمسائل الاقتصادية إذ انصرف أغلبهم إلى تدوين الأحداث السياسية وأخبار الوقائع الحربية وتواريخ الحكام ، وكل ما ذكره خاصا بالأحوال الاقتصادية إنما جاء عرضا وينقصه عنصر التنظيم والترتيب . وحتى الإحصائيات القليلة التي أوردوها عن مقادير الخراج وأنواع الضرائب تمتاز بالجفاف إذ لا يتوافر فيها عامل النقد والتحليل ولم يحاول أغلبهم توضيح أثر العوامل الاقتصادية في تفسير الأحداث السياسية وغيرها .

ومما يزيد البحث صعوبة أنه لم يصل إلينا شيء كاف من الوثائق والسجلات التي كانت محفوظة في دواوين الحكومة الفاطمية عن مقادير الإيرادات والمصروفات وأنواع الأعمال العامة وصور المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية والامتيازات التي كانت تمنح للتجار الأوربيين . حقيقة نجد بيانات من هذا القبيل كمبالغ الخراج وقد ذكرها بعض الكتاب ولكنهم يذكرونها إجمالا دون تفصيل . ولعل من أسباب عدم وصول هذه الوثائق إلينا الأحداث التي مرت بمصر في عهد الشدة المستنصرية ، وما أصاب الفسطاط من خراب بعد أن أمر الوزير شاور بإحراقها ، وما ضاع من السجلات بعد أن استولى الأيوبيون على أعنة الحكم . ولا يفوتنا أن ننوه في هذا المقام بحقيقة لها أهميتها وهي موقف الكثير من الكتاب السنيين من الخلفاء الفاطميين ، ويرجع هذا الموقف العدائي إلى الخلاف المذهبي ونجد مثلا لذلك في الصور القامعة التي قدمها لنا الكثيرون من هؤلاء الكتاب عن الأزمة الكبرى التي حدثت في عهد الخليفة المستنصر بالله . ونجد كتابا مثل أبي شامة المتوفى

سنة ٦٦٥ هـ (١٢٦٧ م) (١) يتهم الفاطميين بأنهم وضعوا المكوس على الناس ، كما تستشف من كلام ابن جبير أنهم أرهقوا الناس بتلك الضرائب الباهظة .

وتشمل المصادر التي اعتمدنا عليها النواحي الآتية : —

(١) كتب الفقه والتشريع ومنها «الحراج» لأبي يوسف المتوفى سنة ١٩٢ هـ ، والأحكام السلطانية للماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ (١٠٥٨ م) ، ومختصر القدوري المعاصر له تقريبا . وقد استقينا الكثير من المعلومات عن حالة الملكية العقارية ونظم الإقطاع وأنواعه وشروطه إلا أنه يغلب على هؤلاء المؤلفين التعلق بالنظريات إلى الحد الذي جعلهم في الحقيقة لا يصفون الحالة القائمة فعلا . وهذا ما يزيد في أهمية ما خلفه لنا الزيلعي (٢) والميداني (٣) وابن عابدين (٤) والشرقاوي (٥) .

ولهذا نعلم من ابن عابدين والشرقاوي أن الأراضي الحراجية في مصر كانت مملوكة لأهلها فعلا بل إن ابن عابدين كذلك يخالف غيره من الفقهاء فيجعل حائز اقطاع التملك مالكا لرقبة الأرض فضلا عن منفعتها .

وأطلعنا كذلك علي كتب « الحسبة في الإسلام » لابن تيمية المتوفى سنة ٥٧٤٨ هـ (١٣٣٨ م) و« معالم القرية في أحكام الحسبة » لابن الاخوة وهو مخطوط في مكتبة جامعة فؤاد الأول « ونهاية الرتبة في طلب الحسبة » للبراوي معاصر المماليك . ومن هذه المؤلفات نلم بوجهة نظر الشرع ازاء التسعير والاحتكار وعلاقة الحكومة بهذه المسائل ، كما نعرف بوضوح مدى اشرافها على التجارة والصناعة عن طريق المحتسب وعرفاء طوائف الصناع . وتنحصر أهمية كتب الحسبة بنسوع خاص فيما

(١) كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ج ١ ص ٢٠١

(٢) مؤلف كتاب تبيين المقائق شرح كنز الدقائق

(٣) اللباب (جزءان)

(٤) رد المحتار على الدر المختار

(٥) حاشية شرح التحرير

عدنا به من التفاصيل الدقيقة عن الصناعات والحرف المختلفة وعن الأوزان والأكيال والمقاييس والنقود مما له اتصال كبير بالتجارة الداخلية في مصر .

(ب) كتب الجغرافيين والرحالة والمؤرخين وستحدث أولا عن بعض من كتب عن مصر في العصر السابق للفاطميين ومن هؤلاء ابن خردادبه المتوفى سنة ٢٦٠ هـ (٨٧٤ م) واليعقوبي المتوفى سنة ٢٨٠ هـ (٨٩٣ م) ومنهما نعلم الكثير عن جغرافية مصر ومصادر الثروة الزراعية والحيوانية والمعدنية فيها والطرق البرية التي تربطها بالبلاد المجاورة . ولابن خردادبه أهمية إذ أوضح لنا مدى استخدام التجار اليهود لطريق مصر في نقل بضائع الهند وشرق آسيا إلى بلاد أوروبا . وعن يعالج هذه الفترة كذلك ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ (٩٢٢ م) وسعيد بن البطريق المتوفى سنة ٣٢٨ هـ (٩٤٠ م) والمسعودي المتوفى سنة ٣٤٦ هـ (٩٥٨ م) وله كتابا « مروج الذهب » و « التنبيه والاشراف » . ومن الكندي المتوفى سنة ٣٥٠ هـ (٩٦١ م) نعلم أخبار من ولي مصر منذ الفتح العربي وكذلك أنباء قضائها . ومن دراسة الكتب التاريخية السالفة الذكر وغيرها نستطيع أن نعرف مدى اضطراب الأحوال في الفترة التالية للفتح العربي .

ومن المؤلفات المعاصرة للدولة الفاطمية نذكر كتاب « المسالك والممالك » لابن حوقل وكتاب « أحسن التقاسيم » للمقدسي المتوفى سنة ٣٨٧ هـ (٩٩٧ م) ، ويمتاز المؤلفان بالدقة والاتزان وضبط العبارة وحصلنا منهما على معلومات ثمينة عن حالة الري والزراعة وطرق الاتصال المائية والبرية في داخل البلاد والضرائب المفروضة على الصناعات كما وصفنا لنا الكثير من المراكز الصناعية والتجارية كتنيس ودمياط وشطا والفسطاط ، وأشاد المقدسي بانتشار الأمن والهدوء وانصراف الناس إلى عملهم . ومن مؤلفي الصدر الأول من العصر الفاطمي في مصر ابن زولاق المتوفى سنة ٣٨٧ هـ (٩٩٧ م) وله كتاب « سيرة المعز لدين الله » وكتاب « تمتع أمراء مصر » وهو ذيل لكتاب الكندي . وقد شغل المسيحي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ (١٠٢٩ م) مراكز هامة في خلافة الحاكم بأمر الله وألف كتابا في تاريخ مصر في ثلاثة عشر

ألف ورقة (١) ، وللأسف لم يصل إلينا شيء من هذه المؤلفات (٢) ولكن اقتبس منها الكتاب في العصور التالية ، وقد زار ناصر خسرو الرحالة الفارسي مصر في الشطر الأول من خلافة المستنصر بالله (٣) ، وخلف لنا كتاب Sefer Nemeh وصفا تمتعا لحالة البلاد العامة و مبلغ رخاء الناس وانتشار الأمن وتحدث عن تنيس والفسطاط والقاهرة وأسوان وعينذاب وغيرها بصورة تلتقى كثيراً من الضياء على مبلغ العارة والنشاط الاقتصادي في الديار المصرية في ذلك الحين ، ثم وصف لنا عناية الحكومة الفاطمية بالأعمال العامة وطرق المواصلات وغير ذلك ؛ وأمدنا ببيان واف عن الصلات التجارية بين مصر وبلاد النوبة والحبشة والشام والمغرب وجزيرة صقلية وعن الكثير من السلع التي كانت تستوردها مصر في ذلك العهد ، ثم تكلم عن طائفة التجار ومبلغ ثروتهم ورخايتهم ؛ ولكننا نأخذ عليه الاغراق في المبالغة أحيانا ، دفعه إلى ذلك حماسه الشديد للمذهب الفاطمي (الشيعي) ولنا تراه ينسب الفضائل كلها إلى الخلفاء الفاطميين . وينبغي الحذر الشديد في تقبل الأرقام التي أوردتها فقد ذكرنا مثلاً أن تنيس ترسل يومياً خراجاً قدره ألف دينار (٤) وأن للحكومة بالقاهرة عشرين ألف دكان كلها ملك السلطان (٥) ويقصد بذلك الخليفة الفاطمي .

وقد ذكر المقرئ اسم مؤلف كتاب « الدخائر والتحف » نحو خمس عشرة مرة (٦) ويحيط الغموض بهذا الكتاب ولكننا عثرنا في « الخطط » على العبارة

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ١ ص ٦٥٣ - ٦٥٤ .

(٢) يقال أن الجزء الأربعين من تاريخ السبجي محفوظ بمكتبة الاسكوريال بأسبانيا

(٣) الدكتور زكي محمد حسن : السكنوز الفاطمية ص ١١٥)

(٤) كانت هذه الزيارة في سنة ٤٣٩ هـ (١٠٤٧ م) .

(٥) سفر نامه ص ١١٣ .

(٦) شرحه ص ١٢٧

(٦) الدكتور زكي محمد حسن : السكنوز الفاطمية ص ١١٨ .

التالية « رباط بنت الحواص : كان تجاه مسجد الفقيه الحلبي ابن جميع بن نجا الشافعي مؤلف كتاب « النخائر » (١) ولعله نفس الرجل ويبدو أنه كان معاصراً للشدة العظمى بدليل ماورد في المقرئى عن مؤلف الكتاب المذكور « وحدثنى من أثق به قال : كنت بالقاهرة يوماً من شهور سنة تسع وخمسين وأربعمائة » (٢) وقد نقل المقرئى الكثير من هذا الكتاب وعليه اعتمدنا اعتماداً كبيراً فى دراسة الصناعات المختلفة فى العصر الفاطمى كما ألقى وصف المؤلف لحزائن القصور الفاطمية ضوءاً كبيراً على مبلغ الثروة وتقدم الصناعة والفن .

ونجد مؤلفاً هالماً جداً هو تاريخ ابن الطور المتوفى سنة ٥٣٥ هـ (١٠٣١ م) وقد التحق بخدمة الفاطميين قبل أن يخدم الأيوبيين واسم كتابه « تاريخ الدولتين » (٣) أو بعبارة الأصلية « زهرة المقلتين فى أخبار الدولتين » واقتبس منه عن النظام الإدارى والدواوين المالية المختلفة القلقشندى والمقرئى وابن تعرى بردى كما اقتبس منه — مع الإيجاز — ابن خلدون الذى لخص نصف تاريخه عن الفاطميين . حقيقة لا يذكر ابن خلدون اسم هذا المؤلف ولكن مقارنة ما كتب ابن خلدون عن سقوط الوزير المأمون وارتقاء الأمر بأحكام الله وثورة رضوان الوحشى وتفصيل أخرى لا تدع مجالاً للشك فى اعتماده على ابن الطور .

ولا يفوتنا أن نذكر كتاب « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » لابن سعيد المتوفى سنة ٤٥٨ هـ (١٠٦٦ م) وقد حصلنا منه على معلومات قيمة عن بعض الأزمات الاقتصادية ، وحالة الأقباط فى عهد الحاكم بأمر الله . وترجع أهمية كتاب « الإشارة الى من نال الوزارة » لابن منجب الصرفى المتوفى سنة ٥٤٢ هـ (١١٤٧ م) إلى أنه أعطانا بياناً بتعاقب الوزراء فى الفترة التالية لموت الوزير اليازورى ، كإحاطل

(١) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٤٥٤ .

(٢) شرحه ج ١ ص ٣٩٧ .

(٣) C. Cahen : Quelques chroniques anciennes relatives aux derniers Fatimides, (Bull. Inst. Français de l'Égypte), Tome, XXXVII, 1937, p. 10.

لنا الأسباب السياسية التي كان لها أكبر الأثر في تفاقم الأزمة الاقتصادية الكبرى في خلافة المستنصر بالله .

ويبدو ما ذكره أبو عبيد البكري المتوفى سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م) (١) عن مصر ضئيلا إذا قارناه بما كتبه المقرئ في ما بعد إلا أن كتابه « المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب » يشمل معلومات دقيقة عن الطرق البحرية التي كانت تربط مصر ببلاد الشام وشمالي إفريقية ، كما يحدثنا عن بعض السلع التي كانت بلاد المغرب تصدرها إلى مصر .

ومن كتبوا عن مصر الإدريسي المتوفى سنة ٥٥٧ هـ (١١٦٢ م) وصاحب كتاب « نزهة المشتاق في اختراق الآفاق » . ولا يسعنا أن نغفل أمر السائح اليهودي بنيامين التيطلي ويبدو أنه زار مصر قبيل سقوط الفاطميين (٢) وقد خلف لنا وصفا حماسيا عن تجارة مدينة الإسكندرية والعدد الكبير من السفن في مينائها وقد اعتمد عليه أمثال ييزلي وهاید وسواها .

أما المصادر التي وصلت في العصرين الأيوبي والمملوكي فوافرة وغزيرة المادة فهناك ابن جبير الذي زار مصر في سنة ٥٨٧ هـ (١١٩١ م) وصف لنا حالة الإسكندرية والنشاط التجاري الكبير في عيذاب وقد استفدنا منه ولو بطريقة غير مباشرة في كلامنا على الجمارك في الإسكندرية ونظامها ومنه نستشف مدى كثرة الرسوم حتى نراه يقول إن الفاطميين لم يدعوا شيئا إلا وفرضوا عليه الضرائب .

ومن المصادر القيمة كتاب « قوانين الدواوين » للأسد بن معاني الوزير الأيوبي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ (١٢٠٩ م) وقد أفاض الكاتب في شؤون البلاد الزراعية فذكر أنواع الأراضي المختلفة والفصول الزراعية وأنظمة الري وأنواع المزرعات (٣) ومقدار محصول القدان والضرائب العقارية كما أمدنا بالكثير عن موارد الدولة المالية .

(١) راجع مقدمة الناشر دي سلاين .

(٢) Beazley: Dawn of Modern Geography, Vol. II. p. 261.

(٣) كتاب قوانين الدواوين لناشره الدكتور عزيز سوريال عطية ص ٦ .

ورجعنا أيضا إلى كتاب « كنائس وأديرة مصر » لأبي صالح الأرمي المتوفى سنة ٦٠٥-٦٠٦ هـ (١٢٠٨ م) وهو يوضح لنا سياسة الخلفاء الفاطميين إزاء النصارى مما كان له أثر في نشاط الصناعة إذ كان أفراد هذه الطائفة أهم المشتغلين بها .
ومن زاروا مصر بعد سقوط الفاطميين بزمن غير طويل عبد اللطيف البغدادي المتوفى سنة ٦٠٩ هـ (١٠٣١ م) وابن سعيد المتوفى سنة ٦٧٠ هـ (١٢٧٥ م) وقد أمدنا الأول بالكثير عن نظام الري ومصادر الثروة الزراعية والحيوانية ، وقد وصف لنا الثاني صناعات القاهرة والفسطاط .

ومن المؤلفات التي أشرنا إليها أكثر من مرة كتاب « أخبار مصر » لابن ميسر^(١) المتوفى سنة ٦٧٧ هـ (١٢٧٨ م) وحدثنا فيه عن ثروة الوزير الأفضل وعن الاجراءات التي اتخذها الوزير المأمون مما له اتصال بالجاسوسية ونظام دخول الأجانب إلى البلاد . ورجعنا كذلك في تحقيق مواقع البلدان المختلفة إلى كتاب « معجم البلدان » لياقوت المتوفى سنة ٦٢٦ هـ (١٢٢٩ م) وكتاب « تقويم البلدان » لأبي الفداء المتوفى سنة ٧٣٢ هـ (١٣٣١ م) وكذلك اعتمدنا على كتب « أخبار العلماء بأخبار الحكماء » للقفطي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ (١٢٤٨ م) . و « طبقات الأطباء » لابن أبي أصيبعة المتوفى سنة ٦٦٨ هـ (١٢٧٠ م) وفي هذين المؤلفين شذرات عن بعض الأزمات في العصر الفاطمي . ولا يسعنا إلا أن ننوه بدقة التراجم التي أوردها ابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ (١٢٨١ م) عن الخلفاء الفاطميين ووزرائهم وكبار أهل دولتهم وذلك في كتاب « وفيات الأعيان » .

ولا تقل أهمية عما ذكرنا الموسوعات كنهاية الأرب في فنون الأدب للنويري المتوفى سنة ٧٣٣ هـ (١٣٣٢ م) وهو دائرة معارف في فنون شتى وقد أمدنا الجزء السادس والعشرون منه (وهو من الأجزاء التي لم تنشر بعد) ببيانات عن الضرائب والمكوس و ثروات الوزراء لها قيمتها برغم قلتها .
أما كتاب « صبح الأعشى في صناعة الانشا » لأبي العباس أحمد القلقشندي

(١) من مزايا ابن ميسر أنه لم يجار كتاب المهديين الايوبي والملوك في الحملة على الفاطميين بسبب منهجهم الديني .

المتوفى سنة ٨٢١ هـ (١٤١٨ م) فقد كان عمدتنا في دراسة تنظيم الإدارة المالية عند الفاطميين وبيان مختلف رواتب الموظفين وما إلى ذلك . واقتبسنا منه الكثير مما يليق ضوءاً كافياً على مظاهر حضارة مصر الفاطمية الأمر الذي له اتصال وثيق بالحياة الاقتصادية .

ونعبر تقي الدين المقرئ المتوفى سنة ٨٤٥ هـ (١٤٤١ م) شيخ المؤرخين الذين كتبوا عن مصر في العصر الفاطمي . ففي كتابه « السواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار » سجل شامل لجغرافية مصر وأحوالها الزراعية والصناعية والمالية والإدارية وعليه اعتمدنا في تعرف مقادير الخراج وأنواع الضرائب والمصروفات الدائمة والمؤقتة وموارد بيت المال المختلفة . ولعل كتابه « اغائة الأمة يكشف الغمة » الوحيد بين المصادر التي بأيدينا الذي عالج إحدى المسائل الاقتصادية بالبحث والاستقصاء وهو سجل عظيم القيمة للأزمات الاقتصادية التي مرت بالبلاد في العصر الذي ندرسه . ولرسالته عن النقود أهميتها الكبرى ورغم صغرها إذ أنارت لنا السبل في بحث مظاهر السياسة النقدية ونظام المعدنين والعلاقة بين العملتين الذهبية والفضية ثم التمهيد لاختفاء النقد الذهبي .

ويحسن أن نشير إلى كتاب « النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة » لأبي المحاسن المتوفى سنة ٨٧٤ هـ (١٤٦٩ م) وكتاب « حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة » لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ (١٥٠٥ م) وأهمية الأول بصفة خاصة أنه أمدنا بالتفاصيل اللازمة عن حالة فيضان النيل من سنة إلى أخرى .

(ج) كتب التجارة :

وقد اعتمدنا كثيراً في الفصل الذي عقدناه على الواردات المختلفة الآتية إلى مصر من مختلف بقاع العالم إذ ذلك على كتاب « التبصر بالتجارة » للجاحظ ، وكتاب « الإشارة إلى محاسن التجارة » للدمشقي المتوفى في القرن الخامس الهجري ، وكتاب « نخب الذخائر في أحوال الجواهر » لابن الأكفاني المتوفى سنة ٧٤٩ هـ

(١٣٥٤ م) والكتاب الذى ألفه Chau-ju-Kua وترجمه عن الصينية Hirth ، Rockhill ويبحث فى التجارة الصينية والعربية فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر الميلاديين .

وأمدتنا هذه المؤلفات وغيرها من كتب الجغرافية بالكثير عن سلع التجارة وأوصافها وأنواعها ومصادرها .

(د) الكتابات والنقوش وأوراق البردى :

ومن الكتب العظيمة القيمة كتاب Repertoire d'Epigraphie Arabe وكتاب Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum Egypte

لمؤلفه وجامعه Van Berchem . وساعدتنا النصوص الكثيرة التى يشملها الأول على دراسة صناعة النسيج فى العصر الفاطمى ومميزاتها ومراكزها المختلفة . ولا يقل أهمية عن هذين المصدرين كتاب المسوقيت المسمى Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum, Egypte

ومن المصادر ذات الأهمية القصوى أوراق البردى العربية سواء منها ما توافر على نشره الأستاذ أودلف جروهمان أو ما زال منها مخطوطا بدار الكتب الملكية ، ونخص بالذكر الجزء السادس ولم يطبع بعد وتنحصر أهمية هذا القسم فى أنه يمدنا بتفاصيل دقيقة عن الصناع وأجورهم والزراع والعمال الزراعيين والصياع ونظم ادارتها وأسعار السلع وبخاصة المنسوجات وغير ذلك مما له قيمة فى العصر السابق للفاطميين وفى عهدهم أيضا . ولا ريب أن هذه الأوراق تصف لنا الحياة العملية كما هى .

(هـ) أما عن الكتب التى الفت منذ القرن التاسع عشر الميلادى فنخص

بالذكر منها كتاب Matériaux pour servir à l'histoire de la

M. Sauvare مؤلفه numismatique et de la métrologie musulmane وكذلك كتاب Etude des inscriptions Arabes sur les poids et les mesures en verre للمستشرق Casanova . وقد استطعنا بواسطتهما دراسة الأوزان والأكيال فى العصر الفاطمى ، اذ جمع الأول بين دفتيه ما ورد فى المصادر المختلفة فى

هذا الموضوع كما وصف الثاني ما كشف عنه في الحفائر المختلفة في ضواحي القاهرة ولا يقل أهمية عنهما الكتاب الذي وضعه Stanley Lane Poole وعنوانه Catalogue of glass weights in the British Museum. وقد وجدنا فيه بيانا وافيا للأوزان الزجاجية المستعملة في العصر الفاطمي وصدرة مؤلفه مقدمة ممتعة في هذا الموضوع.

أما كتب التجارة والجغرافية فنضع على رأسها كتاب Histoire du Commerce du Levant au moyen-âge. مؤلفه Heyd وكتاب Histoire du Commerce لديبينج ، وكتاب The Dawn of Modern Geography تأليف بيرلي ، وكتاب Corso di storia del Commercio الذي كتبه Landra الايطالي ، وكتاب المؤلف Romanin وعنوانه Storia Documentata di Venisia وأخيرا كتاب La Mer Rouge, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'antiquité. مؤلفه A. Kammerer وقد أمدتنا هذه المؤلفات وغيرها بمعلومات وفيرة عن تجارة مصر الخارجية وعلاقتها في العصر الفاطمي مع المدن الايطالية بصفة خاصة . وقد رجعنا الى الكتاب الذي لخص فيه Mas Latrie المعاهدات التي عقدت بين دول أوروبا وشمالي أفريقيا . وبرغم أنه أورد النصوص اللاتينية الا أن الملخص الذي أورده عنها بالفرنسية في المقدمة كاف إلى حد كبير .

ويعرض لنا الدكتور حسن ابراهيم حسن في كتابه « الفاطميون في مصر » الحالة السياسية في العصر الفاطمي وهذه دراسة لها أثرها بالنسبة لسكل من يتصدى لبحث الناحية الاقتصادية ، وذلك بسبب التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية .

وقد ساعدنا كتاب « كنوز الفاطميين » للدكتور زكي محمد حسن إلى حد كبير

في ادراك مميزات الصناعات الفاطمية المختلفة ومبلغ تقدمها وما استحدثه صناع العصر
من أساليب جديدة وهو كتاب لاغنى عنه في هذا الموضوع . ولا يفوتنا كذلك
التنويه باعتقادنا على كتاب Mosquées du Caire لمؤلفيه Hauteceur & Wiet
عند كلامنا على العمارة الفاطمية ، وكذلك كتاب The Islamic Book لأرنولد
وجروهمان ، وكتاب Moslem Architecture الذي ألفه Rivoira .

مصر في عهد الفاطميين، وقد تناولت في هذا الكتاب
التي كانت في ذلك الوقت من أهم دول العالم الإسلامي
في ذلك الوقت، وقد تناولت في هذا الكتاب
التي كانت في ذلك الوقت من أهم دول العالم الإسلامي
في ذلك الوقت، وقد تناولت في هذا الكتاب

مقدمة تاريخية

حالة مصر الاقتصادية قبل العصر الفاطمي

(١) تمهيد

ظلت مصر منذ الفتح العربي ولاية تابعة للخلافة الإسلامية وليس لها شخصية دولية مستقلة تمام الاستقلال إلى أن دخلها الفاطميون على يد جوهر الصقلي في أوائل النصف الثاني من القرن الرابع الهجري؛ ولا نستطيع استثناء الدولتين الطولونية والاشيدية من هذا التعميم إذ برغم ما تمتع به الحكام الطولونيون والاشيديون من نفوذ فعلي فقد كانوا من الوجهة القانونية الدولية خاضعين للخلافة العباسية في بغداد يدينون لها بالتبعية والولاء ولو اسمياً على الأقل. وكان لهذا الوضع السياسي للبلاد أثر في تطورها الاقتصادي وذلك لما بين الحالتين السياسية والاقتصادية من الارتباط الوثيق، أضف إلى هذا أن تبعية مصر لغيرها جعل مصالحها الاقتصادية في مركز دون مصلحة الامبراطورية الإسلامية العليا ولم تزد نظرة الخلفاء إلى مصر عن ولاية تساهم ببعض ماحبتها به الطبيعة من مزايا في حفظ كيان الخلافة والبلاط العباسي مثلاً بالفائض من الإيراد حتى يتسنى لهذا البلاط أن يتابع حياة الترف التي امتاز بها. وهناك أسباب أخرى منها أن أغلب الحكام لم تتح له فرصة للاقامة طويلاً في منصب الولاية فقد بلغ عدد الولاة في الفترة (٤٣ - ٢٥٤ هـ - ٦٦٤ - ٨٦٨ م) خمسة وثمانين منهم أربعة وستون واليا في العصر العباسي وحده إلى حين وصول أحمد بن طولون، ولعل هذه الظاهرة راجعة إلى بعد بغداد عن مصر وخوف الخلفاء أن طول مدة إقامة الوالي قد تدفعه إلى القيام باصلاح يكسبه محبة الناس وتأييدهم فينزح إلى الانفصال عن الخلافة، ولا شك أن تغيير الولاة ليس فيه سوى الضرر ولا ينتج عنه سوى اضطراب الأحوال الداخلية إذ كيف يتسنى لموظف من أصل أجنبي واثق من عدم بقاءه في الحكم طويلاً أن يعنى بالتنظيم بصفة جدية. وقد قيص للبلاد أن ينقدها الطولونيون من برائن الفوضى ولكن لم يمكنوا في الحكم سوى فترة قصيرة (٢٥٤ - ٢٩٢ هـ - ٩٦٨ - ١٠٠٥) أعقبها ثلاثون سنة من حكم الولاة الذين امتاز عهدهم بالفوضى، ثم جاءت الدولة الأشيديية فلم تعش طويلاً وتسرب

الضعف إليها في أيام كافور نفسه ، وبعد موته سادت الفوضى إلى أن جاء الفاطميون فأعادوا الأمن ونشروا النظام واستعدت البلاد لاستقبال عصر جديد .

والواقع أن الحضارة التي شاهدها مصر في العصر الفاطمي بمظاهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تكن لتنبئ فجأة بل لابد أن تكون السبل قد عمهدت تدريجاً أمامها وتجمعت عوامل مختلفة داخلية وخارجية امتزج بعضها ببعض فجاء الغزو الفاطمي فأخذ أثر هذا التمهيد وهذا التفاعل يبدو ومن هنا حدث الرخاء الزراعي ونهضت الصناعة وزاد إنتاجها وتقدمت التجارة الداخلية وكثرت العلاقات مع العالم الخارجي ، وسرت في المجتمع المصري مظاهر جديدة أتيح لها وقت تقوى فيه جذورها ويزداد أثرها .

لقد شاهدت مصر في القرون الثلاثة التالية للفتح العربي عهداً من الفوضى والاضطراب وارتبكت أحوالها وكثرت الثورات فيها من قبل سكان البلاد الأصليين ، وتدقق العرب وعناصر أخرى وأقاموا بالبلاد ، وتعرضت صناعاتها لنتائج الفوضى من وقت لآخر وتعطلت بعض نواحي تجارتها الخارجية ، ولكن في القرن الثالث أو في أواخره أخذت الأحوال في الاستقرار نوعاً وظهرت عوامل خارجية لها ارتباط بأحوال مصر . لهذا ينبغي أن نعرض للحياة الاقتصادية إلى ما قبل قيام الدولة الفاطمية في مصر فنعالج الأحوال الزراعية والصناعية والتجارية والمالية كلا منها على حدة ، ونبدأ بالزراعة التي هي أساس الاقتصاد الأهلي ولايسعنا إلا أن نستهل الكلام عنها بدراسة حالة ملكية الأرض الزراعية وبيان نوعها قبل أن نعرض لهذا الموضوع في العصر الفاطمي .

٢ - الملكية العقارية

لكي نصل إلى بيان مدى حقوق ملكية الأرض في مصر في العصر الفاطمي نرى لزاما علينا أن نستعرض الأمر فيما قبل هذا العصر فتكلم علي نظام الملكية قبيل الفتح العربي ونعرض بعد ذلك لعقود الاتفاق بين الفاتحين العرب وأهالي هذه البلاد ثم نوضح رأى الأئمة والفقهاء المتقدمين منهم والمتأخرين على مختلف مذاهبهم ، وأخيرا ندرس الأمر على ضوء الوقائع والحقائق العملية مستنديين في ذلك إلى عقود الوقف ونظم الاقطاع وبعض ما ورد في أوراق البردى والمؤلفات التاريخية والجغرافية .

نظام الملكية قبيل الفتح العربي :

تقول الأنسة رويارد إن نظام الملكية في مصر أصابه تعديل أساسى في عهد الامبراطورية الأخير فقد كان في البلاد فى القرن الرابع الميلادى الأراضى الامبراطورية بجانب أراضى الدولة العامة وأراضى الكنيسة والملكيات الخاصة . والملكية الخاصة التى لم يكن لها وجود فى مصر فى عصر البطالسة أخذت فى الظهور منذ أيام الامبراطورية فى عهدا الأول ونمت تدريجيا وزادت مساحتها على حساب الأراضى الامبراطورية بسبب الصعوبات التى كانت الحكومة تلقاها فى إيجاد زراع لهذه الأراضى الأخيرة (١) . وتقول الأنسة نفسها فى موضع آخر إن دافعى الضرائب المصريين ينقسمون ثلاث طبقات اجتماعية : الملاك والزراع والصناع وكانت عليهم ضرائب

(١) Rouillard: L'Administration civile Byzantine, p. 9.

وجاء فى كتاب المجلد فى التاريخ المصرى ص ١١٧ (ويلاحظ أن مساحة أراضى الامتلاك الخاص أخذت فى الازدياد منذ القرن الثانى وقتل تبعاً لذلك مساحة الاراضى العامة).

متنوعة كالضريبة العقارية والضريبة الشخصية . وصارت جبايتها فى أيدي نفر من وجهاء المدن أو المناطق ممن عرفوا باسم Curiales (١) ، وفى سنة ٣٦٤ م أنشأ الأباطرة وظيفة defensor civitatis وينحصر واجبه فى حماية دافعي الضرائب من استبداد الولاة وجباة الضرائب . وفى عام ٣٨٧ م أعطى للمدن حق اختيار هذا الموظف ثم عدل هذا القرار فى عام ٤٠٩ م واقتصر حق الانتخاب على الأعيان والملاك (٢) Curiales .

إلا أن عجز صغار الملاك وهم من العنصر المصرى اليونانى إزاء استبداد الحكام وجباة الضرائب دفع بهم إلى التماس حماية كبار الملاك لهم وبهذه الطريقة تنازل كثير من الفلاحين سواء كانوا من الملاك أو من المستأجرين الأحرار عن حقوقهم لهؤلاء الملاك وأصبحوا مزارعيهم Coloni (٣) وفى أيام الإمبراطور أونوريوس والإمبراطور تيودور اعترفت الحكومة الامبراطورية بمركز هؤلاء الجماع واعتبرتهم مسئولين عن جباية الضرائب (٤) وقد حاولت الحكومة مرارا عدة استئصال نظام الحماية هذا ولكن لم تؤد هذه المحاولات الى نتيجة مثمرة (٥) . وقد كان من أثر هذه التطورات أن أخذت طبقة صغار الملاك تختفي تدريجاً حتى لم يعد لها وجود فى القرن

(١) Ibid, p. 5. وهؤلاء القوم أشبه بالنقباء أو أعضاء المجالس القروية أو المحلية أو البلدية .

Curial: membre du premier ordre de citoyens d'une ville ou d'un municpe dans les empires romains d'occident et d'orient. Cet ordre fournissait une foule de fonctionnaires pour l'administration financière des cités, celle des annones ... (C.H. Dozobry & The Bochslet : Dictionnaire Générale de Bibliographie et d'Histoire).

Rouillard: L'Administration Civile Byzantine, pp. 7-8 (٢)

Ibid, p. 11. (٣)

Ibid, p. 13. (٤)

(٥) كامل مرسى بك : الملكية العقارية وتطورها ص ٣٥ - ٣٧ .

السادس الميلادى وازدادت تبعا لذلك الضياع الواسعة فان معظم اراضى الامتلاك الخاص وجانباً كبيراً من اراضى الدولة آل إلى فئة صغيرة من كبار ملاك الأراضى وانتهى الأمر باعتبارهم هيئات مسئولة فى مناطقهم (١) .

ومما تقدم نرى أنه حين استولى الماسون على مصر فى النصف الأول من القرن السابع كانت هناك اراضى الدولة والممتلكات الخاصة الكبيرة فضلا عن وجود طبقة الفلاحين وهم إما شبه رقيق أو كانوا من صغار الملاك والمستأجرين الأحرار الذين استطاعوا رغم العواصف واستبداد الحكام أن يحتفظوا بحقوقهم التى اكتسبوها فى العهد الرومانى .

الفتح العربى :

بالفتح العربى لمصر انتقلت إليهم حقوق السيادة الإقليمية ومعنى هذا حسب نصوص القانون الدولى أن (تملك الدولة الوارثة جميع ما كانت تملكه الدولة الموروثة من أملاك عامة وخاصة (٢) ، أما الأراضى العامة وأراضى الملاك الذين هربوا بعد الفتح فألت بطبيعة الحال الى بيت مال المسلمين .

ولكن الذى يعيننا من الأمر هو مركز الملكيات الخاصة ، وهل يعد استيلاء العرب على مصر قضاء عليها من وجهة القانون الدولى ؟ بعد أن تكلم الدكتور سامى جينينة على حق الدولة الوارثة فى الاقليم الذى استولت عليه قال : تقصد بالاقليم ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذى يدخل فى ملكية الدولة والملكية هنا مقصود بها المعنى المعروف فى القانون العام لا الملكية الخاصة فاذا قلنا إن للدولة حق الملكية على اقليمها قصدنا بذلك إلى أن الاقليم واقع تحت حكمها وادارتها أو بعبارة أخرى أنها صاحبة السيادة عليه ومن ذلك يتضح أن ما للدولة من حق الملكية على إقليمها

(١) المجلد فى التاريخ المصرى : ص ١١٥ .

(٢) دكتور سامى جينينة : القانون الدولى العام ص ١٤٢ .

لا يتنافى مع ملكية الأفراد لأجزاء من ذلك الاقليم وبالعكس فان ملكية الافراد الخاصة تستمد حمايتها من الملكية العليا التي للدولة على مجموع الاقليم (١) فسكان حق الاستيلاء في الواقع لا يسلب حق الافراد في الأملاك الخاصة بل بالعكس يؤيده ويكسبه قوة . وهنا نسأل : على أي شكل طبق الفاتحون العرب مبدأ الاستيلاء الذي ينص على تملك الدولة الورثة جميع ما كانت تملكه الدولة الموروثة ؟

وللاجابة على هذا السؤال ينبغي الرجوع إلى وقت الفتح لبيان ما حدث من جانب قائد جيش المسلمين .

اختلف الرواة وتبعهم المؤرخون في أمر فتح مصر ففريق يرى أنها فتحت صلحا وفريق يعتقد أنها فتحت عنوة وقد روى البلاذري وحدثني إبراهيم بن مسلم الخوارزمي عن عبد الملك بن المبارك عن أبي لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي فراس عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : اشتبه على الناس أمر مصر فقال قوم إنها فتحت عنوة وقال آخرون إنها فتحت صلحا والصحيح في أمرها أن أبي قحافة قاتله أهل الينة ففتحها قهرا وأدخلها المسلمين وكان الزبير أول من علاصنها . قال صاحبها الأبي : إنه قد بلغنا فعلكم بالشام ووضعكم الجزية على النصارى واليهود وإقراركم الأرض في أيدي أهلها يسرونها ويؤدون خراجها (وأخيرا) وضع علي كل حالم دينارين جزية إلا أن يكون فقيرا أو أزم كل ذي أرض مع الدينارين ثلاثة أراذب حنطة وقسطى زيت وقسطى عسل وقسطى خل رزقا للمسلمين وكتب عليهم كتابا وشرط لهم إذا وفوا بذلك أن لا تباع نساؤهم وأبناؤهم ولا يسبوا وأن تفر أموالهم وكنوزهم في أيديهم . (٢) وحدثوا عن عقبه بن عامر الجهني قال : كان لأهل مصر عهد وعقد كتب لهم عمرو : انهم آمنون على أموالهم ودمائهم ونسائهم وأولادهم . (٣)

(١) دكتور سامي جنيته : القانون الدولي العام ص ٢٠٨ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ص ٢١٦ .

(٣) شرحه ص ٢١٩ .

ويعني يقول إن مصر فتحت بحمد سيف بلا عهد ولا عقد سفيان بن وهب الخولاني قال : لما فتحنا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام فقال : أقسمها يا عمرو ابن العاص فقال عمرو : والله لا أقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين فكتب إلى عمر فكتب إليه عمر أقرها حتى يغزو منها جبل الحبلية . (١) أي حتى يغزو منها أولاد الأولاد . وليكن أبا المحاسن يقول إن أكثر علماء مصر يعتبرون مصر قد فتحت صلحا (٢) . وسواء فتحت صلحا أو عنوة فالثابت أن عمرو بن العاص لم يقسم أملاك المصريين وأبقاها في أيديهم وأمنهم عليها جريا على السياسة التي أتبعها عمر بن الخطاب في العراق والشام .

ونعتقد أنه كان هناك معاهدة صلح وتسليم لتنظيم العلاقة بين الفايحين والمصريين خاصة وأن العرب إما كانوا يحاربون الروم لا المصريين الذين وقفوا بين الفريقين موقف عدم الاكتراث المشوب بالأمل في انتصار العرب عسى أن تتحسن حال البلاد على أيديهم . وقد حفظ لنا أبو المحاسن صورة الأمان الذي منحه عمرو بن العاص لأهل مصر وهذا نصه : بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وملتهم وأموالهم ونسائهم وصلبهم وبرهم وبحرمهم لا يدخل عليه شيء من ذلك ولا ينتقض ولا تساكنتهم النوبة وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف وعليهم ما جرى لصوتهم (لصوتهم) فإن أبي أحد منهم أن يجيب رفع عنهم من الجزية بقدرهم ودمتامن أبي بريئة وإن نقص نهرهم من غايته إذا انتهى رفع عنهم بقدر ذلك ومن دخل في صلحهم من الروم والنوبة فله مثل ما لهم وعليهم مثل ما عليهم ومن أبي منهم واختار الذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا عليهم ما عليهم ثلاثا في كل ثلاث من السنة جباية ثلث ما عليهم لهم على ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخليفة وذمة أمير المؤمنين وذمة المؤمنين ؛ وبلي (٣) ذلك نص خاص ببلاد النوبة لا يعنيننا في هذا المقام .

(١) و (٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ١ ص ١٩ .

(٣) شرحه ج ١ ص ٢٤ .

ولهذا العهد دلالة وأهميته : فهو قد احتفظ بالحالة الراهنة Status Quo ولم يعمل على تبديلها ، وكذلك أمن المصريون على أموالهم المنقولة والثابتة . ويبدو من نصوص العقد صراحة أن الفاتحين لم يكسبوا أنفسهم حقاً جديداً ولم يسيروا إلى أن الدولة الإسلامية لها حقوق أكثر من الطاعة ودفع الضرائب . (١) وما كان ينتظر من العرب في تلك المرحلة من تاريخهم أن يفعلوا غير ذلك وما الاختلافات التي سنعرض لها إلا من وضع الفقهاء وهؤلاء تتباين مذاهبهم وتختلف وجهات نظرهم من حيث نوع الملكية التي تركت للمصريين من قبل الفاتحين ؛ وبعبارة أخرى هل كان المصريون في العصر العربي يمتلكون الأرض ملكية تامة مطلقة رقبة ومنفعة أم اقتصرت ملكيتهم على حق الانتفاع .

رأى رجال الفقه :

قسم المشرعون المسلمون الأراضي إلى عشرية وخراجية . وقد جاء في مختصر القدوري : إذا فتح الامام بلداً عنوة فهو بالخيار إن شاء قسمها بين الفاتحين (٢) كما فعل النبي بخيبر (٣) وإن شاء أقر أهلها ووضع عليهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج (٤) كما فعل عمر بسواد العراق بموافقة الصحابة . وقيل إن الأولى أن يقسمها عند حاجة الفاتحين وأن تترك قسمتها عند عدم حاجتهم وهذا في العقار (٥) . وأرض العرب كلها أرض عشرية وهي ما بين العذيب إلى أقصى حجر باليمن إلى حد الشام والسواد كلها أرض خراج وهي ما بين العذيب إلى عقبة حلوان ومن العلت إلى

(١) كتب عقبة بن عامر إلى معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهما يسأله أرضاً يسترقق بها عند قرية عقبة فكتب له معاوية بألف ذراع فقال له مولى له كان عنده أنظر أصلحك الله أرضاً سالحة فقال عقبة ليس لنا ذلك أن في عهدهم شروطاً ستة منها أن لا يؤخذ من أرضهم شيء ولا من نسائهم ولا من أولادهم . . . (المقرئزي الحطط ج ١ ص ٢٠٨ نقلاً عن ابن عبد الحكم .

(٢) مختصر القدوري ج ٢ ص ٣٦٣ .

(٣) الجوهرة النيرة ، على هامش مختصر القدوري ج ٢ ص ٣٦٣ .

(٤) مختصر القدوري ج ٢ ص ٣٦٣ .

(٥) الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٣٦٣ .

عبادان . (١) وقال أيضا : وكل أرض فتحت عنوة فافر أهلها عليها هي أرض خراج (٢) وكذا إذا صالحهم الامام إذ الخراج وظيفته أرض الكفار لما فيه من معنى العقوبة . قال في الهداية ومكة مخصوصة من هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة وتركها لأهلها ولم يأخذ الخراج . (٣) وقال الزيلعي في باب قسمة الغنم : « ما فتح الامام عنوة قسم بيننا أو أقر أهلها ووضع الخراج والجزية وقيل الأول أولى عند الحاجة والثاني عند عدم الحاجة وهذا في العقار . (٤)

وقياسا علي المبادئ المتقدمة تعد مصر من الأرض الخراجية سواء كان فتحها بالصلح أو بالمهزوم وفي ذلك يقول البلاذري : ووضع الخراج على أرض مصر فجعل على كل جريف ديناراً وثلاثة أرادب طعاما . (٥) . ولكن ماهو مدى قيادة الأهلية لهذه الأراضي الخراجية ؟ .

جاء في الزيلعي : والسواد وما فتح عنوة وأقر أهلها عليه أو فتح صلحا خراجية كذا فعل عمر بالسواد ومصر والشام وأرض السواد مملوكة لهم (٦) أي يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها بالرهن والهبة (٧) وتورث عنهم إلى أن لا يبقى منهم أحد فينتقل الملك لبيت المال (٨) وبذا تحققت أركان الملكية وهي البيع والرهن والهبة وكذلك الوقف كما سنرى من عقود الوقف التي سنشير إليها . وقد روى ابن عابدين حادثة السلطان بيبرس حين أراد مطالبة ذوى العقارات فيما يثبت أملاكهم لها وإلا اترعها منهم فثار النووي (٩) وأقنعه أن من في يده شيء فهو له . (١٠) والحاصل في

(١) مختصر القدوري ج ٢ ص ٣٧٠ — ٣٧١ (٢) شرحه .

(٣) الميداني الباب ج ٢ ص ٣٧١ .

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٤٨

(٥) فتوح البلدان ص ٢١٧ .

(٦) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٧١ — ٢٧٢ .

(٧) شرحه ص ٢٧٢ (الحاشية على الزيلعي) .

(٨) ابن عابدين : رد المختار ج ٣ ص ٣٩٣ .

(٩) شرحه ص ٣٩٧ .

(١٠) شرحه ج ٢ ص ٣٩٣ .

الأراضي الشامية والمصرية ونحوها أن ما علم منها كونه لبيت المال بوجه شرعى فحكمه ما ذكره الشارح عند الفتح وما لم يعلم فهو ملك لأربابه والمأخوذ منه خراج لأجرة لأنه خراجى فى أصل الوضع (١). ومما يؤيد رأيه قوله فى موضع آخر: إنه فى حالة عجز المالك عن زراعة الأرض الحراجية للامام دفعها إلى غيره مزارعة أو زرعها من بيت المال أو باعها وفى الأخيرة لو عادت قدرة مالكها ردها الامام عليه الا فى البيع (٢) والاستثناء فى حالة البيع معناه أن المملكية على المال تنقل قانونا إلى المشتري. وجاء فى حاشية الشرقاوى عن أرض مصر « وأما قرأها ففتحت صلحا كما ذكر الشوبرى فى حواشى المنهج ونقله سم عن افتاء شيخ الاسلام فارضها مملوكة للفلاحين وتورث ولا ينافى ذلك ضرب الخراج عليها لاحتمال أنها شرطت لهم فى نظير دفع الخراج ثم أساموا بعد ذلك فلا يسقط باسلامهم (٣) »

وهذه الآراء التى أوردناها توضح بجلاء أن الفاتحين العرب لم ينزعوا ملكية الأرض ولم يجعلوا لهم سلطات عليها بل تركوها ملكية تامة لأهلها والتى امتلكها الآخرون رقبة ومنفعة.

ولكن يرى بعض الأئمة خلاف هذا الأمر. « وقال الشافعى إنها — أرض السواد وما فى حكمها وقف على المسلمين وأهلها مستأجرون لها لأن عمر استظاب قلوب الفاتحين فأجرها (٤) » وبمعنى آخر أن الفاتحين أبقوا لأهل البلاد التى فتحوها

(١) رد المحتار ص ٣٩٨.

(٢) شرحه ج ٣ من ٤٠٧.

جاء فى كتاب المملكية العقارية فى مصر للدكتور كامل مرسى بك من ٥٢ — ٥٣ مانصه « ويعترض الدكتور Worms قائلا « كيف يكون للامام حق نزع الأراضي من يد حائزها ثم إيجارها لآخر إذا كانت الأراضي تعتبر ملكا لحائزها؟ ولكن هذا فى الواقع من قبيل نزع المملكية كعقوبة لعدم دفع الضريبة العقارية »

(٣) ابن عابدين: رد المحتار ج ٣ ص ٤٧١.

(٤) الزيلعى: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٧٢.

ملكية الانتفاع . وقد انتقد أبو بكر الرازي (١) هذا الرأي وقال عنه إنه غلط وأبدى الأسباب التالية :

أولا — ان عمر لم يستطب قلوبهم فيه بل ناظرهم عليه وشاور الصحابة على الخراج وامتنع بلال وأصحابه فدعى عليه : فاين الاسترضاء ؟

ثانيا — ان أهل التمة لم يحضروا الفاتحين على تلك الأراضي فلو كان اجار لاشترط حضورهم .

ثالثا — لم يوجد في ذلك رضا أهل التمة .

رابعا — عقد الإيجارة لم يصدر بينهم وبين عمر .

خامسا — ان جهالة الأراضي تمنع صحة الإيجار .

سادسا — جهالة المدة تمنع من صحتها أيضا .

سابعا — الخراج مؤبد ولا يصح تأييد الإيجارة اذ هذا باطل (٢).

(١) إن حجج أبي بكر الرازي قد أوردتها الزيلعي في كتابه ج ٣ ص ٢٧٢ .

(٢) نورد هنا بعض النصوص المتعلقة بالإيجارة حسب المذاهب المختلفة كما أثبتتها الجزيري في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة الجزء الثالث : الإيجارة عقد يفيد تملك منفعة (وبذا يخرج البيع والهبة والصدقة) معلومة (منعاً للابتهام الواجب للمنازعة) مقصودة من العين للمستأجرة (أي منفعة معتبرة في نظر الشرع والعقل) بعوض (حنفية ص ١٢٦ - ١٢٧) وعند الحنابلة «عقد على المنفعة معلومة تؤخذ شيئاً فشيئاً مدة معلومة بعوض معلوم فالمعقود عليه هو المنفعة لا العين لأن المنفعة هي التي تستوفى والأجر في مقابلها ولهذا تضمن دون العين وإنما يضاف العقد إلى العين باعتبار أنه محل المنفعة ومنشؤها ص ١٣٠ - ١٣١ » .

ومن شروط انعقاد الإيجارة أن تكون المنفعة معلومة لمنع المنازعة وذلك ببيان المدة ولا يجوز في الوقف الإيجارة أكثر من ثلاث سنين وفي المساكن والحوانيت وغيرها أكثر من سنة إلا إذا قضت المصلحة تأجير الوقف أكثر من ذلك بشرط أن يأذن القاضى بذلك . ومحل عدم جواز تأجير الوقف أكثر من تلك المدة إذا كان للمؤجر غير الواقف أما الواقف فله أن يزيد على هذه المدة كما يجب وقد منعت الإيجارة الطويلة في الوقف خوفاً من ادعاء المالك فيه بوضع اليد (حنفية ص ١٣٦ - ١٣٨)

ثامنا — ان الاجارة لانسقط بالاسلام والحراج يسقط عنده (١) .

تاسعا — ان عمر أخذ الحراج من النخل ونوعه ولا تجوز اجارتها .

عاشرا — ان بعض الصحابة اشتروها وكيف يجوز لهم شراؤها (٢) .

ويلاحظ أن مذهب مالك والشافعي وأحمد ينص على أن الأرض الحراجية موقوفة على المسلمين (٣) وقد ذكرنا اعتراض أبي بكر الرازي . وقد رد الشيخ الشرقاوى على هذا المبدأ كذلك فقال : واعلم أن أراضى مصر ودورها وما يوجد فيها بيد أحد يقضى له بملكية اليد عليها ولا يجوز ضرب خراج على مابأيدى أهلها وذلك لأننا وإن سلطنا انها فتحت عنوة لكن لا نسلم أن عمر وقفها وما فى بعض التواريخ أنه وقفها لا اعتبار به لأن الأحكام الشرعية وما يتعلق بها لا يبنى على مثل هذه التواريخ التي لم يعلم بشيئها وحينئذ تقول فيما تجده بأيدى أهلها وفيما وقفه مملوكها أو غيرهم إنه يجوز أن يكون انتقل من القائمىن بطريق شرعى لغيرهم وهكذا إلى أن وصل إلى من هو بيده أو إلى من وقف من المملوك أو من غيرهم ويجوز أن يكون انتقل من الفاتحين إلى ورثتهم وهكذا إلى المالك الآن أو الواقف ويجوز أن

وفى الأراضى الزراعية لا بد فى العقد من بيان ما يزرع فيها ولا تجوز إيجارة الأراضى التي لا تصلح للزراعة (حنفية ص ١٦٢) .

ومن الممتع تأجيله عند المالكية كراء الشجر لأخذ ثمره لأن فيه استيفاء عين وهو الثمرة (مالكية ص ١٧٤) .

ويصح للمستأجر أن يؤجر العين التي استأجرها لغيره لأن المنفعة أصبحت مملوكة له فيجوز أن يستوفىها بنفسه أو بنائيه بشرط أن يكون مثله أو أقل منه فى استعمال تلك العين (حنابلة ص ١٩٢) .

(١) الثابت عند علماء الفقه الاسلامى أن الجزية هى التي تسقط بالاسلام أما الحراج أى الضريبة العقارية فلا يسقط بالاسلام بتاتا .

(٢) قال فى الهداية وقد صح أن الصحابة رضوان الله عليهم اشترؤا أراضى الحراج وكانوا يؤدون خراجها فدل ذلك على جواز الشراء وأخذ الحراج وأدائه للمسلم من غير كراهة (اللباب للميدانى ج ٢ ص ٣٧٣) .

(٣) حاشية بها ج ٢ ص ٢٧٢ وهى للشيخ شهاب الدين أحمد الشلبى .

يكون مات الفاتحون من غير ورثة فصار لبيت المال فتصرف فيه الأئمة بالتملك وغيره مما يجوز لهم في أموال بيت المال (١).

ولعل رد السرخسي على الشافعي ومن نحا نحوه قد يكون دليلا قويا يؤيد ما ذهب إليه الرازي والشرقاوي حيث قال « وربما يقول الشافعي إن عمر ملك الاراضى للمسلمين واسترقهم (٢) ثم تركهم ليعملوا في اراضى المسلمين وما جعل عليهم من الحراج والجزية بمنزلة الضريبة كالملوكى يساوي عبده الضريبة ويستعمله وربما يقول من عليهم برقابهم وتملك الأراضى ثم أجرها منهم والحراج الذى جعل عليهم أجرة . وهذا بعيد فان خبرتهم أشهر من أن تخفى وقد كانوا — أى أهل السواد — يتبايعون ذلك فيما بينهم ويتوارثون من ذلك الوقت إلى وقتنا هذا ففرنا أن الصحيح ما قاله علماءنا رحمهم الله تعالى أنه من عليهم برقابهم وأرضهم وجعل عليهم الجزية في رؤوسهم والحراج في أرضهم وإنما فعل ذلك بعد ما شاور الصحابة رضى الله عنهم . (٣)

ومما تقدم من أقوال الفقهاء نستخلص النتائج التالية :

(١) أن الفاتحين من العرب تركوا الأرض للمصريين وفرضوا عليهم الضريبة العقارية .

(ب) أن نظرية اعتبار الأرض وقفا وإذن فالمصريون في مركز المتفعين أو المستأجرين نظرية لا تستند إلى أساس سليم من المنطق والتاريخ .

(ج) أن المصريين كانوا يتصرفون في هذه الأراضى التى تحت أيديهم بالبيع والتوارث والهبة والوقف (٤) ، وفي دار الآثار العربية بالقاهرة أخشاب من بقايا بيوت وعابها كتابات تثبت ملكية أرباب تلك البيوت للاراضى

(١) حاشية التحرير ص ٤٧١ .

(٢) الضمير هنا يعود على أهل البلاد التى فتحها المسلمون سواء فى العراق أو الشام ومصر وغيرها .

(٣) المبسوط ج ١ ص ١٥ - ١٦ .

(٤) سندكر بعض صور عقود الوقف عند المسلمين فى الفصل الذى سنفرده على الكلام على الملكية والانتفاع فى مصر فى العصر الفاطمى .

التي شيدت عليها (١) .

(د) ومعنى هذا أنهم يمتلكون الأرض ملكية تامة مطلقة أو بتعبير القانون :

رقبة ومنفعة (٢) .

Weil: Les Bois à epigraphie jusqu'a l'epoque Mamelouke, (١)
pp.26 47, 48, 54, 60, 69, 71 .

(٢) وقد كتب سيلفستردى ساسى يقول (وفي عبارة الماوردى كذلك وهو المعاصر

للقدورى ما يثبت أنه [اعتبر من المبادئ التي لا تقبل نقضا ان المغلوب إذا أسلم
وأصبح رعية اسلامية يحتفظ بالحيازة كاملة تامة والتصرف الحر في ممتلكاته . وبهذه
أن أذكر حادثة رواها الماوردى وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم - وعد حازم
ابن أوس بن الطائي أن يهبه بقيلة إذا فتحت الحيرة فلما تم فتحها أراد خالد أن
يمنح أهلها عقد صلح فذكره حازم بوعد النبي له وطلب استثناءه من شروط الصلح
فاقره على ذلك بعد أن شهد بصدفه بشير بن سعد ومحمد بن مسلمة ثم أعيد شراء
السيدة منه فقبل إذا دفع له ألف درهم . وبعد أن قص الماوردى هذه الرواية
قال : وإذا صح الاقطاع والتملك على هذا الوجه نظر حال الفتح فان كان صلحا
خلصت الأرض بمقطعها وكانت خارجة عن حكم الصلح بالانقطاع السابق وإن كانت
الفتح عنوة فالمستقطع أو المستوهب أحق بما استقطعه أو استوهبه من الفاتحين
ونظر في الفاتحين فان كانوا علموا بالانقطاع أو الهبة قبل الفتح فليس لهم المطالبة
بموسى وإن لم يعلموا حتى فتحوا عارضهم الامام فاستطاب نفوسهم كما استطاب نفوسهم
من غير ذلك من الغنائم . وقال أبو حنيفة رحمة الله عليه لا يلزم الامام استجابة
نفوسهم عنه ولا عن غيره من الغنائم إذا كانت المصلحة له في ذلك دون الدخول
في الخلافات بين الشافعى وتبعه الماوردى وأبو حنيفة . يبدو من العبارة المتقدمة الخاصة
باستثناء اقطاع المستوهب من عقد الصلح ما يدل على أن الصلح يتزع من الامام =

(هـ) لم يكن للحكومة من حقوق على الملكيات الخاصة سوى حق السيادة العليا كما هو الشأن في التشريع الحديث .

== الغالب حق التصرف في الاشخاص والاملاك ويحفظ للملاك القدامى الحيازة التامة بجميع حقوقهم التي هي نتيجة ملكيتهم .

Sur la nature et les revolutions du droit de propriété territoriale, depuis la conquête de ce pays par les Arabes Musulmans jusqu'à l'expédition Française. pp. 153-154.

وحدثت في مصر ثورات متعددة من جانب الأقباط في سنوات ١٠٧ . ١٢١ . ١٣٢ . ١٥٠ . ١٥٦ هـ وفي عام ٢١٦ هـ قامت ثورة كبرى أخذها الخليفة العباسي المأمون نفسه (أنظر القرظي المخطط والآثار ج ١ ص ٨٠ — ٨١) ولاشك أن نتيجة هذه الثورات كانت موت عدد من الملاك أو مصادرة أملاك الثائرين وفي الحالتين ازدادت مساحة أملاك الدولة على حساب اراضي الامتلاك الخاص ولكن يلاحظ أن كثيرا من القبائل العربية أخذت تفد إلى الديار المصرية فعبيد الله بن الحباب أحضر عددا من العرب وأسكنهم في منطقة بلبليس وساعدهم بالمال الا لازم لشراء الخيول فاشتغلوا بالزراعة وكسبوا من وراء ذلك كثيرا وقد حذا حذوهم كثيرون في العصر الأموي وفي العصر العباسي الأول ، ونعتقد أن الأراضي التي كانت تمنح لهم كانوا يأخذونها ملكية تامة لأن في منحهم إيها بهذا الشكل اجتذابا لهم ولغيرهم وتحببها لهم في الزراعة واغراء لهم على الاستقرار والهدوء . لأنهم ظلوا طويلا مصدر الاضطراب والقلق والثورات إلا أنه ينبغي الا يفهم انهم جميعا مارسوا الزراعة إذ أن الكثيرين منهم عاشوا حياة الرعي الصحراوية والبعض الاخر اتخذ التهب والسلب عملا رابحاله .

(٣) مساحة الارض الزراعية وعدد السكان

هذا موضوع تضاربت فيه الآراء واختلفت التقديرات . ومما يجعل مهمة الباحث في هذه الناحية من الأمور العسيرة أنه ليست بأيدينا احصائيات رسمية أو بيانات دقيقة نستطيع الرجوع إليها والاعتماد عليها . وليس هناك مجال للدهشة فإن الأحداث العظيمة التي شاهدها مصر في عصورها المختلفة كانت من العوامل التي حرمتنا من المصادر الأصلية (١) ، كما أن الجغرافيين والمؤرخين من العرب لم يعنوا كثيرا بهذه المسائل التفصيلية ولم يهتموا باستقصاء أخبار السكان . وإذا استثنينا البيانات التي خلفها لنا ابن الجيعان في كتابه « التحفة السنية » فليس لدينا سجل مماثل يلقي قبسا من النور على العصر السابق لابن جيعان . وحتى المقرئ نفسه مع تنوع نواحي دراسته لم يمدنا بما يصلح الركون إليه ، وينبغي أن نذكر أن علم الاحصاء بمعناه الحقيقي لم يستخدم علميا إلا في القرن التاسع عشر الميلادي في أوروبا .

إزاء هذه الصعاب نرى أنفسنا مضطرين أن نلجأ الى الاستنباط وأن نعتمد على ما يعبر عنه بالدليل الباطني أو الظروف الملازمة علنا نوفق إلى تقدير مساحة الأراضي الزراعية وعدد السكان في مصر في العصر الفاطمي . ونسارع إلى التأكيد مرة أخرى أن النتائج التي قد نصل إليها ليست إلا أرقاما تقريبية تختمل الزيادة والنقص إلى حد محدود .

يقول Mommsen (٢) ان مساحة الأراضي القابلة للزراعة في العصر الروماني تقدر بنحو ١٤٧٠٠ من الاميال المربعة وهذا الرقم يعادل تقريبا تسعة ملايين ونصف مليون من الأقدنة الحديثة . وفي هذا الرقم مبالغة إذ أن جملة زمام الاراضي في مصر في الوقت الحالي لا تعدو ٨٣١٥١٠١ فدانا (٣) وليس من المرجح أن تكون مساحة الأراضي الزراعية في مصر الرومانية أكثر منها الآن .

(١) يقصد بها البيانات والسجلات والاحصائيات التي في الدواوين المختلفة ومن المؤكد أنهم كانوا يحتفظون في الدواوين بكثير من هذا.

(٢) The Provinces of the Roman Empire Vol. II p. 258.

(٣) الاحصاء السنوي العام (١٩٣٣ - ١٩٣٤)

وإذا انتقلنا إلى العصر العربي وجدنا أن البلاد قد مسحت في عهد هشام بن عبد الملك فكانت المساحة ثلاثين ألف ألف فدان بينما كان الحراج أربعة ملايين دينار (١) ، ومعنى هذا أن الضريبة العقارية على الفدان الواحد كانت إذ ذاك أقل من سبعة قروش ونصف باعتبار الدينار يساوي ما يقرب من ٥٢ قرشا . وهذا المبلغ ضئيل بالنسبة إلى الضريبة ، تنفي ضآلته الثقة به وعلى الأخص في عهد بني أمية وهم من أحرص الناس على المال وجبايته ، كما أن هذه الضريبة لا تتفق مطلقا مع البيانات التي لدينا عن قيمة الحراج في مصر في مختلف فترات العصر الإسلامي . وكل من له المصام بالكتابة العربية في صدر الإسلام وبالكثير من الأخطاء التي كان يقع فيها الكتاب والنساخون قد عيّل إلى ترجيح رقم آخر وهو ثلاثة آلاف ألف فدان وهذا يعادل ٤٢٣٠٠٠٠٠ فداناً بمقياس الوقت الحاضر . فإذا أخذنا بهذا التقدير أصبحت الضريبة العقارية في عهد هشام بن عبد الملك ١١ دينار وهذا أقرب إلى الصواب .

والحكم الذي نراه بالنسبة إلى رواية المقرئ السالفة الذكر ينطبق كذلك على رواية أبي المحاسن إذ قال : إن ابن المدبر اعتبر الصالح للزراعة فوجده أربعة وعشرين ألف ألف فدان والباقي مستبحر وتلف من قلة الزراعة (٢) على حين لم يزد الحراج في عهده عن ٨٠٠٠٠٠ دينار .

وهنا يجوز أن نرجع إلى أرقام الحراج عليها تهدينا إلى تقدير فقده المقرئ أن الحراج في أيام الخليفة المأمون كان ٤٢٥٧٠٠٠ دينار والضريبة على الفدان دينارين (٣) ومعنى هذا أن المساحة المزروعة عبارة عن ٢١٢٨٥٠٠ فداناً أي ما يزيد قليلاً عن ثلاثة ملايين من الأفدنة الحديثة . وفي المصدر ذاته نعلم أن

(١) المقرئ : المخطوط ، ج ١ ص ٩٩ .

(٢) النجوم الزاهرة : ج ١ ص ٤٧ .

(٣) المخطوط ج ١ ص ٩٩ .

الجياية في عام ٣٥٨ هـ كانت ٣٤٠٠٠٠٠٠ دينار (١): وذكر الجغرافي ابن حوقل أن الخراج كان ثلاثة دنانير ونصف فجعلها جوهر الصقلي سبعة دنانير (٢) ومن هذا نرى أن مساحة الأرض المزروعة كانت مليوناً من الأفدنة وقد يكون هذا الرقم معقولاً بسبب القوضى التي تلت موت كافور والحجاعة التي صحبت نقص النيل ولكننا نستبعد أن يكون الخراج بهذا القدر في مثل هذه الحالة السيئة وكذلك في السنة الأولى من الغزو الفاطمي . وكذلك نرفض الأخذ بما رواه ابن حوقل عن مضاعفة خراج الفدان لأن سبعة دنانير لم نسمع بمثله منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي وليس من المعقول أن يستهل جوهر عهداً جديداً بعمل كهذا في الوقت الذي يسعى فيه جهده لاستمالة الشعب .

أما في العصر الفاطمي فلدينا هذه التقديرات للخراج .

جوهـر الصقلي عام ٣٥٩ هـ ٣٠٠٠٠٠٠٠ ر ٣٤٠٠٠ دينار .

بدر الجمالي عام ٤٨٧ هـ ٣١٠٠٠٠٠٠٠ ر ٣١٠٠٠ دينار .

الأفضل ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار (٣) (من رواية لابن ميسر وهذا المبالغ يشمل

الاموال الهلالية والرسوم الجركية) .

ويمكن أن نتخذ رقم $\frac{3}{4}$ مليون دينار كمتوسط . ولما كانت المساحة المخصصة

للزراعة الشتوية تعادل $\frac{1}{80}$ من المساحة الكلية (٤) فسكان $\frac{1}{80}$ من الخراج كان

يأتي من المحاصيل الشتوية . وقد ذكر ابن ميمون أن الضريبة على كل من القمح

والشعير والفول والحمص والجلبان والعدس عبارة عن ثلاثة أرباب ثم أصبحت أردبين

ونصف على الفدان الواحد (٥) ولما كان ثمن الأردب في المتوسط حوالي $\frac{1}{4}$ دينار كما

يستدل من أوراق البردي تصبح الضريبة حوالي دينار . ولما كانت زراعة الحبوب

(١) الخطط ج ١ ص ٩٩

(٢) المسالك والممالك ص ١٠٨ .

(٣) القرينى ؛ الخطط ج ١ ص ١٠٠ .

(٤) Farid: Introduction of Perennial Irrigation in Egypt pp.44-47 (٤)

(٥) قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١٠١ .

بمختلف أنواعها تشغل نحو ٧٠٪ من المساحة الشتوية أى حوالى ٦٠٪ من المساحة الكلية للأراضى المزروعة أمكن تقدير مساحة الحبوب بنحو ٢٠٠.٠٠٠.٢٢٠ فداناً وبذا تصبح المساحة الكلية تزيد قليلاً عن ثلاثة ملايين من الأفدنة . ويلاحظ أن مقادير الخراج التى ذكرناها تمثل فترات امتازت بقوة السلطة المركزية وسيادة الأمن والهدوء والاستقرار وما إلى ذلك من عوامل تبعث الفلاح على العناية بالأرض . وهذا الرقم الذى قدرناه يقرب من التقدير الذى حفظه لنا ابن الجيعان فقد ترك لنا هذا الكاتب سجلاً شاملاً بالسكور والنواحي ، ومساحتها وخراجها . وقد وفق الأمير عمر طوسون إلى سد الثغرات فى البيان المذكور ، وهو كالتالى : -

التقدير بالأفدنة الحديثة	جملة الأفدنة	
	٢٠٠١٧٤٥	الوجه البحرى
	١٦٣٤٨٩٥	الوجه القبلى
	<hr/>	
(١) ٥١٢٧٦٦٢	٣٦٣٦٦٤٠	

وأخيراً نصل إلى أواخر القرن الثامن عشر ، حيث قام نابليون بحملته الشهيرة على هذه البلاد ، فبدأ العلماء سلسلة أبحاثهم التى دونوها فى السفر الضخم المعروف باسم «وصف مصر» وقد قدروا مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة إذا وصلها ماء الفيضان وغمرها بنحو ٦٧١ ، ٢١٧ ، ٣ فداناً (٢) أى ٤٥٤٢٢٨٣ الأفدنة الحديثة ، وهذا الرقم يقرب مما ذكره ابن الجيعان . وهكذا يمكن القول مع شئ من الاطمئنان بأن مساحة الأراضى الزراعية فى عصر الفاطميين كانت ثلاثة ملايين من الأفدنة تستغل كلها فى الزراعة إذا ما كان الفيضان عادياً والأمن مستتباً ، وفى هذه الحالة تحصل الحكومة على خراج كاف . أما فى عصور الفوضى

(١) كتاب مالية مصر من عهد الفرعنة حتى الآن ص ٢١٧ .

(٢) Farid: The Intoduction of Perennial Irrigation in Egypt, p.34

والاضطراب وانخفاض النيل فلم تستخدم هذه المساحة كلها ، بل ربما حرم نحو نصفها أو أكثر من الزراعة كإحداث خلال الأزمة التي عصفت بالبلاد في خلافة المستنصر بالله . وبعد وزارة الأفضل لم يزد ارتفاع البلاد عن ١٢٠٠٠٠٠٠ دينار إلى نهاية عام ٥٤٠ هـ مما يدل دلالة واضحة على ما أصاب مصر من الفوضى والإهمال ، وعلى أن الغامر من الأرض كان أكثر مساحة من عامرها . وإذا انتقلنا إلى مشكلة السكان زاد الأمر صعوبة ووجدنا أنفسنا أمام تقديرات مختلفة .

١ — مومسن	٧٠٠٠٠٠٠٠ (١)
٢ — ستانلى لينبول	٥٠٠٠٠٠٠٠٠ (٢)
٣ — الأمير عمر طوسون	١٨٠٠٠٠٠٠٠ (٣)

وسنحاول أن نتبع طريقتنا السابقة حتى يتيسر لنا الاهتداء الى رقم يقرب من الحقيقة ، بحيث يمثل عدد السكان في ذلك العصر .

ذكر ابن رفاعه أنه أحصى عدد القرى فكان عشرة آلاف بأقلها خمسمائة ممن تجب عليهم الجزية : أى أن عدد هؤلاء خمسة ملايين ، وإذا قدرنا أن هذا يعادل ٢٧٪ من مجموع السكان (١) نتج أن عدد سكان القطر المصري في عهد عهد بنى أمية كان حوالى ١٨ ¼ مليون نسمة ، رغم الأوبئة والمجاعات المتعددة ،

(١) يقول المؤلف انه في عهد Vespasian أحصت القوائم الرسمية عدد من تجب عليهم الجزية أو الضريبة الشخصية فكانت عدتهم سبعة ملايين ونصف مليون فاذا أضفنا إليهم أهل الاسكندرية وغيرهم من الاغريق ممن يعفون من هذا الالتزام كان عدد السكان ثمانية ملايين فاذا كانت المساحة القابلة للزراعة في العهد الرومانى ١٤٧٠٠٠ ميلا مربعا نجد أن في الميل المربع حوالى ٥٢٠ نسمة .

(٢) Egypt in the Middle Ages. p 28.

(٣) كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة حتى الآن من ١٥٠ — ١٥١ :

(٤) الإحصاء العام سنة ١٩٣٧ . وقد حصلنا على هذه النسبة بإحصاء الذكور البالغين

الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٥٥ سنة . والراوى هو عبد الملك بن رفاعه ولى أمر مصر سنة ٩٦ هـ ثم عزله الخليفة عمر بن عبد العزيز في سنة ٩٩ هـ ثم وليها للمرة الثانية من قبل هشام بن عبد الملك وذلك في سنة ١٠٩ هـ (الكندى : كتاب الولاية وقضاة مصر ص ٦٦ — ٧٥) .

وفي هذا الرقم استحالة مادية في رأينا مما يجعلنا نستبعده في الحال ، لأن عدد سكان القطر المصري حسب الاحصاء العام الذي أجرى في عام ١٩٣٧ هو ١٥٩٢٠٦٩٤ نفساً مع ما شاهدهه البلاد منذ القرن الثامن عشر حتى الآن من تطور نظام الري وضمان وصول الماء إلى جميع الأراضي إلا في الأحوال الشاذة وازدياد مساحة الأراضي الزراعية ، وتنوع مهن السكان ، وارتفاع مستوى الصحة في البلاد ، وتقدم الناس في أساليب المعيشة ، وانقضاء عهد المجاعات والأوبئة . ولذا فمن أبعد الأمور أن يفوق عدد السكان في العصر الفاطمي مثلاً عددهم اليوم .

إلا أننا سنأخذ بعبارة ابن رفاعة من ناحية أخرى ، فهو يقول : ان عدد القرى في مصر كان عشرة آلاف ، ولكن التاريخ ينبتنا بغير ذلك كما يتضح من الجدول التالي .

عدد القرى	العصر	اسم المصدر
٢٣٩٥	لغاية عام ٣٤٥ هـ	القضاعي (١)
٢٣٩٥	العصر الفاطمي الأول	المسبحي (٢)
٢١٨٦	خلافة المستنصر بالله	أبو صالح الأرميني (٣)
٢٣١٦	النصور لاجين	ابن الجيعان (٤)
٣٩٦٢	الحملة الفرنسية على مصر	كتاب وصف مصر (٥)
٣٦٣٧	محمد توفيق باشا	الأمير عمر طوسون (٦)

وبالاحظ من هذا الثبت أن رقم ثلاثة آلاف يعد متوسطاً معقولاً فاذا اعتبرنا عدد سكان القرية ٥٠٠ نسمة حسب قول ابن رفاعة وذكرنا أن نسبة من تجب عليهم الجزية

(١) المقرئزي : الخطط ج ١ ص ٧٢ .

(٢) شرحه ج ١ ص ٧٣ .

(٣) Churches and Monasteries of Egypt, p. 10.

(٤) التحفة السنية .

(٥) الأمير عمر طوسون : كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة حتى الآن ص ٢٩٠ .

(٦) شرحه ص ٣١١ .

تعاادل ٢٧ ٪ من مجموع السكان أمكننا تقدير سكان القطر كله بالشكل الآتي :

$$٣٠٠٠ \times ٥٠٠ = \frac{١٠٠}{٣٧} \times ٥٠ \text{ أى خمسة ملايين ونصف تقريبا .}$$

وقدرنا المساحة العمومية بالقطر المصرى بثلاثة ملايين من الأفدنة يخصص منها لزراعة الحبوب حوالى ٦٠ ٪ أى ١٨٠٠٠٠٠٠ فداناً .

١٨٠٠٠٠٠ × ٨ - ١٤٤٠٠٠٠٠ أردبا وهو محصول البلاد كلها من الحبوب وإذا حذفنا ٣٤٠٠٠٠٠٠ أردبا للإصدار والبذار تبقى لنا ١٢ مليوناً أردبا من الغلال .

وبما أن الإحصائيات الحديثة تدل على أن أردبين هما متوسط استهلاك الفرد في العام (١) تكون النتيجة أن عدد السكان يبلغ حول ستة ملايين نسمة .

وتذكر المصادر العربية أن الجزية قدرت في العام الأول من الفتح بئثنى عشر مليوناً والفريضة على الفرد مما تجب عليهم الجزية ديناران (٢) ومعنى هذا أن عددهم ستة ملايين نسمة وبذا يزيد عدد سكان البلاد كلها على ١٨ مليوناً وقد استبعدنا هذا الرقم للأسباب التي أوردناها ولكننا نعلم أن المؤرخين المسلمين كانوا يطلقون اسم الخراج على كلا الضريبة العقارية والضريبة الشخصية . كما أن أوراق البردى تظهر لنا أن هذه الضريبة الشخصية كانت متناسبة مع ثروة الفرد (٣) وهنا يجوز لنا أن نقول إن مبلغ الدينارين كان مفروضاً على كل فرد من أفراد هذه البلاد كمتوسط لبيان ما يجب للحكومة أى أن الفاتحين من العرب اتخذوا هذه الوسيلة لتقدير الضريبتين معا من باب تسهيل العمل فإذا صح ذلك الظن كان عدد سكان القطر كله ستة ملايين من الأنفس .

يبدو اذن من الملاحظات السابقة أن عدد سكان مصر كان يتراوح بين خمسة وستة ملايين نسمة إلا أن هذه الأرقام كانت تهبط كثيراً نتيجة للفتن والثورات والمجاعات والابوثة ، ومن المؤكد أن عدد السكان قل في الفترة السالفة لموت كافور بسبب الفتن

(١) الأمير عمرطوسون : كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة حتى الآن ص ١٤٧-١٤٨

(٢) المقرري : الخطط ج ١ ص ١٨ .

(٣) Hanotaux: Histoire de la Nation Egyptienne, Tome IV, (٦) pp. 159-160.

والقحط والوباء فلما استقر الأمر للفاطميين عادت الأمور إلى المجرى العادي إلى أن حلت بالبلاذ الأزمة المعروفة التي دامت سبع سنوات أتت فيها على الأخضر واليابس وأخذ الناس من الوباء يتساقطون كأوراق الخريف ، ولا بد أن ألوفا كثيرة هلكت من الجوع والمرض فهبط عدد السكان لنحو الثلث على الأقل وبنى هذا الاحتمال على الوصف الشنيع الذي خلفه لنا الكتاب المعاصرون للفاطميين أو من الذين جاءوا بعدهم ، إلا أن استقرار الأمور منذ أن أسندت مقاليد الوزارة إلى بدر الجمالي وفي عهد ابنه الوزير الأفضل كان من العوامل التي ساعدت على ازدياد عدد السكان نسبيا . وقد يعترض البعض على تقديرنا للسكان بأن عددهم حسب أبحاث علماء الحملة الفرنسية لم يزد على ٢٥١٠١٥٠ نسمة ولكن لم يفت الرحالة الذين زاروا مصر في القرن الثامن عشر أن يلاحظوا كثرة الأوبئة وإهمال الري والزراعة وانتشار الفوضى والاضطراب نتيجة لحكم المماليك .

٤ - الزراعة والرى

أماحالة الزراعة فاستمرت النظم السائدة من القدم دون تغيير وليس للولاة من فضل في هذا ، فالواقع أنهم تركوا لنظم الرى والزراعة أن تهتم بنفسها (١) وقصروا همهم على الضرائب التى يدفعها الفلاحون ولا نسمع عنهم أنهم قاموا بأى مشروع للرى لفائدة البلاد أو أنهم شجعوا زراعة بعض المحاصيل . وكل ما كان يعمل لم يزد عن أعمال تطهير الأبنية وصيانة الجسور ، وهذه كان يتولاها متقبلي الأراضى فى نواحيهم هم والفلاحون لأن مصلحتهم تقتضى ذلك ؛ بل إن كثرة تغيير الولاة فى العصر العباسى خاصة وانعدام الاستقرار لم يساعد على رخاء الفلاح ولم يجعله على العناية بالأرض إلى الحد الواجب . أضف إلى هذا أن سياسة الولاة المالية سببت قيام الفلاحين الأقباط بالثورة أكثر من مرة كما حدث فى سنوات ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٣٢ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ، ٢١٦ هـ ، وكانت الأخيرة أكبر هذه الثورات ومن بعدها أخذ الأقباط إلى السكنية وغلب المسلمون على القرى (٢) . ولم يقتصر الأمر على الأقباط بل تعداهم إلى العرب بعد زولهم ريف مصر واتخاذهم الزرع معاشا وهؤلاء قاموا بالثورة أكثر من مرة وذلك لأسباب اقتصادية كذلك ، فى سنة ١٧٨ هـ زاد أمير مصر على الحراج زيادة أجحفت بالمزارعين فخرج عليه أهل الخوف ، ثم خرجوا بعد ذلك على الليث بن الفضل سنة ١٨٦ هـ ، ودار القتال بين الفريقين ، واتهى الامر أخيرا بتولية غيره . ثم حدثت ثورة أخرى فى أسفل الارض سنة ٣١٤ هـ ، واشترك العرب مع الأقباط فى ثورة عام ٢١٦ هـ ، وسببها سوء سيرة العمال وامتدت الحروب بين الفريقين إلى أن قدم الخليفة المأمون وعمل على تهدئة الاحوال بالعطف من جهة والقوة من جهة أخرى (٣) . هذه الاحوال المضطربة لم تسكن لتجعل

Stanley Lane - Poole: Egypt in the Middle Ages, p. 90. (١)

(٢) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٧٩ — ٨٠ .

(٣) شرحه ج ١ ص ٨٠ — ٨١ .

المزارعين في أمن واستقرار وليس أدل على سوء حال الزراعة من تضاؤل الخراج لنمو الفساد مع الزمان وسريان الخراب في أكثر الأرض ، ووقوع الحروب فلم يجبها بنو أمية وخلفاء بني العباس إلا دون الثلاثة ملايين دينار ، وقل هذا الرقم كثيراً بحيث لم يزد الخراج قبيل أحمد بن طولون عن ٨٠٠٠٠٠ دينار (١) . ثم تحسنت الحال في عهد الطولونيين بسبب انتظام الأحوال وتشجيع الفلاحين على زراعة أراضيهم (٢) ، وأعقب سقوط الطولونيين عهد من الاضطراب استمر إلى قيام الدولة الاخشيدية ، ولكن في عهد كافور قاست مصر البؤس والشقاء (٣) ، وبدأت الحن بانخفاض النيل عام ٣٥١ هـ ، وتلا ذلك قحط ووباء ، واستمرت هذه الازمة حتى سنة ٣٦٠ هـ ، وقد وصف المقرئزي حالة البلاد في تلك السنوات القلائل السابقة للغزو الفاطمي بقوله « وترفع السعر واضطربت الاسكندرية والبحيرة بسبب المعاربة الواردين إليها ، وتزايد الغلاء ، وعز وجود القمح ، وقدم القرمطي إلى الشام سنة ثلاث وخمسين ، وقل ماء النيل ، ونهبت ضياع مصر ، وتزايد الغلاء ، وسار ملك النوبة إلى أسوان ، ووصل إلى أخميم فقتل ونهب وأحرق (٤) . ولا شك أن هذا السبب الاقتصادي كان من عوامل نجاح الفتح في هذه الحالة السيئة فعملوا جهدهم على تخليصها من محنتها وبذل في ذلك قائدهم جوهر مجهوداً كبيراً حتى انتهت الأزمة بسلام في أيامهم الأولى (٥) ، وهكذا أظهروا كيف تستطيع الحكومة المنتظمة أن تعمل على صالح الشعب عامة وتقدم الزراعة .

والخلاصة أن العصر السابق للفاطميين كان عصر اضطراب في حالات وفترات كثيرة ولا ينسب إليه أي أعمال عامة بارزة لصالح الزراعة المصرية .

- (١) المقرئزي : الخطط ج ١ ص ٨٩ — ٩٩ .
(٢) Dr. Zaki Mohamed Hassan . Les Tulunides , p. 237 .
(٣) الدكتور حسن ابراهيم حسن : الفاطميون في مصر ص ٩٥ .
(٤) ومما عمله جوهر أنه ضرب جماعة من الطحانيين وجمع سمارة الغلات بمكان واحد وأمر الاتباع الغلات الا هناك فقط ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة فكان لا يخرج قذح واحد من القمح إلا باذن سليمان بن عزة المحقَّب (المقرئزي : اغانة الأمة بكشف الغمة ص ١٣ — ١٤)
(٥) المقرئزي : الخطط ج ١ ص ٣٣٠ . اغانة الأمة بكشف الغمة ١١ — ١٢ .

٥ - الصناعة

لم يؤد الفتح العربي إلى القضاء على الصناعات المصرية القديمة ، ومن أهمها عمل البردي في مراكز مختلفة منها ، بوره وافراجون والفيوم ، كما كانت له مصانع في مدينة الفسطاط ، وظل الصناعات حتى بداية القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) من الاقباط بدليل الصيغة التي تجدها على أوراق البردي التي يرجع تاريخها إلى هذا العصر ، أما الصيغة فهي « الأب والابن والروح القدس » ، وبعد ذلك يبدأ استعمال عبارات إسلامية (١) . وتمتع البردي المصري بشهرة واسعة في العالم ، حيث كان الناس لطول استعمالهم له يعتمدون على مصر (٢) ، ويظهر أن صناعته انتقلت منها إلى صقلية ، وحدثنا عنها ابن حوقل (٣) في القرن الرابع ، ثم أخذت هذه الصناعة المصرية يضمحل أمرها بسبب منافسة الكواغيد المصنوعة في سمرقند ، وبعد ذلك نشأت صناعة الورق من الكتان ، وأخذ استعماله يحل محل البردي ، وبدأ ذلك في القرن الثالث ، إلا أن الصناعة الجديدة ظلت في طور النشوء والارتقاء حتى أوائل القرن الرابع .

واحتفظت مصر بشهرتها القديمة في صناعة النسيج من الكتان والصوف بنوع خاص ، وكان جانب من إنتاج المناسج المصرية يصدر إلى بلاد العراق وغيرها حتى أن البابوات كانوا يهدون الكنائس المسيحية في أوروبا كثيرا من أنواع النسيج الفاخر (٤) ، كما اشتغلت دور الطراز بإنتاج هذه الأنواع الممتازة للخلفاء العباسيين وبلاط بغداد وعلية القوم في مصر . ومن أهم المراكز التي اشتغلت بالنسيج تنيس والاسكندرية والبهنسا والاشمونين ودمياط وأخميم .

(١) Précis d'histoire de l'Égypte, Tome II, p. 147

(٢) آدم متر . الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج٢ ص ٣٠٨ .

(٣) المسالك والممالك ص ٨٦

Heyd : Histoire du Commerce, Tome I, P, 48. (٤)

وقد كون الطولونيون جيشاً كبيراً تراوح بين ٧٠٠٠٠ ، ١٠٠٠٠٠ (١) ، كما بلغت عدة الاجناد على عهد الاخشيد اربعمئة ألف من طوائف مختلفة (٢) ولكن يبدو طابع المبالغة الكبيرة في هذا الرقم ، ولا بد أن اهتمام الدولتين الطولونية والاشيدية بالجيش شجع صناعة الاسلحة لتزويد رجال العسكرية بما يلزمهم وإن كان جانب من السلاح يستورد من الجهات الشهيرة بهذه الصناعة في الشام وغيرها .

أما صناعة المراكب الحربية فقد بدأت في مصر بعد الفتح العربي لحساب الدولة الاسلامية بسبب غارات القرصان المسيحيين من بيزنط ، وأنشئت أول دار صناعة عام ٥٤ هـ (٣) ، إلا أن الاضطراب السياسي واتضاع الحراج كانا من العوامل التي عاقت التوسع في هذه الصناعة ، أضف إلى هذا أن مصر لم تكن من البلاد التي تنتج الأنواع الجيدة من الخشب ، ولم تكن العلاقات التجارية مع أوروبا المسيحية قد زادت أو تقدمت كثيراً على ما سنوضحه بعد . فلما حكم ابن طولون البلاد حصن الروضة ، ويقال إنه أنشأ مائة سفينة حربية (٤) ، ولكن يظهر أن البحرية لم تلعب دوراً هاماً في تاريخ الدولة الطولونية ولم يزد نشاطها ، إذ كانت السيادة البحرية في البحر المتوسط في أيدي الأغالبة ، ثم بعد ذلك ظهر الفاطميون في شمالي إفريقيا وقضوا على الأغالبة وأصبحت أساطيلهم تهاجم السواحل المجاورة ، ويبدو أن الاخشيد وجه عناية الى الاسطول (٥) ، ولكنها لم تكن على نطاق واسع ، وتعرضت البلاد في عهد الدولة التي أسسها لهجمات الأساطيل الفاطمية . والواقع أن التوسع الكبير في هذه الصناعة لم يكن ملائماً في ظروف البلاد السياسية .

ومن الصناعات التي بدأت في هذا العصر أو بعبارة أدق في القرن الثالث الهجري عمل

(١) Dr, Zaki Mohamed Hassan : Les Tulunides, p. 167.

(٢) المقرئزي : الخطط ج ١ ص ٩٤

(٣) شرحه ج ٢ ص ٩٥

(٤) Dr. Zaki Mohamed Hassan : Les Tulunides. p. 174 Wiet :

Corpus. Tome II, p. 62,

(٥) المقرئزي : الخطط ج ٢ ص ١٩٥

السكر من القصب الذى بدأ الاهتمام بزراعته فى هذا الوقت ، وقد أخذت هذه الصناعة تتقدم تدريجياً .

وساعدت الحياة الاجتماعية فى أيام خمارويه وكافور على ازدياد الإنتاج ، وقد حدثنا المسعودى عن صناعة السكر المصرى ، وهكذا مهد الطريق للنهضة فى القرن الرابع وما بعده .

وراجت صناعة البناء فأنشئت الفسطاط ثم العسكر وبعد ذلك القطائع ، وقد شيد الأخيرة مؤسس الدولة الطولونية ثم خربها العباسيون بعد استرجاع مصر إلا أن الفسطاط حافظت على كيانها وقامت بها صناعات عدة ، وأنشئت المتاجر والمساجد والحمامات كما يدل على ذلك الوصف الذى خلفه لنا المقدسى وناصر خسرو والهروى وابن جبير والمقريزى فى الفصل الذى عقده لبيان ما كانت عليه هذه المدينة من العارة ، واعتمد فيه على كلام ابن سعيد حتى بعد الأحداث التى كثرت بها أيام الشدة وبعد حريقها (١) .

ومما ساعد على نموها أن فرق الجيش كانت تقيم فى ظاهر المدينة ، أى ضواحيها كالعسكر ثم القطائع ، وبهذا تخلصت عاصمة البلاد التجارية من شرو الأجناد وتمتع أهلها بحرية مزاوله أعمالهم (٢) .

ولكن حركة بناء الجوامع والمساجد وغير ذلك من المنشآت الدينية كانت أقل بكثير منها فى العصرين الفاطمى والمملوكى ، ولم تستعمل الحجارة على ما يبدو فى بناء هذه المنشآت ، إلا أن جامع ابن طولون أدخل طرازاً جديداً فى العارة بمصر (٣) وهو الطراز العباسى الذى ازدهر فى سامرا حيث نشأ ابن طولون .

ومما تقدم نلاحظ وجود حركة صناعية بالبلاد قبل العصر الفاطمى ولكنها لم

(١) الخطط ج ١ ص ٣٣٠ وما بعدها

(٢) كما أن قرب هذه الضواحي من الفسطاط يساعد على نشاط الحركة الصناعية بالأخيرة .

(٣) راجع ما كتبه الدكتور زكى محمد حسن فى كتابه عن الطولونيين بشأن هذا الجامع ص ٢٩٨ وما بعدها

(٤) Dr. Zaki Mohamed Hassan : Les Tulunides, pp. 217-218.

تكن كبيرة بالقياس إلى ما قدر لها فيما بعد ، ولعل من أهم الأسباب التي حالت دون التوسع الصناعي الكبير فقر البلاد وتبعيتها السياسية للخلافة الأموية ثم العباسية ، ومن العوامل أيضاً عدم وجود سياسة ثابتة للحكام الذين تعاقبوا على هذه البلاد ازاء الصناعة . أضف إلى هذا أن أغلب المشتغلين بالصناعات المختلفة كانوا من الأقباط ، وقد رأينا ما تعرض له هؤلاء في القرنين الأول والثاني من سوء المعاملة من قبل العمال ، ولا شك أن عدم وجود التسامح الديني إلى الحد الكافي وقف حجر عثرة في سبيل انصراف الصناع الأقباط إلى عملهم ، ثم أخذت حدة التعصب الشديد تقل شيئاً ، ويظهر أن حكومة أحمد بن طولون وابنه خارويه بدأت سياسة من التسامح مع الأقباط . ومن عقبات الصناعة كذلك عدم الاستقرار الداخلي وهو عامل كبير الأثر في ضعف النشاط الاقتصادي في هذه الفترة كما أوضحنا .

٦- التجارة الخارجية

كان من أثر انهيار الأمبراطورية الرومانية الغربية في أواخر القرن الخامس الميلادي وتدفق الشعوب الشريرة من الأجناس التوتونية أن عمت الفوضى في قارة أوروبا وانعدم الأمن وقضى على كثير من مظاهر الحضارة الرومانية (١) ، وانحط شأن الملاحة والتجارة في البحر المتوسط (٢) ، وعجزت معظم البلدان الأوربية المظلة على شواطئه عن الاحتفاظ بما كان لها من قوة بحرية . وبرغم هذا لم تنقطع الصلات التجارية بين مصر والدولة البيزنطية بحكم الارتباط السياسي بينهما ، واستمرت الأولى تمون عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية بغلالها ، وبجانب مما يصل إليها من غلات الحبشة وبلاد العرب وآسيا الشرقية (٣) إذ كان طريق مصر أكثر أمنا من الطريق البري عبر آسيا الوسطى ، وذلك نتيجة طبيعية للحروب التي لم تنقطع بين دولتي الغرب وبيزنطة .

ولم ينتصف القرن السابع الميلادي حتى تدفقت جيوش الإسلام من شبه الجزيرة العربية وطرقت أبواب الشام وفلسطين ومصر ، ولم يأت القرن الثامن حتى كانوا سادة هذه البلاد ، ثم مدوا سلطانهم على الساحل الشمالي لإفريقية وعبروا المضيق الذي يفصل هذه القارة عن أوروبا فدانت لهم أغلبية إيبريا وسقطت في أيديهم معظم جزر البحر الأبيض المتوسط في القرن التاسع الميلادي (٤) ، وأخذت سفنهم تهاجم الموانئ الأوربية في بروفانس وإيطاليا ، وشن بحارتهم حربا غير نظامية فأصبحوا مصدر رعب للملاحين المسيحيين . وبهذه الفتوح سيطر المسلمون على السواحل الشرقية

(١) راجع ما كتبه Davis في كتابه Medieval Europe الفصل الثاني ص ٢٣-٢٤

(٢) Beazley : The Dawn of Modern Geography, Vol. II, p.392.

(٣) راجع ما كتبه Mommsen في الجزء الثاني من كتابه The Provinces of the

Roman Empire ص ٢٧٨ وما بعدها

(٤) راجع دائرة المعارف الاسلامية « الطبعة الانجليزية وغيرها » مواد أسبانيا .

صقلية - قبرص - كريت

والجنوبية والغربية للبحر الأبيض ومكنتهم جزيرة صقلية من التحكم في الممر الضيق بين القسمين الشرقي والغربي من هذا البحر الذي أصبح في الواقع بحيرة إسلامية بتعبير العصر الحديث .

وكان من أثر هذه الفتوح أن توقف الاتصال التجاري مع أوروبا بسبب روح التعصب الديني من جانب القواد المسلمين وأهل أوروبا المسيحيين ، كما أن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعرب في هذه الفترة من تاريخهم لم يكن عاليا (١) ، وتعطلت وحدة البحر الأبيض الاقتصادية القديمة (٢) ، وعبر يرين عن هذا بقوله : إن الملاحه توقفت حوالي عام ٦٥٠ م في الجهات الواقعة شرقي صقلية بينما انقطعت تماما في غرب البحر الأبيض ، وفي النصف الثاني من القرن السابع الميلادي (٣) ، وبدا أثر هذه المظاهر في ندرة الغلات الشرقية ابتداء من القرن الثامن في بلاد الغال ، وكان ورق البردي أول سلعة اختفت من الاسواق ، ونرى من خطابات كتبها St. Boniface كيف ارتفعت اثمان التوابل في أوروبا ارتفاعا كبيرا بسبب ندرتها (٤) ومعنى هذا بالنسبة إلى مصر أنها فقدت مركزها السابق كوسيط أو طريق رئيسي تنقل بواسطته غلات وسط إفريقيا وشرقه أو بلاد العرب وآسيا الشرقية إلى أوروبا .

حقيقة أحدثت الحالة السياسية العامة في أوروبا وكذلك الفتوح الإسلامية قدرا كبيرا من الاضطراب في أول الامر كان له أثره في تجارة مصر مع أوروبا مما قلل من تجارتها مع آسيا الشرقية ولكن لم يكن هذا معناه توقف التجارة تماما بل بقي منها شيء في أيدي اليهود وكان هناك تبادل مع أوروبا وإن لم يكن بالقدر الذي شاهدته هذه البلاد في عصور سابقة أو الذي سبغته تجارتها الخارجية منذ مستهل القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) حتى تصل إلى عهدها الذهبي أيام المماليك . والواقع أن الدين الإسلامي لا يقيم العراقيين في سبيل التجارة فقد قال رسول الله

Landra : Corso di storia del commercio, Parta Prima p. 94 (١)

Newbégin: The Mediterranean Lands, pp. 176, 180. (٢)

Charles Pirenne: Mohamed and Charlemagne, p. 166. (٣)

Ibid, p.169. (٤)

صلى الله عليه وسلم « ما أملك تاجر صدوق » وحث المسلمين عليها إذ أنها إذا ميزت من جميع المعايير كلها وجدت أفضل وأسعد للناس في الدنيا والتاجر موسم عليه وله جزاؤه» (١).

وكانت التجارة من مهن العرب قبل الإسلام ، لهذا كان من طبيعة الأشياء أن تعود العلاقات التجارية مع أوروبا بعد زوال فترة الاضطراب الأولى . وقد تجمعت عوامل مختلفة ساعدت علي استئناف العلاقات التجارية بمجملها فيما يلي :

(١) رقي مستوي الفاتحين العرب :

بعد أن استقر الفاتحون العرب في مصر وغيرها من البلدان التي ملكوها أخذوا يتصلون بالحضارات القديمة وامتزجوا بالاهالي واقتبسوا الكثير من مظاهر مدينتهم فارتقى مستواهم الاجتماعي ونشأت لديهم حاجات جديدة . أضف إلى هذا أن روح التعصب الديني أخذت تفقد حديتها على مرور الايام ، خاصة والدين الإسلامي يوصى بالتسامح مع أهل الذمة ، وقد دعا النبي في كثير من المناسبات إلى معاملتهم بالحسنى . وفي مصر أقبل العرب على السكنى بريفها ومدنها ، واختلطوا بالمصريين وأخذوا يدركون أهمية التجارة كعامل من عوامل الثروة ، وهنا أخذوا يفتحون موانئهم للتجار الغربيين وسمحوا لهم بنقل ما شاءوا من المتاجر والسلع ما داموا يجلبون الخشب والدقيق .

(٢) انهيار قوة العرب السياسية :

لم يمض زمن طويل حتى دب الضعف في قوة العرب وعرا الاقسام امبراطوريتهم الشاسعة الارحاء ، فتأسست الدولة الأموية في الاندلس ، واستقل كثير من الولاة في أطراف الدولة الاسلامية ، وقامت دويلات مستقلة أو شبه مستقلة في شمالي أفريقيا كالادارة والاغالبة ، وورث الاقليم كله الفاطميون ، واستطاع كل من أحمد بن طولون والاختشيد أن يشيد ملكاله ولابنائه من بعده في مصر . هذه العوامل كلها

(١) دمشق . الاشارة إلى محاسن التجارة ص ٤٧ .

أوحت بالثقة إلى نفوس الغربيين ، وانقضى الزمن الذي كانت فيه المدن الاوربية المطلة على البحر الابيض ترتجف فرقا من الأساطيل الاسلامية كما كانت سفن المسلمين مصدر رعب للملاحين المسيحيين من أهل أوروبا ، وعادت الصناعة البحرية إلى الحياة في أوروبا في القرن التاسع الميلادي بعدما أصابها من ركود في القرنين السابع والثامن .

(٣) بدء الاستقرار في مصر :

أشرنا إلى الفوضى في مصر بعد الفتح العربي ثم تكلمنا على الثورات الكثيرة التي امتاز بها القرنان الأول والثاني وأوائل القرن الثالث ، ثم أثر تعاقب الولاة في العصر العباسي ، ولكن في منتصف القرن الثالث قامت الدولة الطولونية وخلفتها الاخشيديية ، وكان قيام الدولتين تمهيدا لعصر الاستقلال ، وبشيرا ببدء الاستقرار الداخلي وزوال عهود الفوضى . أضف إلى هذا أن أمثال هذه الدولة شبه المستقلة تسعى إلى تقوية نفسها بكافة السبل وتتخذ لنفسها سياسة اقتصادية تعود عليها بالمصلحة ولدينا الدليل على ذلك في المعاهدات الكثيرة التي أوردها ماس لاتري والتي عقدها الاوريون مع الدول الاسلامية الصغيرة في شمالي أفريقيا .

(٤) المدن الإيطالية :

بعد انهيار الامبراطورية الرومانية انقسمت إيطاليا ولايات وإمارات وأخفقت أي محاولات في سبيل تحقيق الوحدة القومية ، وأصبحت البلاد مسرحا للحروب والفتن ، واستحقت عبارة «الاصطلاح الجغرافي» الذي أطلق عليها فيما بعد . وهنا أخذت المدن الإيطالية التي أعدها موقعها الجغرافي لممارسة التجارة تضع لنفسها سياسة قائمة على أساس الابتعاد عن الاشتباك مع الدول القوية المجاورة في حروب لا طائل تحتمها ، وبذا تهيأت لها أنسب الفرص للاشتغال بالتجارة مع أوروبا (١) والشرق ، فنشطت جنوا وبيزا لتأسيس علاقات لهما مع مختلف أنحاء إيطاليا ، وحوالي سنة

٨٢٠ هـ خرجت أمالفي عن تبعيتها الاسمية للدولة الرومانية الشرقية وحصلت على مركز المدينة المستقلة من الوجهة العملية ، وبعد ذلك بعشرين عامناسمع عن بحريتها التجارية الكبيرة حتى صارت منذ منتصف القرن التاسع الممثلة الاولى للتجارة والقوة البحرية في أوروبا المسيحية (١) . أما البندقية فسارت في طريق التطور التدريجي واتخذ أهلها الشكل الجمهوري لحكومتهم وانتخبوا سنة ٦٩٧ م أول رئيس (Doge) لجمهوريتهم الناشئة وقتلوا بنجاح في سبيل إحراز السيادة البحرية في الأديرياتك . ونال الدوج Ursus فوزا كبيرا عند تارنتو سنة ٨٧٠ م (٢) .

(٥) الطب العربي :

وأخيرا ينبغي ألا نغفل أثر انتشار الطب العربي في أوروبا بسبب ما ترجم من كتب الأطباء العرب على يد اليهود وغيرهم من الاوربيين ممن تلقوا أصول هذا العلم على أيدي الأساتذة المسلمين في معاهد الأندلس ، وبذا عم استعمال العقاقير الشرقية من آسيا وبلاد العرب .

ولما كانت المدن الايطالية أولى أهل أوروبا اشتغالا بنقل التجارة الى الشرق ترى أن طريق مصر أفضل لها وذلك لاقتراب شبه الجزيرة الايطالية من الساحل الافريقي الشمالي كما أنها تقع بين القسمين الشرقي والغربي من البحر الأبيض .

وقد وصف ابن خرداذبة في القرن الثالث الهجري الحالة الجديدة التي نشأت بعد انتهاء فترة الاضطراب وهو مؤلف يوثق بكلامه . ونفضل أن نقبس عبارته بنصها « كانت مصر مسلك التجار اليهود الذين يتكلمون بالعربية والفارسية والرومية والافرنجية والاندرلسية والصقلبية وانهم يسافرون من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق برا وبحرا يجلبون من الغرب الحدم والجواري والعلمان والديباج وجلود الحز والفراء والسمور والسيوف ويركبون من فرنجية في البحر الغربي فيخرجون بالفرما ويحملون تجارتهم أعلى الظهر إلى القانم وبينهما خمسة وعشرون فرسخا ثم يركبون البحر الشرقي من القانم إلى الجار وجدة ثم يمضون إلى السندو الهند والصين

Beazley: The Dawn of Modern Geography, Vol. II, pp. (١)

396-397 .

Ibid, pp. 402-403.

(٢)

Landra: Corso di storia del commercio, Parta Prima, p. 84.

فيحملون من الصين المسك والكافور والدار صيني وغير ذلك مما يحمل من تلك النواحي حتى يرجعوا إلى القازم ثم يحملونه إلى السند ثم يركبون في البحر الغربي فرجما عدلوا بتجاراتهم إلى القسطنطينية فباعوها إلى الروم وربما صاروا بها إلى ملك فرنجية فيبيعونها هناك» (١).

وكان الأوربيون يزورون مصر في طريقهم إلى الاماكن المقدسة في فلسطين كما يتضح من زيارات St. Wilibald في القرن الثامن « St. Bernard في التاسع . ومما يدل على وجود علاقات تجارية بين مصر وأوربا في القرن الثالث الهجري أن الامبراطور ليو الأرميني (٨١٣ — ٨٢٠ م) حرم على رعاياه السفر إلى مصر والشام (٢) كما قدم المؤرخ Adrenus إلى صديق له من الرهبان هدايا متنوعة من بينها نباتات عطرية مما كان يأتي من بلاد الشرق (٣) وقد حرم دوق البندقية - اقتداء بالامبراطور ليو الأرميني - على مواطنيه الاتصال ببلاد المسلمين الأمر الذي يدل على وجود علاقات تجارية بين البندقية من جهة ومصر والشام من جهة أخرى .

وكانت لمصر علاقات تجارية مع كثير من الدول الافريقية والاسيوية فقد ذكر اليعقوبي أن مراكب بلاد المغرب كانت ترد إلى ثغر تنيس (٤) وزاد الفتح العربي في الاتصال بين مصر الحجاز اذ كان على الأولى أن تموّنه بغلالها . ومما سهل النقل بين البلدين إعادة حفر الطريق المائي بين النيل والبحر الأحمر على يد عمرو بن العاص واستمر هذا الطريق مستعملاً حتى قامت ثورة العلويين في الحجاز فأمر الخليفة العباسي المنصور بدمه (٤).

وفي سنة ٣١ هـ عقدت معاهدة بين عبد الله بن أبي سرح وملك النوبة تعهد فيها المسلمون الا يقاتلوا بلاد النوبة مادامت قابعة بمراعاة شروط الاتفاق وتعهد ملك النوبة بحماية من يدخل بلاده من المسلمين بقصد التجارة وتسليم القارين إلى

(١) المسالك والممالك ص ١٥٣ .

Heyd: Histoire du Commerce, Tome I, pp. 52-53, 110 (٣), (٢)

(٤) كتاب البلدان ص ٣٣٥ .

(٥) المقرئزي : الخطط ج ٣ ص ١٣٩ .

بلاده من أرقاء المسلمين وعدم السماح للخارجين على حكومة مصر بالالتجاء إلى بلاده واشترط على النوبة أن تسلم إلى مصر ثلاثمائة عبد من الجنسين في كل سنة (١) واستمر الاتصال قائما بين البلدين بحكم الجوار والارتباط الجغرافي فهما إقليمان متجاوران في حوض النيل وبسبب الصلة الدينية بين الكنيسة القبطية في مصر وأهل النوبة وهم نصارى . إلا أن علاقات البلدين كثيرا ما تعرضت للاضطراب فقد قام العمري بحروب طويلة مع النوبيين (٢) وفي سنة ٣٣٩ هـ هاجم ملك النوبة الواحات وفي سنة ٣٤٤ هـ اعتدى علي منطقة أسوان الى أن وقعت به الهزيمة في العام التالي . وفي سنة ٣٥١ هـ توغل النوبيون في الصعيد الاعلي حتى وصلوا إلى بلدة أحميم . (٣)

أما العلاقات بين مصر والشام والعراق فقد ظلت قائمة وبلغت قيمة صادرات تنيس من المنسوجات إلى العراق من عشرين إلى ثلاثين ألف دينار في السنة (٤) . وهكذا اشتغلت مصر بالتجارة مع دول الاسلام وأوربا إلا أنه كان يحد من نشاطها العوامل الداخلية والخارجية التي أشرنا إليها ولكن هناك سببا له أهميته ذلك أن بغداد كانت منافسا خطيرا لمصر ترد إليها غلات آسيا الشرقية إما برا بطريق القوافل وإما بحرا عن طريق المحيط الهندي والخليج الفارسي . وحاولت عاصمة الخلافة العباسية أن تكون مستودعا للسلع الآسيوية . بل لعل الرغبة في القضاء على طريق مصر هي التي دفعت الخليفة المنصور إلى طمر خليج أمير المؤمنين (٥) .

(١) المقرئزي : الخطط ج ١ ص ٢٠٠ .

(٢) شرحه ج ١ ص ١٩٦ وهو عبدالله بن عبد الله بن عبد الحميد العمري حارب النوبة

سنة ٢٥٥ هـ ومعه ربيعة وجهينة وغيرهم من القبائل العربية بالصعيد .

(٣) شرحه ج ١ ص ١٩٨ .

(٤) شرحه ج ١ ص ١٧٧ .

(٥) أورد المؤرخون سببا سياسيا وهو رغبة المنصور في قطع المبرة عن المدينة حيث

ثورة محمد النفس الزكية (المقرئزي : الخطط ج ٢ ص ١٣٩) .

٧- الحالة المالية

كانت إيرادات مصر بعد الفتح العربي عبارة عن الجزية وتدفع نقدا ، والضريبة وتدفع عينا بحساب الفدان من الأرض الزراعية . وكانت الجزية يخصص منها عطاء الجنديينما تصرف الأرزاق لأسراتهم من الضريبة العينية(١) . وكانوا يطلقون اسم الخراج على مختلف هذه الضرائب ، إلا أن كثرة دخول الأقباط في الإسلام واشتغال العرب بالزراعة زاد الملكيات العقارية في أيدي المسلمين وبذا أخذ متحصل الجزية في التضائل وأصبح الخراج يقصد به الضرائب التي يدفعها الفلاحون . وتدل عبارة ابن الحكم على وجود ضرائب على الصنائع والأجراء مقدرة على قدر احتمالهم (٢) . وكان من أثر اسلام الأقباط والثورات المختلفة وعدم اهتمام الولاة إلا في فترات متقطعة أن هبطت قيمة إيرادات الدولة بالنسبة إلى ما كانت عليه أيام الخلفاء الراشدين فلم تزد عن ثلاثة ملايين دينار أو أربعة بسبب الاستقرار وتشدد بعض الولاة . أما في بعض العهود فكان المتحصل ضئيلا فقد بلغ الخراج في أيام أحمد بن محمد بن محمد بن المدبر ٨٠٠ ر ٠٠٠ دينار(٣) وهو الذي ابتدع بدعا لجباية الأموال فججر على النطرون بعد أن كان مباحا للناس وقرر على الكلاً المباح مالا سماه المراعي وأنشأ لذلك ديوانا خاصا كما قرر على ما يصاد من سمك البحر والنيل وفي البحيرات والبرك مالا سماه المصايد(٤) .

وبعد دفع عطاء الجنود وأرزاقهم كان الفائض يرسل إلى الخليفة ، فضلا عن هذا كان جزء من الضريبة العينية يرسل غلالا إلى الحجاز . ونظن أن ما كان يخصص لما

(١) Précis d 'histoire de l'Egypte, Tome II, p. 125

(٢) الدكتور حسن ابراهيم حسن : النظم الاسلامية من ٣٠٨ (نقلا عن كتاب فتوح مصر لابن عبدالحكم) .

(٣) المقرئى : المخطط ج ١ ص ٩٩

(٤) شرحه ج ١ ص ١٠٣

يعرف بالأعمال العامة لم يكن عنصرا هاما في ميزانية المصروفات إلا فيما تعلق بالجسور والترع ، وحتى هذه الناحية الهامة تولاهما المتقبلون والفلاحون في نواحيهم وذلك بالاتفاق على المصادق اللازمة أما العمل فكان يتم بطريق السخرة . وكانت هذه النفقات تخصم من الخراج المقرر .

وعلمنا اننا نحيط

في لغة كمالنا في العلم من انما انما انما

الباب الأول

الزراعة

الفصل الأول

الملكية العقارية ونظام الاقطاع

أوضحنا تطور نظام الملكية العقارية في مصر في عصر الولاة ومنه نرى أنه عند الغزو الفاطمي كانت هناك أراضى الدولة وأراضى الامتلاك الخاص . ولما أصبح انتصار جوهر الصقلى أمرا مفروغا منه وحقيقة لا ريب فيها توجه وفد من وجوه القوم يطلب شروط التسليم ويلتمس الأمان فأعطاهم عهداً جاء فيه : قد ورد من سألتموه الترسل والاجتماع معى وذكروا عنكم انكم التستم كتابا يشتمل على أمانكم فى أنفسكم وأموالكم وبلادكم وجميع أحوالكم ... لكم على أمان الله التام العام الدائم المتصل الشامل الكامل المتجدد المتأكد على الأيام وكرور الأعوام فى أنفسكم وأموالكم وأهليكم ونعمكم وضياعكم ورباعكم وقليلكم وكثيركم وعلى أنه لا يعترض عليكم معترض ولا يتجنى عليكم متجن ولا يتعقب عليكم متعقب وعلى أنكم لتصانون وتحفظون وتحرسون (١) .

وهكذا تعهد الفاطميون باحترام مبدأ الملكية الخاصة وعدم انتزاع الأراضى من أيدي أربابها . ونعتقد أن كل ما حدث إنما هو الاستيلاء على أملاك الأسرة الحاكمة قبل عهدهم وأراضى الدولة وهذا أمر طبعى . وبعد ذلك أخذ الفاطميون فى توزيع جانب من الاراضى العامة بالإنعام بها على المغاربة وغيرهم من الاتباع ، إما على هيئة التملك المطلق أو الانتفاع بإيرادها حتى يستمدوا ولاءهم ويحتفظوا بإخلاصهم . ولكن المقدسى ذكر لنا رواية غريبة فقال : سألت بعض المصريين ببخارى عن الخراج فقال ليس على مصر خراج ، ولكن يعمد الفلاح إلى الارض فيأخذها من السلطان

(١) المقرئى : اتماظ الحنفا بأخبار الخلفاء من ٦٧ — ٧٠

ويزرعها فإذا حصد ودرس رشمت بالعرام وتركتم ثم يخرج الحازن وأمين السلطان فيقطعون كرى الارض بمقدار ما اقتطعه . قلت فلا يكون لأحد ثم ملك وضيعة قال لا اللهم إلا أن يكون رجل قد اشترى ممن أقطعه السلطان في القديم ووهبها فاحتاج هو أو ذريته إلى ثمنها فباعها لعامة الناس (١) . ولنا على هذه الرواية التي أوردتها الجغرافي المذكور ملاحظات نجملها فيما يلي :

أولاً : نعلم أن المقدسي زار مصر وأقام فيها زمناً وحدثنا عن مشاهداته ووصف لنا الكثير من مصادر الثروة فيها وصناعاتها المختلفة والحراج وغير ذلك فمن الغريب حقاً أن يسأل بعض المصريين المقيمين في بخاري عن الملكية العقارية في بلادهم وكان من السهل عليه أن يدرس الأمر كله أثناء إقامته في البلاد نفسها ويستقصى أخبار هذا الموضوع من أهلها وبذا يتأكد من حقيقة الأمر .

ثانياً : يقول من سأله المقدسي بعدم وجود خراج على مصر ، وهذا يخالف ما ذكره المحققون من المؤرخين والجغرافيين والفقهاء في العصر الفاطمي وغيره .

ثالثاً : إن الحجة التي أدلى بها هؤلاء القوم لا تحمل أى معنى عن انعدام الملكية الخاصة في مصر فالواقع أن مراجعة المساحة المزروعة كل سنة كان اجراءً مالياً بحتاً الغرض منه معرفة الأراضي التي غمرها ماء الفيضان غمراً تاماً أو جزئياً أو عجز الماء عن الوصول إليها إذ على أساس هذا يزيد الخراج المفروض على الأرض أو ينقص ، ونعتقد أن كلام هؤلاء الناس ينصب على الأراضي العامة التابعة لبيت المال فهذه كانت تؤجرها الحكومة للفلاحين ويدفعون عنها إيجاراً محدوداً أو تعطى لهم وفق نظام المزارعة أو المقاسمة في المحصول .

رابعاً : إن الشطر الأخير من عبارة المقدسي يقرر صراحة ودون لبس وجود الملكيات الخاصة ولنا نعرف على وجه التحديد مساحة الأراضي التي أقطعت في العصور المختلفة بالشكل الذي أشار إليه المؤلف .

ويخيل إلينا أن التموض الذي يحيط بموضوع الملكية ناشئ عن عدم التفرقة

(١) احسن التقاسيم ص ٢٢١

بين أراضي الامتلاك الخاص وأراضي الحوز (١). وعدم التمييز بين الملكية والقبالة ،
والواقع أن نظام تقبيل الأرض عمل مالى بحت الغرض منه تسهيل جباية الضرائب
العقارية ولا علاقة لهذا بملكية الأرض مطلقا وسنشرح موضوع القبالات عند كلامنا
على النظام المالى فى عصر الفاطميين .

وقد ذكر المقرزى العبارة التالية « وكان القاضي الرشيد بن الزبير أيام مشاركته
الصعيد الأعلى قد طالع المجلس الأفضلى بحال أرباب الأملاك هناك وأنهم قد استضافوا
إلى أماكنهم من أملاك الدواوين أراضي اغتصبوها ومواضع مجاورة لأملاكهم تعدوا
عليها وخلطوها بها وحازوها » وأشار بارجاعها إلى الديوان . وقد أثبتت الأبحاث التى
أجريت صحة هذا البيان ولكن الحكومة أصدرت منشورا قريء بالصعيد الأعلى
بإقرار جميع الأملاك والأرضين والسواقي بأيدي أربابها الآن من غير انتزاع شىء منها
ولا ارتجاعه وأن يقرر عليها من الخراج ما يجب تقريره (٢) . ولرواية المقرزى أهميتها
الكبرى لأنها :

(١) تعترف بالخراج على الارض خلافاً لما ذكره البعض للمقدسى

(٢) وتحدثنا عن الاملاك والملاك .

(٣) وأكثر من هذا توضح لنا أن الفاطميين كانوا أحيانا يعدون وضع اليد
زمنياً على أملاك الدولة أو الأراضي غير المملوكة — والتى تعتبر من مال الديوان —
بما يكسب واضع اليد حق امتلاكها .

وإذا قيل إنهم قصدوا من وراء هذا العمل زيادة الخراج كما حدث المقرزى أنه
« لما سرت هذه المصالح إلى جميع أهل هذه الأشغال حصل الاجتهاد فى تحصيل مال

(١) ويقصد بها الأراضي التى تعد ملكا لبيت المال فلا هى خراجية ولا هى عشرية
وهى مامات أربابه بلا وارث وآل لبيت المال أو فتح عنوة وأبقى للمسلمين الى
يوم القيامة وحكمه أن يجوز للإمام دفعه للزراع بأحدى طريقتين أما بأقانتهم مكان
الملاك فى الزراعة واعطاء الخراج عليها وأما بإجارتها لهم بقدر الخراج (ابن
عابدين : رد المختار ج ٣ ص ٣٩٥) .

(٢) المخطط ج ١ ص ٨٤ — ٨٥

الديوان وعمارة البلاد (١) أدركنا أنهم كانوا يقدرّون أهمية الملكية ؛ وما أدركوا هذه الحقيقة إلا بالموازنة بين ارتفاع أراضي الامتلاك الخاص وغلة الاراضى الديوانية . وزى في عقود الوقف التى يرجع تاريخها إلى العصر الفاطمى تأييداً لمبدأ الملكية إذ لا يعقل أن يمنح شخص حق الاستفادة من هذا النظام فى أرض ليس له فيها سوى حق الانتفاع وتوزع عليه عاماً بعد آخر ولا معنى للقول إنه يوقف إرادها لأنه بهذا يسلب المالك الاصلى حق الاستفادة من ملكه . والحقيقة أن إقرار الإسلام لمبدأ الوقف يتفق مع اعترافه بمبدأ الملكية ، وفيما يلي نص أحد عقود الوقف وتاريخه سنة ٤٠٢ هـ «بسم الله هذا ما أوقف الفقيه عبد الله بن محمد بوقفته هذه الضيعة بمحدودها وحقوقها وطايرها ووعرها وبنائها ومعابرها وخبأها وشجرها ومجازها وكل هو حق فيها لها وكل حق فيها خارج منها حبساً ثابتاً ما دامت الأرض ومن عليها (٢) . ومن هذا النص نعلم أن الواقف يؤكد ملكيته التامة وأن الضيعة المذكورة لا تختلف تماماً عن صيغة الوقفيات اليوم فى ظل نظام الملكية الفردية التامة .

وأخيراً نرى من الضرورى قبل ختام موضوع الملكية أن نعرض لما يراه بعض الكتاب من أن الأرض كانت ملكاً للجماعة (٣) ويبدو لنا أن منشأ هذه الفكرة نظام الضياع والإقطاعات وأراضى الحوز فى هذه الحالات توزع الأرض على المستأجرين فى كل عام أو فى فترات من ثلاث أو أربع سنوات حسب التقاليد المرعية فى هذا العصر ولا زالت وزارة الأوقاف فى مصر ونظار الأوقاف وكبار الملاك يعرضون

(١) المقربرى : الخطط ج ١ ص ٨٥

(٢) Répertoire d' epigraphie Arabe, Tome VI, No.2148. (dans le livre)

(٣) Silvestre de Sacy: Sur la nature et les revolutions du droit de propriété de ce pays par les Arabes Musulmans iusqu' à l' expédition Francaise, p. 181 .

الأرض للمزايدة بين المزارعين كل عام أو لمدة محدودة يعلن عنها . أما فيما يخص بصغار الملاك أو متوسطيهم ممن يزرعون الأرض لحسابهم ويستأجرون العمال لهذا الغرض أو يزرعونها بأنفسهم وأهليهم فهي ملك لهم لا تشاركهم فيها القرية أو الجماعة . والراجح أنه إذا كانت الأراضي ملك الجماعة ويوزع زمام القرية سنوياً على الفلاحين فلا معنى لأن يبيع البعض حق الانتفاع أو يورثه مادامت القاعدة تقسيم الأرض عاماً بعد آخر وقد لا يكون نصيب مزارع ما في عام معين نفس نصيبه في العام الذي يليه . ومن العوامل التي ساعدت على الظن أن الأرض ملك الجماعة نظام مراجعة الأرض السنوية غير أن هذه العملية قصدتها تقدير الخراج فما دام الري بالحياض يعتمد على مبلغ وصول ماء الفيضان إلى الأرض فليس من المستطاع تقدير المساحة المنزرعة والخراج المقروض عليها تقديراً ثابتاً فكان من اللازم أن يخرج العمال المختصون لعمل مساحة الأرض لبيان ما غمره الماء وما لم يغمره حتى يتيسر تقدير المبالغ المستحقة للحكومة . ويظهر أنه كان يفرض الخراج على أراضي القرية جملة لتسهيل الجباية وفي هذه الحالة لا بد من معرفة أرض كل فلاح وصلها الماء أو عجز عن الوصول إليها . ويلاحظ أن هذا النظام لا وجود له في الأراضي التي تروى رياً دائماً إذ من السهل فرض الخراج على المساحة التي يمتلكها الفلاح دون الحاجة إلى مراجعتها سنوياً .

نظام الاقطاع :

قسم الفقهاء المسلمون الاقطاع إلى تملك واستغلال (١) . ويلاحظ أن الاقطاع قد يشمل الأرض نفسها أو ارتفاعها ، أو قد يكون بعض أنواع الإيرادات تنعم بها الدولة على بعض الأفراد . والأرض المقطعة بالتمليك إما موات وأما عامر وأما معدن ، والموات ما كان كذلك علي مر الزمان أو كان عامراً فخرّب وصار مواتاً عاطلاً . وأما العامر فالذي لم يتعين مالكه فإن كان الإمام اصطفاه لبيت المال من الفتوح بحق الخمس أو برضاء الفاتحين لم يجز اقطاع رقبته وصار حكم الوقف المؤبد وللسلطان استغلاله

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ١٨٧ وما بعدها

ليت المال أو اختيار من يقوم بعمارة رقبته وأخذ أجرته ويكون الخراج أجرة تصرف في وجوه المصالح . وإن لم يتعين مال كونه فلا نظر للسلطان فيه إلا ما تعلق بتلك الأرض من حقوق بيت المال إذا كانت لمسلم أو ذمي . وإن كان الموات قد مات عنه أربابه بلا وارث صار لبيت المال لا يجوز اقتطاعه ولا بيعه . واقطاع الاستغلال إما خراج واما عشر ففي حالة الخراج ان كان المقطع من أهل الصدقات لا يجوز قطع مال الخراج لأن الخراج فيء لا يستحقه أهل الصدقة . وإن كان من أهل المصالح بمن ليس له رزق مفروض فلا يصح أن يقطعه وإن جاز أن يعطى من مال الخراج . وإن كان من أهل الفئ وهم أهل الجيش فهم أخص الناس بجواز الاقطاع (١) . وكانت الاقطاعات في الزمن الأول قليلة إنما كانت تحجب الأموال إلى بيت المال ثم ينفق منها علي الجند ، وربما أقطعوا القرية ونحوها وقرروا على مقطعتها شيئاً يقوم به لبيت المال في كل سنة ويسمى ذلك المقاطعة (٢) .

هذا من الوجهة النظرية أما من الوجهة العملية فلم تكن الحكومات الاسلامية لتتقيد دائماً بأراء الفقهاء وهنا تتساءل : أي أنواع الاقطاع وجد في عصر الفاطميين ؟ وماذا كان مركز المقطعين ؟ جاء في منشور اقطاع أصدرته الحكومة الفاطمية ما يلي : خرج أمره بأن يوعز إلى ديوان الانشاء يكتب هذا السجل بتملك الجهة المقدم ذكرها بجميع حدودها وحقها وظاهرها وباطنها وأعالها وسافلها وكل حق له داخل فيها وخارج عنها وما هو معروف بها ومنسوب إليها تملكاً مخلصاً وانعاماً مؤبداً وحقاً مؤكداً يجرى على الأصل والفرع (٣) . وهذه الصيغة لاشك أنها تدل علي إقطاع التملك وفيه تنازل الدولة تنازلاً تاماً مطلقاً عن جزء من الأراضي التابعة لها إلى بعض الأفراد ولاريب أن كثرته تساعد على انتشار الملكيات الخاصة . ونظن أن الحكومة الفاطمية في العصر الأول أكرت من التصرف في أراضي الحوز على هذا

(١) القلشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ١٣

(٢) شرحه ج ٣ ص ١٢٣

(٣) شرحه ج ٣ ص ١٣٨

الوجه مكافأة لعاونها . ونرى أن المقطع في هذه الحالة يمتلك الأرض رقبته ومنفعة ، وفي هذا يقول ابن عابدين بعد أن لحص آراء أبي يوسف : إن القطائع قد تكون من الموات وقد تكون من بيت المال لمن هو من مصارفه وإنه يملك رقبته الأرض (١) ويقول في موضع آخر « وللامام أن يعطى الأرض من بيت المال على وجه التملك لرقبتها كما يعطى المال حيث رأى المصلحة إذ لا فرق بين الأرض والمال في الدفع للمستحق فاعتنم هذه الفائدة فأنى لم أر من صرح بها وإنما المشهور في الكتب أن الاقطاع تملك الحراج مع بقاء رقبته الأرض لبيت المال (٢) .

وبجانب النوع السالف الذكر نجد اقطاع الاستغلال وهو في الواقع لا يزيد عن نظام الالتزام فيمنح بعض أراضي الدولة إلى الأفراد من الوزراء (٢) والامراء (٤) والاجناد (٥) وغيرهم وكان المقطع يدفع مبلغاً معيناً يذكر في الامر الصادر باقطاعه جهة ما وهذا المبلغ يقل بطبيعة الحال عما يحببه المقطع من أهل الجهة والفرق بينهما هو الفائدة التي تعود عليه من هذا العمل . وكانت الوثيقة التي يصدرها الديوان للمقطعين في العصر الفاطمي تدعى السجل (٦) ولم يكن من الضروري أن يقطع الرجل جهة واحدة في مكان واحد بل جاز أن يشمل اقطاعه جهات متفرقة . ويظهر

(١) رد المختار ج ٣ ص ٤٠٩ - ٤١٠

(٢) شرحه ج ٣ ص ٤٠٩ - ٤١٠ ولا شك أن رأى ابن عابدين هذا وهو حجة في المسائل الفقهية بعد ردا على رأى جود فراديمو ومبين وغيره من الكتاب المصريين الحديثين ممن أخذوا بوجهة نظره . وهؤلاء يقولون إن الاقطاع أمر شخصي لا يدخل فيه لحقوق الملكية ولا أحكام الوراثة سواء في ذلك ما يسمى اقطاع التملك أو اقطاع الاستغلال (راجع كتاب La Syrie تأليف جود فرى ديومبين المقدمة ص ١٤ والواقع أن المنشور الذي أشرنا إليه يجعل معنى تملك أرض الجهة لاخراجها كما يتضح من دراسة النص) .

(٣) المقرئى . الخطط ج ٢ ص ٦

(٤) شرحه ج ١ ص ٨٣

(٥) شرحه ج ١ ص ٨٣

(٦) الفلقشندى . صبح الأعشى ج ٣ ص ١٣٨ والمقصود بالديوان « ديوان الانشاء »

أن الإقطاع كان يشمل أحياناً ارتفاع بعض النواحي يستولى عليه المقطع كما قد يفهم من عبارة المقرئ عن الوزير يعقوب بن كلس إذ أن الخليفة العزيز ، عمل له إقطاعاً في كل سنة بمصر والشام مبلغه ثلثمائة ألف دينار (١) .

وكثيراً ما لجأ الخلفاء الفاطميون إلى مصادرة الإقطاعات وحلها إذا أثار المقطعون سخطاً عليهم ولا تحدثنا المصادر إن كانت الحكومة صادرت إقطاعات التملك أو الاستغلال ويظهر أنها لم تكن تراعى التمييز بين الحالين وهذا شأن الحكومات الاستبدادية . وفي هذا العمل اختلف رجال الفقه فقد قال ابن نجيم ، وفيما أفتي به العلامة قاسم التصريح أن للإمام أن يخرج الإقطاع عن المقطع كما شاء وهو محمول على إذا ما أقطعه أرضاً عامرة من بيت المال فأحيائها ليس له إخراجها عنه لأنه صار مالكا للرقبة كما ذكره أبو يوسف في كتابه الحراج (٢) . وقد قدمنا رأي ابن عابدين في اعتبار المقطع بالتمليك لأى نوع من الأرض كالمالك لرقبتها وفي هذه الحالة تعد مصادراتها اعتداء على حق الملكية .

وقد ترتب على هلاك الألوفا من الأهلالي في أيام المستنصر بالله بسبب القحط والوباء أن انتقلت ملكيات خاصة كثيرة إلى بيت المال لعدم وجود الورثة الشرعيين وبذلك زادت مساحة أراضي الدولة على حساب أراضي الامتلاك الخاص وتبع ذلك كثرة عدد الإقطاعات . وفي وزارة الأفضل بن أمير الجيوش صدرت الأوامر بحل الإقطاعات جميعها . ونفضل اقتباس رواية المقرئ عن هذا الحادث بخذافيرها حتى يتسنى لنا التعليق عليها « وقال الأمير جمال الدين والملك موسى بن المأمون البطائحي من اختلال أحوال الرجال العسكرية والمقطعين وتضررهم من كون إقطاعاتهم قد خس ارتفاعها وساءت أحوالهم لقلّة المتحصل منها ، وأن إقطاعات الأمراء قد تضعف ارتفاعها وازدادت عن غيرها ، وأن في كل ناحية من الفواضل للديوان جملة تجيء بالعسف ويتردد الرسل من الديوان الشريف بسببها فخاطب الأفضل بن أمير الجيوش

(١) المقرئ : الخطط ج ٢ ص ٦

(٢) الأشباه والنظائر ص ١٩٤

في أن يحل الاقطاعات جميعها ويردها كلها ، وعرفه أن المصلحة في ذلك تعود على المقطعين والديوان لأن الديوان يتحصل له هذه الفواضل جملة يحصل بها بلاد مقررة فأجاب إلى ذلك وحل جميع الاقطاعات وراكها ، وأخذ كل من الأقوياء والمميزين يتضررون ويندكرون أن لهم بساتين وأملا كما ومعاصر في نواحيهم ، فقال له كل من كان له ملك فهو باق عليه لا يدخل في الاقطاع وهو محكم إن شاء باعه وإن شاء آجره ، فلما حلت الاقطاعات أمر الضعفاء من الأجناد أن يتزايدوا فيها فوَقعت الزيادة في إقطاعات الأقوياء إلى أن انتهت إلى مبلغ معلوم ، وكتبت السجلات بأنها باقية في أيديهم إلى مدة ثلاثين سنة لا يقبل عليهم فيها زائد ، وأحضر الأقوياء وقال لهم ما تskerهون من الاقطاعات التي كانت بيد الأجناد ؟ قالوا كثيرة غيرها ، وقلة متحصلها وخرابها وقلة الساكن بها ، فقال لهم ابدلوا في كل ناحية ما تحمله وتقوي رغبتكم فيه ولا تنظروا في العبرة الأولى ، فعند ذلك طابت نفوسهم وتزايدوا فيها إلى أن بلغت إلى الحد الذي رغب كل منهم فيه فاقطعوا به ، وكتب لهم السجلات على الحكم المتقدم ، فشملت المصلحة الفريقين وطابت نفوسهم ، وحصل للديوان بلاد مقررة بما كان مفرقا في الاقطاعات بما مبلغه خمسون ألف دينار » (١) .

ويبدو من العبارة المتقدمة أن الأمراء وكبار المقطعين اتهموا فرصة الاضطراب أيام المستنصر ، فزادوا من إقطاعهم ، ثم أخذوا فيما بعد يجيرون على مافي أيدي صغار المقطعين ، ويحتمل أنهم أرغموهم على التماس الحماية منهم مقابل رسم مقرر ، ولهذا زادت إيرادات الإقطاعات الكبيرة ، واشتكى صغار المقطعين الأمر الذي حمل الحكومة على التدخل لإنصافهم ، ومن جهة أخرى كان حل الاقطاعات إجراء ماليا أرادت به الحكومة زيادة إيراداتها ، خاصة وقد جرى كبار المقطعين بوجه خاص على عدم أداء المبالغ المطلوبة لبيت المال كاملة ، بل اعتادوا إبقاء جانب منها أملا أن تسامحهم الحكومة . ولهذا عاد حل الاقطاعات على بيت المال بزيادة كبيرة في التحصل منها سنويا . وتدل عبارة المقرئ عن البساتين والمعاصر أن المقطعين كانوا يقومون

بأعمال الإصلاح في نواحيهم وينشئون بعض الصناعات الزراعية (١) .
ونلاحظ كذلك أن المقطعين كانوا من الأجناد ، ويمكن تعليل هذه الظاهرة بأن الحوادث العنيفة التي هزت المجتمع المصرى والحياة الاقتصادية في خلافة المستنصر بالله نشرت الفقر في صفوف الكثيرين فأصبح من العسير على أفراد الشعب الاشتراك في المزايدات التي كانت تعقد بشأن هذه الإقطاعات ، وصار القادرون على هذا العمل من الأجناد والموظفين والأمراء من ذوي الرواتب الثابتة . أضف إلى هذا أن زيادة المدة إلى ثلاثين سنة أمر جدير بالملاحظة لأنه يحدث لأول مرة ، ويرى المستشرق دى ساسى أن جعل الأراضى المملوكة للدولة في أيدي رجال الجيش والموظفين وإطالة المدة إلى ثلاثين سنة من الظروف التي مهدت لنظام الاقطاعات الحربية الذي أدخله الأيوبيون في مصر للمرة الأولى (٢) في العصر الاسلامى . إلا أن هناك أمرا ينبغى ألا يفوتنا تأكيده بخصوص الاقطاعات في العصر الفاطمى الأخير ذلك أنه رغم اطالة المدة ووقوع القطائع في أيدي الأجناد فانها لم تزد في الواقع عن كونها تأجير أراضى الدولة الى طائفة من القادرين على دفع أجرة الأرض أوخراجها في أوانه بانتظام ، كما يلاحظ أنها لم تؤد الى عدم رفع رواتب الأجناد لأن الاقطاع في العصر الفاطمى كان مرتبطا بما يدفعه المقطع الى بيت المال كل سنة ، ولا يشترط

(١) يرى Becker أننا نجد في مصر الفاطمية لآخر مرة مقطعين يقيمون في أراضيهم ويعملون على اصلاحها ويخلقون مشاريع صناعية بسيطة كعاصر انزيت . والحقيقة أن في هذا القول مبالغة إذ أن الملتزمين في مصر العثمانية وخاصة الامراء منهم كانوا يقيمون أحيانا في أملاكهم ويفرسون البساتين وأشجار الفاكهة والسكرورم ويربوت الماشية ويستغلون الانتاج الزراعى في بعض الصناعات . وحتى في العصر المملوكى اعتاد المقطعون زيادة اقطاعاتهم من وقت لآخر (راجع

La féodalité islamique, Par, A. N. poliak Revue, d' Etudes Islamiques, année 1936, pp. 256—57) والمراجع التي أشار إليها في

جواش صحيفة ٢٥٠ (رقم ٦٥، ٥، ٢٥١) (أرقام ٢٤١، ٣، ٤٤٦، ٥) .
(٢) Sur la nature et les révolutions du droit de propriété territoriale depuis la conquête de ce pays par les Arabes Musulmans jusqu' à l'expédition Française, pp. 214-215 .

في حيازته أى التزام بالخدمة العسكرية من جانب المقطع (١) ، ولهذا لا نرى وجها
لاعتبار عمل أملمته الظروف والمصلحة المالية على الحكومة الفاطمية ممهدا لنظام
الاقطاع الحربي في عصر خلفائهم .

وينبغى ألا نختتم كلامنا دون أن نعرض لظاهرة جديدة حدثت في أواخر أيام
الدولة الفاطمية ، ذلك أنه أصبح للخلفاء إقطاعات (٢) يمنحها الوزير صاحب
السلطان الفعلى في البلاد إلى سيده الشرعى الذى صار من الوجهة العملية ولا حول
له ولا قوة .

(١) يلاحظ أن الأيوبيين والمالِك جروا على عادة منح الأمراء والاجناد الاقطاعات
بدل الراتب التقدى في الغالب ومقابل الخدمة العسكرية وهذا لا يمنع منحهم
الاقطاعات لبعض الناس دون اشتراط الخدمة عليهم .
(٢) أبو شامة : كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ج ١ ص ١١٦ وقد اتبع التقليد
في العراق منذ سنة ٣٣٤ هـ (راجع المصدر ذاته ج ١ ص ٣١) .

الفصل الثاني

نظام الري والزراعة

كانت الزراعة ولا تزال المظهر البارز في حياة مصر الاقتصادية ، وإن انتظام ورود ماء الفيضان جعل في الاستطاعة رى الاراضى في هذه البلاد الصحراوية شبه المدارية . ولقد كان أثر الفيضان عظيما في العصور الوسطى بالنسبة الى رخاء البلاد وغنى السكان ومبلغ الإيرادات التى تحصل عليها الحكومات .

وكان المصريون يقسمون الارض إلى حياض يصلها الماء في وقت الفيضان بواسطة شبكة واسعة من الترع التى تسد حتى يبلغ ارتفاع النيل حدا معينا . وكى يتسنى غمر هذه الحياض بالماء كان من الضروري أن يكون الفيضان عاديا ، وأن تظهر الترع في فصل الجفاف ، وأن يكون مستوى ماء الفيضان أعلى من مستوى قاع الترع التى نعمله الى الحياض ، ولهذا السبب كانت الجسور من الأهمية بمكان عظيم إذ عليها يتوقف بقاء الماء فوق سطح الحياض ومنعها من التسرب ثانية الى النهر من وراء الجسور .

من هذا يتضح أن نجاح الزراعة في مصر كان يتوقف على عاملين : وهما الطبيعة والإنسان . أما من حيث العامل الأول فإنا نجد أن الفيضان المنخفض معناه استحالة رى جميع الأراضى مما يعقبه نقص المحصول ، وعجز الحكومة عن جباية الحراج ، ولهذا تناقص الحراج كثيرا في أيام الأزمة الكبرى التى حدثت في خلافة المستنصر بالله كما يتضح من مراجعة مقاديره (١) . أما الفيضان العالى فكان يؤدي إلى اغراق الأراضى وإتلاف الزرع وهلاك النسل ودمار البيوت ، وفي كل من الحالتين تصبح البلاد مهددة بالقحط الذى كثيرا ما صجبه الوباء ، كما سنوضح هذا عند كلامنا على الأزمات في العصر الفاطمى .

وقد اختلفت آراء الكتاب في بيان الحد اللازم لرى الأراضى حتى لا تقحط ، فعند المسعودى الذى عاش إلى ما قبيل العصر الفاطمى بسنوات قليلة كان في ستة

(١) أنظر ما كتبناه بعد في موضوع الضرائب العقارية

عشر ذراعا تمام الحراج وخصب البلاد ، وفي سبعة عشر وثمانية عشر ذراعا استبحر من أرض مصر الربع ، وفي ذلك ضرر لبعض الضياع ، أما إن زاد عن ثمانية عشر ذراعا حدث بالبلاد الوباء (١) . وفي نظر القضاة الذي كتب في صدر العصر الفاطمي كان الحد اللازم للرى حتى لا تقحط البلاد أربعة عشر ذراعا ، فإذا بلغ النيل ستة عشر ذراعا كان ذلك الحد الذي يفضل عن الحاجة ويبقى عند الناس قوت سنة أخرى ، أما النهايتان الخوفتان ، فهما اثني عشر وثمانية عشر ذراعا (٢) . ولكن ناصر خسرو الذي زار مصر في عهد المستنصر قال : إن سبعة عشر ذراعا هي المستوى العادي ، فإذا نقص الفيضان عنها عجز السلطان (٣) عن الحصول على الحراج (٤) كاملا . وقد أورد عبد اللطيف البغدادي الذي وفد على مصر بعد الفاطميين بقليل أرقاما لا تختلف كثيرا عما اقتبسناه إذ اعتبر ستة عشر ذراعا الحد الضروري المسمى مال السلطان ، إذ كان يستحق عند بلوغه الحراج ، ويسمح برى نحو نصف البلاد ، ويغل عن القوت بمقدار ما يميز أهل البلاد سنتهم جميعا مع توسع ، فإن زاد ارتفاع الفيضان على ستة عشر ذراعا إلى ثمانية عشر غلت الأرض ما يميز أهل البلاد سنتين . ولكن إذا نقص عن ستة عشر ذراعا تعذر الحال بسبب أن البلاد تكون في هذه الحالة قد شرقت . واعتبر المؤلف نفسه العشرين ذراعا غاية الافراط (٥) .

وبرغم هذه التقديرات المتباينة يبدو أن حد الوفاء في العصر الفاطمي كان ستة عشر ذراعا إذ أمر المعز لدين الله بالنداء إذا بلغ النيل هذا الحد (٦) ، كما أن المقرئ نفسه قال : إن قانون النيل إلى ما بعد الخمسمائة كان ستة عشر ذراعا في مقياس الجزيرة « وكانوا يقولون إذا زاد عن ذلك ذراعا زاد خراج مصر مائة ألف

(١) المقرئ ج ١ ص ٥٩

(٢) شرحه ج ٢ ص ٥٩

(٣) ، (٤) —

(٥) أخبار مصر ص ١٨٦ ، ١٨٨

(٦) المقرئ الخطوط ج ١ ص ٦٦

دينار لما يروى من الأراضي العالية (١) ، وينبغي ألا يفوتنا أن نذكر أنه في حالة الافراط ضرر بالبهائم إذ تفرق الأراضي فيقل الكلاء والمرعى .

ونظراً لأن تحسين الري في مصر يرتبط بعمق الترع والقنوات ارتباطه بالمحافظة الكاملة على الجسور المقامة في عرض وادي النيل ، هنا تبدو أهمية العامل الانساني وقيمة الواجب الملقي علي عاتق الحكومة . والواقع أنه لا يوجد بلد في العالم مثل مصر يتوقف فيه الرخاء والرفاهية على عمل الحكومة إذ في ظل الحكومة الساهرة على مصالح البلاد تتخذ كافة السبل لحفر الأقبية وتعميقها على الدوام ، وإقامة الجسور وصيانتها . ولم يفت الحكومة الفاطمية المستقلة التي نافست بغداد وطمحت إلى زعامة العالم الاسلامي أن توجه التفاتها إلى هذه المسائل الحيوية كما سنوضحه بعد .

وكانت صيانة الجسور عملاً إجبارياً ، وكان لديهم نوعان منها وهما : الجسور السلطانية في الأعمال الشرقية والغربية والاشراف عليها من مهام الحكومة المركزية . وفي أيام ابن مماتي ، أي في عهد صلاح الدين الأيوبي ، كان لها رسوم تستخرج بأيدي مستخدميها من الديوان ، وينفق ما يجمع على هذا العمل ، وقد أصبحت هذه الرسوم جزءاً من الخراج يدفعه الفلاحون بنسبة ما زرعه كل منهم (٢) . أما الجسور البلدية الخاصة النفع بناحية دون أخرى ، وبعبارة أخرى الجسور المحلية ، فقد كان الملاك والمتقبلون يتولون إقامتها وصيانتها في أشهر معلومة ، أما نفقات هذا العمل فكانت تخصم من الخراج الذي يتعين على هؤلاء دفعه (٣) ، وتدل على ذلك البيانات الواردة في أوراق البردي التي نشرها جروهمان ، فقد جاء في كشف حساب زراعي ما يأتي :-

قرط ٧ جزر $\frac{1}{3}$ + $\frac{1}{4}$ و .. () $\frac{1}{4}$ والأعوان $\frac{1}{4}$
أرز $\frac{1}{8}$ قمح $\frac{1}{4}$ الجسور $\frac{1}{4}$ (٤).

(١) شرحه ج ١ ص ٦٥

(٢) قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١٦٥

(٣) القرطبي : الخطط ج ١ ص ١٥٢ ، ابن مماتي : قوانين الدواوين (مخطوط ص ٩٥)

(٤) Arable Papyri (Economic Texts), ms., Vol. VI, p. 70 .

وكانت الزراعة قاصرة على شريط ضيق من الأرض تمتد على جانبي النيل والترع التي تخرج منه ومن فروعها ، فاذاورد ماء الفيضان غمر الأراضي وظل فوق سطحها مدة كافية من الزمن حتى يتسنى للأرض أن تتشبع بالماء تماما وحتى يتيسر رسوب الطمي الذي يكسبها الحصب وقوة الأتماء . وإذا تم هذا كله أخذ الفلاحون في صرف الماء تدريجيا عن الأراضي وإرجاعه مرة ثانية الى النهر ، وبعد الانتهاء من هذه العملية كانوا يتركون المحصول حتى أوان النضج ثم يبدأون الحصاد .

وكانت الأرض تظل في معظم الجهات دون زراعة شيء فيها حتى أوان ورود الفيضان الجديد . ولا ريب أن تعطيل الأرض زمنا مما اقتضته طبيعة الاعتماد على الفيضان السنوي ، وهذا نظام كان فيه اسراف ولم يسمح الا بزراعة محصول واحد في السنة من المحاصيل الأساسية . وهكذا امتازت مصر بالزراعة الشتوية ، وظل هذا حالها حتى القرن التاسع عشر الميلادي حين أقدم محمد علي باشا على ادخال نظام الري الصيفي في الدلتا .

وقد انقسمت السنة الزراعية في العادة قسمين هما فصلا الزراعة الشتوية والصيفية ولسلك منها مواعده ومميزاته وغلاته المختلفة (١)

الزراعة الشتوية :

وتبدأ في ديسمبر وتمتد حتى مارس وكانت تشمل نوعين من المحاصيل .
١ — البياض وذلك في الأراضي التي استفادت إلى الحد الأقصى من ماء الفيضان وبذلك لم تكن في حاجة إلى الري الصناعي حتى موعد الحصاد . وقد كانت محاصيل

(١) راجع المقریزی : المخطط ج ١ ص ١٠١ - ١٠٣ و ٢٦٤ - ٢٦٩ وكذلك ما كتبه علماء الحملة الفرنسية في كتاب الاحوال الزراعية في القطر المصري « ترجمة ص ٣٤ - ٨٦ ثم الرسالة المخطوطة بقلم الدكتور عز الدين أحمد فريد وعنوانها Introduction of Perennial Irrigation in Egypt, pp. 36-37 .

ويلاحظ أن البيانات الخاصة بالزراعة ومواعيدها وطريقةتها مما ذكره المقریزی لا تختلف كثيرا عما كتبه المتأخرون من حيث الأسس الأولية وهذا راجع إلى سيادة نظام الري بالحياض .

هذا النوع تسود معظم أراضي مصر العليا والوسطى مع استثناء القيوم ، ولكنها كانت قليلة في الوجه البحري .

٢ — الشتوى ويشمل المحاصيل التي اختصت بها الأراضي التي لم يعمرها الماء غمرا كاملا أو لم يعمرها مطلقا وفي هذه الحالة كان لابد من الالتجاء إلى الري الصناعي بحفر الآبار ورغم تكاليف المحاصيل من هذا النوع كان الربح الناتج منها أكبر مما تدره محاصيل النوع الأول .

الزراعة الصيفية:

بعد أن يتم حصاد المحاصيل الشتوية بنوعيتها لم تكن الزراعة تيسر إلا حيث يمكن توفير الماء ولهذا اقتصرت زراعة المحاصيل الصيفية على الأماكن الواقعة على جانبي النهر نظراً لجفاف الترع . وكانوا في هذه الحالة يرفعون الماء من النيل بالسواقي والقواديس وغير ذلك من العجلات المائية حسب تعبير ناصر خسرو في كتابه « سفر نامه ص ١١٨ » .

وكان بعض أغنياء الزراع يستغلون جانباً من أراضي الحياض في الزراعة الصيفية بحفر الآبار، وكان الفصل الصيفي يمتد من ابريل حتى حوالى آخر يوليو .

المحاصيل الشتوية :

وكان أهمها القمح والشعير والفول والكتان والبصل والعدس والبرسيم والجلبان وستتكم علي بعض هذه المحاصيل بشيء من التفصيل .

القمح : وكانت زراعته تشغل الجزء الأكبر من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة الشتوية لأنه الغذاء الأساسي لأهل البلاد بسبب عدم استعمال الدرة التي لم يذكرها أحد من الجغرافيين والرحالة والمؤرخين عن العصر الفاطمي ، كابن حوقل والمقدسي وناصر خسرو والادريسي . وكانوا يزرعون القمح في كل أنحاء الدلتا والوجه القبلي وخاصة في الأخير حيث كان منه معظم متحصل الديوان من الغلال ومبلغه نحو مليون أردب في السنة (١) . وقد اختصت بعض الجهات كمنطقة سخا بانتاج أنواع

ممتازة من القمح (١).

الشعير وكانت زراعته منتشرة في جميع البلاد من أسوان جنوبا حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا .

البرسيم: وكانت زراعته ذات أهمية كبيرة ويظهر أنها لم تكن تتعدى فرشوط جنوبا (٢). ومن الطبيعي أن يعنى أهل البلاد بزراعته لما له من أثر مفيد في التربة كما كان أعظم غذاء للماشية إذ لم تكن مصر من البلاد التي توافرت بها المراعى الطبيعية الجيدة .

السكرت: ولما كانت الأراضي التي يروها النيل متفاوتة في الارتفاع والانخفاض

أى لم تكن ذات مستوى واحد فأوطأ الأراضي والتي تظل مغمورة بالماء أطول مدة هي التي تختار لزراعة السكرت . ويبدل مركز صناعة المنسوجات التيلية في العصر الفاطمي في تينيس ودمياط وشطا وديق والقيس ودميرا والبهنسا وأهناس وأسيوط على أن أهم الجهات التي انتشرت فيها زراعة السكرت كانت أسيوط والمنيا والفيوم والدلتا . واختلف السكرت من حيث الجودة حسب الجهات فبوصير مثلا اختلفت بزراعة النوع الرفيع (٤) بينما كان ما يزرع في الفيوم دون المستوى (٥)، ويرجع السبب في حالة الأخيرة إلى أن أراضيها كانت تنال من ماء الفيضان أقل مما تناله الأراضي الأخرى في بلاد الصعيد . ويتضح من هذا السبب أيضا أن أحسن الأنواع كانت من إنتاج أراضي الدلتا الداخلية .

الجلبان: نوع من العلف قال عنه ابن العوام إنه لا يحتاج إلى السقى الكثير (٦).

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ص ٨٩

(٢) Farid : The Introduction of Perennial Irrigation in Egypt, p. 46.

(٣) كتاب الأحوال الزراعية في القطر المصري بقلم المسيو جيرار ص ٦٦

(٤) المقدسي : أحسن التقاسيم ص ٢٠٣

(٥) شرحه ص ٣٠١

(٦) كتاب الفلاحة ج ٢ ص ٧١

وذكره ابن ممتى عند الكلام على نباتات مصر (١) وقال النابلسي بوجوده في الفيوم (٢) واسمه باللاتينية *Lithyrus Salivum* وهو حب يشبه الماشى ، والماشى حب كالسكرسنة إلى خضرة قريب الجوهر من الباقي يؤكل مطبوخا وأجوده الهندي ثم اليمنى وأرداه الشامى (٣) . وقد أمدنا علماء الحملة الفرنسية ببيانات عنه فقالوا إنه يزرع في الصعيد والفيوم ويقلع بعد مضي ستين يوما ليستهلك أخضر ، أما النبات الذى يراد استخراج الحب منه فيبقى مائة يوم على سوقه وينتج عادة خمسة أرادب . وهذا العلف الجاف لا يأكل تنبه إلا الجمل (٤) . وذكروا أيضا أنه كلما تجهبنا إلى أعلى النيل لاحظنا ارتفاع ثمن هذا العلف لصعوبة زرعه بمقادير كافية (٥) . ومن البيانات التى أوردناها نرى أن هذا النبات اقتصرت زراعته على الفيوم وبعض جهات مصر الوسطى .

المحاصيل الصيفية :

وأهمها قصب السكر والسمسم والقطن والأرز والنبالة والقلقاس والبطيخ والفجل والحنس والكرنب .

قصب السكر : لم يتكلم عنه جغرافيو القرن الرابع الهجرى وان دلت على زراعته بعض أوراق البردى وتقرأ فى إحداهما ويرجع تاريخها إلى القرن الثالث ما يأتى « ثمن مائة حزمة الا أربع دينار » (٦) . وقد توسع المصريون فى زراعة هذا المحصول كثيرا فى العصر الفاطمى لشدة الطلب على السكر والحلوى بسبب سياسة

(١) قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١٠٢

(٢) Salmon: Répertoire géographique de la province du Fayyom, p. 27 .

(٣) قوانين الدواوين (الناشر - الدكتور عزيز سوريال عطية) ص ٤٤٤
وراجع المصادر التى أوردتها

(٤) المسبوب . جبرار: كتاب الأحوال الزراعية فى القطر المصرى ص ٦٠

(٥) شرحه ص ٦١

(٦) A. Grohman: Arabic Papyri (Economic Texts) ms., vol. VI. p. 17 .

الحكومة الفاطمية في الحفلات الكثيرة ، وبسبب الحياة الاجتماعية التي سادت هذا العصر . وقد ذكر الادريسي في أواخر العصر الفاطمي أن زراعته كانت منتشرة على جانب النيل من الصعيد حتى مصب النهر وكانت أصلح الجهات لزراعته تلك التي تقع بين فرعى رشيد ودمياط (١) .

القطن : وفي زراعته خلاف ولكننا نسمع بوجود فندق للقطن في مصر بمناسبة الرسوم التي ألغها صلاح الدين الأيوبي عام ٥٦٩ هـ (٢) . ومن الجائز أن بعضه كان يرد من البلاد الأجنبية إلا أن هذا لا يمنع أن مقادير صغيرة منه كانت تزرع في الجهات التي يتوافر فيها الري السائم كالفيوم أو على جوانب النهر . وقد تكلم عليه ابن مماتي ذا كرا محصول القطن منه والحراج المفروض عليه ، وابن مماتي شبه معاصر للفاطميين .

الأرز : يقول المسيو موصيري في مقالة له إن مصر لم تعرف الأرز إلا في العصر العثماني ويستدل على ذلك بأن المقرئ لم يذكره بين غلات مصر (٤) . ونعتقد أن غرض الكاتب أن زراعته لم تنتشر إلا في أيام العثمانيين لأن المصادر تكلمت عليه في العصر الفاطمي وعلى انتشاره في جهات كثيرة فقد قال المقدسي في كتابه « أحسن التقاسيم ص ٢٠١ » إنه كان في الفيوم مزارع الأرز في الديار المصرية ، وكان الأرز من المواد التي ارتفعت أسعارها خلال أزمة سنة ٣١٧—٣١٨ هـ أيام الحاكم بأمر الله (٥) .
النيلة : وكانت تكاليف زراعتها كبيرة حتى أنه لم يقدم على ذلك الا الموسرون من الملاك علي ما نعتقد أو الفلاحون الذين يشتركون بعضهم مع بعض في خدمة حقولهم . وكانت زراعتها خاصة في الصعيد الأعلى وتحصد بعد مائة يوم ثم تترك وتحصد في كل مائة يوم حصدة وتقيم في الأرض الجيدة ثلاث سنوات وتسقى في كل عشرة

Jean Mazuel: Le Sucre en Egypte, p. 15 (d' après Idrisi). (١)

(٢) المقرئ : الخطط ج ١ ص ١٠٤

(٣) قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١٠٦

Sur l' origine du riz et l' histoire de sa culture en Egypte (٤)
(Bull. Inst. d' Egypte) Tome lv 1922, p. 32.

(٥) المقرئ : اذاعة الأمة بكشف الغمة ص ١٧

أيام دفتين وثانى سنة ثلاث دفعات وثالث سنة أربع دفعات (١). وكانت النيله أيضا من غلات الواحات (٢).

السمسم : يظهر أن المساحة المخصصة لهذا النبات كانت صغيرة أو أن حاجته الى مجهود كبير ونفقات زائدة كانت من عوامل ارتفاع سعر الشيرج المستخرج (٣) منه وقد وصفه ابن العوام بقوله « إنه نبات مفسد للارض فينبغى ألا يتابع زرعه ستين متواليين في أرض واحدة وتوافقه الأرض التي فيها أدنى ملوحة والأرض اليابسة القشفة والبعيدة عن النر والعرق والرطوبة وينبغى أن يتهد ويقام عليه قياما حسنا بالتدبير (٤) » وهذا على ما ترى يفسر صغر المساحة المخصصة له .

الفواكه . واشتهرت مصر بانتاج الأنواع المختلفة سواء ما اختصت به البلاد الحارة أو الباردة (٥) وكانت أهم أصنافها الكروم وانتشرت زراعتها في نواحي كورة مريوط والجيزة والقيوم وبساتين قليوب والفسطاط وجهات مختلفة في الوجهين البحرى والقبلى وكانوا يغرسون أشجار الرمان والموز والحوخ والنارج والانرج والبطيخ الأخضر والأصفر (٦) ومن الفواكه الليمون التفاحى وكان

(١) المقرئى : المخطط ج ١ ص ٢٧٢

(٢) آدم متر : الحضارة العربية في القرن الرابع الهجرى ج ٢ ص ٢٦١ (نقلعن

الادريسي ترجمة دوزى ص ١٤٤)

(٣) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, pp. 153 - 154.

(٤) كتاب الفلاحة ج ٣ ص ٧٥

(٥) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 151 .

وقد تكلم الهروى (الذى زار الاسكندرية سنة ٥٧٠ هـ — ١١٧٤ م) على زهور مصر ونباتها فقال « فان في ديار مصر ونيلها من عجائب الدنيا كثيرا ورأيت بها في آن واحد مجتمعا وردا ثلاثة ألوان ورأيت ياقين لونين وليتوفر لونين وآسا ونسرينا وربحمانا وخبزا وبنفسجا ومنشورا ونبقا وانبجا وليمونا سركبا وطلعا ورطبيا وموزا وحبزا وحصرما وعنبا وتينا أخضر ولوزا وقتى وفقوس وبطيخا وباذنجان وبقلا أخضر ويقطينا وحمصا أخضر وخسا والبقول والرمان وعليونا وقصب السكر » (نقولا زيادة : رواد الشرق العربى في العصور الوسطى — نقلا عن مخطوطة الهروى المعروفة باسم : الاشارات في معرفة الزيارات).

(٦) المقدسى : أحسن التقاسيم ص ١٩٧ . الاغبساط في حلى مدينة الفسطاط

(مخطوط) ج ٣ ص ٥٠

بؤ كل بغير سكر لقلة حموضته ولذة طعمه ويدرك في شهر مسرى (١). واشتهر الفيوم وأسيوط بالسفرجل حتى أنه في أيام كافور الاخشيدى كان قاضى الأخيرة يهدى اليه كل سنة خمسين ألف سفرجلة لعمل الشراب (٢) وكان يبيع النارج المتحصل من البستان الذى أنشأه الوزير الافضل بنيف وثلاثين ألف دينار في السنة (٣) أما الفيوم فقد كانت في الحقيقة حديقة فا كبة مصر بمعنى الكامة وقد عد النابلسى فيها أنواعا مختلفة مثل الاترج والنارج والحوخ والسفرجل والتفاح والكمثرى والتوت والمشمش والليمون كما فعل قبله عبد اللطيف البغدادى .

وكان شجر النخيل مغروسا في مختلف أنحاء البلاد . وكانت أغلب القرى تحيط بها أشجار النخيل ومنها يحصل القرويون على فا كبة رخيصة لذينة الطعم وعلى الخشب اللازم لبيوتهم وأثاثهم وحاجاتهم البسيطة . ولا تجد جغرافيا أو مؤرخا إلا حدثنا عن النخيل . ويظهر أن أشهر الجهات به كانت في الوجه القبلى فقد قال المقدسى عن احميم إنها كانت كثيرة النخيل على بعض شعب النيل (٤) وذكر الادفوى أن من محاسن اقليم الصعيد كثرة ما ينمو به من أشجار النخيل على شاطئ النيل من الجانبين الشرقى والغربى يشق بينهما مسافة سبعة أيام لا يخلو منها إلا القليل وقد قدر مساحة الأراضي التى فيها النخيل والبساتين بما يقارب عشرين ألف فدان كما ذكر أن متحصل اسنا في إحدى السنوات كان أربعين ألف أردب من التمر، وكانت أسوان أكثر نخيلا من غيرها من جهات الصعيد وقد أدركها وقد تحصل منها في سنة واحدة ستة وثلاثون ألف أردب من التمر (٥). وكان تمر الصعيد من نوع ممتاز حتى قال ابن زولاق المتوفى عام ٣٨٦ هـ إنه ليس نوع من أنواع التمر بالعراق إلا وفي صعيد قوص مثله وفيه مالا يوجد بالعراق . (٦) واشتهر كذلك بأشجار النخيل اقليم الشرقية والجهات الشمالية من الدلتا .

(١) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٢٧٣

(٢) ابن الزيات : السكواكب السيارة ص ٢٠٠

(٣) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤٨٨ . على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ج ٢ ص ٥

(٤) أحسن التقاسيم ص ٢٠١

(٥) المطالع الصعيد ص ١٠ — ١١

(٦) شرحه ص ١١

وزرع المصريون كذلك في العصر الفاطمي نبات الحشخاش في ابي تيج وعملوا منه الأفيون (١) واختصت بلدة عين شمس بنبات قيل له البلسان (٢) ولم يكن له نظير في العالم وكان يتخذ منه نوع من الدهن يستعمل دواء لبعض الأمراض .

الغابات : وعنى الفاطميون عناية كبرى بغرس الغابات واشهرها في منطقة البهنسا وعرفت باسم الحراج وكانت تحت اشراف ادارة خاصة لها اتصال بديوان بيت المال . وشملت مناطق الغابات جهات البهنسا وسفطرشين ومنبال وسطال والأشمونين وأسيوط واخميم وقوص . وكان في البهنسا وحدها ما مساحته أرض ثلاثة عشر ألف فدان (٤) واشتهرت بلدة انصنا بخشب ثمين أطلق علي شجرته اسم البنج ومنه تنشر ألواح السفن (٣) .

وكان من الطبيعي أن تهتم الحكومة الفاطمية بغرس الاشجار حتى يتسنى لها الحصول على حاجة الأسطول الحربي والمرالكب التجارية من الاخشاب وكذلك ما يلزم القصور من خشب الوقود . ولم يقتصر الامر على هذه المناطق المقروسة بالاشجار بل كانت لديهم موارد أخرى كبيرة في البساتين الواسعة في ضواحي الجيزة والفسطاط وقلوب وغيرها من الجهات مما أنشأه الخلفاء والوزراء واتخذوه لنزهتهم وحدائق تمونهم بمختلف أنواع الفاكهة وغابات يأخذون منها حاجاتهم من الخشب . وقد أمدنا المقرئى بما يؤيد قولنا من أهمية هذه البساتين ومنها البساتين الجيوشية وبستان البعل الذى بلغ من غرام الافضل به أن عمل له سورا مثل سور القاهرة

(١) أبو حامد الاندلسي . تحفة الالباب ص ٢٠٦ ، أبو الفداء : تقويم البلدان ص ٩١

(٢) الادريسي . نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ص ١١٣ وقد تكلم عنه القزويني فقال « شجر البلسان ويشبه شجر المنسا . أو شجرة الرمان ولها قوم يخرجون شجرتها من سوقها ويتخذون منها ماء لطيفا في آنية زجاج ويجمعونه بجد واجتهاد فيحصل في العام نحو مائتا رطل مصرى . أنظر آثار البلاد وأخبار العباد ص ١٨٠ » .

(٣) ابن ممتى . قوانين الدواوين (مخطوط) ص ٦١ — ٦٢

(٤) المقرئى . الخطط ج ١ ص ٢٠٤ . نقلا عن أبي حنيفة الدينورى

وعمل فيه بحرا كبيرا . وقد بالغ ابن عبد الظاهر في وصف هذه البساتين الكبيرة فقال إنه كان بها سبعة عشر الف ومائتا شجرة وقوم ما في البساتين الجيوشية من الائل والجزير في أيام الخليفة الحافظ بمائتي الف دينار . وكانت قبة الهواء من أحسن منزهات الخلفاء وبها عدة بساتين .

وكان للغابات في العصر الفاطمي ادارة دقيقة ذات فروع للاشراف عليها . فهناك حراس مخصوصون تنحصر مهمتهم في حماية الحراج وعليهم أن يبيعوا لأهالي المناطق المجاورة لها ما كانوا في حاجة اليه من الأخشاب لعمل السواقي والمعاصر وخلاف ذلك من اغراض . وكان التجار يردون اليها من الفسطاط لشراء ما يقطع من الاطراف التي لم يكن للاسطول والمطابخ بها حاجة فيسلمه اليهم الحراس مرققا بشهادات توضح نوع الخشب وزنته . وكانت الحكومة تباع حطب النار للتجار بما يبلغه أربعة دنانير لكل مائة حمل . أما الادارة المركزية في الفسطاط فكان لها طائفة من المستخدمين فاذا وصلت المراكب المحملة بالخشب قوبل ما فيها بما ذكر في الرسالة الواردة واستخرج الثمن على هذا الأساس . وكان على هؤلاء المستخدمين كذلك أن يتسلموا ما يصل اليهم من الأخشاب برسم دار الصناعة ومطابخ القصر ويوردوه إلى المخازن أو الشون الحكومية المعدة لهذا الغرض . وقد كان القرظ وهو ثمرة السنط احتكارا حكوميا كذلك لا يتصرف فيه بالبيع إلا لمستخدمي الديوان وإذا اجتمع مال القرظ أقيم منه مراكب تباع ويؤخذ من ثمنها الربع عند وصولها إلى ساحل مصر بعد ما كانوا يقومونها أو ينادون عليها (٢) وقد علق المقرزي على هذا العمل بان فيه حيفا كبيرا (٣) .

(١) المقرزي . المخطوط ج ١ ص ٤٨٧ . وذكر ابن ميسر في كتابه « أخبار مصر » ص ٦٠ أن الوزير الافضل بن بدر الجمالي انشأ بستان البعل والمنتزه المعروف باسم التاج والجس وجوه والبستان الكبير ببولاق والبساتين الخاصة بقلوب والروضة بحرى الجزيرة

(٢) ابن ماتي . قوانين الدواين مخطوط ص ٦١ — ٦٢

(٣) المخطوط ص ١١١ ج ١

الثروة الحيوانية :

كان الفلاحون في مصر شديدي العناية بتربية الماشية والحير والابل للمساعدة في الحرث ورفع الماء من النيل ودرس الحبوب ونقل الغلات والسباخ وما إلى ذلك من مختلف أعمال الزراعة . ولهذا كان ارتفاع الفيضان فوق المستوى العادي خطرا على البهائم إذ يفسد الأراضي التي ترعى على نباتها الماشية حتى اضطرت حكومة الخليفة الظاهر مرة أن تحرم ذبح الماشية السليمة .

وكان استخدام البقر أكثر من الجاموس في الصعيد الأعلى لأن حرارة المنطقة المذكورة أشد من أن يتحملها الجاموس . وقد كان غذاء الماشية البرسيم والجلبان بصفة خاصة . إلا أنه ينبغي أن نذكر أن تربية الحيوان في مصر لم تكن إحدى الأغراض التي توخاها الاقتصاد الأهلي ، وإنما كانت عناية المصريين متجهة إلى الاحتفاظ بالعدد الذي يحتاجون إليه في الزراعة والنقل ، وليس أدل على ذلك من أن البلاد كانت تستورد الماشية للذبح من إقليم برقة المجاور ، ولا شك أن قلة المراعى الطبيعية كانت من العوامل التي جعلت تربية الماشية محدودة النطاق ، فضلا عن جهل الفلاحين بأساليب تنمية الثروة الزراعية ، وبطرق تربية الحيوان وحفظه والعناية به .

أما الجمال فكانوا يستخدمونها في نقل الحاصلات من الحقول إلى الأجران والأسواق ، وحمل المتاجر من الفسطاط إلى القازم وما بعدها ، ومن قوص واسوان إلى مواني ساحل البحر الأحمر وبخاصة عيذاب ، ومن المؤكد أن ازدياد النشاط التجاري في العصر الفاطمي وكثرة القوافل التي تعبر طريق الصحراء الشرقية إلى النيل الأوسط والأعلى في مصر ، وكذلك التي تسافر سنويا إلى بلاد الشام والسودان وشمال إفريقيا مما أدى إلى ازدياد أهمية هذا الحيوان .

وقد لاحظ علماء الحملة الفرنسية أن الجمال التي كانت تستخدم في حمل الغلات أصغر جسما وأقل قوة في الصعيد منها في مصر السفلي (١) ، ولعل هذا مرجعه الاختلاف في درجة حرارة الاقليمين المذكورين ، وهذه الظاهرة لا نظن

(١) كتاب الأحوال الزراعية في القطر المصرى بقلم جبرار ص ٨٨

أنها جدت على البلاد في أيام الحملة الفرنسية ، بل هي موجودة في مصر في العصر الفاطمي وغيره كذلك . وقد كان للجمال فائدة أخرى في المدن الكبرى كالفسطاط حيث كانوا ينقلون ماء الشرب في روايا تحملها هذه الحيوانات ، وقدر ناصر خسرو عددها في القاهرة ومصر بنحو ٥٢٠٠٠ (١)

ولما كانت أغلب قبائل العرب في مصر أيام الفاطميين تقطن على أطراف الوادي كمناطق الفيوم وأسوان والشرقية والبحيرة ، نعتقد أن هذه كانت أكثر الجهات اهتماما بتربية الجمال خاصة وأن الطرق البرية الهامة تبدأ من هذه الجهات فمن البحيرة الى برقة وشمالى إفريقية ، ومن الفيوم الى الواحات ، ومن أسيوط وما جاورها الى السودان ، ومن أسوان وقوص وغيرها من مدن الصعيد الى عيناب ، ومن بلبس الى الشام والحجاز .

ولعل الحمار كان أعظم الحيوانات نفعا للفلاح المصرى ، إذ لا شك أن قناعته وصبره وقوة احتماله لامثيل لها مما جعله المطية العادية للفلاح وأسرته . ونستدل من أقوال المؤرخين وغيرهم على ما وجهه المصريون من عناية الى تربية الحمير ، فقد حدثنا أبو صالح الأرمنى أن أنواع الحمير والبغال في مصر مما يجعل لأهلها الحق في الفخر بها (٢) ، إذ لم يعرف في بلاد الإسلام أحسن ولا أتمن منها (٣) ، وكانت حمير مصر حسب تعبير عبد اللطيف البغدادي فارهة جدا وتركب بالسروج ، وتجري مع الخيل والبغال النفيسة (٤).

ولم يقف الأمر عند حد استخدام الحمير في الريف في الأعمال المتصلة بالزراعة ونقل الحاصلات بل كان استخدامها في المدن الكبرى عظيمًا كما في الفسطاط إذ أن الثراء الذى أصابه تجار هذه المدينة نتيجة لنشاط التجارة في العصر الفاطمي جعلهم يتوجهون الى أماكن عملهم ويعودون الى بيوتهم على ظهور الحمير حتى أعجب بذلك ناصر خسرو فأوصل عددها في الفسطاط وحدها الى خمسين ألف (٥) ، وقد جعل

Seter Nemeh, p. 138.

(١)

Churches and Monasteries of Egypt, p. 63.

(٢)

(٣) الاضطخري . مسالك الممالك ص ٥٥

(٤) أخبار مصر ٧٠ — ٧١

Sefer Nemeh, p. 154.

(٥)

العزير ركوبها أمرا لاغضاضة فيه عند الطبقة العليا من المجتمع (١) ، وبذا حذا حذوه الأهالي وعم استعمالها في هذا العصر الى حد كبير ، ولم يجد أحد من الأعيان والخاصة غضاضة في ركوبها الأمر الذي دهش له ابن سعيد الذي زار مصر بعد الفاطميين بقليل اذ لم ير لهنذا مثيلا في بلاد المغرب (٢) ، وإن ما ذكره عنها ليؤيد ما قاله ناصر خسرو عن شدة العناية بالحجير في هذا العصر .

وقد ذكر القزويني أن مريسة « قرية بمصر من ناحية الصعيد تجلب منها الحجر المريسية ، وهي من أجود حمر مصر وأمشاهها وأحسنها صورة وأكبرها تحملا ، الى سائر البلاد ، والبلاد الباردة لا توافقها فتموت » (٣).

النحل :

وكانت تربية النحل واستخراج العسل من الأعمال الراجحة التي مارسها الكثيرون في مختلف أنحاء القطر خاصة حيث تجود الأزهار ، ولعل أكبر المراكز الفيوم وضواحي الفسطاط وقلوب لوفرة البساتين فيها ، وكان قطف العسل من النحل يبدأ في شهر برمودة ، ويستمر ذلك في بؤنه ، وأخيرا تقطف بقاياها في أيب (٤). وقد أورد ابن ممتي بعض بيانات فقال: «العسل كل مائة خلية عشرة أرطال بالمصرى وغالب ما يحصل منها في السنة من خمس الى ست قنساير وعشرين رطل من الشمع » (٥) .

(١) المقرئى . الخطط ج ٢ ص ٢٨٤

(٢) شرحه ج ١ ص ٣٤١ وفيما يلي نص عبارة ابن سعيد « ولما استقرت بالقاهرة تشوقت الى معاينة الفسطاط فسار معي أحد أصحاب العزيمة فرأيت على باب زويلة من الحير المعدة لركوب من يسير الى الفسطاط جملة عظيمة لا عهد لي بمثلها في بلد فركب منها حمارا وأشار الى أن أركب حمارا آخر فانتقت من ذلك جريا على عادة ما خلفته في بلاد المغرب فاعلمتني أنه غير معيب على أعيان مصر ، وطابت الفقهاء وأصحاب البزة والسادة الظاهرة يركبونها فركبت وعند ما استويت راكبا أشار المسكارى الى الحمار فطار بي واثار من الغبار الاسود ما اعمى عيني ودنس ثيابي وعانيت ما كرهت »

(٣) آثار البلاد وأخبار العباد ص ١٧٣

(٤) المقرئى . الخطط ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٣

(٥) ابن ممتي . قوانين الدواوين « مخطوط » ص ١٦٥

وكان الطلب على العسل من النحل أو من القصب شديدا في العصر الفاطمي بسبب الحياة الاجتماعية المترفة ، وما ابتدعه الخلفاء من عمل الأسمطة ، وتوزيع جامات الحلوى في الأعياد وغيرها من المناسبات ، ولا شك أن أحسن الأنواع على النحل ، كما نرجح أن شدة الطلب عليه أيام الفاطميين كانت دافعا للناس حملهم على زيادة العناية بتربية النحل والاكتثار منها بالقياس الى ما كان عليه الحال في العصور السابقة .

الفصل الثالث

الازمات الاقتصادية

أو

المجاعات والأوبئة

برغم الاهتمام الذى وجهه الفاطميون إلى الري والزراعة لم يخل عهدهم من أزمات اقتصادية يرجع بعضها إلى عوامل طبيعية لم يكن للناس عليها سلطان ، أما البعض الآخر فكان نتيجة النظام الاقتصادى السائد فى ذلك العصر ، والأحوال الاجتماعية التى امتازت بها الحياة المصرية .

فكثيرا ما نقص فيضان النيل عن المستوى العادى اللازم لإرواء الأراضى ، ونظرا لعدم وجود نظام للرى الثابت يرتكز على قواعد علمية دقيقة كانوا يعجزون عن تلافي النتائج الخطيرة المترتبة على هذه الظاهرة الطبيعية . وأحيانا كان النيل يصل إلى حد الوفاء ، ثم يعقب ذلك هبوط سريع مفاجىء ، قبل أن يتم رى جميع الأراضى . أما الفيضان العالى (١) فلم يكن يقل خطرا عن الفيضان المنخفض وبرغم أنه كان قليل الحدوث إلا أن أثره كان خطيرا ، إذ معناه إغراق الأراضى وفساد المراعى ودمار الدور وهلاك الماشية اللازمة للزراعة . وفى مختلف هذه الحالات كانت الزراعة تتعذر فى كثير من الجهات ويترتب على ذلك قلة العرض من المواد الغذائية بالنسبة إلى الطلب ، وترتفع الأسعار ، ولا تحصل الحكومة على الخراج كاملا ، ويتبقي لدى المقطعين والمتقيلين والملاك جانب منه كثيرا ما كان يتراكم عاما بعد آخر حتى يصبح مبالغيا ضخما تجدد الحكومة نفسها مضطرة إلى المسامحة به .

ومن الأسباب الطبيعية كذلك انتشار طاعون الماشية الذى كان يؤدي إلى هلاك

(١) أبتنا فى ملاحق البحث بيا نأ بمستوى الفيضان فى حالاته المختلفة خلال العصر الفاطمى كله .

عدد وافر من البهائم مما يؤدي الى عجز الفلاح عن مواصلة العمل كما يجب وذلك في عصر كانت فيه الحيوانات أكبر عون له في الحقل .

الا أن أكبر الأخطار التي كانت تتعرض لها البلاد من جراء هذه الأزمات الطبيعية كانت الأوبئة التي تنتشر فتفتك بالسكان ، والذي نلاحظه على مجامع ذلك العصر أنها كانت مصحوبة غالبا بانتشار الوباء ، وهو الطاعون بصفة خاصة ، واذا كان أحد الأسباب الداعية الى ذلك المجاعة وموت الكثيرين ، وتعذر الدفن السريع في أغلب الأحوال ، فيسبب عدم ارتقاء الطب الوقائي ، واستخدام الوسائل الدقيقة في مقاومة الوباء والقضاء علي جرثومته ، كانت الازمة تتمتعى الا أن الميكروب يظل كامنا في البلاد ، فاذا حدثت مجاعة جديدة صحبها المرض . فضلا عن هذا فانا نعتقد أن الوباء كان يبدأ غالبا في المدن المزدهمة بالسكان وبخاصة الفسطاط ، وترجع هذه الظاهرة الى سوء الحالة الاجتماعية والصحية فيها اذ ذلك ، وقد أمدنا ابن سعيد الذي زار مصر بعد سقوط الفاطميين بوصف لا كبر بلدان القطر المصري ، ومنه يتضح تماما كيف كانت ظروفها ملائمة لانتشار الامراض ، وقد أورد المقرئزي الكثير مما قيل فيها ، ومنه نعلم عادة القاء جثث الميت من الحيوان في الشوارع والأزقة ، ورمي الفضلات والاقذار في النيل في الاماكن التي اعتادوا الحصول منها على ماء الشرب ، وكان السمك يحمل الى مدينتي مصر والقاهرة ، وقد أصابه العطب ولم يمتنع الناس عن أكله ، أما الدور فكانت كثيرة بسكانها بلغ عدد سكان الواحدة منها في بعض الاحيان نحو المائتين من الناس ، وحول أبوابها من التراب والازبال ما يقض نفس التنظيف ، وحتى المسجد الجامع لم يخل من القاء فضلات الطعام في صحنه وقد دهش ابن سعيد من ضيق الشوارع والاسواق (١).

ويظهر أن نظام الري بالحياض وعدم تقدم وسائل الصرف ، وبقاء الماء زمنا طويلا على سطح الارض كان يحدث بعض التعفن ، وبذا تصبح البيئة صالحة لأن يعيش فيها مكروب المرض .

ويلاحظ أن الخوف من المستقبل المجهول من العوامل التي تساعد على تفاقم الازمات الاقتصادية . وكانت عادة الناس في مصر إذا توقف النيل أيام زيادته أو ارتفع قليلا اتابهم القلق وساورهم الخوف وحدثوا أنفسهم بعدم ارتفاع الفيضان إلى المستوى المطلوب ويدفعهم هذا الشعور إلى قبض أيديهم على الغلال وخزنها والامتناع عن عرضها في الأسواق رجاء ارتفاع الاسعار ، أو الحاجة إلى ادخار المقادير اللازمة من القوت لهم ولأسرهم . وينبغي ألا تغفل أثر العامل النفساني في حدوث الازمات بل يجب أن يحسب له حساب عند دراسة أسبابها ومظاهرها ولذلك ، فاقبال البعض علي الاحتزان إما احتياطاً من وقوع الطوارئ ، وإما طمعاً في كسب منتظر كفييل باحداث رجة واضطراب وتهافت السكل على هذا العمل فيقل القمع في الاسواق وينقص العرض بالقياس الى الطلب . وقد ذكر ابن زولاق أنه في شوال من سنة ٣٦٢ هـ منع المعز لدين الله النسداء زيادة النيل وأن لا يكتب بذلك إلا اليه وإلى القائد جوهر فلما تم أبلغ النداء (١) . ومعنى هذا أنه إذا كان الفيضان دون المستوى العادي أو أعلى عنه تخفي الحكومة الامر عن الناس بل ولعلمها تعتمد بعد ذلك الى النداء بوفاء الفيضان ولو لم يكن كذلك حتى لا تثير أى قلق في النفوس ، وليس هذا غريباً فله أمثلة مشابهة حتى في العصر العثماني :

ومن الأمور الجديدة بالملاحظة أن ابتداء الشعور بالأزمة وارتفاع الأسعار كان يحدث في الفسظاط والقاهرة وذلك نتيجة اعتماد هذين البلدين في تموين أهليهما بالغذاء على الأقاليم وبخاصة الوجه القبلي . ولكن هناك أزمات نتجت عن ارتفاع الأسعار بينما النيل قد وصل إلى حد الوفاء ، وهذه راجعة إلى أسباب مفتعلة من جانب التجار وسماسرة الغلال وطوائف المحتكرين والمرابين ، فقد اتبع هؤلاء في الفسظاط عادة شراء المحصول من المزارعين قبل أوان الحصاد فإذا جمع المحصول كلفوا وكلامهم في الارياف بنقلها إلى المخازن المعدة لهذا الغرض . وهؤلاء القوم كانوا ينتهزون أئفه الاسباب وأوهى الحوادث فيجزون الغلال عن السوق حتى يرتفع سعرها تبعاً لقانون العرض والطلب ويرغموا الحكومة علي تعديله لصالحهم .

(٢) إغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٣٠ - ٣١

(١) المقریزی : الخطط ج ١ ص ٦١

(٣) المقریزی : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٣٠ - ٣١

وكان في الاستطاعة أحيانا تلافى بعض الأزمات أو على الأقل العمل دون تفاقمها واتساع مدى خطرها ولكن بعض هذه النكبات كان يدوم سنوات أو أكثر مما تقضيه طبيعة انخفاض الفيضان وينقلب إلى كوارث شديدة تصيب الانسان والحيوان مما يكون لها أوخم العواقب بالنسبة إلى الزراعة ومستقبل البلاد . ويرجع السبب في هذا كله إلى الفتن والثورات الداخلية وما يعقبها من الفوضى والاضطراب ، فيفقد الفلاح عناصر الثقة والاطمئنان ، ويخرب الثوار المزروعات ، وتهمل الحكومة المركزية والهيئات المحلية أو تعجز عن اتخاذ التدابير السنوية المعتادة لتطهير الترع وإقامة الجسور وصيانتها حتى تظل في حالة صالحة لأداء وظيفتها . زد على هذا أن الوباء الذي يصحب مثل هذه الحالة يقلل من الأيدي العاملة ويدفع الفلاحين إلى هجرة القرى والمهرب بعيدا عن مواطن الداء وتصبح الأرض وقد أهملها أهلها ورحلوا عنها . ولعل أوضح الأمثلة على أثر الفوضى السياسية في اسفحال الأزمات ما حدث بعد موت الوزير اليازورى في خلافة المستنصر بالله .

وسنشرح فيما يلي الأزمات التي حدثت في مصر خلال العصر الفاطمى وقد استقصينا أخبارها وأسبابها ومظاهرها من المصادر المتعددة .

السنة الهجرية	اسم الخليفة الذى حدثت الأزمة في عهده	أسباب الأزمة وأهم حوادثها
٣٧٢ - ٣٧٣	العزير	توقف النيل واضطربت الأحوال واشتد القلاء عام ٣٧٣ هـ وبلغ ثمن حملة الدقيق أحد عشر دينارا (١) واقترن بهذا وباء عظيم هلك فيه عالم من البشر
٣٨٧	الحاكم	قصر النيل وقل القمح وانتهى سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم (٢) .
٣٩٥		توقف النيل حتى كسر الخليج آخر مسرى والماء على خمسة عشر ذراعا وسبع أصابع وانتهت الزيادة

(١) المقرئى : اغائة الأمة بكشف الغمة من ٣٠ - ٣١

(٢) شرحه من ١٤

إلى ستة عشر ذراعاً وأصابعاً فارتفعت الأسعار
وصحب ذلك ظهور أزمة نقدية سببها انخفاض سعر
الدراهم الفضية ورغبة الناس عن التعامل بها (١).

بعد انتصار أتباع الثائري ركة ساروا إلى الفيوم
فاشتد الاضطراب في مصر وانتشر الدعر في
النفوس وتأثرت الأسواق وارتفعت الأسعار. إلا أن
الغلاء لم يدم طويلاً بسبب ما اتخذته الحكومة
من إجراءات سريعة حاسمة مع التجار، كما أت
ابتعاد خطر الثوار ولدانقة في النفوس
وهدأت الخواطر (٢)

٣٩٦

زاد انحطاط سعر الدراهم ورفض الناس قبولها
فارتفعت أسعار السلع بالنسبة إليها، ثم قصر النيل
حتى انتهت الزيادة إلى ثلاثة عشر ذراعاً وأصابعاً،
الامر الذي ساعد علي اشتداد موجة الغلاء حتى
بلغ الدقيق كل حملة بدينار ونصف والخبز ستة
أرطال بدرهم. ثم توقف النيل عن الزيادة فارتفع
سعر الجملة إلى ست دنانير والتليس من القمح
أربع دنانير والأرز كل وية بدينار ولحم البقر
كل رطل ونصف بدرهم والضأن كل رطل بدرهم

٣٠٧

(١) المقرزي: اغاثة الامة بكشف الغمة ص ١٤ وقد تكلمنا على هذه الظاهرة النقدية
وأوضحنا أسبابها في باب النظام المالي

(٢) يحيى بن سعيد. التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٩١ ولهذا الحادث أهمية
فالحقيقة أن الحياة الاقتصادية أشبه بمقياس الحرارة الشديد الحساسية لأنها
تتأثر باقل الأحداث السياسية التي تحدث ذعراً في النفوس تكون له أسوأ النتائج وفي
حياتنا الاقتصادية اليوم تتأثر ببورصات الأوراق المالية وغيرها بأقل الهزات السياسية

والبصل عشرة أرتال بدرهم والخبث ثمان أواق بدرهم وزيت
الأكل ثمان أواق بدرهم وزيت الوقود رطل بدرهم (١).

بلغ النيل أربعة عشر ذراعا وكسر الخليج سنة ٣٩٩ هـ الحاكم ٣٩٩-٣٩٨

والماء على خمسة عشر ذراعا (٢). وقال يحيى بن سعيد إن
ماء النيل نقص حتى انقطع سير المراكب في البحر الشرقي
من تنيس ومن المحلة وصار مخائض وحدثت مجاعة
اقتربت بوباء اتلف خلقا كثيرا من الناس (٣).

نزع السعر وازدخم الناس على الخبز (٤). ٤٠٣

زاد النيل زيادة كثيرة وغرق من الضياع كثير بأهلها
ودخل الماء القاهرة وكان الناس يفرون منها (٥). ٤٠٨

نزع السعر وتعزز وجود القوت واشتد الغلاء وكثر الظاهر ٤١٤-٤١٥

نقص النيل وقلت البهائم كلها حتى يبيع الرأس من البقر
بخمسين دينارا وفتت الأمراض وكثر الموت وعرض الناس
معتهم فلم يوجد من يشتريها وكثر ضجيج العسكر وتحدث
الوزراء وغيرهم بمصادرة التجار وخرج الحاج فقطع عليهم
الطريق (٦) علي ما ذكر المقرئ في كتابه (الخطط ج ١ ص ٣٥٥)

(١) المقرئ : افاثة الأمة بكشف الغمة ص ١٥ - ١٧

(٢) المقرئ : ص ١٧ . ويقول يحيى بن سعيد إن النيل بلغ أربعة عشر ذراعا وستة

عشر اصعبا « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » ص ١٩٣

(٣) يحيى بن سعيد « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٩٤ - ١٩٥ ويلاحظ

أن ابن اياس يجعل هذه الازمة في عام ٣٨٧ هـ « بدائع الزهور ج ١ ص ٥٥ »

(٤) المقرئ الخطط ج ٢ ص ٢٨٧ ويظهر أن أسباب الازمة مفتعلة من جانب التجار

(٥) يحيى بن سعيد . التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٢٢٣

(٦) المقرئ : الخطط ج ١ ص ٣٥٤ ويجعل أبو الحسن هذا الحادث عام ٤١٧ هـ ،

ويظهر أن السبب الأكبر فيه كان فناء في ذوات الاربع كما يدل على ذلك تعريم
ذبح الأنواع السليمة من الماشية (أنظر النجوم الزاهرة ج ٤ ص ٢٥٢ في حوادث هذه السنة)

- ٤٤٤ المستنصر قصر النيل ولم يكن بالمخازن شيء بسبب ما سبق أن عمله الوزير اليازورى من بيع ما فيها من الغلال وقد وصل سعر التليس من القمح ثمانية دنانير (١)
- ٤٤٥ - ٤٤٧ روى بن أبي أصيبعة أن الغلاء بدأ عام ٤٤٥ هـ ونقص النيل في السنة التالية وتبعه وباء عظيم اشتد عام ٤٤٧ هـ حتى قيل إن السلطان (يقصد الخليفة المستنصر بالله) كفن من ماله ثمانين ألف نفق وحصل من الموارث مال جزيل (٢)
- ٤٤٨ حدث في هذه السنة قحط وغلاء (٣)
- ٤٥٧ وهذا ما أطلق عليه الكتاب عبارة «الشدة العظمى» أو «الغلاء الكبير» وقد دامت هذه الأزمة الطاحنة سبع سنوات ، وقد آثرنا أن نتحدث عنها فيما بعد بالتفصيل للمها من أهمية وخطر .
- ٤٨١ هلك الزرع والغلات والمخازن من كثرة الماء (٤)
- ٤٩٠ المستعلي كان بمصر غلاء وجوع (٥) ودام الأمر ستة أشهر وسبب ذلك أن النيل بلغ في الزيادة خمسة عشر ذراعاً وتسع أصابع ثم هبط فشرقت البلاد (٦) أي لم تتمكن الاراضي كلها من أن تروى إلى الحد الكافي . عم جميع البلاد وباء ومات بمصر خلق عظيم (٧) . إلا أن المقرئ يذكر أنه حدثت في عهد الأمر وفي وزارة

(١) المقرئى اغانة الامة بكشف النعمة ص ١٨ - ٢٠

(٢) عيون الأنباء في أخبار الاطباء ص ٩٩ - ١٠١

(٣) أمين سامى باشا تقويم النيل ج ١ ص ٢٨

(٤) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ٥ ص ١٢٨

(٥) ابن ميسر . أخبار مصر ص ٣٧

(٦) ابن اباس . بدائم الزهور ج ١ ص ٦٣

(٧) ابن ميسر . أخبار مصر ص ٣٩

الأفضل أزمة وبيع القمح كل مائة أردب بمائة
وثلاثين دينارا (١) ومعنى هذا أن الأزمة حدثت
بعد عام ٤٩٥ هـ إذ امتدت خلافة الأمر من سنة
٤٩٥ الى ٥٢٤ هـ .

٥٣٦ الحافظ غلت الاسعار وعدم القمح والشعير في شعبان وبلغ
القمح ٩٠ درهما للأردب والشعير سبع دراهم للوبية
والدقيق ١٥٠ درهما للحملة والزيت الطيب ثلاثة
دراهم الرطل وكثر الوباء والموت (٢)

٥٣٧ قال ابن القلانسي « وردت الاخبار من مصر
بعظم الوباء في الأسكندرية والديار المصرية بحيث
هلك هناك الخلق العظيم (٣)

٥٤٣ بلغت زيادة النيل تسعة عشر ذراعا وأربع
أصابع (٤) وهذا ما ذكره المقرئ تقي الدين
ابن ميسر إلا أن السيوطي في « حسن المحاضرة »
جعل ذلك في سنة ٥٤٤ هـ (٥)

٥٤٥ - ٥٤٦ الظاهر ذكر ابن القلانسي هذا فقال انه وردت الاخبار بفناء
عظيم في دمياط لامثيل له بحيث أحصى المفقود منهم
في السنتين بأربعة عشر الفا (١) ويظهر أن الوباء
كان محليا أي في هذه الجهة وحدها.

(١) اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٧

(٢) ابن ميسر . أخبار مصر ص ٨٥

(٣) ذيل تاريخ دمشق . ص ٢٧٦ ، ابن ميسر . أخبار مصر ص ٨٥ ويلاحظ أن
المقرئ في « اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٨ » يذكر غلا . حدث في عهد الحافظ
ولكنه لم يستمر طويلا

(٤) المقرئ . الخطط ج ١ ص ٩٧ . ابن ميسر أخبار مصر ص ٨٨

(٥) أمين سامي باشا . تقويم النيل ج ١ ص ٢٨

(٦) ذيل تاريخ دمشق ص ٣١٦

- ٥٥٤ الفائز وكان ذلك في وزارة الصالح طلائع بن رزيك
لقصور ماء النيل عن الوفاء وبلغ ثمن أردب
القمح خمسة دنانير (١) . ولم يحدثنا المقرئ
عن السنة التي حدث فيها هذا الغلاء ونرجح أنها
٥٥٤ هـ إذ فيها بلغت زيادة النيل خمسة عشر
ذراعا واصبح (٢)
- ٥٥٩ العاضد عظمت زيادة النيل وبلغ ثمانية عشر ذراعا
وثلاثة عشر أصبعا فسقطت الجدران وغرقت
البيساتين وفارت الآبار (٣) .

(١) المقرئ زيادة الأمانة بكشف الغمة ص ٢٨

(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٢٣١

(٣) أمين سامي باشا . تقويم النيل ج ١ ص ٢٨ «نقلا عن كوكب الروضة»

الفصل الرابع

الشدة العظمى

أسبابها — مظاهرها — عودة الرخاء — نتائج الأزمة

وهذه أزمة عنيفة لم تر لها البلاد مثيلاً في العصر الفاطمي كله وروع الناس وجثمت على صدورهم ككابوس مخيف وراعت أخبارها كل من كتب عنها من المؤرخين حتى أطلق عليها الكثيرون إسم الشدة العظمى وأفاضوا في وصفها وبيان أسبابها . وقد بدأت هذه الأزمة بقصور النيل وكان في الامكان أن تمر كغيرها دون أن يصحبها ذلك البلاء العظيم الذي ينم عن قسوتها وعنغها برغم ماقد يبدو على أوصاف الكتاب من طابع المبالغة . إلا أن فساد الأحوال السياسية والاتقسامات والفتن الداخلية كان العامل الأكبر في تفاقم الأزمة واتساع نطاق خطرها وطول مدتها .

أسبابها

في ظل الحكومات المطلقة حيث يتوقف كل شيء على إرادة الحاكم يصبح البلاط مركز النشاط ويتهافت كل فرد على نيل رضا الحاكم بشئ الوسائل مهما ابتعدت عن مبادئ الخلق القويم وطريق الشرف والكرامة . ولهذا كان قصر المستنصر جوا من الدسائس يحكيها الأمراء والقواد ورجال البلاط والحصيان وأهل الخليفة من الرجال والنساء وغير هؤلاء ، ولم يكن لهذا الخليفة من الحزم وقوة الشخصية ما يجعله قادراً على كبح جماح أصحاب الأظاع ومدبري الفتن . وليس هناك أدل على الفوضى واختلال الأمر وضعف الحكومة المركزية من أنه ولي الوزارة أربعون وزيراً في تسع سنوات (١) وكان البعض منهم يصرف بعد أيام قلائل بل بعد يوم واحد من تقليده هذا المنصب (٢) .

(١) الدكتور حسن ابراهيم حسن . الفاطميون في مصر ص ٢٩١

(٢) ومن هؤلاء أبو عبد الله محمد بن أبي حامد واستقرت له الوزارة يوماً واحداً

وصرف بعده (ابن منجب : الاشارة الى من نال الوزارة ص ٥٤)

والأدهى من ذلك أن المستنصر أحاط نفسه بحرس أسود كبير العدد وزاد عدد هؤلاء العبيد وتوافرت أسباب النزاع بينهم وبين الجند الاتراك وتطور النزاع إلى حروب عنيفة بين الفريقين دامت سنوات وأصبحت البلاد من أقصاها إلى أقصاها مسر حالقين وانقلب تطاحن هؤلاء المرتزقة من العناصر الأجنبية وبالأعلى البلاد . وعجز الخليفة عن أن يحول دون اندلاع لميب الفتنة بل لعل سوء سياسته ساعد على استفحال نارها فتارة يميل إلى جانب أمه وعبيدها السودان وأخرى يهادن الاتراك ثم ينقلب عليهم . ولاشك أن الضعف الذي كان يديه حين اشتداد الامور أطمع المغامرين فيه .

وتبرز في وسط هذا الجو الفاسد شخصيتان لهما أثر كبير في إحداث الفتنة وتطورها وتقصد بذلك أم المستنصر وكانت في الأصل جارية من عبيد الشراء ، وابن حمدان الذي تزعم الاتراك . وقد دفع حب الحنس والتباس العون هذه السيدة إلى الاكثار من شراء الجنود السود حتى صارت عدتهم خمسين ألفاً وأولتهم عطفها وتأييدها وتشجيعها ولم يكن لابنتها من بعد النظر القدر الذي يسمح له بإدراك العواقب التي ترتب على هذه السياسة . ومالبت زعماء السود أن علا نفوذهم وتحكموا في الامور معتمدين على تشجيع أم المستنصر لهم . ولا ريب أن أمرا كهذا أساء إلى الجند الاتراك واعتقدوا أن الخليفة وأمهم يريان إلى إضعاف شوكتهم ثم القضاء عليهم، ورأى زعمائهم أن نفوذهم يتضاءل تدريجاً فنشأ الحقد بين فريقى الجند وتوافرت عوامل الشقاق وأصبحت البلاد أشبه بمخزن بارود كما يقولون تسكنى شرارة صغيرة لاحداث الانفجار الهائل .

ويبدأ اضطراب الاحوال منذ سنة ٤٤٦ هـ حين ارتفع السعر وعم الغلاء وانتشر الوباء وأخفقت محاولات الحكومة الفاطمية في الحصول على الغلال من الدولة البيزنطية وتوترت العلاقات بين الدولتين . وظلت الامور في ارتباك حتى عام ٤٥٤ هـ وهنا حدثت الشرارة اللازمة . وقد حدثنا المقرئى أن أحد الاتراك اعتدى وهو سكران على أحد العبيد فحدثت معركة بين جنود الطائفتين انتهت بهزيمة السود فشق ذلك على أم المستنصر واعتبرت الحادث هزيمة سياسية ومقدمة للقضاء على سلطانها وعزمت على الانتقام وأخذت تمد بنى جنسها بالمال والسلاح سرأ فتمى خبر ذلك إلى الاتراك

وتأكدوا من صدقه حين ضبطوا بعض ما كان يرسل فثارت ثائرتهم وظنوا أن للخليفة يدأ في الامر وأغلظوا له القول فأنكر وجود أى تواطىء بينه وبين الجنود السود وكذلك أنكرت أمه . ولكن لم يقف الامر عند هذا الحد فتجدد النزاع المسلح بين الفريقين وخرج السود إلى شبرا ودمنهوور وجاء عام ٤٥٦ هـ والعداوة شديدة بين الطرفين .

ولكن انتصار الاتراك زادهم غروراً واستهانوا بالسلطة الخليفة في البلاد وطلبوا زيادة أرزاقهم . واشتد الضرر بخصومهم وهنا قررت أم المستنصر أن تضرب ضربتها وخرج زعماء العبيد فدارت الفتن مرة أخرى وهزم السود وفروا إلى الصعيد وعاد زعيم الأتراك وهو ناصر الدين حسين بن حمدان إلى القاهرة وقد عظم أمره وزاد نفوذه فأخذت الأطماع الكامنة في النفس تتحرك . ويخيل إلينا أن الرجل كان يسعى إلى أن يكون صاحب الامر الفعلى في البلاد ولكن وجد أمامه عقبتين هما أم الخليفة وطائفة السود فرأى أن يتغلب عليهما بأن يستخدم أتباعه حتى يقضى على دولة العبيد ثم يتقلب على سيدتهم فيسلبها سلطانها ويتخلص منها فإذا تم له ذلك سهل الامر عليه إذ لن يستطيع الخليفة أن يقف في وجهه .

أما خصومه فلم يقلوا عنه نشاطا فتجمع من السود خمسة عشر ألفاً في الوجه القبلي وتحصن فريق آخر في الاسكندرية وبقى قوم في القاهرة أغرتهم أم الخليفة فوثبوا على الاتراك وقتلوا بعضاً فرأى ابن حمدان الأبد له من أن يقضى على خصومه قبل أن يضر بواضربة أخرى قد تصيب منه مقتلاً فنظم أمره وجمع رجاله وطاردا السود من القاهرة وأرغم من منهم بالاسكندرية على طلب الامان وأصبحت السلطة في الوجه البحرى في يده ثم عاد إلى القاهرة حيث وجد المستنصر على استعداد لقبول شروطه .

وكان لابد له أن يدفع بالخليفة إلى صراع مع الجند أنفسهم فحرضهم على أن يطالبوا بزيادة رواتبهم وارتفع مقررهم من ٤٨٠٠٠٠ دينار إلى ٤٠٠٠٠٠٠ ولكنه يعلم تمام العلم أن الحكومة لن تستطيع مواصلة الدفع على هذا القدر إذ أنى لها المال وقد سادت الفوضى وعم المرض وتعطلت الزراعة بسبب الحرب الأهلية المتواصلة

وقل إيراد الحكومة تبعاً لذلك . وقد تحقق ظنه فطلب الجند إلى المستنصر أن يحصل لهم على المال بأى سبيل فاضطر الرجل الضعيف إلى أن يخرج مافى خزائنه من تحف نادرة وثياب وفرش وسروج وأوان ذهبية وفضية وجواهر وحتى الكتب . كل هذا بيع بأبخس الأثمان . أما ابن حمدان فنظنه فرحاً جداً إذ كل إذلال للخليفة كسب شخصي له وتمهيد الطريق لتحقيق الأطماع . ولكن خطر العبيد مازال قائماً في الصعيد فسار اليهم وقتل كثيراً منهم وزالت دولتهم وتحقق الشطر الأول من سياسة الزعيم المغامر وعاد إلى القاهرة واستبد بالأمر ، ودخلت سنة ٤٦١ هـ والحال على ما وصفنا .

ولكن أطماعه نفرت بعض أتباعه منه فأنحازوا إلى الخليفة وأنى له أن يتخلص من عدوه ولكن هناك شيئاً اسمه شجاعة اليأس فاستمد منها المستنصر قدراً وأمر ابن حمدان أن يخرج من القاهرة ففعل إذ رأى التيار يكاد يجرفه ثم جمع من ظل على الولاء له وصمم أن يحارب الخليفة نفسه فقبل المستنصر التحدى وتقابل الجمعان وانجلى الأمر عن هزيمة ابن حمدان أما كيف حدث ذلك فتفسيره تغير قلوب فريق من الأتراك كما أن الرجل قد عم أذاه الجميع وفضل الناس والعامه منهم القضاء عليه إذ في ذلك قطع دابر القننة وانتظام الأمور وتيسر سبل المعاش .

إلا أن الرجل واسع الحيلة ففر إلى بوسبس في البحيرة وتزوج منهم واستعان بهم وعظمت شوكرته ومنع إرسال الأقوات إلى القاهرة . أما الحالة العامة فسيئة بطبيعة الحال فهناك فوضى شاملة والفلاحون يهملون الأرض وقطاع الطريق صاروا رعباً للجميع ، فبدأ الوباء العظيم وانتقل سرا عايساعده عدم توافر العناية والشروط الصحية فاضطر المستنصر أن يصلح ابن حمدان في سبيل الحصول على بعض الأقوات لأهل القاهرة ومصر . ثم فسد الحال وحاصر مقدم الأتراك القاهرة حتى يجيع أهلها ويثأر من انخيازهم قبل ذلك إلى الخليفة ولكن رجال المستنصر هزموه فرأى ابن حمدان أن يقدم على أمر خطير . لقد عجز حتى الآن عن إقرار الأمور في يده بصفة ثابتة وإذن فلا مفر له من القضاء على الدولة الفاطمية وفعلا خاطب القائم بأمر الله في العمل

على عودة الديار المصرية إلى حظيرة الخلافة العباسية حتى يكون له من اعتراف القائم بهذا الفضل دعامة تضمن له ولاية مصر كلها . ثم توجه إلى القاهرة ودخلها حيث وجد رسوله الخليفة جالساً على حصير وليس معه سوى ثلاثة من الخدم وقد هزلت أجسام الجميع من الجوع وفي هذه الساعة التي علا فيها نجم مقدم الأتراك لم ينس خصومة أم الخليفة له فقبض عليها وعاقبها أشد عقوبة واستصفي أموالها وكانت هذه الأحداث الأخيرة كلها في سنة ٤٦٤ هـ (١)

وقد رسم المقرئ صورة قائمة لحالة البلاد أمامه تكفي وحدها أن تظهر لنا بعض الأسباب التي أدت إلى هذه النكبة فقال « لم تر الدولة صلاحاً ولا استقام لها أمر وتناقضت عليها أمورها ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته ولا يرضى تديره وكثرت السعاية فيها فما هو إلا أن يستخدم الوزير حتى يجعلوه سوقهم ويقعوا به الظن حتى ينصرف ولم تطل مدته وخالط السلطان الناس ودخلوه بكثرة المكاتبه فكان لا ينكر على أحد مكاتبته . فتقدم منهم كل سفاف وحظي عنده عدة أوغاد وكثروا حتى كانت رقاعهم أرفع من رقاع الرؤساء والجله وتقلعوا في المكاتبه إلى كل فن حتى أنه كان يصل إلى السلطان كل يوم ثمانمائة رقعة فتشبهت عليه الأمور ، وانتقضت الأحوال . ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة وضعت قوى الوزراء عن تديرهم لقصر مدتهم وإن الوزير منذ يخلع عليه إلى أن ينصرف لا يضيق من التحرز ممن يسعى إليه عند السلطان وتقف عليه الرجال ، فما يكون فيه فضل عن الدفاع عن نفسه خربت أعمال الدولة وقل ارتفاعها وتغلب الرجال على معظمها . وتجرأوا على الوزراء واستخفوا بهم وجعلوهم خوضاً لسهامهم . . . فتلاشت الأمور واضمحل الملك (٢) » .

(١) راجع المصادر الآتية عن الأزمة المستنصرية الكبرى :

ابن منجب الصيرفي . الاشارة الى من نال الوزارة ص ٥٠ - ٥٣

النويري : نهاية الارب « مخطوط » ج ٢٦ ص ٦٩

المقرئ : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٢ وما بعدها

الحطاط ج ١ ص ٣٣٥ - ٣٣٧

ابن اياس . بدائع الزهور ج ١ ص ٦١

(٢) المقرئ : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢١ - ٢٣

ودامت الأزمة من سنة ٤٥٧ هـ إلى ٤٦٤ هـ وكانت هذه السنين السبع يمد النيل فيها ويطلع وينزل فلا يجد من يزرع أراضي مصر من اختلاف العسكر وانقطاع الطرقات في البر والبحر إلا بالحفارة الثقيلة ، ولم يكن هذا الغلاء الشديد راجعا في معظمه إلى قصور ماء النيل وإنما كان السبب الأساسي اختلاف الكلمة وانعدام الامن والحروب الناشئة بين طوائف الجند « وصارت أراضي الناحية باثرة لم تزرع من عدم الرجال فكان الجندي يخرج بنفسه هو وجماعته يحراثون ويزرعون في البلاد لعدم وجود الفلاحين » (١) .

وهكذا خرج الجند عن تقاليدهم بدافع الحاجة والجوع . وقد حُص ابن منجب الصيرفي وهو من موظفي الدولة الفاطمية أسباب هذه الأزمة فأوجزها في هذه العبارة المترنة المعتدلة « أما العزائم فقد وهت وأسباب الفساد قد بلغت الغاية وانتهت والمراقبة قد نزلت وقلت والمهابة قد تلاشت واضمحلت » (٢) ولا ريب أن الرجل أصدق الوصف ولم يحاول المبالغة .

وان الأسباب التي أوردها الكتاب بصدد هذه الأزمة لتبين لنا مدى العلاقة الوثيقة بين الحالتين السياسية والاقتصادية وفي الحقيقة لقد أثبت تاريخ مصر في كافة عصورها أن فترات القوة والرخاء هي نفسها الفترات التي شاهدت البلاد فيها تقدم الزراعة ونموها .

مظاهرها

سنحاول بقدر المستطاع أن نجعل بعض الكتاب من معاصري الفاطميين ومن جاء بعدهم يحدثنا بأسلوبه . وقد يكون في بعض الوصف غلو حمل بعض المؤلفين على أن يتشكك في دقة الوصف ويعزوه إلى الخلاف المذهبي (٣) بحيث أفاض الكتاب السنيون في اظهار حالة مصر في تلك السنوات في صورة شديدة السواد إذ اعتبروا ما أصاب البلاد وما حل بالمستنصر انتقاما الهيا .

(١) ابن اياس بدائع الزهور ج ١ ص ٦١

(٢) الاشارة الى من قال الوزارة ص ٥٠

(٣) الدكتور زكي محمد حسن . كنوز الفاطميين ص ١٦ « الحاشية ٢ »

ومع ذلك فقد وصف المقرئ الأزمه بشكل بشع ونظر إلى حالة البلاد بمنظار أسود برغم ما يعلم عنه من الميل إلى الفاطميين لأنه من أحفادهم . إلا أنه ينبغي لنا من جهة أخرى إلا نلظن أن الشدة العظمي لا مثيل لها في مصر منذ قديم الأزمان فقد حدثت مجاعات بعد العصر الفاطمي ربما زادت في شناعتها عن الأزمه المستنصرية وقد وصف لنا عبد اللطيف البغدادي ما شاهده في مصر من هذا القبيل أثناء زيارته لها .

وكان من أول مظاهر الأزمه ارتفاع أسعار الحبوب والمواد الغذائية ارتفاعاً يجعلنا نرتاب إلى حد في صحة الأرقام التي أوردتها الكتاب . فقد ذكر النويري أن رغيف الخبز يبيع بأربعة عشر دينارا أو درهما ويبيع أردب القمح بمائتي دينار (١) وقال ابن الزيات إن ثمن الأردب بلغ إحدى وسبعين دينارا (٢) . وهنا لاتفوتنا ملاحظة الفوارق الكبيرة بين هذه التقديرات فالبعض يجعل الدرهم دينارا ، وعلى كل فليس من رأينا الاخذ كثيرا بالأرقام التي ذكرها كتاب المسلمين في العصور الوسطى حسب « قيمتها الاسمية » على حد تعبير الاقتصاديين الحديثين ، كما أن تناقل الروايات واختلاف وجهات النظر عند الرواة واخطاء النساخين ، كل هذا يفسر لنا تضارب الارقام واختلاف الاوصاف .

واشتد الارتفاع حتى يبعث البيضة بعشرة دراهم (٣) وأكل الناس الجيف (٤) وظهرت الغرائز الحيوانية التي هذبها المجتمع واخفتها الحضارة . فوقف الناس في الطرقات يقتلون من يظفرون به وأكل القوم بعضهم بعضا (٥) . ولسناعجب لامر كهذا

(١) نهاية الارب (مخطوط) ج ٢٦ ص ٦٩

(٢) الكواكب السيارة ص ١٧٧

(٣) السلامي . مختصر التواريخ (مخطوط) في حوادث سنة ٤٦٢ هـ ويلاحظ أن هذه السنة هي التي كان فيها معظم الغلاء

(٤) ابن ميسر . أخبار مصر ص ١٩

(٥) ابن الزيات . الكواكب السيارة ص ١٧٧ . المقرئ في المخطوط ج ١ ص ٣٣٧

(راجع قصة امرأة قبض عليها وادخلت الى منزل فيه سكاكين وآثار الدماء وقطع أهله شرايح من لحاذاها وكانت على جانب من السمته ولكنها استطاعت النجاة بعد ذلك)

في وقت القحط الشديد . وترجع قلة الاقوات إلى موت عدد كبير من الفلاحين وفرارهم من الحقول بسبب الحروب بين طوائف الجند وصعوبة إرسال الغلال بسبب الفوضى واطظار الطريق واهمال الحكومة أمر الترع والجسور ، بل نعتقد أن الجند السود حين كانوا بالصعيد منعوا إرسال الغلال إلى القاهرة حتى لا يتقوى خصومهم وكذلك فعل ابن حمدان حين كان له الامر في الوجه البحرى حتى يجيع أهل مدينتى القاهرة ومصر ويرغم الخليفة على الرضوخ له . وصحب المجاعة وباء أو طاعون قيل إنه أفنى ثلثى أهل مدينة مصر (١) . حتى أنه كان يموت الواحد من أهل البيت فلا يمضى يوم وليلة من موته حتى يموت سائر من في ذلك البيت ولا يوجد من يستولى عليه (٢) . وانتشر الجدري بين الاطفال فاهلك منهم هو ٢١٠٠٠ فى أقل من شهر واحد (٣) وأخذ بعض من لم تصبه العدوى فى الفرار إلى البلاد الشامية والعراقية (٤) حتى ينجو من موت محتوم ولعل بعض الاغنياء هم الذين عرفوا استغلال هذه الفرصة وكانت نساء القصر تخرجن ناشرات شعورهن تصحن «الجوع! الجوع !» تردن المسير إلى العراق فتسقطن عندالمصلى بسبب الهزال الشديد وتمتن جوعاً (٥) .

أما الامن فقد اختل إلى حد كبير ومدت الاجناد أيديها إلى النهب والسلب وتتهيات الفرصة أمام الاشرار وقطاع الطرق وفقراء البدو ولم يتورع أحد عن الاعتداء على غيره . أما السبل وطرق المواصلات بالبر والنيل فانقطعت بسبب تعرض

(١) ابن اياس . بدائع الزهور ج ٢ ص ٦١ ويبدو من كلامه ان الفسباط كانت أشد الجبهات تأثراً بالمرض بسبب شدة الازدحام بها ، ويحسن أن نشير الى ما تقول بعض مصادر العصور الوسطى بأوروبا إن الوباء المسمى بالموت الأسود (١٣٤٩ — ١٣٥٠) أودى بحياة نحو نصف سكان إنجلترا .

(٢) المقرئى الخطط ج ص ٣٣١ — ٣٣٧

(٣) Abu Saleh: Churches and Monasteries of Egypt, p. 232.

(٤) ابن ميسر . أخبار مصر ص ٢٠ (فى حوادث ٤٦٣ هـ)

(٥) المقرئى . اغاثة الأمة بكشف النعمة ص ٢٥

المسافرين وغيرهم لاعتداء الجند واللصوص ، وخربت أحياء بأكملها في الفسطاط وحرقت دور كثيرة بها وتعطلت التجارة والصناعة .

عودة الرخاء :

وأخيرا ارتفع النيل وروى الارض وانحل السعر وزال السكابوس الذي خيم على أنفاس البلاد في تلك السنوات السبع العجاف وقتل ابن حمدان غيلة على يد بعض خصومه ولا بد أن هذا حدث بعد أن انتهت موجة الوباء . وقد دفع اليأس وسوء الحال بالخليفة المستنصر بالله فاستدعى بدر الجمالي من فلسطين ولم يمض زمن طويل على وصوله وتولية الوزارة حتى عاد الرخاء تدريجيا اذ ضرب الوزير الجديد على أيدي دعاة الفتنة وعناصر الشر والفساد بيد من حديد وأعمل القتل في قاداتهم والتشتيت في عامتهم وخلص الوجه البحرى من العرب والصعيد من السودان . ورعى الفلاحين وخفف من اعبائهم فهدأت الحال واستقرت الامور وعاد الفلاح المصرى الذى خرج سالما من الاحداث الماضية إلى استئناف العمل بالحقل ومزاولة الزراعة بصره المعهود وایمانه الشديد واعتقلده القوى فى القضاء والقدر . وأخذت البلاد من جديد تستقبل عهدا من الرخاء دام نصف قرن وكأما الزمن أزدان يكفر عما قدمت يدها من سوء وأذى . وقيض للمستنصر أن تكون العشرون سنة الباقية من عمره وخلافته الطويبتين سنوات هدوء وسلام بعد العواصف والانواء السابقة .

وليس لنا أن نتساءل لم يقم الشعب بالثورة للتخلص من الفتن والمنازعات بين الزعماء فقد نستطيع أن نعزو هذه الظاهرة إلى قوة نظام يقرب من الاسترقاق ، وحرص سكان المناطق الزراعية السهلة على الهدوء فى غالب الأحيان ، والرعب الذى أثاره فى نفوسهم الاستبداد وطوائف الجند ، والضعف الشديد المترتب على الأمة ونكباتها وكذلك العقيدة فى الأحداث القدرية ، فضلا عن أن تلك الأزمان والنكبات كانت شيئا شبه عادى مألوف .

نتائج الازمة :

وكان لهذه الازمة الطاحنة آثار سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها ، وإن هذه الآثار كانت بعيدة الغور متشعبة النواحي .

نلاحظ أولاً أن عجز الخليفة المستنصر الجاه إلى الاستعانة ببدر الجمالى ثم أطلق يده في تدبير الامور وبذلك بدأ عصر جديد يعرف باسم عصر الوزراء العظام الذين أصبح يدهم الامر كله ولم يدعوا للخلافة في أغلب الاوقات الا اسمها حتي أن الأفضل بن بدر الجمالى اختار للخلافة طفلاً يكون العوبة بين يديه . ولا ريب أن انتقال السلطة الفعلية إلى أيدي الوزراء أدى إلى التكاثر علي هذا المنصب واوجد المنافسات والمؤامرات والدسائس حتى انتهى الامر بالاستعانة بالاجانب كما فعل شاور وضرغام . وكان من أثر هذا التدخل أن تمكن صلاح الدين الايوبي من السلطة فقطع الخطبة للفاطميين . ولما مات الخليفة العاضد ختم بموته حكم الفاطميين في مصر .

كما أن الضعف الذي انتاب قوى البلاد المادية والحربية والذي جاهد بدر الجمالى وابنه من بعده في علاجه دون نجاح كبير كما كانا يرجوان أضعف قبضة مصر علي البلاد الشامية وأهمل الجيش والاسطول فلما بدأت العاصفة الصليبية تهب علي الشرق كانت قوة الفاطميين وعظمتهم وهيبتهم الاولى علي وشك المغيب وما استطاعوا للنعبة دفعا ، وإن كان لا نتصار الصليبيين في حملتهم الاولى أسباب أخرى .

قدمنا أن الوباء أودى بحياة الالوف من الاهلين في ريف مصر ومدنها وكان لابد من انقضاء وقت طويل حتى تعود الحياة في البلاد سيرتها الاولى . وقد انتقلت ملكية مساحات واسعة من أراضي المالكين إلى بيت المال لهلاك أربابها وانعدام ورثتهم فزادت مساحة أراضي الحوز علي الملكية الخاصة وحدث تعديل في نظام اقطاع هذه الاراضي فاصبحت ابتداء من أيام الوزير المأمون البطائحي تمنح لمدة ثلاثين سنة بعد أن كان الامر قاصراً علي أربع سنوات وأصبح أغلب المقطعين

من الأمراء والأجناء وكبار الموظفين من أصحاب الرواتب الثابتة . (١) أما إيرادات الحكومة قد تضاءلت خلال سنوات الأزمة ولما انتهت كان علي النواحي مبالغ طائلة لم تدفع إلى بيت المال . أضف إلى هذا أن النكبة التي أصابت الزراعة واستمرت آثارها زمناً طويلاً كان لا بد أن تؤدي إلى نقص إيراد الضرائب العقارية ولهذا نعتقد أن حكام مصر في العصر الفاطمي الأخير أخذوا يزيدون من الضرائب غير المباشرة أي المكوس بلغة ذلك العصر (٢) .

وقد بدأ خراب مدينة القسطنطين منذ ذلك الوقت بسبب ما تعرضت له من الحصار أيام ثورة ابن حمدان ومات عدد كبير من أهلها وخربت أجزاء منها كالتقاطع وخط جامع بن طولون (٣) وتفقه نشاطها التجاري وازدهر كثير من صناعاتها ، ومنذ ذلك الوقت أخذت القاهرة تجتذب النشاط إليها وتستعد للدور الذي أصبحت فيه فيما بعد العاصمة السياسية والتجارية والصناعية للديار المصرية .

ومن أكبر الحسائر التي منيت بها البلاد أثناء الشدة العظمى تلك التفاضل التي أخرجت من قصور المستنصر مما رواه مؤلف كتاب النخائر وحفظه لنا المقرئ حتى يكاد العقل يقف حائراً أمام جسامه ما نهب من القصور على يد الجنود الأتراك وزعيمهم ناصر الدولة حتى عجز الرواة عن إحصاء ما نهب أو بيع صورياً من خزائن الكسوات والفرش والأمتعة والطيب والجوهر والسروج . ولنضرب لذلك مثلاً ذكره المقرئ قال في كتاب النخائر وحدثني من أثق به عن ابن عبد العزيز الأنصاري قال قومنا « أخرج من خزائن القصر من سائر الخسرواني ما يزيد على خمسين ألف قطعة أكثرها مذهب وسألت ابن عبد العزيز فقال أخرج من الخزائن ما حررت قيمته على يدي ويحضرني أكثر من مائة ألف قطعة وأخرج مرتبة خسرواني حمراء بيعت بثلاثة آلاف وخمسة دنانير ومرتبة قلموني بيعت بألفين واربعمائة دينار وبنف

(١) تكلمنا عن هذا الموضوع من قبل بالتفصيل

(٢) وبنفي هذا لا نستطيع أن نتصور أن الإيرادات بلغت خمسة ملايين دينار في

وزارة الأفضل بن بدر الجمالي « المقرئ : الحطط ج ١ ص ٨٣ »

(٣) ابن الزيات : الكواكب السيارة ص ١٧٧

وعشرين ألف قطعة خسروانى وكانت قيمة العرض المبيع بأقل القيم وأبخس الأثمان فى مدة خمسة عشر يوما من صفر سنة ستين واربعمائة سوى ماذهب وسرق ثلاثون الف الف دينار قبض جميعها الجند الأتراك ليس لأحد منهم درهم واحد قبضه عن استحقاق (١) وفقدت آلاف القطع من البلور والحزف والزجاج والحلى والأوانى الذهبية والفضية . وبغض النظر عن عنصر المبالغة فقد فقدت البلاد ثروة ضخمة أهم مافيا الناحية الفنية التي كانت كفيلة أن تلقى الضوء الكافى على عظمة البلاد الصناعية ومهارة الفنانين المصريين فى ذلك العصر ، أما من الناحية العلمية فالحسارة أكبر من أن تعوض وفقدنا مصادر قيمة من المؤلفات والسجلات الرسمية مما كان يصبح مادة لاتنفد لمن يكتب عن هذا العصر . إذ استولى الجند والأمراء على نقائس ملفى خزانة الكتب فتفرقت أكثر محتوياتها وكان بعض العبيد يتخذون من جلودها أدمسة يلبسونها فى أرجلهم كما كانوا يحرقون ورقها فائلين إن فيها كلام المشاركة الذى يخالف مذهبهم وأهمل من الكتب عدد كبير سفت عليه الرياح التراب فصار تلالا كانت باقية فى زمن المقرزى وكانت تسمى تلال الكتب

وهذا أبلغ تعليق على هذه الحسارة الفادحة أو أفصح رثاء لها .

الفصل الخامس

عناية الفاطميين بالزراعة

وسياستهم إزاء الأزمات

مقاومة الأزمات

لم تقف الحكومة الفاطمية ساكنة أمام الأزمات بل كانت تتخذ أشد الاجراءات وأجداها نفعاً في نظرها للترفيه عن الناس ووقف موجة الغلاء وتوفير الاقوات حتي لاينتشر القحط والوباء .

ويظهر أنها كانت تعتقد أن تجار الغلال وسماستها هم الطبقة المسئولة إلى حد كبير عن ارتفاع الاسعار ، وبعبارة أخرى كانت تعد أسباب الغلاء في كثير من الحالات غير طبيعية بل من فعل المخترنين والمحتكرين ولذا لم تتوان من أخذهم بما كانوا يستحقون من العقاب الصارم فقد ضرب جوهر الصقلي جماعة من الطحانيين وأمر أن يطاف بهم (١) في أسواق المدينة للتشهير بهم . وفعل الخليفة الحاكم بأمر الله الشيء نفسه مع الطحانيين والحجازيين (٢) وحذا حذوه غيره من الخلفاء والوزراء . ولم يقف الأمر عند الضرب والتشهير بل إن الحاكم بأمر الله توجه إليه الناس يشكون من اختفاء الأقوات فأعلن أنه متوجه في الغد إلى جامع راشدة ، فاذا لم تخرج الغلال من مخازنها ضرب عنق من كان لديه شيء منها فافاد الوعيد وسارع التجار والساسة إلى إخراج مالههم وهبطت الاسعار وانتهت المحنة بسلام (٣) .

ومن الوسائل التي اتخذتها الحكومة الفاطمية لمكافحة الغلاء تسعير الاقوات والسلع الضرورية وتحثيم بيعها في بعض أوقات الازمات في مكان معين تحت الاشراف

(١) المقرئزي : اغاثمة الأمة بكشف الغمة ص ١٣ - ١٤ وذلك خلال الازمة التي حدثت في الفترة « ٣٥٩ - ٣٦١ هـ »

ب - اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفاء ص ٧٨

(٢) المقرئزي : اغاثمة الأمة بكشف الغمة ص ١٦

(٣) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥٥

الدقيق من جانب المحتسب وأعوانه (١) . وكثيرا ما لجأ الفاطميون إلى المصادرة وتنظيم بيع الغلال ، ففي أزمة سنة ٣١٧ هـ برزت الأوامر لمسعود الصقلي متولى الستر فجمع خزان الغلال والطحانيين والخبازين وصادر مافي الساحل من الغلال وأمر الاتباع إلا للطحانيين وسعر القمح كل تليس بدينار لإقيراط والشعير عشر وبيات والحطب عشر حملات بدينار وسعر سائر الحبوب والمبيعات (٢) . وكانت مصادرة الغلال إجراء سليما لاغبار عليه في سبيل راحة المستهلكين وقد هددها الوزير المأمون البطائحي في خلافة الأمر أن لم يهبط السعر إلى كل مائة أردب بمائة وثلاثين دينارا (٣) .

وفي عهد الخليفة المستنصر بالله أخرج اليازورى مافي الاهراء من الغلال وأمر ببيعها بسعر منخفض مما أدى إلى هبوط الاسعار في السوق . وكان هذا العمل خطأ من جانب اليازورى فلما حدث القحط لم يكن بالمخازن إلاجرايات من في القصور ومطبخ السلطان أي الخليفة وحواشيه (٤) فلجأ إلى الامبراطور Constantine Nonamachos واتفق معه على أن تصدر الدولة البيزنطية إلى مصر مليوني بوشل (٥) من القمح لمواجهة هذه الازمة التي دامت حتى مات الامبراطور عام (٤٤٧ هـ) ؛ وخلفته الامبراطورة تيودورا التي اشترطت اشترك مصر وبيزنطة في معاهدة دفاعية هجومية فأبى اليازورى بأن يرتبط بعهد كهذا (٦) يعرض مركز البلاد لارتباك خطيرة ، كما أن حاجة مصر إلى القمح ليست دائمة بل متعلقة بالسنة التي كان فيها هبوط النيل دون المستوى العادى . وإزاء هذا الرفض أوقفت الامبراطورة إصدار الغلال إلى مصر . ويظهر أن اليازورى أراد استئصال جذور الشر فأتخذ إجراء جديدا بقصد سد الطريق على المحتكرين والمضاربين من التجار والساسة الذين كانوا ينتهزون فرصة اعسار المعاملين من الزراع والفلاحين وضيق الحال عليهم في القيام للديوان بما عليهم

(١) اغانة الامة بكشف الغمة ص ١٣ — ١٤ ، ١٥ — ١٦

(٢) شرحه ص ١٦

(٣) شرحه ص ٢٧

(٤) اغانة الامة بكشف الغمة

(٥) البوشل يساوى ٢٠٢ كيلة

O' Leary: A Short History of the Fatimid Kailiphate, p. 197. (٦)

من الخراج فيشترون منهم غلاتهم قبل أوان الحصول بسعر فيه ربح لهم فإذا صارت الغلال في البيادر حملها التجار إلى مخازنهم فأصدر الوزير الأوامر بمنع ذلك . وكتب إلى عمال النواحي باستعراض روزنامجات الجهابذة وتحرير ما قام به التجار عن المتعاملين وغير هذا ثم بعث المراكب لاحتضار الغلال إلى مصر ووضعها في المخازن السلطانية (١) لأنه تعلم من تجار به الماضية ضرورة الاحتياط ضد الطوارئ المستقبلية . وقد اتخذ إجراء آخر له سابقة اتقييد الاستهلاك وتنظيم هذه العملية حتى لا يتلاعب بها البعض فخصص سبعمائة تليس من القمح يومياً لمدينة مصر وثلاثمائة تليس للقاهرة (٢) وبذا تمكن من التغلب على الأزمة التي نشبت ودامت حتى أوان ظهور المحصول الجديد . وكانت الأهراء الحكومية عاملاً من عوامل مكافحة الأزمات ففي أيام الخليفة الفائز أخرجت منها مقادير لا تحصى من الغلال وقرقت على الطحانيين ورخصت أسعارها ومنع الاحتكار (٣) .

وعمل الفاطميون أيضاً على حماية الماشية فقد ذكر أبو الحسن « النجوم الزاهرة ج ٤ ص ٢٥٢ » أنه لما وقع الفناء في ذوات الأربع سنة ٤١٧ هـ منع الخليفة الظاهر لأعزاز دين الله ذبح الأبقار السليمة من العيوب التي تصلح للحرث وغيره والمخصوصة لعمارة الأراضي والمذلة لمصالح الخلق فان في ذبحها غاية الفساد واضطراباً للعباد والبلاد وأباح ذبح ما لا يصلح للعمل ولا يحصل به النفع .

العناية بالزراعة

وإذا استثنينا حوادث الغلاء وكان السبب الأكبر في كثير منها قصور النيل عن الوفاء أو ارتفاع الفيضان إلى حد الإفراط وهي ظروف ما كان لهم في ذلك العصر ان يتنبأوا بها أو يدفعوها، وإذا استثنينا كذلك عهد الأزمة الكبرى وهي الوحيدة على ما نعتقد التي تلقي فيها المسؤولية في تفاقمها وطول مدتها على الخليفة ورجال الحكم ، نقول إنه إذا استثنينا هذا كله الفينا السياسة الفاطمية بوجه عام أتجهت إلى العناية بالرى والزراعة . وقد تكلمنا على ما كانوا يعملونه خلال الأزمات وسنعالج سياستهم

(١) المقرئى اذانة الأمة بكشف الغمة ص ٢٠ - ٢١

(٢) شرحه ص ٢٢

(٣) شرحه ص ٢٨

في أوقات السلام والهدوء، والاستقرار .

بعد أن استقر الامر لجوهر الصقلى ونجح في القضاء علي فلول المقاومة ومكافحة الغلاء الذي طغى على البلاد بعد موت كافور الاخشيدى أخذت الاحوال في الانتظام . ولما انتقل المعز لدين الله إلى قاعدة الملك الجديد نظم الإدارة المالية أو جباية الحراج بمعنى أوضح، وعنى هو ومن بعده بعمارة الجسور وتطهير الترع وتأمين الزراع . ولاريب أن انتشار الامن كان سببا هاما في تقدم الزراعة ويشهد بذلك ان الحراج حتى نهاية عصر الحاكم بأمر الله تراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين دينار (١). وقد وصف المقدسى حالة الامن والسلام في بداية العصر الفاطمى بقوله «وأما الولايات للفاطمى وهم في عدل وأمن لأنه سلطان قوى غنى في راحة وآم سياسة ونفاذ أمر وكل سامع يطيع من الأركان سرأ وعلائية (٢).

وتفدت حكومة الخليفة الحاكم بأمر الله مشروعاً كان له الاثر العظيم في تسهيل الرى والمواصلات ، ذلك أنه في عام ٤٠٤ هـ طهر خليج الاسكندرية بعد ان طم تقريرا خاصة في قسمه الأول عند خروجه من فرع رشيد وبلغ ما انفقته الحكومة على هذا العمل خمسة عشر ألف دينار (٢) واستفادت من هذا العمل منطقة كبيرة في مديرية البحيرة إذ كان الخليج يغذي عددا كبيرا من الترع أورد ابن نماني أسماءها في كتابه «قوانين الدواوين مخطوط ص ٨٧» . وكانت حالة البلاد كذلك في رخاها وسعة عيش في صدر خلافة المستنصر كما يدل على ذلك الوصف الذى خلفه لنا ناصر خسرو الذى زار مصر عام ٤٣٩ هـ (١٩٤٧ م) حتى كان كل امرئ مطمئنا علي حياته وماله .

(١) راجع ما كتبناه في موضوع الضرائب وذلك في باب النظام المالى

(٢) أحسن التقاسيم ص ٢١٢

ولما ولى بدر الجمالى الوزارة وقضى على الفتن وسادت الطمأنينة عاد الفلاحون إلى الأرض يزرعونها وعينت الحكومة بالترع والجسور فارتفعت الإيرادات في أيامه إلى أكثر من ثلاثة ملايين دينار وفي عهد ابنه الأفضل إلى خمسة ملايين (١).

وقد نفذ في وزارة الأفضل مشروع مائى عظيم الاهمية إذا أشرف أبو المنجا بن شعياو كان على رأس إدارة الزراعة علي حفر خليج يخرج من النيل (٢) وعرف باسمه فيما بعد . ويرجع سبب حفر هذا الخليج إلى أن البلاد الشرقية كانت جارية في ديوان الخلافة وكان معظمها لا يروى في أكثر السنين ولا يصل الماء إليها الا من خليج السردوس أو من غيره من المجارى المائية البعيدة . وقد استغرق الحفر عامين وكان في كل سنة تظهر فائده ويتضاعف ارتفاع البلاد التي يجرى فيها (٣).

ولاحظ كاترمير أن خليج أبي المنجا ليس إلا الفرع البيلوزى القديم الذي كان قد طمر ولكن بقيت آثار تدل عليه فاعاد الفاطميون حفره وتعميقه حتى يتسنى رى (٤) جانب كبير من الأراضي الواقعة في شرقي فرع دمياط . وقد استند المؤلف في رأيه بخصوص تحديد موقع الخليج واتجاهه على رواية لخليل بن شاهين الظاهري الذي قال ان الخليج كان يصب علي مقربة من طينه التي عددا كاترمير مدينة بلوز القديمة . ويقول الأمير عمر طوسون إنه كان يتبع الفرع البيلوزى القديم حتى شبين

(١) المقرئى الخطط ج ١ ص ١٠٠

(٢) Jacob Mann: The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 215.

ويقول المؤلف إن المصادر العربية التي نشرها تكلمت على أبي النجا بوصفه رئيس ادارة الزراعة بينما ذكر القلقشندي أنه كان متولى ديوان جهات الدلتا الشرقية ويقول مان أيضا: انه بسبب كثرة تكاليف المشروع وزج الوزير بأبي منجا في السجن بينما عمل القلقشندي ذلك بغيرة الوزير حين رأى العامة تطلق اسم اليهودى على الخليج . وقد يكون في تعليقه طابع من الصحة أما عن رواية المصادر العربية « فتمتد أن الوزير ظن أن أبي النجا اسرف في الاتفاق أو اغتمت الفرصة لامتراء نفسه » .

(٣) القلقشندي صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٠٥ - ٣٠٦ . المقرئى : الخطط ج ١ ص ٧١ - ٧٢

القناطر ثم يتجه بعد ذلك إلى بلبيس .

وتدل عبارة الوثائق العبرية التي أشرنا إليها على وجود إدارة خاصة تشرف على أمور الزراعة في البلاد . وقد ذكر المقرئى العبارة الآتية لبيان مبلغ عناية الفاطميين بمسائل الري فقال « وحكى » أنه كان يرصد لعارة جسور أراضي مصر فى كل سنة ثلث الحراج ولكنها بطبيعة الأمر لا تؤمن أنهم كانوا يخصصون ثلث الحراج لهذا الغرض ففي التقدير مبالغة مع صحة أساس العبارة . والمقرئى نفسه تشكك فى صحة الرقم فبدأ كلامه بقوله (وحكى) أى أنه لا يريد أن يؤيد الأمر أو ينفيه . وأخيرا فقد كانوا يعلقون أهمية كبرى على وفاء النيل ويقيمون الاحتفالات لهذه المناسبة وخصوصا راتباً شرف على المقياس (٢) .

وكانت معاملة الفاطميين للفلاحين وهم العمود الفقرى للبلاد تمتاز بالتسامح واللين والرعاية بوجه عام فلم يتركوا تقدير الضرائب للمتقبلين والمقطعين بل حددوا فئاتها وكانوا يراجعونها من وقت لآخر (٣) وأصبح تسعير القمح وغيره من المواد الغذائية سياسة مرعية عند الفاطميين مع أن الكتاب السنين مثل أبى يوسف كانوا يتتقدون تدخل الحكومة فى تحديد الاسعار لأنه خاضع لإرادة الله وحده (٤) مع أن هذا التسعير فيه حماية للطبقة الفقيرة من أهل المدن . وقد رأينا كيف حارب الوزير اليازورى المرابين والمضاربين ممن كانوا يحصلون على المحصول قبل الحصاد بثمان ليس فيه صالح للمنتج (٥) . ولم يقف الأمر عند هذا بل سمح بعض الوزراء كالمأمون البطائحي باموال ضخمة كانت متراكمة فى ذمة الملاك والمتقبلين (٦) وأصدرت الحكومة منشورا

(١) Quatremérc; Mémoires géographiques et historiques, Tome, (١) I, pp. 69 - 71 & Prince e. Tosson: L, histoire du Nil, Tome I, p. 195.

(٢) (٢ ، ٣) المقرئى الخطط ١ ص ٦١ . وقد جاء فى المصدر نفسه أن الوزير الأفضل قال لابن أبى الليث أن بلبنى أن بمرامطة أو أرضا باثرة أو بلد اخراب لا ضرب بن عنقك

(٤) المقرئى الخطط ج ١ ص ٨٢

(٥) كتاب الحراج ص ٥٧ (٦) المقرئى اغانة الامة بكشف الغمة ص ٢٠ — ٢١

(٧) أما غير المأمون فقد سمح الوزير رزىك بن الصالح طلائع بن رريك الناس بما عليهم

من الأموال والبواقي التابثة فى الدواوين « أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٣١٦ »

تدل عبارته على نظرة الحكومة إلى الفلاحين وقد آثرنا اقتباسه لهذا السبب » ولما انتهى إلينا حال المعاملين والضمنا والمتصرفين وما في جياتهم من بقايا معاملاتهم امرنا بما تضمنه هذا السجل من المساعدة قصدا في استخلاص ضامن طالت غفلته وخربت ذمته واتقاد عامل اجحف به من الديوان طلبته وتوفر الرغبة علي عمارتها وجريها فيها علي قديم عاداتها ولما كان ذلك من جميل الاحدوثة التي لم نسبق إليها ولا شاركنها ملك فيها اقتضت الحال إيرادها في هذا الكتاب وابداعها في هذا الباب لما أطلعنا عليه مما انتهت إليه أحوال الضمنا والعاملين بالمملكة من الاختلال وتجمد البقايا في جياتهم والاموال عطفنا عليهم برأفة ورحمة وطالعنا المقام الاشرف النبوي بالتفصيل من أمورهم والجملة واستخرجنا الامر العالي بوضع ذلك في الحال وانشاء السجلات الكريمة مقصورة على ذكر هذا الاحسان وتنفيذها إلى جميع البلدان ليقرأ على رؤوس الاشهاد بسائر البلاد ومبلغ ما انتهت إليه المساعدة إلى حين ختم هذا السجل من العين ألفا ألف وسبعمائة ألف وعشرون ألفا وسبعمائة وسبعة وستون دينارا ونصف وثلث وثلثان وربع قيراط ومن الفضة النقرة أربعة دراهم ومن الورق سبعة وستون ألف وخمسة دراهم ونصف وسدس درهم ومن العلة ثلاثة آلاف ألف وثمان مائة ألف وعشرة آلاف ومائتان وتسعة وثلاثون أوريا الخ (١) .

وقد امتدح الكتاب الأوريون سياسة الفاطميين ازاء الفلاحين فقال البعض إن التسامح كان طابع حكمهم (٢) وإن معاملة الشعب على أيديهم كانت خيرا منها على أيدي سواهم (٣) من الحاكمين .

(١) المقرئى الخطط ج ١ ص ٨٣ - ٨٤

(٢) Stanley Lane-Poole: Egypt in the Middle Ages, p. 157.

(٣) R.L. Devonshire: L' Egypte Musulmane et les fondateurs de ses monuments, p. 48.

وأخيراً فقد كان الفلاح المصري في عهد الفاطميين يستطيع أن يتصرف في الأرض (١) ، ويغير موطن اقامته حسبما شاء . وهنا تبدو أهمية هذا إذا ذكرنا حالته في العصرين المملوكي والعثماني فهي رفق وعبودية إلى الحد الأقصى ، وقد شهد المقرئى وابن أياس والجبرتي أن حالة الفلاح المصري كانت دون مستوى العبيد فكان في استطاعة سيده قانوناً أن يضربه بالسياط أو يحبسّه وأكثرمّن هذا أن يقتله كما كان الحال في ظل حكومة المماليك (٢) .

(١) راجع ما كتبناه على الملكية المقاربية

(٢) A.N. Poliak: La Féodalité Islamique (Rèvue des Etudes Islamiques 1936), pp. 261 — 262.

وراجع المقرئى الخطط - ج ١ ص ٨٥ ، ابن أياس - بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٧٢

- ٦٧٣ ، الجبرتي عجائب الآثار ج ٤ ص ٦٨

الفصل السادس

بعض النظم المتعلقة بالزراعة

العمل في الأرض : كان عمل الفلاحين متشعب النواحي في فصل التحاريق تظهر الترع من الطمي الذي رسبه ماء الفيضان وتقام جسور جديدة ويعمل على تقوية غيرها ويهتم بعمارة السواقي وحفر الآبار (١) وذلك لرى الجهات التي لم يغمرها الماء تماما أو لسقى نباتات الزراعة الصيفية فإذا ما حان ورود ماء الفيضان وكان الوفاء غالبا في شهر مسرى بدأ إطلاق الماء في الترع وتستمر هذه العملية في شهر توت وهنا ترتب المدامسة لحفظ الجسور (٢) وهذا العمل لا بد أنه كان يوزع على أهل الناحية بالتناوب فإذا ما حل شهر بابه ابتدأ النيل في النقص وأخذ الفلاحون في زرع الفول والبرسيم وسائر الحبوب وذلك في الأراضي التي لانشق لأجلها ، أما في الصعيد فكان ابتداء شق الأرض لبذر القمح والشعير (٣) . وفي زراعة بعض الغلات كالكتان كان لا بد من تسييح الأرض بتراب سباح . كما كانوا في حالة قصب السكر مثلا ينظفون الأرض من الخلفاء وغيرها ثم يرشونها ويجرفونها حتى يتم تمهيدها . والبرش هو الحرث وكانوا يستخدمون الأبقار في جر المحارث ومن الأخيرة أنواع كبار أطلقوا عليها اسم المقلقات (٤) وكان الرأسان من البقر يحرثان في كل يوم من ثلثي فدان الى مادونه من الأرض القوية ومن فدان إلى ماحوله في الأرض اللينة أما أجرة الزوج من البقر فكانت أربعة دراهم في اليوم الواحد (٥) ، وبالطبع لم تكن هذه الأجرة عامة بل اختلفت من جهة إلى أخرى حسب تقاليد البلاد وعاداتها . أمامدة الحرث في مصر فتراوحت بين خمسين وستين يوما (٦) . ومن الأعمال الأخرى

(١) المقریزی : الخطط ج ١ ص ٢٧١

(٢) شرحه ج ١ ص ٢٧٠

(٣) شرحه ج ١ ص ٢٧٠

(٤) شرحه ج ١ ص ١٠٣

(٥) ابن ممتي : قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١١٤

(٦) شرحه ص ١١٤

في الحقل العزق والغرض منه نكش الأرض وتنظيف ما نبت مع النبات كما في حالة القصب مثلاً (١). و لرفع الماء من النهر كانوا يستخدمون القادوس (٢) والسواقي وهي التي سماها ناصر خسرو العجلات المائية . وبطبيعة الحال كانت السواقي (٣) تعمل من الحشب الذي يحصلون عليه من الأشجار المغروسة في ظاهر القرية في أغلب الجهات كما كانت تديرها الحيوانات من الأبقار والجواميس . وكانوا يهتمون بعمارة السواقي في شهر طوبة (٤).

فإذا ما نضج المحصول خرج الفلاحون لحصاده ويبدأ دراس الغلة وكانوا يستخدمون في ذلك آلة لعلها لا تختلف عن النورج المستعمل حتى اليوم في القرى المصرية . وفي حالة الكتان كان يقلع قصبانا وينشر في موضعه ويتعرض للشمس والهواء حتى يتم جفافه فإذا جف حمل وعزل جوزة لاستخراج بذر الكتان (٥).

الضياع تقرأ في أوراق البردى التي ترجع إلى القرن الرابع وفي عقود الوقف التي تنتمي إلى العصر الفاطمي عبارة الضياع وهذه إما من أراضي الحكومة كما يستدل من تجميع الحاكم لصول وطوخ وضياع آخر (٦) وإما عبارة عن الأتيان التي يملكها المقطعون خاصة في حالة إقطاع التملك وإما من الأعيان أصحاب الأملاك . وكان الكثيرون من هؤلاء الملوك يقيمون في المدن الكبرى وخاصة الفسطاط والقاهرة . وتدل أوراق البردى على أنهم كانوا يقيمون وكلاء لهم يقيمون في الضياع للإشراف على إدارتها وبقية عمليات الزراعة كتأجير الأرض للفلاحين المقيمين على الأرض واستئجار العمال اللازمين وشراء الحيوانات ورعايتها وعمارة السواقي وما إلى ذلك وكان الوكيل يحتفظ بكشوف دقيقة يوضح فيها نفقات الزراعة والإيجارات وما يتسلم منها كما كان يسافر من وقت إلى آخر لعرض الأمر على سيده واستشارته وحمل

(١) المقرئى : الخطط ج ١ ص ١٠٢

(٢) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٢٧٠ و ١٠٢

(٣)

Sefer Nemeḥ, p. 118.

(٤) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٢٧١

(٥) شرحه ج ١ ص ١٠١

(٦) شرحه ج ٣ ص ٣٩٥

المال المتحصل كما نستدل من كتاب وكيل أحد الملاك إذ قال « منذ الوقت الذي قدمت فيه عليك » (١)

ومن أوراق البردي نستطيع أن نعرف أسماء الذين كانوا يلزمون للمزرعة حقيقة هذه الأوراق إن لم يكن معظمها ينتمي إلى القرن الرابع وما قبله ولكن لاداعي إلى الظن أن هذه الأنظمة تغيرت تغيراً أساسياً في العصر الفاطمي .

جاء في إحدى أوراق البردي ذكر السائس والكرام والحراس وبيع النبيذ (٢) ولاشك أن هذه البيانات تنطبق على مزرعة كروم ولا بد أنها كانت مجهزة بألة لعصر الكروم وهذه صناعة كانت واسعة الانتشار في الريف ومنظمة تنظيماً دقيقاً والعمل فيها مقسم على الأفراد كل فيما اختص به كما يتضح من الأسماء التي أوردناها . والحقيقة أن أصحاب الضياع أو أمراء الإقطاع كانت تشمل مزارعهم المعاصر والبساتين كما يستدل مما قاله المقطعون للوزير المأمون البطائحي حين اشير عليه بجل الاقطاعات (٣) وكانت هذه المعاصر تشتغل بعصر الكروم في مناطق هذه الفا كبة أو عصر القصب حيث يزرع هذا النبات أو استخراج الزيت من بذر الكتان والسمسم . وكان لهذا العمل مواعيد خاصة تتوقف على زمن حصاد النبات ، فمثلاً كانت عملية عصر القصب تبدأ في هاتور وكيهك (٤) ولما كان إدراك العنب يبدأ من يؤونه (٥) كانت عملية عصره واستخراج النبيذ تعمل في هذا الشهر وما يليه .

ذ كرت أوراق البردي كذلك أسماء العمال الآتية « الجنائني . الرجل الأجير . الأعوان » (٦) وأورد ابن ماتي اسمي « الحولى والخراث » (٧) وجاء في المقرئزي

A. Grohman: Arabic Papyri (Economic Texts) ms. (١)

Vol. vi, p. 36.

ibid, p. 31.

(٢)

(٣) المقرئزي : الخطوط ج ١ ص ٨٤ — ٨٥

(٤) شرحه ج ١ ص ٢٧٠

(٥) شرحه ج ١ ص ٣٣٢

A. Grohman: Arabic Papyri (Economic Texts) ms, (٦)

Vol. vi, pp. 59, 43—45, 70—71.

(٧) قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١١٤

ذكر المقشرين والمقطعين (١) . أما الحراس فكان عليهم صيانة المزرعة من أى اعتداء كما كان منهم نوع يقال له حراس الطير (٢) . وأخصر عمل الحمال في نقل الغلات إلى المخازن والشون والأسواق . ولم نجد تعريفاً للأعوان و نعتقد أنهم العمال الذين كانوا يشتغلون بالأعمال التي لا تقتضى مهارة أو دقة من نوع خاص كالبنذر والعزق والتنظيف والحصاد وسنرى أن أجورهم كانت منحطة إلى درجة كبيرة وكان من الضروري أن تحتوى المزرعة على خولى عارف بالأرض وبقاعها والمزروعات وأنواعها ولذلك فهو من أهم رجال الضيعة إذ عليه مراقبة الزراعة من الناحية الفنية والإشراف على العمال والحيوانات التي تستخدم في العمل الزراعى . ولما كانت الضياع في الغالب مساحات واسعة من الأرض تحتاج إلى عدد كبير من الحيوانات كالأبقار والجواميس كانوا يعينون رجالاً يختصون بالنظر في مصالحها بنسبة رجل واحد الى كل خمسة وعشرين رأساً من البقر (٣) . أضف إلى هذا أن النجار (٤) كان من العمال الذين لاغنى عنهم إذ عليه عمارة السواقى وغير ذلك من الأعمال التي يحتاج فيها إلى خبرته ومهنته . وهكذا يمكن القول بأن العمال في الضيعة كانوا يشملون « الوكيل . الخولى . الكرام . السائس . الحمال . الجنائى . الحراث . النجار . الأجير . والأعوان » .

علاقة المالك والمستأجر ذكرنا في كلامنا على الضياع أن وكيل المالك كان يقوم بتأجير الأرض إلى المرارعين بالنيابة على سيده . وكان المقطعون على ما يبدو يتبعون الشيء ذاته مع الفلاحين المقيمين في الأراضى . وقد جاء في إحدى أوراق البردى ويرجع تاريخها إلى القرن الرابع الهجرى أن الزراع قالوا « إن مالك هو النصف » (٥) ومعنى هذا النص أن الفلاح يأخذ الأرض من المالك وله نصف المتحصل

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٢٧٢

(٢) شرحه ج ١ ص ٢٧١

(٣) ابن ممتى : قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١١٤

(٤) شرحه

(٥) A. Grohman: Arabic Papyri (Economie Texts)

Vol. vi, p. 26.

منها . غير أن حصة كل من الطرفين كانت بطبيعة الحال غير ثابتة بل اختلفت من جهة إلى أخرى حسب التربة ونوع المحصول بل والأشخاص أنفسهم والعرف السائد في الجهة . ويطلق على هذه الطريقة اسم المزارعة (١)

ولم تقتصر العلاقة بين الطرفين على هذه النسبة من المحصول سواء كانت النصف أو الثلث ، بل كان على كل منهما واجبات تتعلق بطريقة الزراعة والعمل . فكان المالك مكلفاً أن يقدم علف البهائم والحراث وربما المحارث نفسها . أما المناشئة فترجع إليها كانت ملك الزارع نفسه حتى يستطيع الانتفاع بلبنها وما يستخرج منها ، ولكن

(١) المزارعة عقد بين مالك أرض وطامل فيستأجرها الأخير لزراعتها ببعض المتحصل منها أو أن المالك يستأجر العامل على أن يزرع له أرضه ببعض المتحصل منها (حنفية) وهي عند المالكية شركة في الأرض وعرفها أتباع أحمد بما يأتي : يدفع صاحب الأرض الصالحة للزرع أرضه للعامل الذي يقوم بزراعتها ويدفع له الحبوب على أن يكون له جزء مشاع معلوم من المحصول كالنصف أو الثلث لأن يعين له أردباً أو أردبين مثلاً وقد فرق الشافعية بين المزارعة والمخابرة فقالوا : المزارعة هي معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها على أن يكون البذر من المالك . والمخابرة هي المزارعة إلا أن البذر فيها يكون على العامل فليس على العامل في المزارعة إلا العمل بخلاف المخابرة . وكلاهما ممنوع عندهم لأنه لا يصح تأجير الأرض ببعض ما يخرج منها وأجارها بعضهم ويعلمون المنع بأن العقد فيها على شيء غير معروف .

وفيما يلي خلاصة لأهم أحكام المزارعة عند أتباع أبي حنيفة :

- (١) ضرورة بيان نوع ما يزرع إلا إذا قال المالك أزرع ما شئت .
 - (٢) يجب ذكر الناتج المتحصل من الأرض وكيفية استحقاق الشريكين وأن يكون المتحصل لها وحصة كل منهما من المتحصل نفسه ويكون نصيب كل منهما معلوماً ويكون جزءاً شائئاً كالنصف أو الثلث ولا يشترط لأحدهما زيادة معلومة .
 - (٣) يجب أن تسكون الأرض صالحة للزراعة وحدودها معلومة .
 - (٤) يجب أن تكون المدة معينة صالحة لوقوع الزرع فيها وينبغي ألا تمتد إلى مدة طويلة بحيث لا يعيش إليها أحد المتعاقدين غالباً .
 - (٥) ينبغي بيان من عليه البذر وآلة الزرع وتكون في العقد تابعة فإذا جعل للبقر مثلاً أجر معين فسد العقد .
- « راجع كتاب - الفقه على المذاهب الأربعة - تأليف عبد الرحمن الجزيري ج ٩ باب المزارعة ص ٦ وما بعدها » .

كانت هناك حالات لا يملك الفلاح فيها البقر بل يستأجرها . أما أجره الحراث فكان المستأجر هو الذى يتكفل بدفعها . (١)

وفى ما يتعلق بصيانة الجسور والأفنية المحلية الخاصة بالضبعة فعلم من أوراق البردى ومن المقرئى وسواء أن عبء ذلك كان واقعا على أهل الناحية ولم يكن لهم خيار للرفض لاتصال ذلك العمل بالصالح العام أما النفقات فيدفعها المالك أو المقطع أو متقبل الأرض ثم تخصم من المبلغ المطلوب لبيت المال ولهذا كانت نفقات الصيانة تحسب فى الكشوف التى يعدها الوكلاء . ويجوز إذا كانت الأرض المؤجرة صغيرة المساحة أن يقوم الفلاحون أنفسهم بما يختص بالجسور ثم يخصمون المبالغ التى أنفقوها من المستحق عليهم دفعه لصاحب الأرض . أما فى حالة أراضى الدولة فإن أجرت للمزارعين الصغار مباشرة فعليهم أداء هذا الواجب على أن تحاسبهم الحكومة على ما كانت بكافهم من مال .

أجور العمال الزراعيين : فى حساب مزرعة نجد البيانات التالية يعطى « لعياد بن النعمان الجنائى $\frac{1}{3}$ ٣٢٦ حزمة . . . كل ٢٠ حزمة بدينار (١) » وفى حساب ضبعة أخرى .
« ودفع إلى نصير فى ارزاقه من شهر ديناين
ودفع إلى الرجل الاجير الذى (معه) شهر ثلاثة دناين
ودفع فى كرى خمسين () . . ديناين ونصف (٣)
وقال ابن ممانى « ويحتاج إلى نجار برسمها مقرر له ما يتناوله إما مشاهرة وإما عينا »

(١) جاء فى ورقة بردى ما يأتى « دوابنا بلا علف منذ الوقت الذى قدمت عليك فأحب أن تتفضل باللازم للدواب » : A. Grohman: Arabic Papyri Economic Texts Vol. VI, p. 36.

وقال ابن ممانى . الذى كتب بعد الفاطميين بتليل « الحراث وعلف البقر على مالكتها . وأجرة الحراث على المستأجر » راجع قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١١٤
A. Grohman: Arabic Papyri (Economic Texts), (٢)
vol. VI, p. 46—45.

Ibid, p. 56 (٣)
(م — ٨)

وإن « الحراث كان يستأجر باردبين قمحا . . . ومدة الحرث بالديار المصرية من خمسين يوما إلى ستين يوما » (١) .

ومن العبارات التي اقتبسناها يصبح في الاستطاعة أن نستخلص بعض النتائج عن الأجور سواء من حيث طريقة الدفع أو المستوى الذي كانت عليه. فكان العمال يتناولون أجورهم إما نقداً وإما بجزء من المحصول مما قد يحتاجون إليه في حياتهم اليومية . ونعتقد أن طريقة دفع الاجر عينا كانت متبعة في بلاد الصعيد خاصة حيث لم يكن استعمال النقد في التعامل شائعاً ويدفع الأجر نقداً أوفى حالة بعض أنواع المحاصيل مثل الكتان والقصب والفأكهة والنيلة مما لم يكن للعامل إليها حاجة ماسة . وفي حالة الدفع نقداً كان العامل يتناول أجرة كل فترة معينة كنصف الشهر أو الشهر أو الموسم كأن يكون بعد تمام الحصاد أو انتهاء عملية الحرث . وأما في حالة تناوله غلة فالمعقول أن يحدث ذلك في نهاية الموسم الزراعي أي بعد جنى المحصول . ومن الجائز كذلك أن يصبح الاجر النوعي قليل من النقد لمعاونة العامل وهذا على الأقل في الوجه البحري . أضعف إلى ما سبق أن بعض العمال الدائمين كالنجار مثلاً ويصح أن يكون الحولي أيضاً بسبب أهمية العمل وما يتطلبه من مهارة ودوام كانوا يعطون الاجر على هيئة قطعة أرض يستغلونها لصالحهم .

أما مستوى الاجور ففي الامكان ادراكه من الامثلة التي ذكرناها فقد كان ما يدفع في كرى خمسين فدانا عبارة عن دينارين ونصف أي أن الفدان الواحد يتكافئ $\frac{1}{2}$ من الدرهم على أساس أن الدينار يساوي ١٥ درهما . وكان الحراث يستأجر في مدة الحرث كلها (٥٠ - ٦٠ يرما) بأردبين من القمح فلو فرضنا أن ثمن الارذب من القمح ربع أو ثلث دينار كانت أجرة هذا العامل في اليوم الواحد هكذا . (١) $\frac{1}{3}$ أو $\frac{1}{4}$ من القيراط في حالة ككون السعر ربع دينار للأردب أو ثلث على أساس خمسين يوما .

(٢) أو $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ من القيراط على أساس ستين يوما ، مع العلم أن كل أربعة وعشرين قيراطا تساوي دينارا واحدا . ولما كان الدينار يساوي ما بين ٥١ و ٥٢

قرشا بنقود اليوم أصبح في الاستطاعة تقدير الاجر الذى كان يعطى للحراث في اليوم الواحد .

وفي احدى أوراق البردى ذكر أمام أجر الاعوان رقم $\frac{1}{4}$ وقد علق جروهمان على هذا بقوله ان العملة المشار إليها هي الذهب وكون الاجر اليومي $\frac{1}{4}$ من الدينار أى قيراط واحد تؤيده المصادر اليونانية والعربية الأخرى . ويرى Karabacek أن دراسة أوراق البردى التى كشف عنها في الفيوم تظهر بوضوح أن أجور العمال اليومية كانت غاية في الانحطاط إذ لم تزيد عن سدس دانق للشخص الواحد . وعلى ذلك فمن السهل أن نفهم طبقا للنص السابق أن الأعوان المشتركين في زراعة الحقل كانوا يتناولون مجتمعين أجرا يوميا قدره قيراط واحد (١) أى حوالى قرشين وسدس بالعملة الحالية . ولسنا نعرف بالضبط كم كان عدد هؤلاء الاعوان حتى نستطيع تقدير أجر الواحد منهم . ولاشك أن ما ذكره ابن تيمى عن أجر الحراث يتفق إلى حد كبير مع ما جاء في أوراق البردى .

ولسكن من المبادئ المقررة أن الأجور تختلف حسب طبيعة العمل وما يتطلبه من مهارة خاصة ولهذا كانت أجور بعض العمال في الضياع مرتفعة نسبيا ولهذا أعطى عياد بن النعمان الجنائبي على ما ذكرنا $\frac{2}{3}$ ٣٢٦ حزمة وكان سعر كل عشرين حزمة دينار ونرجح أن هذا الرقم يمثل أجر هذا العامل في السنة . وبعملية حسابية بسيطة ترى أن أجره اليومي حوالى ثلاثة أرباع درهم .

وبرغم هذا المثال الاخير من السهل أن نلاحظ إلى أى حد كانت أجور العمال الزراعيين على درجة كبيرة من الانخفاض وأى نوع من المعيشة كان يحيها هؤلاء القوم . وإذا قدرنا أن أسرة العامل كانت تتكون منه ومن زوجته وطفل (٢) وأن متوسط استهلاك الفرد منهم في السنة من الحبوب أردبان كان ما يكفى هذه الأسرة في السنة من الغذاء ستة أرباب تساوى مائين دينار ونصف ودينارين وإذا قدرنا لها مثل هذا - وهو تقدير فيه بعض التسامح - للحاجيات الأخرى من

(١) Arabic Papyri: Economic Texts ms, vol. VI, p. 71.

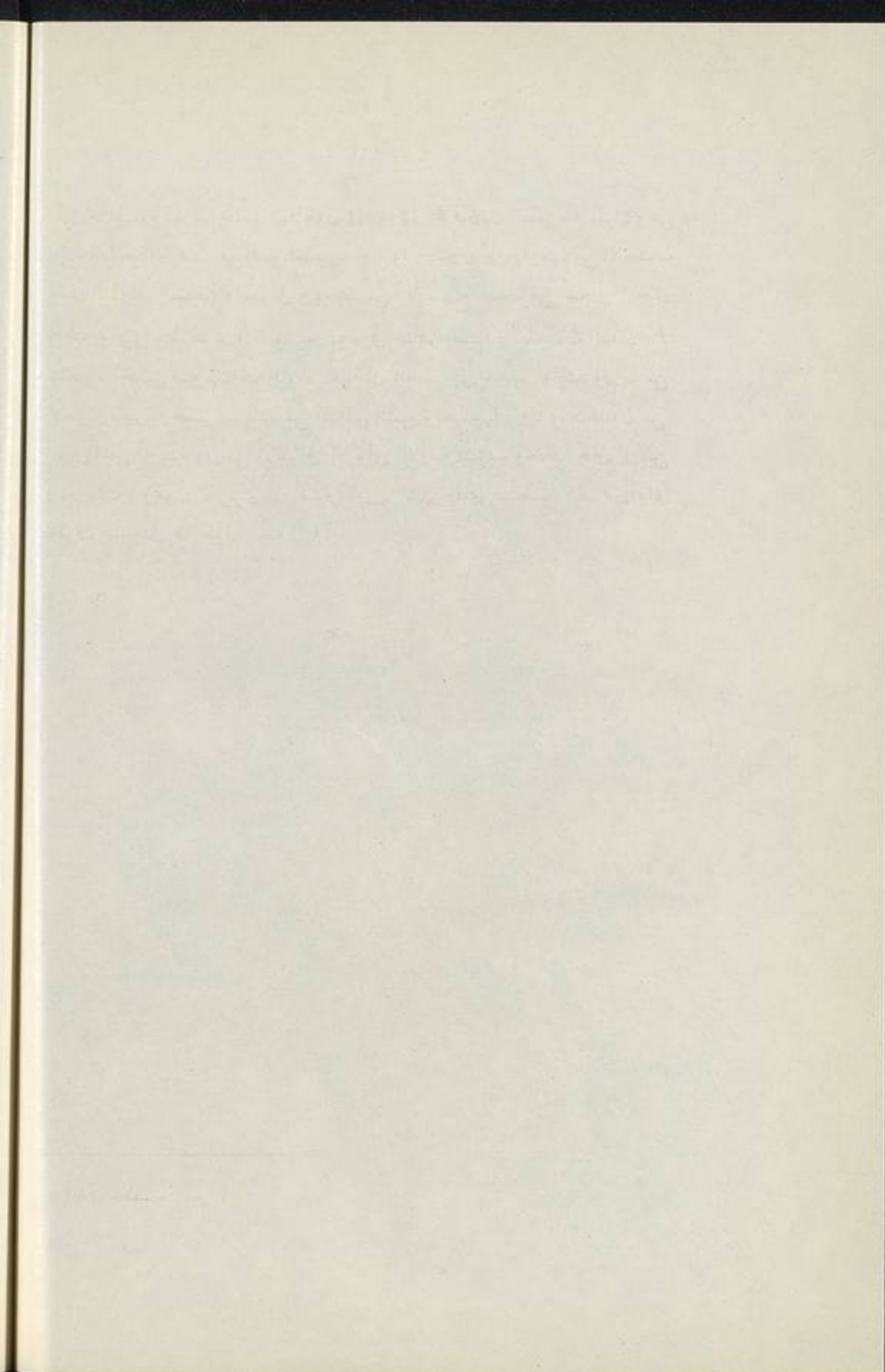
(٢) هذا أقل من المؤلف بكثير

الملبس وغيره بلغت نفقات هذه الأسرة في السنة ٣ أو ٤ دنانير أي إن ما كان يتكلفه الفرد الواحد يبلغ ديناراً أو ديناراً وثلث دينار .

ولكن لا يصح اتخاذ هذه الأرقام نهائية إذ كان أبناء العامل يشتغلون معه ويتناولون أجراً كذلك ، كما كانت الزوجة تقوم بالغزل وبيعه في الأسواق وخاصة في القرى القريبة من المدن المشتغلة بصناعة النسيج . أضف إلى هذا أن إيراد الأسرة كان يزداد بسبب ما تقوم بتربيته من الطيور وبيعها من وقت لآخر . وبرغم هذا كله فمن الصعب أن تتغافل عن الحقيقة الواضحة وهي أن أجورهم وإيرادهم كانت منخفضة . ولا ريب أن هذا الانخفاض يبدو هائلاً إذا ما عقدنا موازنة بين حياة هؤلاء القوم وهم السواد الأعظم من أهل الريف وبين معيشة كبار الموظفين وأمراء الإقطاع والأعيان والتجار في المدن الكبرى . والحق إن المجتمع المصري كان ينقسم في العصر الفاطمي إلى أقلية صغيرة تملك كل شيء وتمتتع بكل شيء ، وإلى أغلبية كبيرة لا تملك أي شيء . ومن المؤكد أن نوع هذه الحياة التي عاشها أفراد الأغلبية لتبرر صدق ما وصف به الفلاح المصري في كل العصور من الصبر والقناعة وقوة الاحتمال .

القرية المصرية : ذكر ناصر خسرو في صدر العصر الفاطمي أن الناس كانوا يتقلون من مكان إلى آخرى أثناء الفيضان بواسطة القوارب (١) وما هذا إلا لأن الأرض كانت تصحح أشبه بحيرة واسعة وهنا يبدو أثر العامل الطبيعي في بناء القرية المصرية إذ لما كان من الضروري العمل على منع ماء الفيضان من أن يطغى على الدور فيدمرها اضطر المصريون من أهل الريف إلى بناء أكواخهم إما على جوانب النيل والترع لأنها أعلى نسبياً من الأراضي الزراعية بجوارها ، وإما على مرتفع من الأرض بحيث لا يصلها ماء الفيضان . أضف إلى هذا أن عوامل أخرى تدخلت في تحديد شكل القرية إذ اقتضت حالة العمل المشترك في تطهير الترع والمحافظة على الحسور اللازمة لنظام الري بالحياض تجميع الفلاحين في مكان واحد ، كما كانت الحاجة إلى استغلال كل شبر من الأرض في الزراعة سبباً دفع القرويين إلى بناء أكواخهم متلاصقة حتى تشغل القرية أقل حيز من الأرض .

أما المادة التي استخدمها الفلاحون في بناء دورهم فكانت الطمي من النيل وهي المادة الطبيعية الرخيفة من أقدم العصور . وكانوا يحصلون على لوازمهم من الأخشاب لعمل الأدوات البسيطة والسواق وغيرها من آلات رفع الماء من أشجار النخيل والجيز والنبق وغيرها مما كانوا يفرسونه في ظاهر القرية . أما أثاث الدور فأهم عناصره الحصر يعملونها من المواد المحلية ان وجدت إلى جانبهم أو يشترونها من الأسواق القريبة حيث ترد اليهم من المناطق الشهيرة بصناعتها . وكانوا يتخذون من الطين المحلي أو يشترون من الأسواق الأواني اللازمة للشرب وحفظ الجبن واللبن وغير ذلك ، ويقول المقرئ ان أمشير كان الشهر الذي يستحسن فيه عمل أواني الخزف لتستعمل فيه طول السنة (١) .



الباب الثاني

الصناعة والتقدم الفنى والعمل

الفصل السابع

عوامل تقدم الصناعة في العصر الفاطمي

أورد لنا المؤرخون الروايات الطويلة عن خزائن القصور الفاطمية من الملابس والفرش والأمتعة والسروج والأواني الذهبية والفضية والحزفية وأنواع السلاح وغير ذلك مما لا يدخل تحت حصر ، وحدثونا عن الجيوش والأساطيل الفاطمية والمراكز الصناعية المنتشرة في البلاد ومدى إنتاجها الكبير . وكشفوا في خرائب القسطنطينية وكيان القاهرة الكثير من مظاهر الصناعة والفن في عصر الفاطميين . كل هذا يجعلنا نعتبر هذا العصر عصر ازدهار الصناعة المصرية . ولم يقتصر الأمر على كثرة الانتاج بل تنوعت أصنافه واستحدثت أساليب جديدة كما في العمارة ووجه الصانع المصريون كبير عنايتهم إلى إتقان الصنعة وجمال الفن مما سنوضحه بالتفصيل الكافي عند كلامنا عن الصناعات المختلفة . ولم تأت هذه النهضة الصناعية عفوا بل تحالفت عوامل متباينة جعلتها من خصائص العصر الفاطمي وأعظم مميزاته وأكبر مفاخره . والحق لم يكن الغزو الفاطمي معناه قيام حكومة مكان أخرى بل كان ثورة سياسية ودينية واجتماعية بعيدة المدى .

كانت الدولة الفاطمية أول دولة مستقلة بمعنى الكلمة في مصر لها نظمها وتقاليدها وأهدافها . حقيقة كان هناك تطور تدريجي يصح اعتبار أحمد بن طولون سببا في السير به حيثما ولكن مركز البلاد السياسي لم يكن مستقرا تماما كما يتضح لنا من عودة مصر إلى سلطان خلافة بغداد بعد سقوط الطولونيين واستمر ذلك زمنا إلى أن ولي أمرها الاخشيدي وخلفاؤه . أما في العصر الفاطمي فعاشت البلاد متمتعة بالاستقلال السياسي التام مدى قرنين من الزمان بغض النظر عن حنسية الأسرة الحاكمة أو أصلها . ولاريب أن هذا الحادث عجل بعملية التطور والنهوض وسارها خطوات سريعة إلى الأمام .

وقد كان هدف الفاطميين كذلك أن يؤسسوا امبراطورية واسعة مقرها القاهرة وينشروا مذهبهم الديني في العالم الاسلامي . فضلا عن هذا كانوا يسعون بكافة السبل والوسائل إلى منافسة الخلافة العباسية وبزها في ميادين العظمة والقوة والبذخ

والترف . لهذه الأسباب مجتمعة كان من الطبيعي أن يسعوا إلى استغلال موارد الثروة حتى تكون لهم منها قوة وأداة فعالة تعاونهم على تحقيق غاياتهم وإدراك مآربهم ومن هنا بدت العناية بالصناعة باعتبارها عنصرا من عناصر الثروة الأهلية .

ومن الظروف التي كان لها أكبر أثر في تقدم الصناعة استتباب الأمن وهو من نتائج الاستقلال وقوة الحكومة المركزية الأمر الذي أشاد به المقدسي (١) حين تسكلم على سيادة الأمن والنظام والعدالة وتحدث به الرحالة الفارسي ناصر خسرو (٢) . أضف إلى هذا أثر المعاملة السخوة التي تمتع بها الأقباط وهم عماد الصناعة . ولقد كان هؤلاء حتى ذلك الوقت يصادفون الحير والشر حسب أهواء الولاة من العرب والأتراك ومقدار ما كانوا عليه من قناعة وتزاهة أو جشع . ولكن بقدوم الخلفاء الفاطميين وجد الأقباط أنفسهم أمام حكام يطبقون مبدأ التسامح فأمّنوا على أنفسهم وأموالهم وافتتوا إلى أعمالهم . ونعتقد أن من أكبر أسباب هذه الروح الجديدة من جانب الفاطميين رغبتهم في استغلال مهارة أفراد هذه الطائفة في الإنتاج الصناعي وإدارة الحكومة ومصالحها المختلفة كما يتضح من كثرة اسناد الوظائف الهامة إلى أهل الذمة من الأقباط واليهود .

وقد امتاز العصر الفاطمي بحياة اجتماعية قوامها الترف والبدخلم تر لها البلاد مديلا من قبل بسبب التقدم التجاري . وإن ما ذكره المؤرخون عن خمارويه لمثل واحد يتضائل أمام ما كانت عليه مصر خلال القرنين اللذين خضعت فيهما للسيادة الفاطمية . وقد تجلى هذا الترف في القصور الفاطمية وبنائها وتأسيسها فقد كانوا يرصعون آنية المطبخ بالدر والجوهر ورصعوا التماثيل لتزيئة مجالسهم كما ذكر المؤرخون عن مجلس شراب الأفضل (٣) واتخذوا من التحف ما يثير الدهشة في النفوس . وكانت لهم

(١) أحسن التقاسيم ص ٢١٢

(٢) كان انتشار الأمن عظيما لدرجة أن التجار والصاغة والصابغة لا يفلتون متاجرهم

ومحلاتهم (Sefer Nemeḥ , p. 159)

(٣) كان فيه ثمانية تماثيل لثمان جوار متقلبات وكان منهن أربع بيض من الكافور وأربع سود من عنبر وكن سرمديات أفخر الثياب وزينات بأعمن الحلي ويمسكن بأيديهن أحسن الأحجار الكريمة (ابن ميسر : أخبار مصر ص ٤٥٨ ، الدكتور

حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر ص ٢٤٢)

دور اخترنوا فيها أنواع الملابس والأمتعة والمصنوعات الدقيقة ذات الطابع الفني الممتاز، وكذلك ملأوا خزائهم بالمجوهرات فقد أخرجوا من الجواهر على عهد المستنصر بالله صندوقاً فيه سبعة أمداد زمردواستخرجوا خريطة فيها وية جوهر وهذا خلاف الصناديق الكثيرة العدد المملوءة بالسكاكين ذات المقابض من الجواهر المتنوعة (١)، وأخذ الفاطميون مظلات الديباج والحز المحلى بالذهب والمرصع بالجواهر وكانوا إذا خرجوا للمبايعة أوفتح الخليج أو الاعياد الدينية والقومية ركب الخليفة واعتم بعمامة الجوهرو بين يديه الجنايب عليها السروج المرصعة بالجواهر (٢). ولم تقتصر روح الترف على الخلفاء بل تعدتهم إلى الأقارب والوزراء وكبار رجال الدولة فقد أهدت ست الملك إلى الحاكم بأمر الله هدايا ثمينة من جملتها ثلاثون فرساً بمراكبها ذهباً منها مركب واحد مرصع ومركب من حجر الباور وعشرون بغلة بسروجها ولحمها ومائة تحت من أنواع الثياب وفاخرها وتاج مرصع بنفس الجواهر وبديعه (٣). أما الاحتفالات فكانت تمتاز بالروعة والبذخ تفرق فيها السكساوى والمقادير الكبيرة من السكر وأنواع الحلوى وغير ذلك .

هذه الحياة الاجتماعية المترفة التي أدهشت ناصر خسرو كما أدهشت الصليبيين من بعده (٤) دعت إلى تقدم الصناعة من حيث السكم والكيف وألقت أعباء جديدة على الانتاج الصناعى المحلى . وإلا كيف يتسنى للانتاج الصناعى المحدود أن يسد حاجة البلاط الفاطمى وحياة الترف التي سادت المجتمع فى القاهرة والفسطاط ، وكيف تستطيع صناعة قاصرة أن تمد جيش الفاطميين وأسطولهم بما يلزم من سلاح وعتاد حربى وملابس لسكافة طوائف الجند ورجال الأسطول ؟

(١) الميرزى : المخطط ج ١ ص ٤١٤

(٢) شرحه ج ١ ص ٤٧٠ — ٤٧٩ (راجع وصف ما كان يعمل يوم فتح الخليج)

(٣) شرحه ج ١ ص ٤٥٨

(٤) Leary: A Short History of the Fatimid Caliphate, P.199

وقد وصف غليوم ريمس أساقفة صور زيارة رسولى الملك املىك سنة ٥٦٢هـ

(١١٦٧ م) للبلاط الفاطمى . وقد ترجم الدكتور زكى شمل حسن هذه الوثيقة

الهامة تقتطف منها ما يأتى : «وسار السفراء الفرنج يقودهم الوزير شاور»

ولم يقف نهوض الصناعة على هذه العوامل غير المباشرة بل اتخذ الخلفاء الفاطميون وسائل مختلفة في هذا الصدد فقد روى ابن أبي طي وجعل كل ماهو في صناعة صانعا للخاص وأفرد لهم مكانا برسمهم (١) وشجع الخلفاء الفاطميون الصناع الأجانب واستخدموا عددا من المهرة منهم ورقوهم الى مراكز تتفق مع مهارتهم (٢) ، فقد ذكر ابن الطوير عند كلامه على المناخ السعيد العبارة التالية وهي ذات أهمية كبرى « وأما المناخات ففيها من الحواصل ما لا يحصره إلا القلم من الأخشاب والحديد والطواحين وآلات الأساطيل من الأسلحة المعمولة بيد الفرنج في بيوت برسمهم وكانت عدتهم كثيرة ففيه من التجارين والجزارين والدهانين والحجازين والحياطين والفعلة (٣) »

== بنفسه الى قصر له رونق وبهجة عظيمان وفيه زخارف أنيقة نضيرة . وكان هؤلاء المبعوثون متأثرين بما حولهم جد التأثير دون أن يتطرق الى نفوسهم أى خوف ورهبة . . . ثم وصل الموكب الى فناء مكشوف تحيط به أروقة ذات أعمدة وأرضيته مرصوفة بأنواع من الرخام متعددة الألوان . وفيها تذهيب خارق العادة بنضارته وبهائه كما كانت ألواح السقف تزيناها الزخارف الذهبية الجميلة . وكان كل ذلك رائعا وبهيا رائقا بحيث لا يملك أشغل الناس بالا وأكثرهم هما إلا أن يقف للإعجاب به . وكان في وسط الفناء نافورة بجرى الماء الصافي منها في أنابيب من الذهب والفضة الى أواني وقنوات مرصوفة بالرخام وكانت ترفرف في الفناء أنواع لا حد لها من الطيور الجميلة . وسار هؤلاء الأمراء بالسفيرين الفرنجيين في أفنية جديدة أشد جمالا وإبداعا ثم الى حديقة لطيفة غناء لم تكن الحديقة الأولى شيئا بمجانزها . ورأوا في هذه الحديقة أنواعا من الحيوانات ذوات الأربع غريبة بحيث يتهم المرء بالسكذب إذا وصفها . . . فان العرب لم يرقط مثل هذه الحيوانات . وبعد أن عبروا أبوابا عديدة أخرى وساروا في تمازيج كثيرة كانوا يرون فيها أشياء جديدة تزيدهم دهشة وإعجابا ووصل الفرنج الى القصر الكبير حيث يقطن الخليفة وفاق هذا القصر كل ما رأوه قبل ذلك وكانت أفنيته تفيض بالمحاريب المسلمين متقلدين أسلحتهم وعليهم الزرد والدروع تلعب بالذهب والفضة . (السكروز الفاطمية ص ١٦٢ - ١٦٣)

(١) المقرئى : الحطط ج ١ ص ٤٤٣

(٢) شرحه ج ١ ص ٤٧٨ وقد تكلم المقرئى عن المشاريات الكبسار وهي الذهبي والفضى والأحمر والأصفر واللازوردى والصلقى وكان أنشأه تجار من رؤساء

الصناعة صقلى الأصل

(٣) شرحه ج ١ ص ٤٤٤

ويظهر أن هؤلاء الصناع استفد منهم الفاطميون من بلادهم واجتذبوهم بالرواتب المغرية والمعاملة السخية ، أو أنهم من الرقيق الذين علموهم مختلف الصنائع والحرف . ويبدو من عبارة المقرئ أنهم كانوا يعدون بعض الأسرى لهذا الغرض (١)

مواد الصناعة

وكانت المواد الأولية اللازمة للصناعات المختلفة على ضربين أولهما من إنتاج البلاد وثانيهما مما استوردته من الأقطار الأجنبية .
أما المواد المحلية فأنواع مختلفة . الأول منها ما كانت تنبتة الأرض من كتان وقصب وكرم وزيتون وزهور ونيلة . والثاني ما يؤخذ من الماشية والأغنام والماعز والأبل من جلود وصوف وشعر ووبر . أما النوع الأخير فما يستنبط من باطن الأرض أو يستخرج من البحيرات فكانوا يحصلون على معدن الذهب من مناجم وادي العلاقي على مسيرة أيام من بلدة أسوان (٢) ويستخرجون الزمرد من مواطنه وهي على مسافة سبعة أيام من قفط (٣) واللؤلؤ من مغاوصه ببحر القلزم بجوار جبل الطور (٤) . وفي البر الغربي من ناحية الطرانة ومن الفاقوسية وبحيرة النظرون كانوا يحملون في كل سنة عشرة آلاف قنطار من النظرون (٥) ، أما الشب ففي الصعيد وكان العربان يأتون به إلى شاطيء النيل عند أخميم وأسيوط والبهنسا ويبيع قليل من محصوله الكبير إلى البواديين والصباعين (٦) وكانت تلال المقطم تَمون صناعة البناء بما تحتاجه من الحجارة ، أما مواد الصباغة المحلية فكان أهمها ثمرة شجر السنط ثم نبات النيلة . واعتمدت صناعة السفن والزوارق والاثاث على المساحات

(١) وفيما يلي عبارة المؤلف « وجلس - أي الخليفة - بالمنظرة وأطلقوا الأسرى بين يديه تحت المنظرة ومن جانب البر فاستدعت الجمال لركوبهم وشق بهم القاهرة ومصر فلما عادوا من مصر صاروا بهم إلى المناخات فصح منهم ألف رجل فأنضافوا إلى من في المناخ وأما النساء والصبيان فأنهم دخلوا بهم إلى القصر بعد أن حمل منهم للوزير نصيب وافر وأخذ الجهات والأقارب بقيتين فيستخدموهن ويعلموهن الصنائع ويتولى الاستاذون تربية الصبيان » (الحطط ج ١ ص ٤٨٠)

(٢) المقرئ : الحطط ج ١ ص ١٩٧ (٣) شرحه ج ١ ص ٣٣٣

(٤) ابن الاكفاني : تحب التخاطر في أحوال الجواهر ص ٣٢

(٥) الفلقتندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٨٧

(٦) المقرئ : الحطط ج ٢ ص ١٠٩

الواسعة المغروسة بالاشجار في مناطق الغابات وفي البساتين الكثيرة وغير ذلك (١).

وفي الوقت نفسه كانت مصر تستورد من الأقطار الأخرى بعض مواد الصناعة إما لعدم توافرها أو لقلّة إنتاج البلاد منها . ومثل هذا الحرير من شمالي أفريقية والشام والأخشاب المتينة للأسطول وعمل الاثاث الفاخر من أحراش الشام ، والأخشاب المتينة للأسطول وعمل الاثاث الفاخر من أحراش الشام وكرواتيا ودلاشيا ، (٢) والانواع الممتازة كخشب التاك من الملايو والحديد من دلاشيا ، والجلود النادرة من بلاد الحبشة والنوبة ، والجواهر والأحجار الكريمة من مختلف أنحاء آسيا .

وستتكم علي كل من هذه الصناعات المختلفة مبينين أهميتها في العصر الفاطمي .

(١) راجع ما كتبناه عن الغلات الزراعية ومواطنها . ص ٥٤ وما بعدها

(٢) yeHd: Histoire du Commerce, Tome I, p. 113.

(٢)

الفصل الثامن

الصناعات الرئيسية

(١) صناعة النسيج

أسباب نشاط صناعة النسيج

وهذه نخر الصناعة المصرية في هذا العصر إذ تقدمت كثيراً وتمتعت برواج كبير وزاد إنتاجها وتنوعت أصنافه من النسيج . ويرجع ذلك إلى العوامل التالية .

اتخذ الفاطميون من المنسوجات وسيلة لتحقيق أغراض سياسية كالعمل على الإشادة بمركزهم الديني الممتاز وتركيز هذه الفكرة في الأذهان . وكانت لهم عبارات خاصة استخدموها على الملابس والمباني وغير ذلك فقد جاء في قطع النسيج عبارات مثل « وفتح قريب لعبد الله وولده المنصور أبو علي الإمام الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين » (١) والعبارة الآتية عن الخليفة المستنصر بالله « آباؤه الأئمة الطاهرين وأبنائه المنتظرين » (٢) وغير ذلك كثير . والواقع أن العناية لها أصولها وقواعدها فإن ذكر أمثال هذه العبارات - وهي من (بروتوكول) البلاط الفاطمي - على الدوام وعرضها على أنظار الناس له أثر نفساني قوى فإن كثرة ترديد الفكرة حتى ولو كانت خاطئة قد يؤدي إلى اعتقاد الناس فيها وإيمانهم بصحتها لأن عقلية الجماهير لها طابعها الخاص من القصور عن إدراك المعنى الحقيقي لما يراد عرضه أمامها . فليس إذن من التعسف في التفسير أن نستشف من وراء هذه العبارات التقليدية على قطع النسيج أغراضاً سياسية خاصة ، وإن الاكثار من توزيع الكسوات على الناس مما يساعد إلى حد كبير على تحقيق هذه الأهداف . وينبغي أن ننوه أن تحقيق سياسة ماقد يتم بنجاح بالإيجاء والتلميح أكثر مما يتم ذلك بالطرق الصريحة المباشرة .

(١) رقم القطعة في الكتاب المذكور ٢٢ ٢
Repertoire d' Epigraphie Arabe, Tome VI,

Ibid, Tome VIII,

(٢) رقم القطعة في الكتاب المذكور ٢٦٨٥

وقد أنشأ الخليفة المعز لدين الله دار الكسوة كان يفصل فيها أنواع الثياب والبز ويكسوها الناس على اختلاف أصنافهم كسوة الشتاء والصيف وكان هذا العمل يكلف الدولة حوالى ستمائة ألف دينار في السنة (١). حقيقة كان توزيع الكسى على الناس عادة عند الخلفاء العباسيين ولهذا لم يتتبع الفاطميون سياسة جديدة ولكنهم توسعوا في هذا العمل إلى حد كبير. ولا ريب أن الحكومة الفاطمية ما كانت لتتفق هذا المبلغ الضخم إلا إذا كانت ترجون وراء ذلك كسباً أديباً ومادياً كبيراً من حيث استمالة الناس واجتذاب قلوبهم بمظاهر الإنعام والعطف إذ المادة ذات أثر كبير في حياة أغلب الناس، تفعل في نفوسهم أكثر مما تفعله المثل العليا وغيرها. وكانت الكسوات تفرق في المناسبات المختلفة كغرة رمضان وأول العام وأعياد الفطر والنحر وحالات كسر الخليج والغدير على أقارب الخليفة والوزراء وكبار رجال القصر وولاية مصر والقاهرة وصغار الموظفين في القصور وغيرها. وقد حفظ لنا المقرئى وصف كسوة فتح الخليج سنة ٥١٨ هـ وهى برسم الخليفة تختان ضمنهما بذلتان إحداها منديلها وثوبها طميم برسم والأخرى جميعها حرير برسم الصور وكذلك ما يخص أخوته وجهاته بذلتان مذهبتان وأربع حلل مذهبة وبرسم الوزير بذلة مركبة مذهبة فى تحت وبرسم أولاده الثلاثة ثلاث بذلات مذهبة وبرسم جهته حلة مذهبة فى تحت وهؤلاء المميزون لكل منهم تحت وبقية ما يخص المستخدمين وابن أبى الرداد - فى تخوت كل تحت فيه عدة بذلات وما يفصل برسم العلان الخاص عن سبعائة قبله وخمسةائة واثنان سقلاطون وبرسم رؤساء العشارى (٢) من الشقق الدمياطى والناديل السوسى والحرير الأحمر وبرسم النوتية التى ترسم الخاص من العشارية من الشقق الاسكندراني والسكاونات (٣) وغير ذلك (٤).

(١) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤٠٩

(٢) العشارى نوع من المراكب يستخدمها وجوه الدولة

(٣) مفردها كلوته من الايطالية وهى طاقية يلبسها كبار القوم

الدكتور زكى محمد حسن : الكنوز الفاطمية ص ١٤٤ حاشية رقم ٣ نقل عن

دوزى فى قاموسه عن الملابس عند العرب

(٤) للمقرئى : الخطط ج ١ ص ٤٧٢

وكان الخلفاء الفاطميون يكثرون من الإناعام على رجال الدولة بالخلع مما يجعلنا نميل الى اعتبار ذلك العمل ضرباً من الإناعام بالأوسمة والأوشحة التي يمنحها رؤساء الدول في العصر الحديث . وكانت الخلع على الأمراء الثياب الديبق والعمائم القصب بالطراز الذهب (١) وكان للقواد نصيب وافر منها كما حدث عند خروج منجوتسكين على رأس الجيش إلى حلب لإخضاع ابن سعد الدولة إذخلع عليه الخليفة العزيز بالله واشتملت الخلعة على مائة قطعة من الثياب الملونة وعشر قباب ومناطق مثقلة وأهلة وفروش وخمسين بنداً (٢) .

وكانت القاعدة المرعية أن يرفقوا الخلع ببراءات يصدرها ديوان الإنشاء المختص بمثل هذا العمل ، وفيما يلي نص إحدى هذه البراءات وهي من إنشاء ابن منجب الصيرفي وتاريخها عام ٥٣٥ هـ « لم يزل أمير المؤمنين منعا بالرغائب موليا إحسانه كل حاضر من أوليائه وغائب مجزلا حظه من منائحهم ومواهبه موصلا اليهم من الحياء ما يقصر شكرهم عن حقه وواجبه . وإنك أيها الأمير لأولاهم من ذلك وأحراهم باستنشاق نسيمه وأخلقهم بالجزاء الأوفى منه عند فضه وتأسيسه إذ كنت في سماء المسابقة بدرآ وفي موائد المناصحة صدرآ . ومن أخلص في الطاعة سرا وجهرآ وحظى في خدمة أمير المؤمنين ماعطر له وصفا وسير له ذكرآ ولما أقبل هذا العهد السعيد - عيد الفطر - والعادة فيه أن يحسن الناس هيأتهم ويأخذوا عند كل مسجد زينتهم ومن وظائف كرم أمير المؤمنين تشريفه أوليائه وخدمه فيه وفي المراسم التي تجاريه بكسوات على حسب منازلهم تجمع بين الشرف والجمال ولا يبقى بعدها مطمح للأمال . . . (٣)

وتحدثنا المصادر العربية عن المقادير التي يحار المرء في تصديقها من قطع النسيج المختلفة الأشكال والأنواع مما خلفه الخلفاء والوزراء ووجوه الدولة مما سندكر منه طرفا ، الأمر الذي يجعلنا على اعتباره نوعا من الاختزان أسوة بالجواهر والأحجار الكريمة . ولاشك أن خزائن الأمراء والوزراء المملوءة بأنواع الكسوات كانت

(١) المقرئزي : الخطط ج ١ ص ٤٤٠

(٢) ابن أبي ميسر : أخبار مصر ص ٤٨

(٣) المقرئزي : الخطط ج ١ ص ٤١٢

رمزاً لمركزهم الأدبي ودليلاً على ثرائهم كما كانوا مضطرين إلى ذلك بسبب الحاجة إلى منحها لاتباعهم وخدمتهم من الرجال والنساء . وكانوا يورثون هذه الخزائن من الكسوات لأهلهم وأقربائهم . ولا ريب أن ضيق أبواب استثمار الأموال في الميدان الاقتصادي حول جانباً منها إلى هذه الناحية . وكان الخلفاء إذا سخطوا على وزير أو كبير صادروا خزائن الكسوة في داره وحملوها إلى قصورهم أو ربما تصرفوا فيها بالبيع وحصلوا على أمانتها .

ومن الأمثلة على ما كان يحوزه كبراء القوم من الملابس وقطع النسيج ما يضيّق فصل كهذا عن إرادته . فقد خلف الأمير جوهر من الثياب الديباج خمسة وسبعين ألفاً (١) . ولما قتل برجوان وجد له مائتان وإحدى وستون بقجة من القماش وألف قميص حرير اسكندري وألف منديل شغل الاسكندرية ومائة منديل يعني عمامة كلها شروب ملونة معممة شائبة (٢) . واشتعلت تركه السيدة رشيدة على ثلاثين ألف ثوب خسرواني وعشرين ألف من الثياب المحصنة (٣) ألواناً (٤) وبلغ عدد القطع التي خرجت من خزائن الكسوة في أيام المأمون البطائحي سنة ٥١٦ هـ أربعة عشر ألف وثلاثمائة وخمسة قطعة . وذكر مؤلف كتاب الذخائر: (٥) وقومنا ما أخرج من خزائن القصر - يعني في سني الشدة العظمى - من سائر ألوان الخسرواني (٦) ما يزيد على خمسين ألف قطعة أكثرها مذهب . وارسل ناصر الدولة يطالب المستنصر بما بقي لفلانته فذكر أنه لم يبق عنده شيء إلا ملابسه فأخرج ثمانمائة بدلة من ثيابه بجميع

(١) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥١

(٢) ابن منجب : الإشارة الى من نال الوزارة ص ٢٨

المقريري : الخطط ج ٢ ص ٤ ، ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥١ . وكانت العائم الشرب المذهبة تعمل في ديبق ويكون طول كل عمامة مائة ذراع وفيها رقمان منسوجة بالذهب وحدثت هذه العائم في عهد الخليفة العزيز بالله (الخطط ج ١ ص ٢٢٦)

(٣) أي من لون واحد

(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٤ ص ١٩٣

(٥) جاء في المقريري (الخطط ج ١ ص ٤٥٤) عن رباط بيت الخواص مكان نجاه مسجد الفقيه مجلي بن جميع بن نجما الشافعي مؤلف كتاب الذخائر وقاضي القضاة بمصر

(٦) نوع من النسيج الفاخر ينسب إلى خسرو شاه القرص (الخطط ج ١ ص ٢٢٦)

(٧) (٩ - ٢) (٥)

آلاتها كاملة . قال ، « وسألت ابن عبد العزيز فقال اخرج من الخزائن ما حررت قيمته علي يدي وبخضرتي أكثر من مائة ألف قطعة . وحدثني الأمير أبو الحسن علي بن الحسن أحد مقدمي الخيميين بالقصر أن الفراشين دخلوا إلى بعض خزائن الفرش والأمتعة إلى الخزانة المعروفة بخزانة الرفوف فانزلوا منها ألفي عدل شقق طميم يهديها من سائر ألوان الخسرواني وغيره لم تستعمل بعد وجميع ما فيها مذهب معمول بسائر الأشكال والصور ، وأخرج من بعض الخزائن ثلاثة آلاف قطعة خسرواني أحمر مطرز بأبيض في هديها لم يفصل من كسايبوت كاملة بجميع آلاتها ومناطقها (١) .

وكان الطلب شديداً على مختلف أنواع النسيج ، فضلاً عن استخدامه لعمل الملابس اتخذوا من إنتاج المناسج المصرية مادة لعمل أشياء لا حصر لها مثل الخيم والمضارب والحصون والقصور والشراعات والمشارع والفساطيط المعمولة من الديقى والخسرواني والديباج والأرمني والبهنساوى . وصنعوا من القماش المساند والحناد والمساود والمراتب والبسط والمقاطع والستور والعصائب النسائيات والفوط والخراائط (٢) للسيوف من الديباج الأحمر والأصفر (٣) ، وصنعوا منها البنود والرايات ، وكانوا يجعلون مكان الجلد والسروج الديباج الأحمر والأصفر وغيرهما من الألوان والسقلاطون المنقوش بألوان الحرير (٤) . ومن القماش اتخذوا أغذية الصواني وقوارات شرب تسكون من تحت العراض والطرح من فوق القوارات الاسكندراني التي تشد على الموائد (٥) ، وما إلى ذلك من الأدوات التي اقتضتها حياة الترف وساعد عليها توافر المال في أيدي الخلفاء وكبار القوم وأثرياء التجار وأغنياء أمراء الاقطاع . ومن الظروف التي ساعدت على النشاط الصناعي اتساع نطاق العلاقات التجارية

(١) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤١٢

(٢) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤١٧ و ٤١٨

(٣) شرحه ج ١ ص ٤٥٠

(٤) شرحه ج ١ ص ٤٤٧

(٥) شرحه ج ١ ص ٤٧٢

مع البلاد الأجنبية علي ما سوضحه حين كلامنا على التجارة الخارجية في العصر الفاطمي . وقد بلغ ما يصدر إلى العراق وحده ما قيمته ثلاثون ألف دينار في السنة (١) ومن المؤكد نتيجة للتوسع التجاري أن مقادير كبيرة من إنتاج المناسج المصرية من الأنواع الممتازة (٢) والسميكة كان يصدر إلى الخارج . وربما كانت الحكومة الفاطمية تشجع هذا الإنتاج الصناعي حتى تستغل الفائض عن حاجة السوق المحلية في التبادل التجاري كي تحصل على ما يلزمها من مواد لا تتوفر في البلاد .

وأخيراً ينبغي ألا ننقل أثر مجهود الحكومة الفاطمية نفسها في النهوض بصناعة النسيج فقد كانت تدير لحسابها عدداً من المصانع وتشرف على إدارتها إشرافاً منظماً دقيقاً يكفل لها إنتاج الأنواع الفاخرة وبخاصة ما يتصل بكسوة الخليفة نفسه وأهل بيته وخاصته فضلاً عن كسوة الكعبة الشريفة . وأنشأ الخلفاء دار الديباج وكان يعمل فيها الحرير الديباج وتولاها الأماثل والأعيان (٣) . وكان في خزانة السروج عدد كبير من الصناع لا يفترون عن العمل (٤) ومنهم المختصون في النسيج نظراً لاستخدام القماش في عمل السروج كما قدمنا . وكذلك كان في خزانة البنود ثلاثة آلاف صانع لصنع هذه الأشياء ومعظمها من أندر أنواع النسيج .

المنسوجات التيلية وكان الكتان السادة الرئيسية المستعملة في النسيج بسبب انتشار زراعته في جهات كثيرة في مصر وخاصة في الدلتا والفيوم . وهذا يفسر لنا ناحية من النواحي التي استدعت تركيز صناعة المنسوجات التيلية في مصر الشمالية والوسطى ، وقد اقتصت الأولى بصنع الأنواع الدقيقة من الشرب والديقي

-
- (١) الخطط ج ١ ص ١٧٧
(٢) ذكر ناصر خسرو أن قماش البوقلمون الذي لا يصنع إلا في تيس كان يصدر إلى المشرق والمغرب .
(٣) المقرئ : الخطط ج ١ ص ٤٦٤
(٤) شرحه ج ١ ص ٤١٨

والبوقلمون (١) ، وكانت المراكز الرئيسية لهذه الصناعة الاسكندرية ودمياط وتينيس ودميره وبوره وتينيس وديق وشطا . ويظهر أن شدة الإقبال في هذا العصر استلزم انتشار هذه الصناعة في مدن أخرى لم يكن لها وجود في العصر السابق للفاطميين . ولهذا نجد على بعض قطع النسيج التي تنتمي إلى العصر الفاطمي اسمين جديدين هما تونه ودبقو (٢) وإن كان لا يزال إسم البلدة الأخيرة وموقعها غامضين . ولا بد أنه كانت هناك أما كن أخرى كثيرة في الوجه البحري اشتغل أهلها بالنسيج ولم تصل أسماؤها إلينا أو لم يعن المؤرخون بذكرها . وقد اختصت بعض المراكز التي ذكرناها بأنواع معينة من النسيج . فاشتهرت ديق بعمل النسيج الموشى بالحرير والذهب ومالبث أن أصبح هذا إسماً لنوع من النسيج كان يصنع فيها وفي غيرها من البلاد كآسيوط (٣) . وذكر المقرئ في كتابه (الخطط ج ١ ص ٢٢٦) أنهم كانوا يصنعون في ديق العمامة الشرب المذهبة وطول العمامة مائة ذراع وفيها رقعات منسوجة بالذهب فيبلغ ثمن العمامة خمسمائة دينار سوى الحرير والغزل . وقد اتخذت هذه العمامة لأول مرة في أيام العزيز بالله سنة خمس وستين وثلثمائة . وكانت تعمل كسوة

Sefer Nāmeḥ, p. III.

(١)

نسبة إلى ديق ، وهي من القرية التي كانت تابعة لمدينة دمياط ، واشتهرت بصناعة المنسوجات الموشاة بالذهب . والبوقلمون اسم أطلق على نوع من النسيج كان يصنع في بلاد اليونان ، ثم في مصر خاصة بتينيس ، ومن خواصه أنه يظهر بألوان شتى على حسب تعرضه للشمس والوضع الذي يكون فيه ، واختلاف ساعات النهار (الدكتور زكي محمد حسن : الكنوز الفاطمية ص ١٤٥ حاشية رقم ٢) .

(٢) نجد اسمها على قطعتين ذكرت أو صافها في كتاب Repertoire d' Epigraphie Arabe, Tome VI, No. 2048 et 2083.

(٣) المقرئ : الخطط ج ١ ص ٢٢٦ ، الدكتور زكي محمد حسن : الكنوز الفاطمية ص ١٢٩ حاشية رقم ١

الكعبة في شطا (١) وكان يحاك في تنيس ثياب الشروب وكان يصنع فيها للخليفة ثوب يقال له البدنة لا يدخل فيه من الغزل سدى ولحمة غير أوقيتين وينسج باقيه بالذهب بضاعة محكمة لم تكن تحتاج إلى تفصيل أو خياطة وكان ثمنه يبلغ ألف دينار (٢). وقد وصف ياقوت القيس بأنها قرية في مديرية الشرقية نسب إليها القماش القيسى وكان يحتوي على الحرير (٣)، ويبدو أن شهرة الأسكندرية بالنسيج كانت عظيمة حتى أن الصانع في أيام ابن الحاج نفسه كانوا يقلدون إنتاج مناسجها ويبيعونه على أنه امصنوع بها (٤).

أنواع جديدة : واشتغلت المناسج المصرية في خلافة العزيز بالله بصنع نوعين جديدين من التسيج هما العتابي (٥)، والسقلاطون وينسب الأول (٦) إلى بغداد والثاني إلى بلاد الروم ويمكن تعليل ذلك بحسن العلاقة بين العزيز بالله وعضد الدولة والصلح مع الروم سنة ٣٧٧ هـ (٧). ويظهر أن الاتصال التجاري مع الدولة البيزنطية وسفر بعض المصريين إلى عاصمة تلك الدولة وورود التجار منها إلى مصر جعل في الامكان اقتباس أنواع ممتازة مما يتفق وميول الفاطميين ونعلم أن الامبراطور أرسل هدية ثمينة إلى مصر ويرجح أنها اشتملت على نوع ممتاز من القماش أعجب به الخليفة وعمل الصانع المصريون على تقليده. وبدل ما أخرج من خزائن المستنصر في عهد الشدة العظمى على وجود أنواع لم يعرفها ناصر خسرو — أثناء زيارته لمصر — مثل الخسرواني

(١) شرحه ج ١ ص ٢٢٦

(٢) شرحه ج ١ ص ١٧٧

(٣) معجم البلدان (راجع مادة قيس)

(٤) المدخل ج ٤ ص ٦٥ « وبعضهم — أي التجار — يشترون القماش الخام الأبيض من بلاد مختلفة بما يشبه قماش الاسكندرية ثم يقصرونه بالاسكندرية ويبيعونه على أنه اسكندراتي »

(٥) نوع من الثياب الحريرية ينسب الى ابن حفيد عميرة المسمى عتاب وكان هذا النوع يصنع في بغداد (راجع Dozy: Supplément)

(٦) السقلاطون كلمة يونانية تطلق على ثياب كتان موشية (أنظر كتاب الاعتبار لأسامة ابن منقذ لناشره فيليب حتى ص ١١ في الحاشية)

(٧) سرزوق : الزخرفة المنسوجة ص ٥٥

والطميم والأرمي والبهنساوي والكردواني والسندسي (١) وان أسماء بعض هذه الأنواع ينم عن أصلها الأجنبي. والذي نراه في هذا الصدد أن الحلفاء الفاطميين رغبة منهم في أن يبرزوا بلاطهم نظيره في بغداد لم يتوانوا مطلقا في البحث عن الأنواع الممتازة في الدول المختلفة حتى يصنع مثلها في مصر. ويؤيد هذا ما رواه المقرئ عن تكليفهم بعض الوكلاء في شراء التحف النادرة والأنواع الثمينة من مختلف الجهات (٢). وعمل كهذا كفييل أن ينقل إلى الديار المصرية ثمرة خبرة العمال في الأمم الأخرى ومهارتهم.

وتوطدت صناعة الأقمشة الثيلية السمكية في مصر الوسطى بسبب اعتماد هذه المنطقة على ما كان يزرع في القيوم من الكتان ولم يكن من نوع الجيد، وأهم المراكز الصناعية في تلك المنطقة أهناس والبهنسا والاشمونين (٣) وكان أهل البهنسا يصنعون الستور المنسوبة إليها وينسجون المقاطيع والمضارب الكبار والثياب المحبرة (٤). وكانوا يعملون من الستور ما يبلغ طول الواحد منها ثلاثين ذراعا وقيمة الزوج مائتا مثقال ذهب (٥) واشتهرت كذلك بصنع الفساطيط الكبار والطرف

(١) المقرئ: الخطط ج ١ ص ١٣٧

(٢) شرحه ج ١ ص ٢٣٧

(٣) مرزوق: الزخرفة المنسوجة ص ٤. وقد ذكر اسامة بن منقذ نوعا من الثياب

هو المنسجج وهو الفرو المتخذ من جلود السنجاب (انظر كتاب الاعتبار:

ص ١١ المين والحاشية)

(٤) الخطط ج ١ ص ٢٣٧

(٥) اشتهرت الأشمونين بصناعة القماش المنسوب اليها كما يستدل من بعض أوراق

البردي التي يرجع تاريخها الى القرنين الثاني والثالث (انظر: A. Grohman:

Contributions to the Topography of Ashmunein

ويقول ابن حوقل (المسالك والممالك ص ١٠٧) ويرتفع

منها ثياب كثيرة. ولكننا لم نعتز على قطعة نسيج تحمل طرازها على كثرة القطع

التي وصفت في كتاب Repertoire d' Epigraphie Arabe ويظهر أنها

قدت أهميتها منذ القرن الخامس

السلطانية . وقد ذكر ابن حوقل (المسالك والممالك ص ١٠٨) أن الفيوم كان يسكنها في أيامه - أي في أوائل العصر الفاطمي - الصناع وأرباب الحرف والنساجون خاصة ، ولكنه لم يحدد نوع المادة التي استخدمها هؤلاء النساجون . ولما كانت المنطقة كلها مشهورة بزراعة الكتان صار من المرجح اشتغال بعض النساجين بعمل المنسوجات وغيرها من السلع من هذا النبات . وقد أورد ليو الافريقي إسما آخر حيث قال « وفي بني سويف منسوجات من أنواع ممتازة (١) » . ويرغم أن المؤلف متأخر كثيرا عن العصر الذي ندرسه ويرغم أننا لم نعر على ذكر لها في كتب المؤرخين والجغرافيين المعاصرين للفاطميين ولم نوفق إلى قطع تحمل طراز هذه المدينة فمن الجائز أنها هي الأخرى اشتغلت بهذه الصناعة ولكن على نطاق ضيق أو لم يسكن الكتان المادة الأساسية المستعملة .

الصوف وامتازت مصر الوسطى أيضا والعليا بصناعة المنسوجات الصوفية كالملابس والشيلان والأبسطة ولعل هذا راجع إلى أن الصوف كان من غلات الصعيد (٢) لكثرة تربية الاغنام على أيدي القبائل العربية التي استوطنت مديريات الفيومية والأسبوطية والإخميمية وغيرها كما نعرف ذلك من دراسة توزيع القبائل العربية الذي أورده المقرئ في رسالته الصغيرة « البيان والاعراب عمن بارض بمصر من الاعراب » .

وقد اشتهرت الفيوم بصناعة الخيش وأخميم بالفرش المقطوع (٤) . وكان للمصريين مهارة فائقة في صناعة الأصواف حتى لقد أهل أسبوط النسيج الذي اختصت به بلاد

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ص ١٠٥ .

(٢) Description de l' Afrique, Tome III, p. 395.

(٣) المقدسي : أحسن التقاسيم ص ٢٠٣ .

(٤) أي قطعًا صغيرة ولعل هذا راجع إلى بساطة الاوال التي كانت تستعمل في

ذلك الوقت

أرمينيا وصنعوا نوعاً من العمام لانظير له في العالم وعمت شهرة هذه العمام الآفاق . وكانت مصر تصدر مقادير كبيرة منها إلى الأقطار الأخرى وأطلق أهل فارس على هذا النسيج اسم « المصرى » . أما طحا فاشتغلت بعمل ثياب الصوف الرفيعة (١) . وذكر أبو صالح الأرميني مركزاً لعمل المنسوجات من شعر المساعز هو سمالوص - ويقصد سمالوط - وقد امتدح هذا النوع فقال إنه لا مثيل له في العالم (٢) .

الحرير : أما الحرير فلم تكن مصر من البلاد التي تعنى بتربية دودة القز لأجله ولذا كان استعماله منه خالصاً محدوداً كما كان يمزج بالمواد الليلية الأخرى مثل الكتان أو تعمل منه خيوط كالتي نراها على ما بأيدينا من قطع النسيج والمحفوطة بدور الآثار . وقد اختلف المختصون في هذا الموضوع فقريق يرى أن المناسج المصرية لم تخرج أنسجة من الحرير الخالص قبل عصر المماليك (٣) ، ولكننا نرجح وجود هذه الصناعة من الحرير الخالص وأكبر مركز لها مدينة الإسكندرية وتتوافر الأدلة التاريخية على صحة رأينا فقد خلفت ست الملك أخت الخليفة المعز لدين الله ثلاثين ألف قطعة من شقق الحرير الأحمر (٤) ولما قتل برجوان وجد له ألف قميص حرير إسكندري (٥) ، وكانوا يعملون الحرير الديباج في ديباج بالقاهرة (٦) . وأرسل صلاح الدين الأيوبي إلى نور الدين أربعة وعشرين ثوباً من الحرير ومثلها من الوشي حريرية (٧) ، ومن المرجح أن هذه كلها من إنتاج المناسج المصرية . ويحتوى كتاب جامع الكتابات الكوفية على قطعتين من الحرير (٨) .

(١) المقدسى : أحسن التقاسيم ص ٢٠٢

(٢) Churches and Monasteries of Egypt, p. 63.

(٣) عبر عن هذا الرأي الدكتور كونيل (راجع كتاب الزخرفة المنسوجة

لمرزوق ص ٧٠)

(٤) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤٢٢

(٥) ابن ياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥١

(٦) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤٦٤

(٧) أبو شامة : كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ج ١ ص ٢١٩

(٨) Repertoire d' Epigraphie Arabe, Tome VI.

والقطعتان هما رقم ٢٢١٣ ورقم ٢٤٢٠ والأولى من الحرير الأزرق والثانية من

حرير ذى لون كستنائى

القطن : وبرغم زراعته في بعض جهات مصر يبدو أن مقاديره كانت ضئيلة ولم يعمل نسيج من القطن الخالص (١) إذ لم يعدنا المؤرخون بشيء عن هذا في العصر الفاطمي كالم نعت في كتاب « جامع الكتابات الكوفية » على قطعة صنعت سداء ولحمة من هذه المادة . ولهذا نرجح أنهم كانوا يمزجون به غيره من المواد اللينة .

وفرة الانتاج : والشواهد كثيرة على وفرة انتاج البلاد من النسيج . روى المسبجى في حوادث عام ٢٨٤ هـ « وفي ذى القعدة ورد يحيى بن الجمان من تنيس ودمياط والفرما بهدية وهي اسفاط ونخوت وصناديق مال وقال إن المتأخرات لمدة سنوات بلغت ألف ألف دينار وألني ألف درهم (٢) وبغض النظر عن طابع المبالغة في هذه الأرقام فلا شك أنها تدل على ما كانت الحكومه الفاطمية تحصل عليه من إيراد كبير بسبب الرسوم التي فرضتها على الصناعة المذكورة في مراحلها المختلفة .

وإن نظرة نلقيها على الوصف الذي حفظه لنا المقرئى عن خزائن القصور الفاطمية ومحتوياتها كقيلة ببيان المقادير الهائلة التي عملها الصناع المصريون وذلك من الأنواع الفاخرة وحدها فضلا عن غيرها مما كانت تستهلكه الطبقة الوسطى من المجتمع وعامة الناس، وهذا كله خلاف ما كانت تصدره مصر إلى غيرها من البلدان . وقد قوم بعض ما أخرج من خزائن الفرش والامتعة أيام الشدة العظمى من سائر الوان الخمر واني ما يزيد على خمسين ألف قطعة (٣) وفي رواية أخرى لأبي المحاسن « وأحصى من الثياب التي بيعت في المغلاء أيام المستنصر ثمانون ألف ثوب » (٤) وقد ذكرنا من قبل أمثلة عدة فلا داعي إلى العودة إليها .

(١) « ولم يوجد القطن في منسوجات تحمل اسم طراز مصرى . . . كما أن تحليل الحرق المنسوج منها الورق في العصر الفاطمي أظهر أنها من الكتاب المضروب بالقطن »
Lamm: Cotton in Medieval Textile, p. 5.

ويقول الدكتور زكى محمد حسن في كتابه (Les Tulunides) ص ٢٢٩
إنهم كانوا في العصر الطولوني ينسجون الكتان والصوف والقطن . ولكنه لم يوضح هل كانوا يتخذون القطن خالصا أم يمزجوا بغيره

(٢) المقرئى : الخطط ج ١ ص ١٨١

(٣) شرحه ج ١ ص ٤١٦

(٤) النجوم الزاهرة : ج ٥ ص ١٧

وتمتعت بحارة المنسوجات برواج عظيم واقتنى المشتغلون بها ثروات ضخمة حتى قيل إن أحد تجار البزخلف تركه قدرها ألف ألف دينار (١) وكان في مدينة مصر وحدها مائتا خان لبيع المنسوجات لا يقل ايجار الواحد منها عن اثني عشر ألف دينار في السنة (٢). وهذه المبالغة التي فاقت الحد لاستغريهما من ناصر خسرو ولكنها مثال لحالة أدهشت الرجل فعالي في الاعراب عن اعجابيه . وهو يريد الافصاح عن رخاء التجار وعن الاسواق العامرة بالمنسوجات. وقد وصف الكاتب الصيني (Chau-Ju-Kua) أسواق القاهرة فقال انها مملأى باللغظ والضجيج والحركة وغاصة بالديباج والدمقس المنسوج بخيوط الذهب والفضة . وأما الصناعات ففهم الروح الفنية الحقة (٣) .

ملاحظات على صناعة النسيج : وامتاز العصر الفاطمي بازدهار فن الزخرفة

المنسوجة . وقد عظم الشفف بالزخارف في القرن الخامس الهجري وفيها رسوم حيوانات أو طيور أو أشكال آدمية مثل « الفيل الخيل والمطوس والمطير وغير ذلك من سائر الوحوش والطيور والآدميين من سائر الاشكال والصور البديعة الرائعة ومنها الساذج والنقوش في ظاهره بغرائب النقوش » (٤). وفي أواخر القرن الخامس تنطور الزخرفة وتمزج الألوان وتوزع بطريقة يخيل معها للرائي أن في الزخارف شيئاً من البروز .

وتمتاز الزخارف الخطية في العصر الفاطمي بحماها وتنوعها فتارة تزي سيقان الحروف تطول وأواخر الكلمات تخرج منها فروع نباتية تميل إلى اليمين وتشقق منها فروع أخرى تنتهي برسوم وربقات وزهور. وتارة تزي الزخارف تزداد تطورا فتخرج الفروع النباتية من جسم الحروف نفسها ثم تتشعب راسمة من الوريقات والزهور ما يكسو كل فراع بين الحروف ويملاً الارضية كثيرا ، وكأنها بساط من النقوش النباتية الجميلة . وفي أواخر العصر الفاطمي أخذت الطريق تتمهد لسيادة الخط النسخ ، كما أن رسوم الحيوانات والطيور التي بلغت أحيانا درجة عظيمة من

(١) النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٢٢١

(٢) Nasiri Kbosrou: Sefer Nemeh, p. 128.

(٣) الدكتور زكي محمد حسن : الكنوز الفاطمية ص ١٣٢ نقلا عن كتاب المؤلف

الصيني ص ١١٦

(٤) المقرئى : ج ١ ص ٤١٨

الاتقان ومحاكاة الطبيعة بأمانة كبيرة تطورت أيضا حتى فقدت خواصها وصارت أشكال تقليدية مهذبة لا تمت إلى الطبيعة بصلة كبيرة (١) .

ونلاحظ من دراسة أوصاف قطع النسيج (٢) الفاطمية كثرة استعمال خيوط الحرير من مختلف الألوان مع مراعاة التناسق التام وكانوا يتخذون أحيانا خيوط الذهب (انظر القطعة رقم ٢٢٧٥ في الجزء السادس من كتاب جامع الكتابات العربية) . أما الكتابة على قطعه النسيج فتشمل اسم الخليفة وحده أو مع اسم الوزير الذي أمر بصنعها (٣) ثم مكان الصناعة (٤) وتاريخها ونوع الطراز ، فضلا عن عبارات تقليدية تتم عن مركز الخلفاء الديني . وكانوا يكتبون أحيانا اسم المشرف على العمل في الطراز ولكن قلما يذكر اسم الصانع نفسه (٥) . ونعلم من فحص القطع المشار إليها بوجود نوعين من الطراز (٦) وهما طراز العامة وطراز الخاصة . ونظن أن

(١) اعتمدنا في هذا الموضوع الفنى على كتاب «كنوز الفاطميين» للدكتور زكي مجد حسن ص ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ٢٥٣ و ٢٥٤ . وكذلك على كتاب «جوامع القاهرة» بالفرنسية تأليف فييت الجزء الأول صحيفة ٩٥

(٢) راجع الأجزاء ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من كتاب Repertoire d' Epigraphie Arabe.

(٣) يقول كاترمير (يظهر أن عادة كتابة اسم من تصنع له القطعة كانت شائعة من قديم الزمان) Tome Mémoires Géographiques et Historiques, I, p. 194. ويعتمد في هذا على ما قاله المقرئ عن البهنسا (وإذا صنع بها

شيء من السور والأكسية والسياب . . . فلا بد أن يكون فيها اسم المتخذ له مكتوبا ، على ذلك مضوا جيلا بعد جيل) راجع الخطط ج ١ ص ٢٣٧

(٤) اغفال مكان الصناعة نادرا كما في قطعة رقم ٢٢٤٦

في كتاب Repertoire d' Epigraphie Arabe, Tome VII مع أن عليها كتابة طويلة

(٥) Repertoire d' Epigraphie Arabe, Tome VI.

نجد على قطعة برقم ٢١٤٠ العبارة الآتية (يارب سلم وبارك برحمتك يا أرحم الراحمين . . . الحسن بن عبد العزيز) ولعل هذا الاسم صانع القطعة

(٦) ينبغي ألا يتبادر الى الذهن أن المسلمين هم الذين ابتدعوا هذا النظام بل إنه مقتبس عن البيزنطيين حيث كانوا ينشئون مصانع حكومية عرفت باسم Gneccés impériaux وكانت تحتكر صناعة الأفضية الفاخرة (انظر Hanotaux: Histoire de la Nation Egyptienne, Tome IV p. 174.

المراد منها المصانع الحكومية والمصانع الأهلية ، كما نستدل من كثرة استعمال اطرارز العامة لصنع ما ينزم البلاط الفاطمي على أن انتاج مصانع الحكومة لم يكن كافيا لسد طلبات الحكومة الفاطمية ولذا كانت تستولى على جانب مما تنتجه المصانع الأهلية . وقد كان بالمدينة الواحدة أكثر من دالر واحدة للطرارز (١) .

التنظيم الصناعي : لكي تسهل معالجة هذا الموضوع ينبغي أن تميز بين أنواع ثلاثة من الصناعة : -

أولا - الصناعة الريفية والغرض منها المنسوجات التي يحتاج إليها أهل القرية وهذه المنسوجات من النوع الرخيص الذي يتفق ومستوى المعيشة .

وكانت عملية الغزل تقوم بها القرويات او النسيج يتولى عمله الرجال ، أما الآلات المستعملة فعبارة عن مغارل وأنوال خشبية بسيطة .

ثانيا - المصانع الأهلية التي يملكها الأفراد وهذا نظام يجمع بين الصناعة المنزلية والنظام الرأسمالي . وهنا نجد أنواعا مختلفة فقد يملك الصانع محلا صغيرا يشتغل فيه بنفسه أو بمساعدة غيره ، وقد يكون العمل في نفس البيت الذي يقطن فيه ، ومن أمثلة هذه المحلات الصغيرة ما رواه ابن الزيات عن أبي عبد الله محمد بن أبي الفرج ابن ابراهيم المعروف بالكيزاني المتوفى بعد الخمسة مائة من الهجرة « وكان له معمل قزازة وكان يدير الدولاب بيده (٢) » . أما الغزل فكان النساجون يحصلون عليه من الأسواق حيث تجيء النساء لبيع ما قمن بغزله كما يستدل من عبارة لابن الزيات (١) أو من الغزاليين المختصين بهذه العمل (٤) . ولا شك أن هذه المحال الصغيرة

(١) قال ابن حوقل عن طحا مدينة فيها خير طراز (المسالك والممالك ص ١٠٥)

(٢) الكواكب السيارة ص ٣٠٣

(٣) الكواكب السيارة ص ٣٣ (وجاءت امرأة تبيع غزلها)

(٤) ونعرف هذا من عبارة القرظي (الخطط ج ١ ص ٣٩٧) « وكان فيها من

الرماح الطوال الخبطة السم الجيساد عدة حملوا منها ما قدروا عليه وبقي منها ما كسره الزكائية ومن مجراهم كانوا يبيعونه للغزاليين وصناع المرادن » المرادن معناها المغارل »

كانت منبثة في مختلف أنحاء البلاد واستمر هذا النظام طيلة العصور الوسطى كما يستدل من كلام ابن الحاج في كتابه « المدخل ج ٤ ص ١٥ » إذا قال عن الصانع « لا يخلو حالهم من قسمين: إما أن يكون صانعا يعمل بالأجرة عند غيره وإما أن يعمل لنفسه وهو أيضا على قسمين: أحدهما أن يكون الناس يأتون بالغزل ينسجه لهم وهذا يسمونه بالقبالة، والقسم الثاني أن يشتري الغزل وينسجه لنفسه ويبيعه ». وهكذا نجد الورش الصغيرة حيث يمتلك أصحابها رأس المال والآلات والعمل.

أما في البلاد الكبيرة مثل تينيس ودمياط فيظهر أن بعض الساسرة كانوا يتولون هذا العمل فيسلمون الغزل إلى عمال يقيمون في غرف يستأجرونها في أبنية معينة ويقوم النساجون بنسجها ثم يسلونها أثوابا. وقد أورد القزويني شيئا عن هذا نقتبسه لأهميته: « من ظريف أمر دمياط أن في قبليها على الخليج غرفا تعرف بالمعامل يستأجرها الحاكم لعمل ثياب الشرب فيها فان عمل بها ثوب ونقل إلى غير هذه الغرف علم بذلك السمسار المبتاع للثوب وينقص من ثمنه لاختلاف جوهر الثوب (١). فهنا العامل يستأجر محلا للعمل فيه ثم يبيع ما يصنعه للسمسار الذي يراقبه مراقبة دقيقة ويظهر أن هذه العامل كانت مزودة بالآلات إذ يقول القزويني عن المصانع « فلا يكاد يبحث آلتها » وذلك بعد استئجارها، أما من الذي يملك هذه الغرف فالمؤلف المذكور لا يوضح ذلك والذي نراه أنها إما ملك للحكومة (٢) وأما ملك لطبقة من الرأسماليين ونرجح أن يكون هؤلاء هم الساسرة أنفسهم ويصح أن تكون هذه الأماكن ما أطلق عليه اسم « طراز العامة ». وكانت القاعدة أنه بعد تمام عملية النسيج تسلم إلى عمال آخرين لكل منهم عمل اختص به فمنهم من يطويها ويشدها بالقش ويشدها في السفط ويخرمها وكان لكل واحد من هؤلاء رسم يتقاضاه نظير عمله (٣). ولا بد أن أرباب هذا المعامل الكبيرة كانوا يديرونها

(١) آثار البلاد وأخبار العباد ص ١٢٩

Sefer Nemeb, p. 127.

(٢) هذا ما ذكره ناصر خسرو عن تينيس:

(٣) المقدسي: أحسن التقاسيم ص ٢١٣

بنظام دقيق ويشرفون على العمال بعناية ويقيدون كافة نفقات الانتاج حتى يكون العمل مجزيا بالنسبة إليهم .

وكانت هذه الصناعة مصدر رخاء وثروة للمشتغلين بها سواء كانوا من أصحاب المصانع أو من تجار المنسوجات (١) وحتى العمال أنفسهم كانوا يقبلون على عملهم بسرور (٢) بسبب الأجور التي كانت تدفع لهم بلا شك .

وقد ذكر ناصر خسرو مراراً المخازن والمتاجر التي كانت تؤجرها الحكومة لصناع وتجار المنسوجات . وينبغي ألا نظن أن معنى هذا أن الحكومة الفاطمية كانت تحتكر صناعة النسيج أو تجارتها وكل ما في الامر أن الحكومة كانت تنظر إلى تأجير مأمكك من مبان كمصدر إيراد لها وليس لهذا علاقة ببحرية الصناعة .

ثالثاً — المصانع الحكومية وكانت ذات نظام دقيق وتختص بصنع ما يلزم البلاط الفاطمي ولا يباع انتاجها للأفراد (٣) وكانوا يختارون للإشراف على العمل في طراز الخاصة موظفاً كبيراً من الأعيان والامائل من أرباب العمائم والسيوف يتبعه مائة رجل لتنفيذ الاستعمالات بالقرى وتحت امرته عشاري دتماس وثلاث مراكب من الدكاسات (٤) ولها رؤساء ونواتية نفقاتهم جارية من مال الديوان فإذا ما عدت الاستعمالات الخاصة التي منها المظلة وبدلتها والبدنة (٥) واللباس الجمعي (٦) حملها

(١) كان أهل نيس وأكثرتهم حاكة مياسير اصحاب ثراء (المقرئزي : الخطط ج ١ ص ١٨٧) وقد ذكرنا من قبل عبارة ناصر خسرو عن ايجار خانات المنسوجات (سفرنامه ص ١٢٨)

(٢) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeḥ, p. 113.

Ibid, p. 113.

(٣) نوع من المراكب كان يسمى في عصر المماليك الحراقفة Dozy: Dictionnaire

(٤) نوع من المراكب التي كانوا يخصصونها في عصر الفاطميين لكبار رجال الدولة

(٥) المظلة قبة من حرير مزركش بالذهب كانت تحمل على رأس الخليفة في المواكب وتشابه لون الثياب التي بلبسها . أما البدنة فتوب ينسج للخليفة خاصة ليس فيه

من الغزل الا أوقيتين وبقية مفزول بالذهب

(٦) ما كان يلبسه الخليفة في أيام الجمع

ناظر الطراز إلى القاهرة حيث يبلغ في اكرامه واحترامه بوضع ذابة من دواب الخليفة تحت تصرفه وينزل في منظره الغزاة وتجري عليه الضيافة كالغرباء الواردين علي الدولة ويخلع عليه بين يدي الخليفة باطنا (١) ولا يخلع على أحد كذلك سواء . وإذا عاقته ظروف العمل أو غيره عن التوجه إلى القاهرة بنفسه أناب عنه شخصا آخر يشترط أن يكون أبنه أو أخوه الامر الذي يدل دلالة واضحة على مبلغ اهتمام الحكومة بهذا العمل والثقة التي يلزم توافرها فيمن تسند إليه إدارته . وكان للطراز ناظر ومشارف ومثول وشاهدان . ولا بد أن يكون الغرض من هذا التنظيم الاشراف الدقيق علي صناعة النسيج في كل مراحلها ومراقبة المشتغلين بها وعمل الحسابات اللازمة .

وكانوا إذا احتاجوا إلى عمل شيء من الامتعة صدرت به تذكرة من ديوان الخزانة وسيرت إلى موظفي الطراز مقرونة بما تقرر من نفقاتها من المال والذهب المغزول (٢) . ومعنى هذا وجود إدارة مركزية بالقاهرة يتبعها الطراز في تنيس ودمياط وغيرها وهذه الادارة هي التي كانت تقدر ما يلزم من الملابس وتصدر التعليمات صدد صناعتها وتتولى بيان النفقات المختلفة . وهذا كله شاهد بدقة تنظيم هذه المنشآت الحكومية .

وقد أنشأ المعز في القاهرة دار السكسوة لتفصيل الثياب التي يراد توزيعها علي مختلف أصناف الناس وكانت الخدمة فيها ذات رتبة عظيمة وكان بها خزانتان . فالظاهرة يتولاها أكبر حواشي الخليفة من الاستاذين أو غيرهم وبها صاحب المقص أي رئيس الخياطين . أما الخزانة الباطنة فينقل اليها ما هو خاص بلباس الخليفة نفسه وكانت تتولاها امرأة تنعت بنزيل الخزان وتحت أمرتها ثلاثون جارية (٣) . ومن المنشآت الحكومية خزانة البنود التي بناها الخليفة الظاهر (٤) وقد بنى يعقوب بن

(١) أي الملابس الداخلية

(٢) راجع ما كتبه عن الطراز وعمله واختصاصه : —

(أ) ابن ممانى : قرانين الدواوين (مخطوط) ص ١٥١

(ب) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٩٤

(ج) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤٦٩ — ٤٧٠

(٣) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤١٣

(٤) شرحه ج ١ ص ٤٣٣

كلس داراً عرفت بعد الوزير بدر الجمالي باسم دار الديباج (١) بسبب نوع النسيج الذي كان يعمل بها .

الحكومة الفاطمية والصناعة استغلت الحكومة الفاطمية التوسع العظيم في

الصناعات عامة والنسيج خاصة ففرضت الرسوم العالية خاصة على الكليات كالأصناف الفاخرة من المنسوجات وهو ما يتماشى مع أحدث المبادئ الاقتصادية التي تعتقها الحكومات اليوم . وقد نوه المقدسي بثقل الضرائب في تينيس ودمياط خاصة (٢) بصفتها من أكبر المراكز للإنتاج وقدر ناصر خسرو الخراج اليومي لتينيس وبندها بألف دينار وكانوا يحددون يوماً لجمع الخراج مرة واحدة (٣) ومعنى هذا أن خراج هذه المدينة الصناعية يربو على ثلث مليون دينار في السنة حتى أن متأخرات ثلاث سنوات بلغت ألف ألف دينار والفي ألف درهم (٤) أي أن هذا الرقم يمثل ضرائب السنوات الثلاث . ونحن لا نقبل هذه الأرقام بأي حال من الأحوال لما يشوبها من طابع المغالاة الشديدة . وهذا الغلو لا نعجب لصدوره من ناصر خسرو الذي عجب بكل شيء في مصر الفاطمية كما أن عدم وصول السجلات الرسمية لنا يحملنا على تقبل الكثير من الروايات عن المسائل المالية بأشد الحذر . وبرغم هذا لا يسعنا إلا أن نعترف أن إيراد الضرائب على الصناعات كان عنصراً هاماً في ميزانية الدولة الفاطمية .

وقد ذكر المقرئى عبارة فيها نوع من الغموض إذ نسب إلى يعقوب بن كلس أنه استأصل صناعة تينيس ودمياط بالنوائب (٥) وهو بذلك يقصد الضرائب التي

(١) المقرئى : المخطط ج ١ ص ٤٦٤ . وكان يشرف عليها موظف كبير فقد ذكر المقرئى (شرحه ج ٢ ص ٨١) في وصف حمام بن قرقة : أنهاها - أى الحمام - أبو سعيد ابن قرقة الحكيم متولى الاستمالات بدار الديباج وخزائن السلاح في الدولة الفاطمية .

(٢) أحسن التقاسيم ص ٢١٣

Sefer Nemeh, p. 113.

(٣) المقرئى : المخطط ج ١ ص ١٨١

(٤) شرحه ج ١ ص ١٧٢

(٥) شرحه ج ١ ص ١٧٢

قررها الوزير على الصناعات والمشتغلين بها في هذين البلدين . وقد يبدو من ظاهر هذه العبارات أن الحكومة عملت على قتل الصناعة الأهلية تمهيدا لاحتكارها فلو كان هذا صحيحا لكان من الصعب أن نصدق كلام المقرزي نفسه والمقدسي وناصر خسرو والإدريسي وغيرهم عن الصناعة المصرية في العصر الفاطمي ونشاطها واتساع نطاقها . وكيف يتفق استئصالها مع البيانات التي تذكرنا بقصص « ألف ليلة وليلة » مما أفرد له المقرزي صفحات حين وصف لنا بأسلوبه الدقيق الممتع ما كانت تحويه خزائن القصور الفاطمية والتي بلغ عن ما نهب منها في فترة وجيزة ثلاثين ألف دينار (١).

والذي نراه بصدد عبارة المؤرخ المصري الكبير أنه بالغ كثيرا بشأن هذه « النوايب » وما نلاحظه من دراسة كلام المقرزي على مختلف أنواع المكوس أنه كان يستنكر كثرتها وشدتها ويمتدح من الخلفاء والسلاطين من خفف وطأتها أو أمر برفعها، بل إن ابن جبير الذي زار مصر بعد سقوط الدولة الفاطمية بسنوات قلائل أشاد بما الغاء صلاح الدين الأيوبي من مكوس كانت تنقل كاهل الصناعة والتجارة الداخلية في عصر الفاطميين وطالبه بالغاء ما تبقى منها (٢) . ويخيل لنا أن أمثال هؤلاء الكتّاب كانوا يدعون في تلك العصور — ولو بطريق غير مباشر إلى تطبيق مبادئ سياسة الحرية الاقتصادية Laissez Faire (٣) وهي السياسة التي نادى بها جماعة الطبيعيين من أرباب المذاهب الاقتصادية .

ولم يقف تدخل الحكومة الفاطمية عند حد فرض الرسوم على الصناعة بل شمل الإشراف الدقيق على عملية البيع والأصدار فكان البيع لا يتم الا على أيدي السامرة وبعد أن يختم عليها بخاتم الحكومة وتفتش المراكب عند إبحارها من الميناء كما في

(١) المقرزي : الخطط ج ١ ص ٤١٦

(٢) كتاب الرحلة ص ٥٦

(٣) ظهرت مدرسة الطبيعيين بشكل واضح في فرنسا في القرن الثامن عشر الميلادي وزعيمها كيناي Quesnay وقد دعا هؤلاء الاقتصاديون الى الحرية في الميدان الاقتصادي فطالبوا بحرية العمل والصناعة والتجارة وحملوا على الاحتكارات والرسوم الداخلية الجمركية والتقابات الطائفية .

حالة شطا (١) . ونعتقد أن الغرض من هذا النظام الشديد ضبط عمليات الصناعة والبيع حتى يتيسر تقدير الضرائب عليها . ولا شك أن قيام سماسرة معروفين لدى الحكومة مما يسهل أمر حياة هذه الضرائب . ولم يذكر لنا المقدسي أو غيره الفائدة التي كانت تعود على هؤلاء السماسرة ويبدو أنهم كانوا يتناولون نسبة مئوية من مجموع الرسوم كما كانوا يأخذون جعلا من الصناع والتجار نظير إشرافهم . ويخيل إلينا كذلك أنه كانت عليهم مهمة أخرى هي التأكد من جودة القماش والعمل على ضبط القياس ومنع الغش أو التلاعب فيه .

توطن الصناعة :

أشرنا من قبل إلى الأماكن التي اختصت بصناعة النسيج في العصر الفاطمي ولاحظنا أن صناعة الأنواع التيلية الممتازة قد اختص بها شمال الدلتا ولعل هذا راجع إلى عامل طبيعي هو رطوبة الجو الأمر الذي يساعد على متانة خيوط الغزل الدقيقة وبماسكها في عملية النسيج .

إلا أن هناك أسبابا أخرى . فلما شاهد أن الاسكندرية وغيرها من الأماكن الساحلية تمتع بسمعتها الصناعية من أقدم الأزمنة ولما كان جانب من إنتاج البلاد يصدر إلى الخارج كان من العقول أن تتركز هذه الصناعة على مقربة من الساحل الشاهلي حيث يسهل النقل إلى جنوب أوروبا والقسطنطينية وسواحل آسيا الغربية . أضف إلى هذا أن الاسكندرية كانت في العصر الفاطمي ترتبط بداخل البلاد بقناة عرفت في العصور الوسطى باسم خليج الاسكندرية (٢) . وكذلك اتصلت دمياط بالداخل بواسطة فرع النيل الشرقي ومنه كانت تخرج فرقة تصب في بحيرة المنزلة حيث جزيرة تيس الصغيرة .

(١) المقدسي : أحسن التقاسيم ص ٣١٣ وفيما يلي نص عبارته « وأما الثياب الشطوية فلا يمكن القبطي أن ينسج شيئا منها إلا بعد ما يختم عليها بختم السلطان ولا أن تباع إلا على يد سماسرة قد عقدت عليها وصاحب السلطان يثبت ما يباع في جريدته ثم تحمّل إلى من يطويها ثم إلى من يشدها بالقش ثم إلى من يشدها في السفط وإلى من يحزمها وكل واحد منهم له رسم يأخذه ثم على باب الفرضة يؤخذ شيء وكل واحد يكتب على السفط علامته ثم تفقش المراكب عند إقلاعها »
(٢) أنظر ما كتبناه في هذا الموضوع

ولكن هناك ظاهرة قد تفسر اشتهار أما كن معينة كدمياط. وتيس وشطا وديق وأسبوط وأخميم بصناعة النسيج. فالمقرزي ومن سبقه أمثال ياقوت والادريسي وناصر خسرو والمقدسي وابن حوقل اشاروا في معرض كلامهم الى أن أغلب المشتغلين بهذه الصناعة كانوا من الأقباط وأن أغلب سكان تلك المدن وغيرها مما يماثلها كانوا من هذا العنصر وهذا الأمر المتعلق بأهمية الأقباط في الصناعة ينطبق على كثير من الحرف والمهن (١). فالأستاذ فيبت حين يتكلم عن زخارف العصر الفاطمي المكونة من أشكال الحيوان والانسان يقول إن في اخشاب الكنائس الفاطمية زخارف تشبه في أسلوبها الفن الزخارف التي تراها في المباني الاسلامية التي ترجع إلى العصر نفسه. ولما كان الكاتب المذكور يستبعد أن يشتغل المسلمون في زخرفة كنائس النصارى فهو يستتج أن زخرفة مباني المسلمين إنما قام بها الفنانون والصناع الأقباط وما كان يسعهم أن يرفضوا هذا العمل بل إن مهنة الطب نفسها في البلاط الفاطمي كانت أشبه باحتكار في أيدي الأطباء من أهل الدمة كما يتضح من مراجعة الأسماء الكثيرة التي أوردها القفطي في كتابه «أخبار الحكماء» وابن أبي أصيبعة في مؤلفه «عيون الأنباء في أخبار الأطباء».

فهل نستطيع أن نجد صلة بين صناعة النسيج وديانة الصناع ، وبعبارة أخرى ألا يمكن أن نلاحظ بسهولة أن المراكز التي اشتهرت بهذه الصناعة هي نفسها التي كان أغلب أهلها أو فريق كبير منهم على الأقل من أتباع هذه الديانة . وبما نلاحظه في هذا الصدد كذلك أن دراسة كتب الاحصاء الفترية والسنوية التي تصدرها الحكومة المصرية الآن تظهر بجلاء أن هذا الظاهرة لا زالت مشاهدة فأسيوط وأخميم مثلا من المراكز الصناعية الحالية وخاصة في النسيج وما زال عدد كبير من أهلها من الأقباط وكثير منهم يشتغل بالصناعة .

ومن المؤكد أن ما ذكرناه بشأن الأقباط ليس هو العامل الوحيد والمكفئ قد يساعد على تفسير وجود صناعة النسيج في أماكن معينة إذا ما أضيف إلى غيره من العوامل .

(١) ذكر أبو صالح الارمني عن مئة الأسماء أنها اشتهرت بما كان يصنع فيها من الخمر بكثرة وأغلب سكانها من الأقباط (أنظر Churches and Monasteries of Egypt p. 115.

الأسعار والأجور :

لايسعنا أن نختم الحديث عن صناعة النسيج دون أن نعرض للأسعار التي كانت تباع بها المنسوجات والأجور التي كان الصناع يتناولونها في ذلك العصر .

أما الأسعار فكانت تتفاوت حسب نوع النسيج فالأقمشة الفاخرة الممتازة كانت تباع بأسعار عالية كما يتضح من البيان التالي .

الثوب الذي يقال له البدنة يبلغ ثمنه ١٠٠٠ دينار (١)

العمامة الشرب المذهبة » ثمنها ٥٠٠ » (٢)

شقة ديبق حريرى يبلغ ثمنها ١٠ دنانير

» غلالة ديبق » » ٨ »

ملاءة ديبق » » ٢٤ ديناراً (٣)

وفي أيام الشدة العظمى بيعت مرتبة خسروانى حمراء بثلاثة آلاف وخمسمائة دينار ومرتبة قلموني بيعت بألفين وأربعمائة دينار وثلاثون سندسية بيعت كل واحدة منها بثلاثين ديناراً (٤) مع العلم أن هذه الأثمان التي بيعت بها تلك السلع أقل من ثمنها الأصلي بكثير .

ولا ريب أن الأسعار التي أوردناها عالية وذلك لأنها من أجود أنواع الكتان والحريير وتدخل في صناعتها خيوط الذهب . كما أن هذه الأنواع إما لاستعمال الخليفة وإما لتوزيع على رجال الدولة . زد على هذا أنها من النسيج الذي تطلبت صناعته أكبر قدر من المهارة والدقة من الوجهة الفنية .

وقد أورد جروهان بعض الأسعار عن فترة سابقة للعصر الفاطمي إلا أنه لادعى إلى الظن أن مستوى الأسعار قد زاد كثيراً في العصر الفاطمي .

(١) المقرئى : الحطط ج ١ ص ١٧٧

(٢) شرحه ج ١ ص ٢٢٦ وطول العمامة مائة ذراع وهذا الثمن خارج عنه الحريير والغزل

(٣) شرحه ج ١ ص ٤١٠

(٤) شرحه ج ١ ص ٤١٦

٤ دينار و ١٠ دوانق	ثمان منديلين
٨ دنانير ونصف	جبة من السكتان
دينار ونصف	خرقة صوف
ديناران	مفرش
ثلاثة دنانير ونصف	رداء بغدادى
دينار لإقيراط	عمامة خز كحلى
أربعة دنانير ونصف (١)	جبة خز خضراء

ولعل هذه الأنواع مما استعملها أفراد الطبقة الوسطى .
وإلى جانب ماسبق نجد أسعاراً منخفضة فقد جاء في ورقة بردى يرجع تاريخها إلى القرن الرابع الهجرى ما يأتى :

« حزمه من الملابس ١٥ ثوباً ثمنها ١٦ ديناراً » (٢) أى أن ثمن الثوب الواحد لا يزيد عن دينار إلا قليلاً . ومن ورقة بردى أخرى نعلم أن ثمن الحزمة من عشرة أثواب كان اثني عشر ديناراً وسدس دينار (٣) .
ويمكن أن نكون فكرة عن أجور بعض المشتغلين بعملية الخياطة من البيان التالى : —

- « بطانة صفراء بالحشيش (٤)
وفرد بطانة حمراء بالقم (٥)
وجبة خز حمراء صفراء
وقميص وسراويل معصفر (٦) بدرهمين

(١) Arabic Papyri (Economic Texts) ms vol. VI, p. 89-91

(٢) A. Grohman; Arabic Papyri (Economic Texts) ms

(vol. VI, pp. 81—82.

Ibid p. 86. (٣)

(٤) فسر جرومان بطانة بأنها قميص أو من الملابس الداخلية (شرحه)

(٥) ملونة باللون الأحمر المتخذ من شجر ينمو في جزر الهند الشرقية ويدعى خشب

البرازيل

(٦) أى ملونة باللون الأصفر

وأيضاً جبة عناية وبطانتها صفراء

وهذا حساب خالد ٣ (١) »

وفي البيان الذى أشرنا إليه برقم (٢) نجد أن ثمن هذه الأثواب على الأجر ١٣ ١/٢ دينار أى أن الأجر وحده ١ ١/٢ دينار (٢) . ونستدل من ورقة بردي أخرى على أن أجره عمل الثوب كانت ١ دينار (٣) وأجرة خياطة غلالة المرأة أربعة دراهم وربع (٤) . وقد يبدو لأول وهلة أن الأجور التى ذكرناها كانت شديدة الانخفاض إلا أن جروهمان يذكر أوراقاً بردية أخرى تثبت أن أجره عمل ثوب المرأة كانت قيراطاً (٥) كما كانت أجره العامل الزراعى اليومية لا تزيد عن سدس الدانق (٦) .

A. Grohman, Arabic papyri (Economic Texts) ms (١)

Vol. VI, pp. 84—86.

Ibid, p. 86. (٢)

Ibid, b. 86 (٣)

(Footnote) (٤)

Ibid, p. 86. (٥)

Ibid, p. 71. (Footnote) (٦)

ونعتقد أن هذه الأجور التى تناولها هؤلاء الصنائع مناسبة للعصر الذى عاشوا فيه ولأسعار المواد الغذائية بنوع خاص ، ومن الخطأ تقدير هذه الأرقام بالعملة التى تداولها اليوم لما هنالك من فرق كبير بين القوة الشرائية للذهب والفضة فى

العصور الوسطى بالقياس الى ما هم عليه اليوم وفى هذا كتب Le Strange

فى كتابه « Palestine under the Moslems », p. 44. ما ترجمته

« إن قيمة الذهب والفضة قد انخفضت كثيراً منذ كشف العالم الجديد فى القرن

الخامس عشر فقبل تلك الفترة كانت الأوقية من الذهب تشتري من الغذاء والعمل

ما تشتريه ثلاث أوقيات الآن . إن الدينار وإن كان يساوى عشر شلنات تقريباً إلا

أن قيمته الشرائية فى تلك العصور تماثل ثلاثة أمثال القيمة المذكورة أى ثلاثين

شلناً . ويتبنى عمل النسبة نفسها بشأن الفضة كما يجب تعديلها بسبب الانخفاض

العظيم الذى طرأ على أسعار الفضة فى الأزمنة الحديثة فى أيام المقدسى كانت أوقية

الذهب تشتري ما يقرب من اثنتى عشر أوقية من الفضة بينما اليوم تحصل على اثنتين

وعشرين ونصف أوقية من الفضة مقابل أوقية واحدة من الذهب . ويلاحظ أن

لوسترنج ألف كتابه فى أواخر القرن التاسع عشر ومنذ ذلك الحين ضبطت أسعار الفضة .

(ب) بناء السفن

لعل أثر الظروف الجديدة لم يبد قويا واضحا في صناعة مصر بقدر ما ظهر في صناعة بناء السفن . فلأول مرة في تاريخ مصر الاسلامية يتغير وضع البلاد السياسي وتصبح القاهرة عاصمة امبراطورية تشمل شمالي إفريقيا وبلاد الشام والحجاز وجزيرة صقلية فضلا عن مصر نفسها . إزاء هذا صار من الضروري أن يكون للبلاد أسطول قوى يذود عن سواحلها خاصة وقد أخذ البيزنطيون في تهديد بلاد الشام واستولوا على بعض مدنها الكبرى مثل أنطاكية وحلب .

وقد ذكر ابن أبي طي أن المعز لدين الله أنشأ دارالصناعة بالمقس وبنى فيها ستائة مركب ، ولكن المسيحي ينسب فضل إنشاء دار الصناعة هذه إلى الخليفة العزيز بالله (١) أما الرقم الذي ذكره ابن أبي طي فعليه مسحة المبالغة الشديدة كما أننا نرجح أيضا رواية المسيحي لأنه معاصر ولذا فعى أقرب إلى الصدق والدقة . وبما جعلنا نميل إلى الأخذ بها أن الحالة السياسية بين مصر والدولة البيزنطية كانت قد توترت واستعد العزيز للخروج إلى الشام وأشرف عيسى بن نسطوروس على انشاء الأسطول . وقد اقترن بناء هذا الأسطول بحادث ذلك أنه في أواخر شهر ربيع الآخر سنة ٣٨٦ هـ سبت ناز أحرقت خمس عشاريات وأتت علي العدة والسلاح ولم يبق سوى ستة مراكب فاتهم العامة الروم المقيمين في القسطنطينية بتدبير الحريق وهاجموهم ونهبوا دورهم وقتلوا منهم نحو مائة رجل (٢) .

وقد تابع خلفاء المعز والعزيز العناية بالأسطول وكانت أهم مراكز انشاء السفن مصر واسكندرية ودمياط . وحتى في أواخر الدولة الفاطمية حين ضاعت الشام واضطربت أحوال البلاد المالية كان الأسطول مكونا من نحو ثمانين شونة وعشر مسطحات وعشر حمالات وكانت جريدة قواده أيضا تزيد على خمسة آلاف منهم عشرة أعيان يقال لهم القواد ويصل راتب الواحد إلى عشرين ديناراً ثم إلى خمسة

(١) المقرئ : المخطوط ج ٢ ص ١٩٥

(٢) شرحه

عشر ديناراً وهكذا إلى دينارين وكان لهم اقطاعات تعرف بأبواب الغزاة ومنها إيراد
النطرون (١) .

وكانت هناك رسوم وتقاليد عند اقلاع الأسطول للغزو فكانوا إذا تم الاستعداد
ركب الخليفة والوزير إلى منظره المقس فاذا ما وصلت المراكب من صناعة مصر
قامت ببعض المناورات بعدها يتقدم المقدم والرئيس إلى حضرة الخليفة حيث يوصيهما
ويدعو لهما بالنصر والسلام ويعطى المقدم مائة دينار والرئيس عشرين ديناراً . وبعد
اتهاء هذا الاحتفال تنحدر السفن في فرع النيل الشرقي إلى دمياط ومنها تخرج
إلى البحر (٢) .

الأ أن هذا الأسطول أمر بحرقه الوزير شاور لما استولى الصليبيون على بلبيس
واستعدوا لالزحف على القسطنطينية (٣) وهكذا قضى وزير فاطمي علي الأسطول الذي
بدأ إنشاؤه على يد خليفة فاطمي .

ولم يقتصر الأمر على الأسطول الحربي بل نشطت صناعة المراكب لأغراض
النقل والتجارة نتيجة للتوسع التجاري الذي شاهده البلاد في هذا العهد فكانت
السفن تفلح إلى موانئ شالي إفريقية وجنوب أوروبا وجزيرة صقلية والشام وتعود
محملة بالسلع اللازمة كما كانت السفن تملأ سطح النيل محملة بالغلال إلى القسطنطينية
والتاجر الشرقية من أسوان وقوس بعد وصول القوافل وهكذا . وقد دهش ناصر خسرو
من آلاف السفن التي رآها في تينيس وساحل مصر (٤) .

أما الأخشاب اللازمة لبناء السفن فكان بعضها يؤتى به من مناطق الغابات
المغروسة في كثير من جهات الوجه القبلي ومن البساتين الكثيرة في ظاهر القسطنطينية
والقاهرة وفي قلوب . وقد شرحنا كيف كانت أجود أنواع الأخشاب احتكاراً
للفاطميين برسم الأسطول والمراكب الديوانية . إلا أن إنتاج البلاد من الخشب لم

(١) المقرئ ج ٢ ص ١٩٣

(٢) شرحه ج ١ ص ٤٨٠

(٣) شرحه ج ٢ ص ١٩٤

(٤)

يكن كافياً كما كانت بعض أنواعه لا تمتاز بالصلابة اللازمة ولهذا السبب كانوا يستوردون الخشب من أوربا على أيدي البنادقة مما جعل القطر تحت رحمتهم، وكثيراً ما تدخل الأباطرة والبيزنطيون لمنع المدن الإيطالية من تزويد مصر بما يلزمها من هذه المادة (١)، ومن المؤكد أن مثل هذا الخطر كان يهدد صناعة السفن الحربية بأعظم الأخطار. وقد حدثت أزمة من هذا القبيل إذ لم يجد عيسى بن نسطوروس المقادير اللازمة لعمل الأسطول الذي كان مزعماً إرساله إلى بلاد الشام ولذا أصدرت الحكومة الأوامر بقطع الأخشاب في مختلف جهات القطر (٢).

وبطبيعة الحال كان إنشاء المراكب الحربية من اختصاص ديوان العمائر وفي الوقت نفسه كانت الحكومة تبنى كثيراً من المراكب التجارية وتبيعها ومن هذه المراكب الملوحة التي قال ابن مماتي إنها كانت جارية في ملك الديوان (٣). وكانت هناك أيضاً مراكب أطلق عليها أرباع الكيل تعمر من الحراج فاذا وصلت إلى ساحل مصر قومت أو نودي عليها فمهما بلغت من الثمن طوِّب صاحبها بحق الربع ضريبة (٤) أي أن الحكومة الفاطمية كانت تستغل صناعة السفن باحتكار الأخشاب أو بناء السفن لحسابها وبيعها أو فرض الضرائب الكبيرة عليها.

(١) راجع ما كتبتاه عن الغابات وتجارة مصر الخارجية

(٢) يحيى بن سعيد: التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق من ١٧٨ — ١٧٩

(٣) القوانين الدواوين (مخطوط) من ١٦٢

(٤) شرحه من ١٦٢

(ج) العمارة

كان العصر الفاطمي عاملا كبيرا الأهمية في نشاط العمارة الذي تجلّى في العدد الكبير من المباني التي أنشأها الخلفاء والوزراء ، وفي تعدد أنواعها من مساجد وجوامع وقصور ومناظر ومشاهد وغيرها ، وفيما استحدثه المهندسون من أساليب جديدة لبعضها تابع أجنبي . وإذا كان إنشاء المساجد والجوامع في أيام الفاطميين لا يعادل نظيره في العصر المملوكي إلا أن هؤلاء الخلفاء كانوا من كبار البنائين إذا قيسوا بمن سبقهم من حكام مصر الإسلامية .

ويرجع نشاط العمارة في عهدهم إلى عوامل مختلفة . فقد استهلوا عهدهم بانتهاء القاهرة واتخاذها عاصمة وعملوا على تزيينها بالمباني الرائعة حتى تكون منافسا لكل من بغداد وقرطبة وساعدهم على الإكثار من البناء توافر المال في أيديهم بسبب استتباب الأمن مما ساعد على تقدم الزراعة واتساع نطاق التجارة . أضف إلى هذا أنهم كانوا يشجعون المهندسين من أهل الهمّة ويستقدمون إذا لزم الأمر غيرهم من البلدان الأخرى .

ولما قدم جوهر وضع أساس القاهرة وقصد باختطاطها أن تكون حصنا فيما بين القرامطة ومدينة مصر ليقاتلهم من دونها (١) وبني سور الحاضرة الجديدة للبلاد من اللبن وكانت اللبنة الواحدة قدر ذراع في ثلثي ذراع وعرض جدار السور عدة أذرع يسع أن يمر به فارسان (٢) . وأخذت عمارة القاهرة تزداد إذ أصبحت مقر سكنى الخليفة ورجال القصر وأخذ الناس ينتقلون إليها حتى أربت على الفسطاط فبهجتها وروائها (٣) . ولما ولي بدر الجمالي الوزارة عمل على زيادة عمارة القاهرة بأباح للناس من الملحية والعسكرية والأرمن وكل من استطاع عمارة أن يعمر ما شاء

(١) المقرئوى : الخطط ج ٤ ش ٣٦١

(٢) شرحه ج ١ ص ٣٧٧

(٣) على بك بهجت ، مسيو البير جيريل : حفريات الفسطاط ص ١٣

فيها مما خلا من الفسطاط ومات أهله فأخذ الناس ما كان هناك من انقاض الدور وغيرها وعمرها بها المنازل في القاهرة (١). وفي أيام الخليفة الأمر بأحكام الله أمر الوزير المأمون البطائحي فنودي في الناس مدة ثلاثة أيام بأن من كان له دار في الخراب فليعمره ومن عجز عن عبارته يبيعه أو يؤجره من غير نقل شيء من أنقاضه فكانت النتيجة أن عمر الناس ما كان من ذلك مما يلي القاهرة من جهة المشهد النفيسى إلى ظاهر باب زويلة (٢) ولكن يظهر أن الجانب الذي اهتم وزراء الفواطم بتعميره إنما هو الخطط المجاورة للقاهرة (٣). وقد بنى بدر الجمالى سورا آخر للقاهرة في عام ٤٨٠ هـ (٤) وبه بوابات جديدة منها باب زويلة الذى أنشأه عام ٤٨٥ هـ وعلى أراجيه ولم يعمل له باشورة كما هي عادة أبواب الحصون ولكنه عمل في بابه زلاقة كبيرة من حجارة صوان عظيمة بحيث إذا هجم عسكر على القاهرة لالتفت قوائم الخيل على الصوان (٥)

وقد أثبت Van Berchem أن الأبواب الجديدة تمثل مبادئ العمارة الحربية تلك المدرسة الفنية التى تجد آثارا تدل عليها فى القسطنطينية ونيقية وبروسه واطاليا (٦) وهذا الطراز أدخله فى مصر لأول مرة المهندسون الذين أتى بهم بدر الجمالى من الرها .

وأنشأ الفاطميون عددا من الجوامع والمساجد كالأزهر والمقس وراشدة والأقمر وموسى وطلائع بن رزيك . ورمموا وأدخلوا التحسينات فى الجوامع القديمة كابن طولون والجامع العتيق . ولكل من الجوامع الجديدة مميزات وأهميته فى فن العمارات الإسلامية فى الديار المصرية .

(١) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٣٦٤

(٢) شرحه ج ١ ص ٣٠٥

(٣) على بك بهجت ومسيو البير جبريل : حفريات الفسطاط ص ١٥

(٤) المقرئى الخطط ج ١ ص ٣٧٩

(٥) شرحه ج ١ ص ٣٨٠

(٦) Stanley Lane-Poole. The Story of Cairo, p. 153. (١)

وقد استحدث في الجامع الأزهر نوع من الأقواس المدببة على شكل حدوة
الفرس وترتكز على قواعد مرتفعة (١). وكان جامع الحاكم الذي بدأ بناء الخليفة
العزير بالله وأتمه ابنه من بعده أول جامع في القاهرة استخدمت فيه الحجارة (٢)
ويجعل فييت استعمال الحجارة في إنشاء الجوامع من مستحدثات الفاطميين ومميزات
العمارة في عصرهم (٣) وقد أدخله مهندس هذا الجامع وهو أقدم مثال لهذا الطراز
في العالم الإسلامي (٤). أما الجامع الأغر فإنه يدعو إلى الاهتمام لأنه مثال أول للنوع
الجديد الذي يحتوي على المسآذن الرفيعة الاسطوانية. والواقع أن المهندسين أخذوا
يتأثرون بتصميم مأذنة جامع الحاكم وبدأوا في القرن الخامس الهجري (الحادي
عشر الميلادي) يتحررون تدريجاً من الشكل المربع التقليدي للمآذن (٥). وإن
كان من الصعب معرفة المهندس الذي وضع تصميم هذا الجامع الصغير نسبياً إلا
أن مظهره الكنائسي وطريقة تزيين الاقواس في الواجهة والتي تمت بصلة إلى بابي
النصر وزويلة مما يرجح احتمال كون هذا المهندس من مسيحي أرمني ولنا أتى
بهذا النوع من الزخرفة من بلاد أرمينية. (٦)

وقد أدخل الفاطميون في مصر أسلوب إنشاء المشاهد فوق مقابر البارزين

Rivoira Moslem Architecture, p. 154. (١)

ويقول المؤلف إننا لا نعرف اسم مهندس الجامع الأزهر ولما كان جامع
القيروان من أيام زيادة الله الأول يحتوي على أقواس مستديرة لها شكل حدوة
الفرس وترتكز على هذه القواعد فمن المحتمل أن الطراز الذي في الجامع نشأ عن
الرغبة في ربط القوس المدبب الذي أتى به أحمد بن طولون بالقواعد المرتفعة التي
في جامع القيروان ويبدو طبيعياً أن جوهر الصقلي هو الذي أوحى بالفكرة للمهندس
المسيحي الذي أراد تعديل طراز جامع ابن طولون حتى يبرز مظهره ينم عن العهد
الجديد (شرحه ص ١٥٧)

Briggs; Architecture (Ch. VI in «Legacy of Islam»), p.170. (٢)

Wiet; Précis de l' Histoire de l' Egypte, p. 208. (٣)

وقد عقب المؤلف على هذه العبارة بقوله (ولو أن استعمال الحجارة قبل هذا لم
يكن غير معروف)

Rivoira; Moslem Architecture, p. 164. (٤)

Ibid, p. 178. (٥)

Ibid p. 177. (٦)

من أفراد البيت العلوي ممن دفنوا بالديار المصرية وهذا النوع من المباني يدخل لأول مرة (١) ومن أمثله مدفن الجيوشي والمشهد الحسيني ومشهد السيدة رقية .

ومن الجهات التي تقدمت عمارتها في العصر الفاطمي القرافة فأنشأ الخلفاء وأهل بيتهم والوزراء والأعيان بها المساجد الكثيرة مثل مسجد شقيق الملك وكان شقيق الملك هذا صاحب بيت المال في عهد الخليفة الحافظ وعمل مؤسسة فيه ضيافة عظيمة حضرها الخليفة بنفسه ومعه الأمراء والاستاذون وكافة الرؤساء وكان لمساجد القرافة عند هذا الخليفة روزنامج بأسماء أربابها فينفذ اليهم الفاكهة واللحم والحلوى (٢) .

وكان بالقرافة مبان تعرف بالجواسق وكان يقال لها القصور وقد كثر عددها في عصر الفاطميين وكان منها ما تحته حوض ماء لشرب الدواب وفسقية وبستان (٣) كما كان بالقرافة الكبرى عدة دور يقال لها الرباطات أعدت للعجائز والأرامل العابدات وكانت لها الجرايات والفتوحات وأغلب هذه الرباطات من بناء الفاطميين (٤) . وقد وصف ابن سعيد القرافة وصفا شيقا فقال « وبت ليالي كثيرة بقرافة الفسطاط وهي في شرقها بها منازل الاعيان بالفسطاط والقاهرة وقبور عليها مبان معتنى بها وترب كثيرة عليها أوقاف للقراء . . . ولا تكاد تخلو من طرب ولا سيما في الليالي القمرية وهي معظم مجتمعات أهل مصر وأشهر منزهاتهم وفيها أقول :

إن القرافة قد حوت ضدين من دنيا وأخرى فهي نعم المنزل
يعشى الخليلع بها السماع مواصلا ويطوف حول قبورها المتقبل

(١) Hauteceur & Wiet: Les Mosquées du Caire, Tome I, p. 99.

ويقول المؤلفان (ص ١٠٠) « من الجدر الا تترجم هذه الكلمة على أساس أنها تعنى مكان الاستجمام لأن هذا يجعل معنى تحمل الآلام بينما المقصود من هذه الكلمة الشخص الذي لم يتمكن من قول الشهادة عند الموت إما في ميدان القتال أو ما يشابهه ولهذا فالعنى الصحيح لها هو مدفن »

(٢) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٤٤٥

(٣) شرحه ج ٢ ص ٤٥٢ — ٤٥٣

(٤) شرحه ج ٢٤ ص ٤٥٤

كم ليلة يتنا بها وندمنا لحن يكاد يدوب منه الجندل
والدرد قد ملاء البسيطة نوره فكأنما قد فاض منه جدول (١)
وكانت العاطفة الدينية والرغبة في التقرب الى الله بالأعمال الصالحة الحيرية من
الأسباب القوية التي دفعت الناس الى الاكثار من انشاء تلك المباني ذات الطابع
الديني والحيري . ولكن كانت هناك مبان أخرى انشئت لأغراض مختلفة ، فقد
استلزم النشاط التجاري وكثرة ورود التجار من الاقطار الاجنبية انشاء القياسر على
أيدي الامراء وغيرهم كما أقيمت الخانات في القاهرة والفسطاط . وبالغ ناصر خسرو
فجعل ايجار الواحد منها اثني عشر ألف دينار في السنة (٢) أما الخوانيت فقد
أعطانا عن ايجارها أرقاما كثيرة (٣) .

وزاد عدد الحمامات اذ هي من مستلزمات الحياة الاجتماعية في ذلك العصر وقد
وصفها عبد اللطيف البغدادي الذي زار مصر بعد الفاطميين بقليل فقال إنها كانت
متقنة الوضع يسع الحوض الواحد ما بين راويتين الى أربعة أو أكثر وفي داخل
الحمام مقاصير بأبواب وفي المسلخ أيضا مقاصير لأرباب التخصص حتى لا يختلطوا
بالعوام (٤) وبذا كانت فسكرة الطبقات الممتازة وغير الممتازة قوية في ذلك العهد .
وكان للخلفاء الفاطميين قصورهم ومناظرهم ودورهم فأنشأوا منها الكثير
مثل قصور الذهب والاقبال والظفر والشوك والزمرد وكلها قاعات ومناظر . أما عن
دورهم فنذكر دار الضيافة ودار الوزارة ودار الضرب ومناظر اللؤلؤة والغزاة
والمقس وقبة الهواء ودار الملك بمدينة مصر ومنازل العزيزها وغير ذلك العدد
الوفير (٥) .

(١) شرحه ج ٢ ص ٤٤٤

Sefer Nemeh, p. 127.

(٢)

لم تكن هذه المباني وهي القياسر والخانات والوكالات تبني للتجار كعمل من
أعمال الخير بل لأن ايرادها كان يوقفه أربابها في كثير من الأحيان على أعمال البر
راجع (Hautecoeur et Wiet; Les Mosquées du Caire, Tome 1, p. 108.

Sefer Nemeh, p. 127.

(٣)

(٤) أخبار مصر ص ١٦٦ — ١٦٨

(٤) أخبار مصر ص ١٦٦ — ١٦٨

(٥) القريري: الخطط ج ١ ص ٣٨٤

(٥) القريري: الخطط ج ١ ص ٣٨٤

(د) الورق والتجليد

كان من أثر استعمال الورق في الكتابة أن انحط شأن صناعة البردي حتى انقطعت حوالى عام ٦٥٠ م (١) وأخذت صناعة الورق تتقدم باطراد منذ أواخر القرن الرابع وساعدت سياسة الفاطميين على ذلك . فقد دأبوا على جمع أكثر ما يمكن الحصول عليه من الكتب خاصة النادر منها حتى لا يتاح لمكاتب بغداد وقرطبة اقتناء هذه المؤلفات النفيسة (٢) واجتهدوا أن تضم مكاتب القصر عددا كبيرا من النسخ من السفر الواحد . وكانت خزانة الكتب الفاطمية مفعرة هذا العصر وأكبر دليل على ارتفاع الآداب والعلوم (٣) وكان الخليفة يتوجه إليها من وقت لآخر ويستقبل متوليها الذى يعرض عليه نسخا مختلفة من الصحف وما يقترح اضافته الى المكتبة من المؤلفات (٤) . وقد اختلف الكتاب في تقدير عدد ما كانت تضمه هذه المكتبة من المجلدات فقال ابو المحاسن إنها بلغت مائة ألف (٥) فى سائر العلوم . وذكر ابوشامة فى معرض كلامه عما بيع من خزائن القصور بعد وفاة الخليفة العاضد ومن جملة ما باعوا خزانة الكتب وتحتوى على ألفى ألف كتاب (٦) . ويميل الدكتور حسن ابراهيم حسن الى ترجيح رواية ابن الطوير الذى قدر عدد الكتب بستائة ألف (٧) . وبرغم اختلاف التقديرات السالفة الذكر فما لا نزاع فيه أن مكتبة الفاطميين كانت مليئة بصنوف المؤلفات . واذا كان جانب كبير من محتوياتها مما حصل عليه الخلفاء من البلدان الأخرى على أيدي دلالى الكتب

(١) Arnold and Grohmann: The Islamic Book, p. 32-

(٢) الدكتور حسن ابراهيم حسن : الفاطميون فى مصر ص ١٣٦

(٣) الدكتور زكى مجلى حسن : كنوز الفاطميين ص ٢٧

(٤) المقرئى : الخطوط ج ١ ص ٤٠٨ - ٤٠٩

(٥) النجوم الزاهرة ج ٤ ص ١٠١

(٦) كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ج ١ ص ١٩٩

(٧) الفاطميون فى مصر ص ١٤١

أو سمسرتها فلا مرء أن عدداً وافراً منها كان ينسخ في مصر وأن الخلفاء كانوا يستأجرون النساخين ويزودونهم بالورق والحبر وغير ذلك من الأدوات اللازمة .
وازدهرت الحركة العلمية بقصد العمل على نشر الدعاية الشيعية وافتتح الحاكم دار الحكمة في العاشر من جمادى الآخرة سنة ٣٦٥ هـ وحملت إليها الكتب من خزائن القصر ودخل الناس إلى هذه الدار وأصبح لهم قراءة الكتب ونسخ ما أرادوا وجعل فيها ما يحتاجون إليه من الحبر والاقلام والورق والمحابر وعين رواتب مالية ثابتة لورق الناسخ وخلاف ذلك من الأدوات (١) .

ولم يقتصر الأمر على الخلفاء بل تعداهم إلى الوزراء وغيرهم فقد جعل ابن كلثوم في داره خزانة للدفاتر لها ناظر يشرف عليها ورتب الكتاب والأطباق والعلماء والشعراء وغيرهم وألف بنفسه في القراءات والفقهاء والعلم، وكان في داره عدة كتب ينسخون القرآن الكريم وكتب الفقه والطب والعلوم الأخرى (٢) وكان الرؤساء والفضلاء ووجوه القوم يسعون إلى سمسرة الكتب (٣) على الدوام .

هذه الروح العلمية وهذا التشجيع كانا كفيلاً بالعمل على انتشار القراءة وازدياد عدد الكتب ولا شك أن هذا يرتبط أشد الارتباط باتساع نطاق صناعة الورق (٤) وقد أشار الكتاب إليها مراراً فقال أبو صالح الأرميني إن بمصر صناعة الورق الأبيض، كما ذكر ابن سعيد — زائر مصر بعد سقوط الفاطميين بقليل — الورقات وقال إن الفسطاط اختصت بالمطابخ التي كان يصنع فيها الورق المنصوري . ولم يكن الورق يباع بسعر واحد بل اختلفت أسعاره حسب صنعته ونوعه فقد يكون ورقاً زائداً في البياض وفي الصقال ويكون مما عمل في الصيف وآخر عكسه فيه سمرة وتقص في الصقال أو البياض وعمل في الشتاء وما بين ذلك (٥) . وكان هذا

(١) المقرئ المخطوط ج ١ ص ٨٥٤ — ٩٥٤

(٢) شرحه ج ٢ ص ٦

(٣) ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ٢ ص ١١٩ — ١٢٠

(٤) Churches and Monasteries of Egypt, 65

(٥) ابن دقماق : الانتصار بواسطة عقد الأمصار ج ٤ ص ١٠٨

(٦) ابن الحاج : المدخل ص ٨٩

الاختلاف راجعا على ما نرى إلى المادة المستعملة ، كما أن الفرق بين ماصع في الصيف أو الشتاء إنما كان سببه بساطة الآلات التي استخدمها الصناع في المطايخ (١) . ولا شك أن عبارة ابن الحاج التي اقتبسناها تمثل في الحقيقة نفس الحالة في العصر الفاطمي . أما المادة التي استعملت في عمل الورق فيدل تحليل الحرق التي صنع منها الورق أيام الفاطميين على أنها من الكتان المضروب بالقطن (٢) ويبدو من عبارة ابن سعيد أن القسطاط كانت أعظم مراكر هذه الصناعة .

وقد راج عمل الوراقين تبعاً للنشاط العلمي وتشجيع الخلفاء والوزراء والأعيان ، وكان الوراقون في العادة يشتغلون بعمل الورق وتجارته والنسخ والتجليد وبيع الأقلام والحبر (٣) وكان لهم أما كتبهم في الأسواق أسوة بغيرهم من أصحاب المهن وأرباب المتاجر كما كانت محالهم ملتقى الطبقات المثقفة كما تدل على ذلك عبارة ابن خلكان عن ابن صورة الذي كان سمساراً في الكتب ويجلس في دهليز داره لذلك ويجتمع عنده في يومي الأحد والأربعاء أعيان الرؤساء والفضلاء ويعرض عليهم الكتب ولا يزالون مجتمعين عنده إلى انقضاء وقت السوق (٤)

وصحب انتشار صناعة الورق تقدم فن التجليد الذي أبدى فيه الصناع مهارة كبيرة وروحا فنية عالية إذ به « تصان المصاحف وكتب الأحاديث والعلوم الشرعية » (٥) . وكانت عملية التجليد تشتمل الجلد والبطانة والحزير كما استخدم الورق في عمل البطانة (٦) وذلك بعد أن حل هذا مكان البردي في الكتابة (٧) . واستعمل الصناع جلود العجول واستخدموا الحزير والديباج والأطلس في تجليد

(١) هذا ما ذكره ابن سعيد عن أماكن صناعة الورق (المقرئزي : الخطط ج ١ ص ٣٠٧)

(٢) Lam: Cotton in Medieval Textiles, p. 5.

(٣) Arnold and Grohman : The Islamic Book, p. 32.

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ٢ ص ١١٩ — ١٢٠ وابن صورة هذا هو

أبو الفتوح ناصر بن أبي الحسن علي بن خلف الأنصاري المتوفى سنة ٦٠٧ هـ

(٥) ابن الحاج : المدخل ج ٤ ص ٨٧

(٦) ابن الحاج : المدخل ج ٤ ص ٨٩

(٧) Arnold and Grohman: The Islamic Book, p. 51.

(هـ) الأدوات الجلدية

ومما اشتهرت به مصر صناعة الكثير من الأدوات والسلع من الجلود ومن ذلك عمل السروج وقد راجت في هذا العصر إذ أن الخليفة العزيز عمم ركوب الخمر فأقبل عليها الناس من كافة الطبقات من التجار والأعيان ووجوه القوم لا يرون في ذلك حرجا ولا انتقاصا من كرامتهم . أضف إلى هذا أن الجيش الفاطمي كان يضم عددا كبيرا من الفرسان .

وكانت خزائن القصور الفاطمية مليئة بأنواع السروج المصنوعة من الجلد مع أنواع النسيج الفاخر وكانوا يحلون بها بالذهب والفضة . وقد أخرج من الخزائن صناديق سروج محلاة بفضة مجزأة بسواد ممسوحة وجد على صندوق منها الثامن والتسعون والثلاثمائة وعدة ما فيها زيادة على أربعة آلاف سرج كان أبو سعد إبراهيم بن سهل التستري ادخره له فيها وتقدم بحفظها، كل سرج منها يساوي سبعة آلاف دينار إلى ألف (١) . وكان لسكثير من أرباب الرتب ورجال الحاشية حق استعمال هذه السروج إلا ما كان منها غالى القيمة وجعل لركاب الخليفة خاصة (٢) .

وكانوا يأتون بالجلود النادرة من الحبشة وغيرها ويصنعون منها أنواعا فاخرة من النعال والخرايط والتواسيم (٣) .

وقضلا عن هذا كله كانوا يصنعون من الجلود المأخوذة من الحيوانات المحلية الروايا لحمل الماء إلى البيوت ، وكانت مهنة السقائين واسعة الانتشار حتى قدر عدد الأبل لنقل الماء من النيل إلى البيوت في القسطنطين وحدها باثنين وخمسين ألفا (٤) وكانت موضع الرقابة من الحكومة الفاطمية لارتباط ذلك بالصحة العامة.

(١) المقرئى : المخطوط ج ١ ص ٤١٨

(٢) شرحه ج ١ ص ٤١٨ ، الدكتور زكى مجل حسن : كنوز الفساطيين ص ٥٩

(٣) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 154.

(٤) Ibid, p. 132.

(و) الزجاج والخزف والبلور الصخري

امتاز العصر الفاطمي بتقدم كبير في هذه الصناعات الثلاث شمل الانتاج الوفير ودقة الصنعة وجمال الزخرفة على الأواني والقطع المصنوعة من هذه المواد ، أضف إلى هذا تعدد الأغراض التي استخدمت فيها هذه الأشياء .

وكانت أكبر مراكز صناعة الزجاج الفسطاط . حيث تكلم ابن سعيد عن مسابكة (١) في هذه المدينة الكبيرة رغم ما أصابها في أيام الشدة العظمي وبعد الحريق الذي أمر به الوزير شاور في خلافة العاضد . ومن الجهات التي اشتهرت بهذه الصناعة الفيوم والاشمونين والشيخ عبادة والاسكندرية (٢) .

ولا شك أن نشاط حركة البناء في العصر الفاطمي مما تجلّى في القصور والمنابر والمساجد والمشاهد وغيرها وعددها كبير استلزم الإكثار من مسابك الزجاج لسد حاجة هذه المباني من المصاييح والقناديل التي كان لها سوق خاص في الفسطاط (٣)

(١) المقرئزي : الخطط ج ١ ص ٣٤٢

(٢) الدكتور زكي محمد حسن : كنوز الفاطميين - وقال تعقيبا على هذه الأماكن « ومع ذلك فقد عثر على بقايا تحف زجاجية في غير هذه المراكز التي ذكرناها فكشفت بعض النماذج في مدينة حابو وكوم بسلام وقوص وايدوس والخيم وأسبوط والمنيا والهنسا واهناسية المدينة وهوارة واطفيح وسقارة وميت رهينة وكوم الاتريب . . . ولسنا نظن أن كل هذه النماذج ترجع الى العصر الاسلامي » ص ١٨١ . وبغض النظر عن انتهاء هذه النماذج الى العصر الاسلامي أو ما قبله فإن وجودها في تلك الأماكن ليس دليلا على أن هذه الأماكن كلها اشتغلت بصناعة الزجاج بل إن اتساع نطاق التجارة كغليل أن يجعلنا نجد الكثير من القطع بعيداً عن أماكن صناعتها .

(٣) يقول الدكتور زكي محمد حسن في كتابه « كنوز الفاطميين » ص ١٨١ مانصه « ولسنا نزعم أن هذا السوق كان يسمى سوق القناديل نسبة الى مصاييح كانت تصنع فيه فقد نبه الأستاذ فييت الى أن منشأ هذه التسمية أن سكان هذا الحي كان لكل منهم قنديل معلق على باب سكنه، ولسكنا برغم ذلك نعلم أن المصنوعات الزجاجية كانت من البضائع الرائجة في هذا السوق »

أسوة بغيرها من السلع والمصنوعات . وقد اقتضت حياة الترف والثراء الاكثر من السلع الزجاجية والحزفية والبورورية المختلفة الأشكال والأغراض وكانت قصور الخلفاء والأمراء والوزراء والأعيان تضم الآلاف من هذه القطع فقد شملت تركة السيدة رشيدة ابنة المعز لدين الله على مائة قطر ميز (١) مملوأة كافورا (٢) . وخلف الأمير جوهر عشرة آلاف زبندية صيني وبلور وفضة (٣) ، وأخرج من خزائن القصر في أيام الشدة العظمى عدة صناديق وفتح واحد منها فوجد فيه على مثال كيزان الفقاع من صافي البلور المنقوش . وقد بلغ ما تولى بيعه أبو سعيد النهاوندي في مدة يسيرة ثمانية عشر ألف قطعة من بلور منها ما بلغ ثمنه ألف دينار إلى عشرة دنانير . ووجدوا في القصور سبعة عشر ألف غلاف خيار مبطنة بالحرير محلاة بالذهب خالية مما فيها من الأواني ، وكان في كل قطعة إما بلور مجرود أو مجكم أو ما يشاكله . وقد أخرج أيضا من خزائن القصور تسعون طشتا وتسعون إبريقا من صافي البلور (٤) .

وكانوا يتخذون من الزجاج بعض أنواع الأوزان كما تدل على ذلك القطع الكثيرة التي كشف عنها في حفائر القسطنطينية (٥) . وقد ذكر ناصر خسرو أن التجار المسافرين إلى بلاد النوبة كانوا يحملون معهم الكثير من السلع المصنوعة من الزجاج (٦) ولا شك أنهم كانوا يأخذون معهم غير هذا من الأدوات الحزفية وما شاكلها إذ أن جمال منظرها وبريقها يجعلها ذات قيمة في نظر النوبيين وغيرهم من شعوب داخل قارة إفريقيا . أضف إلى هذا أن التجارة مع هذه الشعوب المتأخرة كانت تتم بواسطة التبادل نظرا لجهلهم استعمال النقود فكان هذه السلع كانت تستخدم فيما تستعمل فيه النقود أي أداة للتعامل التجاري .

(١) القطر ميز قلة كبيرة من الزجاج

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٤ ص ١٩٣

(٣) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥١

(٤) المقرئ : الخطوط ج ١ ص ٤١٤ - ٤١٥

(٥) Casanova: Etudes sur les inscriptions Arabes des poids et des mesures en verre.

(٦) Sefer Nemeah, p. 154.

أما الخزف ذو البريق المعدني فكان فخر صناعة الفخار في عصر الدولة الفاطمية (١) فصنعوا منه الأزيار السكبار والأواني مما كان يستخدم على المائدة وفي حفظ العطور والبخور وغسل الأيدي بعد تناول الطعام كما يتضح من مراجعة أسماء الأشياء الكثيرة التي أوردها المقرئزي عند كلامه على خزائن القصور الفاطمية (٢).

ومما يدل على رسوخ قدم هذه الصناعة وانتشارها في هذا العصر ما رواه الفارسي ناصر خسرو من أن البقالين وغيرهم من التجار كانوا يضعون ما يبيعونه في أوان من الخزف (٣) بدلا من الورق . وقد أبدى نفس المؤلف إعجابا شديدا بما رآه في أسواق الفسطاط من أقداح وصحاف وسكارج (٤) تناهت في الشفافية حتى استطاع أن يرى يديه واضحة من وراء ظهر الآنية (٥) . وقد كشفوا في الفسطاط عن قطع من الخزف الصيني أي ما حاول فيه الصناع المصريون تقليد الخزف الذي كان يعمل في بلاد الصين . وامتاز ما أخرجته الصناعة المصرية من هذا النوع بالبريق المعدني الذي لم يكن معروفا في الشرق الأقصى (٦) .

أما صناعة الفخار غير المدهون فهي صناعة قديمة واسعة الانتشار فكانوا يصنعون منه الأزيار والقلل وأوعية الخل والعسل والبيد والسمن والخل وغير ذلك من الأدوات التي كانت ذات أهمية في حياة الشعب . أما المادة المستخدمة فهي الطمي ، ولكن يبدو أن أجود الأنواع كان يصنع في الوجه القبلي وخاصة في الصعيد الأعلى فقد تكلم أبو صالح الأرمي عن طين اسوان الذي أسماء طين الصناعة وقال إنهم كانوا يصنعون منه بعض أوان للمشروب المعروف باسم الققاع (٧) .

(١) الدكتور زكي محمد حسن : كنوز الفاطميين ص ١٤٩

(٢) راجع : الحطط ج ١ ص ٤١٤ — ٤١٦ (خزائن الجوهر والطيب والطرائف)

(٣) Sefer Nemeḥ, p. 135.

(٤) مفردا سكر ووجه وهي الصخرة أو الطاسة أو الإناء

(٥) Sefer Nemeḥ, p. 151.

(٦) الدكتور زكي محمد حسن : كنوز الفاطميين ص ١٦٥

(٧) Churches and Monasteries of Egypt, p. 65.

وكان الفخاريون المصريون يعملون قوارير النفط من عجينة ثخينة وعلى أشكال مختلفة عجبية وفي بعض أجزاءها بروز ليسهل مسكها (١) وقد استخدم من هذه القوارير آلاف حينما اعتزم شاور وزير الخليفة العاضد احراق مدينة مصر حينما أيقن بعجزه عن الدفاع عنها ضد الصليبيين وفي هذا قال المقرئ « وبث شاور الى مصر بعشرين ألف قارورة نפט وعشرة آلاف مشعل نار فارتفع لهب النار ودخان الحريق الى السماء فصار منظرا مهولا فاستمرت النار تأتي على مساكن مصر من اليوم التاسع والعشرين من صفر لتمام أربعة وخمسين يوما » (٢).

أما البلور الصخري (٣) فقد استخدمه المصريون في عمل الكؤوس والأباريق والفتايجين والأطباق والقناني وغيرها من التحف الثمينة التي أفاض في وصفها كل من تحدث عن خزائن قصور الفاطميين . ومن المحتمل أن جلب البلور الصخري من مصر نفسها كان سببا في انخفاض ثمنه وابتاع التحف الكثيرة منه حتى كان منها الشيء الكثير في كنوز الفاطميين ووزرائهم ورجال دولتهم (٤). وقد وجدوا في مدينة البندقية بإيطاليا ابريقا من البلور الصخري عليه اسم الخليفة الفاطمي العزيز بالله ، كما وجد غيره في بلدة نورمبرج بالمانيا وقد نقش عليه اسم الخليفة الظاهر (٥) . وان الأبريق الأول ليعبد بدقة صنعته وجمال الرسم مثالا لهذا العصر العظيم الأهمية في تاريخ الفن الاسلامي (٦) .

(١) الدكتور زكي محمد حسن : كنوز الفاطميين ص ١٧٣

(٢) الحطاط ج ١ ص ٣٣٩

(٣) قال ابن الاكفاني عن البلور (ومنه ما يلتقط من البوادي وقيمه بحسب ما يعمل منه من الأواني وحسن صنعها ووجد منه قطعة زنتها مائتا رطل بالعراق . وأفضله المستنبط من بطن الأرض ويكون ساطع البياض كثير المائبة رزينا صلبا بحيث يقدح منه النار ويخدش كثيرا من الجواهر بخلاف الملتقط من ظاهر الأرض (راجع : مخب الذخائر في أحوال الجواهر ص ٥٥ — ٦٦)

(٤) الدكتور زكي محمد حسن : كنوز الفاطميين ص ١٨٩

(٥) Wiet et Hauteceur: Les Mosquées du Caire.

Tome I, p. 91.

(٦) A.H. Christie: Islamic Minor Arts (Ch. IV in « Legacy of Islam »), p. 144.

ولعل الأبريقين من الأشياء الكثيرة التي أخرجت من القصر أيام المستنصر وبيعت للتجار الأوربيين فنقلوا بعضها إلى بلادهم . وهذا لا يمنع أن الأوربيين كانوا يشترون الكثير من الأواني المصنوعة من هذه المادة ويصدرونها إلى بلادهم لبيعها حيث كانت لها سمعة طيبة . وقال مؤلف كتاب الذخائر « وحدثني من أثق به أنه رأى بطرابلس قطعتين من البلور الساذج الغاية في النقاء وحسن الصنعة أحدهما خردادي والأخرى باطية مكتوب على جانب كل واحدة منها اسم العزيز بالله ، تسع الباطية سبعة أرطال بالمصرى ماء والخردادي تسعة وأنه عرضها علي جلال الملك بن الحسن علي بن عمار فدفع فيهما ثمانمائة دينار فامتنع عن بيعهما وكان اشتراهما من مصر من جملة ما أخرج من الخزائن » (١) . وهذا مثل يدل علي مستوى صناعة البلور في مصر ومهارة الصناع المصريين حتى رفض صاحب القطعتين أن يبيعهما بهذا المبلغ الكبير في عصر بعيد كهذا .

وتطورت زخرفة الزجاج في العصر الفاطمي فامتازت بدقة الصنعة واتقان الرسوم ، علي أن أرقى المصنوعات الزجاجية الفاطمية خاصة من الناحية الفنية انما هو الزجاج المذهب تزيينه زخارف لها بريق معدني . وفي برلين تحفة نادرة وهي إهجرة يرجع تاريخها إلى القرن السادس الهجري مصنوعة من زجاج سميك حاول فيه الصانع تقليد البلور الصحري (٢) .

أما الأواني الفاطمية المصنوعة من الخزف فكانت تلوها أبيض أو أبيض يميل إلى الزرقة أو الإخضرار وتعلو الدهان رسوم ذات بريق معدني ذهبي اللون في الغالب .

(١) المقرئى : المخطوط ج ١ ص ٤١٤

(٢) الدكتور زكي محمد حسن : كتونز الفاطميين ص ١٨٢ — ٢٨٤

(٣) شرحه ص ١٥١

(ز) الصناعات الخشبية

امتاز العصر الفاطمي بتقدم فن النقش على الخشب ، ولما كانت الأخشاب المحلية من الجميز والسنت والنبق والسرو لا تمتاز بالمتانة والصلابة اللازمين لهذه الصناعة كانت مصر تستورد الأخشاب الصالحة من كرواتيا ودلمشيا وكانت تحصل على خشب الأرز والصنوبر من أحراش الشام وآسيا الصغرى، والأبنوس من السودان ، والتك من بلاد الهند وشبه جزيرة الملايو . وكان المصريون يستخدمون هذه الأنواع المختلفة في عمل السقوف والأبواب والمناير والمحاريب غير الثابتة وربط القوائم والأعمدة ببعضها وصناعة القباب أو تدعيمها (١) . وتمتاز التحف الخشبية التي ترجع إلى عصر الدولة الفاطمية بدقة الصنعة وجمال الزخرفة وخطر المناسبات التي صنعت فيها أو الأبنية التي استخدمت بها (٢) تدل على ذلك قطع الأبواب والحشوات والألواح والمحاريب وغير ذلك مما تضمه دار الآثار العربية بالقاهرة . ومن أنواع الزخرفة التي امتاز بها هذا العصر مناظر الطرب والموسيقى أو الصيد أو السفر أو القتال بينها صور لطيور وحيوانات بذل الصانع المصري جهده في محاكاة الطبيعة بدقة وأمانة وبساطة لم يبلغها تصوير الانسان والحيوانات إلا في أيام الفاطميين (٣) ، مثال ذلك رسم أمير جالس على أريكة وفي يده اليمنى كأس وفي اليسرى زهرة وعلى رأسه عمامة ضخمة وإلى يساره الساقى يصب الخمر في كأس وإلى يمينه تابع يقدم إليه صينية ذات غطاء . وتجد كذلك مناظر رقص يشترك فيها الرجال فضلا عن النساء ، كأن شاهد رسوم صيد وطيور جارحة وحيوانات خرافية وحيوانات وطيور مختلفة كالباز والطاووس والأرنب . وفي العصر الفاطمي الأخير نجد على بعض القطع زخارف نباتية ورسوم هندسية فيها زخارف نباتية دقيقة . (٤)

(١) الدكتور زكي محمد حسن : (١) كتاب الفن الاسلامي في مصر ج ١ ص ٩٢

(ب) كنوز الفاطميين ص ١٩٧

(٢) شرحه : كنوز الفاطميين ص ١٩٨

(٣) شرحه ص ٢١١ - ٢١٢

(٤) شرحه ص ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٥١

(ح) صناعة المعادن والعاج والفسيفساء

لم تكن مصر من البلاد التي تنتج معدن الحديد ولكنها كانت تستورد مقادير صغيرة منه من أوروبا وصقلية وشمالى افريقية . ويظهر أن الحكومة الفاطمية كانت تستولى على الوارد من هذا المعدن وتضمه إلى المتجر الذي أنشأته . وكان استعمال الحديد قاصرا على أشياء قليلة كآلات بسيطة أولية ومايلزم فى البناء وقد ذكر ناصر خسرو أنهم كانوا يصنعون فى تنيس المقصات والسكاكين (١) كما تكلم ابن سعيد على الانطاع المتحسنة التي كانت تسفر إلى الشام وغيرها ، وكان مركز صناعة هذه الأسلحة مدينة القاهرة (٢)

أما الذهب والفضة فاستخدموهما فى سك النقود الذهبية والفضية وعمل الكثير من أدوات الترف والحلي والمصوغات كالأساور والأقراط والخواتم « إلا أن شكل الحلى - التي كشف عنها - ليس مثالا للبرقة وحسن النوق ولكن زخارفها المشبكة والبارزة وذات الحجوم كلها دقيقة وجميلة فضلا عن أن فيها تنوعا ينم عن قدرة الصنعة » . (٣) وكانت أدوات كثيرة من المصنوعة من الذهب تحلى بمختلف أنواع الجواهر واليواقيت والزمرد . وقد استخدموا كذلك الذهب والفضة فى تحلية السروج والسيوف والمصاحف والتذهيب وما إلى ذلك . وكانت الملابس الفاخرة يدخل فى صناعتها مقادير - تختلف حسب قبة الثوب والشخص المصنوع له - من خيوط الذهب ، ويدل وصف المقرئى على مدى انتشار هذه الصناعة حين تكلم على طرائف الخزائن ولا شك أن كثرتها فى العصر الفاطمى بسبب روح الترف ووفرة المال وتشجيع الخلفاء ما يجعل هذه الصناعة تفوق كثيرا ما كانت عليه فى العصور السابقة حين كانت مصر ولاية تابعة للخلافة العباسية والأموية من قبلها .

Sefer Nemeḥ, p. 114.

(١)

(٢) المقرئى : الحطط ج ١ ص ٣٦٧

(٣) الدكتور زكى محمد حسن : كنوز الفاطميين ص ٢٤٨

وقد أخرجوا من خزائن الخيم من الأعمدة الملبسة أنابيب الفضة والشباب المذهبة وغيرها والصفريات الفضة على أقدارها (١) وكانت صفرية الفسطاط الكبير المعروف باسم المدورة الكبيرة معمولة من ثلاثة قناطير من الفضة (٢) . واحتوت خزائن السيدة عبدة على أربعائة قمطرة وألف وثلثائة قطعة مينا فضة مخزومة وأربعائة سيف محلي بالذهب (٣) ، ووجد في خزائن القصر عدة صناديق كثيرة معلومة سكاكين مذهبة ومفضضة بنصب مختلفة من سائر الجواهر (٤) . ووجدوا طاووس ذهب مرصعا بنفيس الجواهر عيناه من الياقوت الأحمر ، وغزالا مرصعا بنفيس الجواهر والدر ، وبطيخة من الكافور في شبك ذهب مرصعة وزنها خالصة سبعون مثقالا ، وبطيخة كافور أيضا وجد ماعليها من الذهب ثلاثة آلاف مثقال . وأخرج أيضا العشارى الفضى الذى عمله على ابن أحمد لأم المستنصر وكان فيه مائة ألف وعشرون ألف درهم وأخرج جميع كسا العشاريات التى برسم البرية والبحرية وعدتها ومناطقها ورؤوس منحرفات وأهلة وصفريات وكانت أربعائة ألف دينار لسته وثلثين عشاريا وعدة مياكيم فضة منها ماوزنه مائة وتسعة أرتال فضة (٥) .

ولا شك أن التحف التى نقلناها عن المقرئى تلتقى ضوءاً ساطعاً على تقدم الصناعة وعمل التحف من المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والأدوات الكثيرة ذات الأغراض المختلفة التى استخدمت فيها كما أنها تساعد على تفهم حياة المجتمع الرافى فى ذلك العصر .

أما النحاس فكان يستعمل فى عمل كثير من الأدوات التى تستخدم فى الأغراض المنزلية . وكانوا يستخدمون البرونز فى صناعة المباخر وصنابير الأوانى وغير ذلك من الأشياء الدقيقة وبعضها على هيئة الحيوان والطيور ولكن « ليس لدينا

(١) المقرئى : المخطوط ج ١ ص ٤١٨

(٢) المقرئى : المخطوط ج ١ ص ٤١٩

(٣) شرحه ج ١ ص ٤١٥

(٤) شرحه ج ١ ص ٤١٤

(٥) شرحه ج ١ ص ٤١٦

تمثيل من البروز بمعنى الكلمة اللهم إلا أمثلة نادرة، وللعصر الفاطمي فيها النصيب الأوفر (١) .

ومن الصناعات المعدنية الرائجة في ذلك العصر ما أطلق عليه اسم التكفيت وقد أورد المقرئ عنها البيانات الآتية وهي غنية عن التعليق فقال «سوق الكفتين يشتمل على عدة حوائث لعمل الكفت وهو ما تطعم به أواني النحاس من الذهب والفضة . وكان لهذا الصنف من الأعمال بديار مصر رواج عظيم وللناس في النحاس المكفت رغبة عظيمة أدركنا من ذلك شيئاً لا يبلغ وصفه واصف لكثرة فلا تكاد تخلو دار بالقاهرة ومصر من عدة قطع نحاس مكفت ولا بد أن يكون في شورة العروس دكة عبارة عن شيء يشبه السرير يعمل من خشب مطعم بالصاج والأبنوس أو من خشب مدهون وفوق الدكة دست طاسات من نحاس أصفر مكفت بالفضة وعدة الدست سبع قطع بعضها أصغر من بعض تبلغ كبرها نحو الأردب من القمح وطول الأكفات التي نقشت بظاها من الفضة نحو الثلث ذراع في عرض أصبعين ومثل ذلك دست أطباق عدتها سبعة بعضها في جوف بعض ويفتح أكبرها نحو الذراعين وأكثر وغير ذلك من المنابر والسرر والاشناق والطشت والابريق والمبخرة فتبلغ قيمة الدكة من النحاس المكفت زيادة على مائتي دينار ذهب (٢) .

وقد ذكر ناصر خسرو أنه رأى في أسواق الفسطاط قطعاً من سن الفيل مما ورد إلى البلاد من زنجبار (٣) ومن المؤكد أن القوافل التي كانت تسافر إلى بلاد كردفان كانت تعود ومن أحملها سن الفيل . ويعتقد الدكتور زكي محمد حسن أن أكثر ما استخدم فيه العاج على يد الصناع المصريين إنما كان في التطعيم (٤) . وكانوا كذلك يصنعون من هذه المادة قطع الشطرنج والعلب الصغيرة الثمينة لصيانة الجواهر والحلي ، فقد أخرجوا من خزائن القصور أيام الشدة العظمى من الشطرنج والنرد المعمولة من سائر أنواع الجواهر والذهب والفضة والأبنوس والعاج ما لا يحصى كثرة (٥) .

(١) الدكتور زكي محمد حسن : كنوز الفاطميين ص ٢٢٣

(٢) المقرئ : الخطط ج ٣ ص ٢٢٢

(٣)

Sefer Nemeḥ, p. 149.

(٤) المقرئ : الخطط ج ١ ص ٤١٥

(٥) كنوز الفاطميين ص ٢٢٥

وازدهرت صناعة الفسيفساء في العصر الفاطمي « ولكننا لسوء الحظ لا نملك
 أي مثال في مصر تقيمه حجة لاينات ذلك (١) » ، وقد شاهد الجغرافي المقدسي على
 بعض الفسيفساء في الكعبة توقيع صناع مصريين (٢) ، وذكر هايد أن راهبا من
 مون كاسان آبي صناع من المسلمين من الاسكندرية سيرا لعمل الفسيفساء اذ كانوا
 هم والبيزنطيون أمهر من الظليان في صناعتها (٣) .

هذا كما
 رقا
 ذلك
 واهو
 ذلك
 رقا
 ذلك
 رقا
 ذلك
 رقا
 ذلك

وهذا
 ذلك
 رقا
 ذلك
 رقا
 ذلك
 رقا
 ذلك
 رقا
 ذلك

(١) الدكتور زكي محمد حسن : كتوز الفاطميين ص ١٩٤
 (٢) أحسن التقاسيم ص ٧٣
 (٣) Histoire de Commerce, Tome I, p. 192.

(ط) صناعات المواد الغذائية وما إليها

(١) السكر والعسل

شاهد القرن الرابع الهجرى بداية النشاط الكبير فى صناعة السكر . إلا أنها تقدمت واتسع نطاقها فى العصر الفاطمى إلى حد كبير ويرجع ذلك إلى التقاليد التى أدخلها الفاطميون فى هذه البلاد فقد جرت عادتهم على عمل الأسمطة فى شهر رمضان وفى الأعياد والمواسم المختلفة ويدعى إليها عدد كبير من الناس وتقدم لهم أنواع الحلوى . وذكر الرحالة ناصر خسرو أنه حضر فى وليمة افطار فى مدينة القاهرة وذلك فى رمضان وقدر ما استهلك فيها من السكر نحو ٧٦٣٠٠ كيلوجراما (١) أى حوالى ٣٠٤١ قنطارا . ومع أن الرقم كبير إلا أنه يعطى صورة لهذه الألائم ومبلغ ما يستهلك فيها خاصة إذا ذكرنا الألو ف من الرجال والنساء من كبار الموظفين وصغار المستخدمين والعمال فى القصور الفاطمية .

وأنشأ الخليفة العزيز بالله دار الفطرة وكانت وظيفتها تفرقة ما يشتري لها من السكر والحلوى وغيرهما فى الأعياد والمواسم على جميع الناس من الخاصة والعامة (٢) . ومن الأمثلة على ذلك ما كان يعمل بمناسبة مولد النبى وعيد الفطر وموسم رأس العام وفتح الخليج . وقد ذكر المقرئى أنه إذا كان اليوم الثانى عشر من ربيع الأول بدأت الاستعدادات للاحتفال بالمولد النبوى فيعمل فى دار الفطرة مقادير كبيرة من السكر اليابس حلواء يابسة وتعبى فى الصوانى ثم تفرق على أرباب الرسوم وأرباب الرتب ، فأول أرباب الرسوم قاضى القضاة ثم داعى الدعاة ويدخل فى ذلك القراء فى الحضرة والخطباء والمتصدرون بالجوامع فى القاهرة والمشاهد (٣) . وفى

(١)

Mazuel: Le Sucre en Egypte, p. 11—12.

(٢) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٢٥٥

(٣) شرحه ج ١ ص ٤٢٢

الاحتفال بهذا العيد عام ٥١٦ هـ عملت أربعون صينية خشكنا من وحلوي وكعك وأطلق برسم المشاهد المحتوية على الضرائح الشريفة لكل مشهد سكر وعسل ولوز ودقيق وصدر الأمبران يعمل خمسمائة رطل حلوى وتفرق على المتصدرين والقراء والفقراء . وفي عام ٥١٧ هـ وزع على المساكين بالجامعين الأزهر والعتيق وبالقرافة خمسة قناطير من الحلوى كما حمل من دار الفطرة إلى الأعيان والمستخدمين مقادير معلومة (١) . وكان مصروف الفطرة السنوي يشمل سبعمائة قنطار من السكر وخمسة قناطير من عسل القصب (٢) .

ومن المحقق أن هذه العادات سرت بين صفوف الشعب الندى أخذ يعنى بالاحتفال بالأعياد والمواسم . أضف إلى هذا أن الولايم كانت من أعظم وسائل التسلية بوجه عام . ولا ريب أن هذه التقاليد كانت عاملا قويا في انتشار صناعة السكر وعمل الحلوى والفطائر والكعك حتى أنه كان للحلوى أسواق كبيرة في مدينة الفسطاط (٣) . وفي إحدى أوراق البردى وتاريخها عام ١٠٠٠ م يفتخر الكاتب بجلاوة الفستق الملبس بالسكر (٤) .

وكانت مراكز صناعة السكر منتشرة في مختلف أنحاء البلاد ومنها الفسطاط (٥)

(١) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤٣٢

(٢) شرحه ج ٢ ص ٤٢٦ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٤ ص ١٢٢-١٢٣ و ج ٥ ص ٩٩

(٣) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٩٩

(٤) Mazuel: Le Sucre en Egypte, p. 11.

(٥) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٣٤٢ نقلا عن ابن سعيد الندى ذكر مطابخ السكر،

وابن دقماق : الانتصار بواسطة عقد الامصار ج ٤ ص ١٠٨

والمنيا والقيوم وترنوط. (١) وأسيوط. (٢) وقفط (٣) وسمهود (٤). ويظهر من عبارات مختلفة أوردتها المقرئى أن صناعة العسل كانت واسعة الانتشار فى المناطق التى اشتهرت بزراعة القصب (٥) فكانوا إذاحل شهرها تور بدأوا فى كسر القصب برسم المعاصر وإفراد الاتيان لوقود القنود وترتيب القوامصة لعمل الاباليج والقواديس والأمطار برسم القنود والأعسال (٦). وفى الشهر التالى أى كيهك كانوا يأخذون فى اعتصار القصب واستخدام الطباخين لطبخ القنود (٧).

وكان القصب يحمل إلى المعاصر حيث بها أحجار خاصة لاعتصاره ثم بعد ذلك يبدأ الطباخون فى عمل العسل. أما صنع السكر نفسه فكانت له مصانع خاصة أطلق عليها اسم المسابك أو المطابخ. ويظهر أن بعض هذه الأماكن كان مزودا بطواخين لإدارة الآلات البسيطة المستعملة كما تدل على ذلك عبارة البكرى التى سبق لنا إيرادها.

- (١) البكرى : المغرب فى ذكر بلاد افريقية والمغرب ص ٢
نفس المصدر فى المجلة الاسيوية المجموعة الخامسة الجزء الثالث ص ٤١٥ .
وذكر المؤلف أن فى ترنوط كثيرا من طواخين السكر ، وعدد كبير من أهل البلدة من الأقباط .
- (٢) القزوينى : آثار البلاد وأخبار العباد ص ٩٩ وقال عن أسيوط « وبها سائر أنواع السكر ومنها يحمل الى سائر الدنيا » ولا بد أن هذه الشهرة الواسعة حصلت عليها هذه المدينة قبل ذلك بكثير
- (٣) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٢٢٢ وقد قال عن هذه المدينة « بدأ خرابها بعد الاربعائة من الهجرة وكان آخر ما فيها بعد السبعائة أربعون مسكلا للسكر وست معاصر للقصب » ولا ريب أن عدد هذين النوعين فى القرنين الخامس والسادس كان أكبر مما ذكره المؤلف عن القرن الثامن بكثير
- (٤) شرحه ج ١ ص ٢٠٣ (نقلنا عن الادفوى الذى قال إنه كان بسمهود سبعة عشر حجرا لاعتصار قصب السكر)
- (٥) راجع ما كتبه المقرئى عن الشهور القبطية (الخطط ج ١ ص ٢٧٠ - ٢٧٣)
- (٦) شرحه ج ١ ص ٢٧٠ والاباليج جمع البلوجة وهى تسع قنطارا ، والأمطار جمع مطر وهو ما يستخدم لوزن السوائل .
- (٧) شرحه ج ١ ص ٢٧١

وقد فرضت الحكومة الفاطمية الضرائب على السكر والعسل كما يتضح من بيان المكوس التي ألغها صلاح الدين الأيوبي في مدينتي مصر والقاهرة إذ اشتمل هذا البيان على الرسوم المفروضة على هذه الصناعة في المدينتين وهي ٣١٠٨ دينار على دارالقمند ، ٣٢ ديناراً على مربعة العسل ، ١٣٥٤ ديناراً على مظايخ السكر (١) . وكان الحراج الذي يدفعه المزارعون يشمل العسل فقد كان مما سماح به بيت المال في وزارة المأمون البطائحي مائة وثمانية وثلاثون قنطاراً من عسل القصب (٢) .

وليس لدينا ما ينهض دليلاً على أن الحكومة الفاطمية احتكرت صناعة السكر خلافاً لما يراه مازويل الذي يقول « أدخل الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله احتكار صناعة السكر لأول مرة في مصر ، وليضمن نجاح الاحتكار أمر باتلاف مقادير كبيرة من الزبيب والقي بأخرى من العسل في النيل » (٣) . إلا أن الواقع يخالف ما ذكره الكاتب وفي هذه الحادثة بالذات إذ أن الرغبة في الإصلاح ومقاومة عادة شرب الخمر هي التي دفعت بالخليفة إلى اتخاذ هذا الإجراء . وقد أمدنا أبو المحاسن بالتعليل الصحيح لهذا العمل بقوله « وارق - أي الخليفة الحاكم - خمسة آلاف جرة من العسل في البحر خوفاً من أن تعمل نبيذا » .

(١) المقرئى : المخطوط ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥
(٢) شرحه ج ١ ص ٨١
(٣) Le Sucre en Egypte, p. 11.
(٤) النجوم الزاهرة ج ٤ ص ١٧٧

(٢) صناعة الزيوت والشمع

كانت البلاد الإسلامية تستورد أطيب أنواع الزيت من الشام وشمالى إفريقيا (١). حيث يلازم جو إقليم البحر الأبيض المتوسط زراعة الزيتون. ورغم هذا كانت بمصر صناعة زيتية لها قيمتها ومن عوامل نشاطها أن الزيت كان غذاء للطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال كما كانوا يستخدمونه للقناديل بقصد الإضاءة (٢). وإذا ذكرنا الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي بما امتازت به من حفلات ليلية تشترك فيها كافة طبقات الشعب كإليالي الوقود وليلة الغطاس ثم السهر في البيوت وفي خارجها إلى ساعة متأخرة من الليل فضلاً عن العدد الكبير من الجوامع والمساجد والمشاهد المنتشرة في طول البلاد وعرضها، أمكننا أن نقدر مبلغ إنتاج البلاد من الزيت والشمع، وكان ترتيب الفطرة في عيد شوال يحتوي على ثلاثين قنطاراً من الزيت الطيب للوقود (٣).

وكانت أهم أنواع الزيت ما اتخذ من الزيتون وكان ثمنه رخيصاً (٤) كما كان الزيتون من غلات بعض جهات القطر المصري كالفيوم (٥) وراة المقدسى في نواحي الاسكندرية (٦). أما زيت السمسم المعروف باسم الشيرج فكان قليلاً وثنه مرتفعاً (٧) وارتفاع ثمنه كان نتيجة لقلته في الأسواق بسبب استهلاك الناتج المحلى والوارد الأجنبي من قبل الحكومة والأعيان ولكن أبا المحاسن ذكر لنا أن ترتيب الفطرة في عيد

(١) البكري: المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب ص ١١

(٢) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة ج ٥ ص ١٢٢

(٣) شرحه ج ٥ ص ١٢٢

(٤) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 153.

(٥) Salmon: Repertoire Geographique de la Province du

Fayyoun d' après An-Naboulsi, p. 26.

(٦) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص ١٩٧

(٧) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 153.

شوال كان يشتمل على مائتي قنطار من الشيرج (١) وهو مقدار كبير في مناسبة واحده
نما يثبت أن المعاصر المصرية كانت تنتج مقادير لا بأس بها منه .
وكانوا يصنعون الزيت من الفجل كما في المعصرة حيث له فيها معاصر كبيرة (٢)
كما كان زيت الحس مستعملا واستمر ذلك شائعاً في البلاد حتى القرن التاسع عشر
الميلادي . ومن أهم مراكز عمل الزيت في العصر الفاطمي سندفا إذ كانت عامرة
وبها سوق زيت حسن . (٣) وكانت الفسطاط من أعظم مراكز هذه الصناعة ومن
المحقق أن إنتاج البلاد من هذه المادة كان مخصصاً للاستهلاك المحلي ولا يصدر
منه شيء .

أما الشمع فكان للمصريين مهارة كبيرة في عمله ويصنعون الشموع على اختلاف
أحجامها ما بين صغير يحمله الطفل وكبير تزن الواحدة بضعة أرطال فقد روى
المقرزي عن ابن الطور أنه إذا مضي النصف من جمادى الآخرة وكان عدده عندهم
تسعة وعشرين يوماً أمر أن يسبك في خزائن دار أفتكين ستون شمعة ووزن كل
شمعة منها سدس قنطار بالمصري (٤) ، وذلك استعداداً منهم للاحتفال بليلة

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٥ ص ١٢٢

(٢) Leo African: Description de l' Afrique, Tome III, p. 396.

وقد ذكر ابن حوقل ما يأتي « سخاها زيت الفجل » (المسالك والممالك ص ٨٩)

(٣) المقرزي . الخطط ج ١ ص ٤٦٢

(٤) شرحه ج ١ ص ٤٦٥ — ٤٦٧ و ٤٩١

وكانت من أبهج الليالي وأحسنها يحشر الناس لمشاهدتها من كل أوب وتصل
الى الناس فيها أنواع من البر وتمظم فيها ميزة أهل الجوامع والمشاهد . وهذه
الليالي الأربع هي ليلة مستهل رجب وليلة نصفه وليلة مستهل شعبان وليلة نصفه .
وقد وصف المسيحي في حوادث رجب من سنة ثمانين وثلثمائة أن الناس خرجوا
إلى جامع القاهرة وزيد فيه في الوعيد على حافظات الجوامع وحول صحنه الثناير
والقناديل والشمع وأطلقت الهدايا من الأطعمة والحلوى والبخور في مجامر الذهب
والفضة وطيف بها وحضر القاضي محمد بن النعمان في ليلة النصف بالتصويرة ومعه
شهوده ووجوه البلد وجلس بين يديه القراء والمنشدون والناحة وأقام الى نصف
الليل ثم انصرف الى داره . وكان يطلق في أربع ليالي الوقود برسم الجوامع
الستة الأزهر والأقمر والآنور والطولوني والعتيق (أى جامع عمرو بن العاص)
وجامع القرافة والمشاهد وبعض المساجد التي لأربابها واجهة جملة كبيرة من الزيت الطيب .

الوقود (١) . وتدل عبارة المقرئى عند كلامه على دار افتكين أنها كانت تحتوى على أصناف عدة من الشمع المعمول فى الأسكندرية وغيرها (٢) على أن أكبر مراكز هذه الصناعة كانت مدينة الأسكندرية حيث لطوبة الجو أثر فى تماسك المواد المصنوع منها الشمع وهذا يحملنا على الاعتقاد بوجود هذه الصناعة فى الموانى الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثل دمياط وتينيس وإذا كانت أغلب المصادر لم تتحدث عن ذلك فلأن صناعة النسيج كانت غالبية على هذه المدن .

وقال ابن سعيد ان بالقساط مطابخ السكر والصابون (٣) ولا بد أن الأسكندرية كانت مشهورة كذلك بصناعة الصابون ، نظراً لزراعة أشجار الزيتون فى نواحيها . ولما كانت زراعته محدودة نعتقد أنهم كانوا يستوردون بعض الأنواع من الصابون من بلاد الشام ، ولعل قيام هذه الصناعة فى القساط راجع إلى سهولة الحصول على الزيت اللازم لها من بلاد الشام وهذا لا يمنع اعتماد القساط على ما يرد إليها من القيوم من هذه المادة . وامتازت مصر بعمل دهن البلسان (٤) الذى اتفردت به إذ لا يزرع نباته إلا فى عين شمس وحدها وكان المصنوع من هذا الدهن قليلاً جداً لصغر المساحة المخصصة لزراعة هذا النبات إذ لم تعد بضعة أفدنة . وكان البلسان يتخذ دواء لعلاج بعض الأمراض ونظن أن الحكومة الفاطمية كانت تحتكر هذا المحصول النادر وحذا جنودهم سلاطين المالك من بعدهم (٥)

(١) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤٢٢

(٢) ابن دقاق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار ج ٤ ص ١٠٨

(٣) الادريسي : نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ص ١١٣

(٤) وفى هذا يقول فينت « وقد احتكرته حكومة المالك وكانت تستخدمه فى

المستشفيات وتهدى منه الى المتدوين والسفراء الأجانب »

(٥) (Les Mosquées du Caire, Tome I, p.96)

(٣) صناعة النبيذ والخمر

وهي من الصناعات الواسعة الانتشار لها أهمية في دراسة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر الفاطمي . وقد أمدنا المؤرخون بطائفة من الأخبار عن انتشار عادة شرب الخمر الأمر الذي يعتبر مقياساً لما ساد المجتمع المصري خاصة في الفسطاط والقاهرة من روح اللهو والميل إلى المجون ويبدو أن الأمر خرج عن الحد المعقول وأسرف الناس في احتساء الراح في الأعياد والحفلات وغيرها وأوغلوا في المجون والفجور فنارت نزعة المحاكم بأمر الله الإصلاحية ونهت عن بيع الفقع وقطع السكروم ومنع بيع الزبيب ولم يبق في ولايته كرماً وأراق خمسة آلاف جرة من عسل في البحر خوفاً من أن تعمل نبذا (١) . وتفيض روايات أخرى في مقادير الخمر التي اتلفت ومحال بيعه التي أغلقت فلما ولي الظاهر لاعزاز دين الله الخلافة أذن لأهالي مصر فيما كان يعمل في ليلة الغطاس ، وكان ينفق في تلك الليلة من الأموال ما لا يحصر في مآكل ومشارب ويتجاهر الناس بشرب الخمر ويجتمع أرباب الملاهي وأرباب الملاعبات من كل فن ويخرج الناس في تلك الليلة عن الحد في اللهو والفرجة (٢)

وكأنما كان الناس ينسجون على منوال سادتهم فقد كان الظاهر يميل إلى اللهو والطرب وشرب الراح (٣) واشتغل الخليفة الأمر بأحكام الله من بعده باللهو والطرب وشرب الخمر (٤) . وحتى الأديرة كان يعشاها بعض الخلفاء الفاطميين للهو والشرب ويرتادها غيرهم من أفراد الشعب فكانوا يعاقرون الخمر في دير ماري حنا وأنشد ابن عاصم في دير طمويه فقال :

واشرب بطمويه من صهبا صافية تزرى بخمر قرى هيت وعانات
على رياض من النوار زاهية تجرى الجداول منها بين جنات

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٤ ص ١٧٧

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥٨ — ٥٩

(٣) شرحه : ج ١ ص ٦٥

(٤) شرحه : ج ١ ص ٦٤

منازلا كنت مشغوفا بها كلفا وكن قدما مواخيري وحناني
إذ لا أزال ملحاً بالصبوح على ضرب النواقيس صبا بالديارات (١)
هذه الأمثلة تدلنا على أن صناعة الخمر كانت منتشرة في المدن الكبرى كالفسطاط
والقاهرة والأسكندرية بوجه خاص ولعل في وجود التجار الأجانب في الأخيرة
ما يعلل انتشار محال الخمر بها . وأهم الانواع المعروفة في العصر الفاطمي النبيذ من
الكرم ويبدو أن استعماله كان مقصورا بوجه خاص على أفراد الطبقة العليا من
الجمتمع أو أن أهل القرى يعصرون الكروم ويستهلكون معظم النبيذ فلا يصل
المدن الكبرى إلا القليل منه . وكان الناس يشربون كذلك أنواعا من الخمر مثل
الفقاع والمزر والنبذة (٣) . وكان المزر والنبذة يصنعان من القمح أو الشعير ، وكانوا
يتخذون كذلك المسكر من العسل (٣) .

(١) العمري : مسالك الأبصار في ممالك الأمصار - ١ ص ٣٦١
(٢) ذكرها خليل بن شاهين الظاهري عند كلامه عن منفلوط التي اشتهرت
بهذا النوع

De Sacy: « Crestomathie Arabe » Tome II, p: 4.

وقد ظلت النبذة من المسكرات التي تعمل بالصعيد فقد تكلم عنها الرحالة الهولندي
Norden ولعلها النوع المعروف باسم « البوظة »
(٣) هذا واضح مما عمله الخليفة الحماكم بأمر الله حين أمر بالقضاء خمسة آلاف جرة
من العسل في النيل خوفاً من أن تعمل نبيذاً
وهذه العادة قديمة في القطر المصري ولا تزال محال يبيع القصب وعصيره في
الأحياء الوطنية الفقيرة تباع نوطاً من المسكر يدعى (خمير القصب)

الفصل التاسع

نظام الطوائف الصناعية^(١)

وتقصد به النقابات الصناعية التي كان ينتظم في سلكها أرباب الحرف المختلفة . وهذا النظام الذي كان من دعائم الحياة الاقتصادية في أوروبا في العصور الوسطى والذي ظل قائماً في أغلب بلادها حتى نشوب الثورة الفرنسية كان له نظير في مصر وكانت له نفس الأهمية .

وللاسف لانجد في المصادر التي بأيدينا بيانات جلية شاملة تستطيع أن تلقي ضوءاً واضحاً على نظام الطوائف في العصر الفاطمي وعلى الأسس التي قام عليها والمهام التي اضطلع بها . وكل ما هناك إشارات مبثّرة وعبارات مبهمّة فيها خلفه لنا المؤرخون قد لا يكون لأغلبها اتصال مباشر بالموضوع ولكنها قد تصلح مع شيء من الربط

(١) طوائف الصناعات القديمة كانت تتكون من الصناع أو أرباب المهنة الواحدة . وتقصد بالصناعات الأشخاص الذين تخصصوا في صناعة من الصناعات ٤ ، والذين يمتلكون الأدوات التي يعملون بها وقد يمتلكون جانباً من الخامات التي تتطلبها العمليات الصناعية . فالطوائف إذن كانت اتحاداً بين أرباب العمل يرمونه إلى تحديد عدد الذين ينتمون إلى المهنة والصناعة ووضع النظم التي تخول لصغار العمال (الصبيان) الارتقاء إلى مركز رب العمل وتحديد الأسعار منعاً للمنافسة وما إلى ذلك وهي تشبه إلى حد كبير النقابات الموجودة اليوم للمهن العليا كـ نقابات المحامين والأطباء الخ

وكانت تسمى في أوروبا Corporations أو guilds وتختلف عن النقابات واتحادات العمال في العصر الحاضر من نواح عدة

أما نقابات العمل فهي تتكون من عمال أجراء لا يملكون أدوات العمل أو الخامات وكل ما يملكونه هو قوة عملهم التي يعرضونها لأرباب العمل . والتقصد من هذه النقابات تكوين جبهة أو جبهات عمالية تفتي إزاء جبهة أرباب الأعمال بنية الدفاع عن مستوى الأجور وشروط العمل وكل ما يتعلق بالدفاع عن صالح العمال كتمويض المصابين ومنح الاجازات السنوية وشروط تأديب العمال الخ

والاستنتاج لأن تثير لنا السبيل وسط الظلام الدامس الذى يحيط بهذا الموضوع الهام .
أما عن نشأة نظام الطوائف فنرى أنه لا بد أن أصوله كانت قد نبتت في مصر
في العصر الرومانى إن لم يكن قبل ذلك بكثير فقد كان لدى الرومان ما يصح اعتباره
نواة لهذا النظام ولما كانت مصر قد خضعت للسيادة الرومانية ردها طويلا من الزمن
فمن المحقق أنها تأثرت بالكثير من الأنظمة الرومانية ومظاهر حضارة هذه الدولة .
فلما تم للعرب فتح مصر ظل النظام قائما بها لأنهم أبقوا على العوائد والتقاليد السائدة
ولم يحاولوا القضاء عليها . والواقع أن هذه الطوائف زاد نموها في العصور الوسطى
لأنها فترة امتازت في كل أنحاء العالم المتمدين بروح التضامن بين أفراد الهيئات
والجماعات المختلفة .

أما السبب في نشوء نقابات تضم طوائف المشغولين بالصناعات المختلفة فقد عبر عنه
Rocher بقوله : وكان المشغولون بحرفة واحدة ينضم بعضهم إلى بعض بقصد الدفاع
عن مصالحهم (١) ولكن بمرور الزمن أصبح لهذه النقابات وظائف اقتصادية
 واجتماعية لها أهميتها وصار لهذه الجماعات تقاليد لا يجوز الخروج عليها .
ولنتقل الآن إلى مناقشة وتحليل الشواهد القليلة التي بأيدينا عن هذه الطوائف
في مصر في العصر الفاطمى بصفة خاصة .

قال القرزى في كتابه « إغاثة الأمة بكشف الغمة » ص ١٨ مانصه « وكان في
كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم » .
وهذه عبارة صريحة تدل على وجود طوائف الصناع على اختلاف أعمالهم . وقد
لاحظ الأستاذ فييت على الكتابات التي نقشت على مباني العصر الفاطمى أنه بجانب
الكلمات العربية بناء ومهندس نجد إسم الذى أشرف على البناء مسبقا بكلمة
« معلم » (٢) ، واستعمل أبو صالح الارمنى العبارة نفسها حيث قال « لا يزال قبر
المعلم سرور الجلال قائما في هذه الكنيسة حتى اليوم » (٣) وكانوا قديما يتحدثون
عمن يتولى تربية الأطفال بأنه معلم صبية . فاللفظ إذن كان شائع الاستعمال ويحمل
في ثناياه معنى التعليم أو الإشراف على الغير بقصد تلقين مبادئ العلم أو أصول المهنة

(١) Economie Industrielle, Tome, I, p. 354.

(٢) Les Mosquées du Caire, Tome I, p. 131.

(٣) Churches and Monasteries of Egypt, p. 91.

أو مافي حكمهما . وعلى ذلك يستدل من كتابة كلمة معلم على مباني العصر الفاطمي أنه كان لها مدلول خاص وقيمة فنية وأن صاحب هذا اللقب يمتاز عن الصانع العادي من حيث الدراية الفنية والمركز الاجتماعي . وبعبارة أخرى نقول إنه كان رئيساً لغيره من المشتغلين بصناعة ما الذين لم يصلوا إلى هذه المنزلة بعد .

وبدراسة نظام النقابات الصناعية في إنجلترا مثلاً في العصور الوسطى نعلم أن النقابات كانت تضم ثلاث طوائف ممن يمارسون المهنة الواحدة وهذه الطوائف عبارة عن العلم والعامل باليومية والصبى (١) . ولاشك أن كلمة (معلم) المنقوشة على المباني الفاطمية تعد مرادفاً للكلمة الإنكليزية master الذى يحق صناعة ما ويشغل لديه جماعة من الصبيان (apprentices) . وإذن من المستطاع أن نرى أن كلمة المعلم في العصر الفاطمي كان يقصد بها الصانع المستقل الذى حذق أسرار المهنة واستطاع أن يشرف على تلقينها الصبيان الراغبين في مزاوتها في المستقبل . ومن المعقول أن هؤلاء الصبيان لم يكونوا يتناولون أجوراً عن عملهم معه لأنهم كانوا لا يزالون في دور التكوين والتدريب . وكنا نجد مثل هذا النظام قائماً إلى عهد قريب في مصر في بعض المدن الصغيرة ونحن نعلم أنه في القرن الثامن عشر الميلادى كان على الصبى أن يقضى فترة من التمرين حتى إذا اشتد ساعده وعرف أصول الصناعة قدم شيئاً من صنع يديه فإذا حكم شيوخ الصناعة بكفايته منحوه أجازة بذلك فأصبح معاملاً وصار له الحق في أن يشتغل لحسابه في دكان أو مصنع (٢) . وليس هناك ما يمنع أن هذا النظام كان متبعاً في مصر في العصر الذى نحن بصدد دراسته . ولما كانت مدة التمرين طويلة لم يكن

(١) Lipson: The Economic History of England (Middle Ages) p. 2,9.

وقد عرف النقابة بما يأتي : —

«The craft guild comprised three classes of members—the masters, the journeymen and the apprentices. »

(٢) كان بألمانيا قبل الحرب الحالية أمر شبيه بهذا وفي مصر اليوم لا بد أن يقضى من يريد الالتحاق بصناعة ما فترة في التمرن عليها تحت إشراف أحد الصناع أو في محل صناعي إلا أن هذا من التقاليد فقط ولا يشترط موافقة رؤساء الصناعة إذا أراد أن يشتغل لحسابه

من المعقول أن يظل الصبي يعمل دون أن يتناول أجرأبل من المحقق أنه كان يتناول أجرأ بعد انقضاء فترة من الزمن وهنا يصل إلى المرحلة الثانية حيث يصبح عاملاً باليومية .

فإذا صح الاستنتاج قد تكون في مصر أول عنصر من عناصر النقابات . وقد أمدتنا إحدى أوراق البردى (١) بمعلومات ثمينة في هذا الصدد تعد تأييداً لما نقول كما أنها تذكر لنا المرادفات للألفاظ الإنجليزية بلغة القوم في ذلك العصر . وفيما يلي نص هذه الوثيقة .

كشف نفقات إعادة بناء بيت

(القرن الثالث الهجرى)

النقاطين (٢) ١٠ دينار

والبنا في أول يوم : بنائين وستة رقاصين معهم

ونصف رقاص أجره البنائين ستة دراهم وغداهم

درهم واحد وغدا ستة رقاصين درهم ونصف (٣)

وقد علق جروهان على هذا النص وترجمه إلى اللغة الإنجليزية فقال إن الرقاصين هم Journey mesons . أما « نصف رقاص » فيرجح أن هذه العبارة يقصد بها أحد الصياني ممن يستخدم للخدمة الشخصية . ويلاحظ من النص كذلك أن البناء وحده هو الذى يتناول أجرأ وغداً أما الرقاصون فيعطى لهم الأكل فقط الذى قد يشاركهم فيه الصبي ، ولكننا نعتقد أن البناء كان يعطى الرقاصين أجرأ من عنده . أما صاحب البيت فلا يدفع الأجر إلا له ولكنه في الوقت نفسه مكلف بتقديم الطعام في وقت الظهر اليهم . . وللأسف لم نعثر في المصادر التاريخية والجغرافية التى رجعنا إليها على ذكر لعبارنى (رقاص) و (نصف رقاص) ومن المحتمل أنها ألفاظ عامية كان يستعملها الشعب لنفسه .

Grohman; Arabie Papyri (Economic Texts) ms, (١)

Vol. vi, p. 74-5.

(٢) يقصد بهم العمال الذين يقطعون الحجارة

(٣) الأيام السابقة لا يختلف ترتيبها عما اقتبسناه

وكي يكون المحترفون العمل الواحد أقرب إلى التفاهم والتعاون كان من الضروري أن تكون مجال أعمالهم قريبة بعضها من بعض وهذا ما نعلمه من المقريزي وابن دقاق وسواهما فقد كانت الفسطاط أو لآثم القاهرة بعدها عبارة عن أحياء مختلفة كل حي خاص بأرباب حرفة واحدة وكان يطلق على هذه الأحياء عبارة الأسواق وقد حدثنا المقريزي عن أسواق الصيارف والجوخين والحلاويين والشوايين والحرييين والحراطين والسكتيين وغير هؤلاء من أصحاب الصنائع . وقد كان نظام تقسيم المدينة إلى أحياء صناعية وتجارية خاصة سائدا في مدن العالم الإسلامي فكان له نظير في بغداد والموصل وتونس والجزائر ومراكش ، واستمر قائما بمصر حتى القرن التاسع عشر الميلادي وشاهده الرحالة الأجانب وكتب عنه العلماء المرافقون للحملة الفرنسية على مصر .

ننتقل الآن إلى البحث في وظائف هذه النقابات وتحديد العلاقات بينها وبين الحكومة . أما من الناحية الفنية فقد كانت عاملا من عوامل ارتقاء فن الصناعة نفسه إذ أن العامل الذي يسعى إلى الوصول إلى منزلة (المعلم) كان مكلفا أن يقدم الدليل على كفاءته فيقدم إلى رؤسائه خیر ما كان يستطيع صنعه وفي هذا دافع إلى الابتكار والافتقان .

نعلم ان نظام الحسبة من الانظمة التي اتخذها المسلمون وكان لها عندهم مقام معروف وكانوا يعينون في مصر في العصر الفاطمي كفاي غير مفشين علي الاسواق لمراقبة التجار والصناع حماية للمستهلك ومنعا للتلاعب والعش . ففي كتاب من سليمان ابن يهودا إلى افراهام بن شماريا بالفسطاط يوصف حلفون بن حلقى أنه « الموظف المكلف بالاشراف علي التجار (١) » وفي كتاب آخر أشار افراهام نفسه إلى الرقابة علي الاسواق (٢) والعبارة الثانية أعم وأشمل إذ تضم كل من بالسوق من تجار وصناع وصبيان وغيرهم . وهنا تتساءل : أكان المشرفون علي الاسواق من الموظفين خاصة أم أنه كانت لهم علاقة بهذه الاسواق أو الصناعات ؟

J. Mann: The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, Vol-1, p. 81. (١)

Ibid, p. 128. (٢)

روى كاترمير نقلا عن المقرئزي أنه كان للمفتش على الجبازين دكان وأمامه آخر لتاجر يبيع الخبز واذ خاف التاجر على بضاعته من العطب أخذ يبيع ما لديه من الخبز بسعر يقل عما يباع به في السوق فما كان من المفتش إلا أن عاقبه على هذا العمل وهنا شك التاجر للوزير اليازوري الذي أحضر المحتسب وناقشه في الأمر فصدر المحتسب أمره بطرد المفتش من عمله ومنح التاجر قدر من المال على سبيل التعويض . فلما رجع الرجل إلى دكانه أقبل على تخفيض سعر الخبز أكثر من ذي قبل حتى اضطر الجبازون الآخرون إلى مجاراته والبيع بأقل من السعر المحدود (١) وقد ذكر ناصر خسرو أن التجار كانوا يبيعون السلع بأسعار محدودة (٢).

إلا أن الرواية التي ذكرها المستشرق الفرنسي على جانب عظيم من الأهمية . فمفتش الأسواق كان في الوقت نفسه يمتلك دكانا لبيع الخبز ويصح أن نستدل بهذا على أن الحكومة كانت تستعين بأحد أرباب الحرف لتولى وظيفة مراقبة الأسواق إذ هو أكثر دراية بأسرار الصناعة وأقدر على كشف الغش وفي هذا يقول النبراوي « ولما لم يدخل الاحاطة بأفعال السوق تحت وسع المحتسب جازله أن يجعل لكل صنعة عريفا من صالح أهلها خيرا بصناعتهم بصيرا بغشوشهم وتدليساتهم مشهورا بالثقة والأمانة يكون مشرفا على أحوالهم ويطالعه بأخبارهم وما يجلب إلى سوقهم من السلع والبضائع وما تستقر عليه من الاسعار وغير ذلك من الاسباب لئلا تنزيم المحتسب معرفتها» (٣) . وذكر ابن الاخوة في هذا المعنى الكثير فقال في الحسبة على الفرايين ، يعرف عليهم — أي المحتسب — رجلا ثقة من أهل صناعتهم (٤) . وفي موضع آخر عن الغرابيين يعرف عليهم رجل ثقة بصير بغشهم (٥) . ومن دراسة

Quatremère: Mémoires Géographiques et Historiques, Tome (١)
II, p. 314-5.

Sefer Nemeh, p. 153.

(٢)

وقد قرر الرحالة نفسه أن السلطات كانت تلجأ الى التشهير بالتاجر إذا ارتكب غشا

(٣) نهاية الرتبة في طلب الحسبة (مخطوط) ص ٥ — ٦

(٤) معالم القرية في أحكام الحسبة . مخطوط . : الفصل الخامس والستون السطر الأول

(٥) شرحه : ٦٢ سطر (١)

واجبات العريف على ما ذكرها البراوي وابن الاخوة نجد ان هذا الشخص كان يشرف على مراحل الصناعة المختلفة حتى إعدادها وبيعها ويطالع المحتسب بكل ما يراه .

ومن الثابت أن تسعير السلع والحاجيات من حق الحكومة وهنا نجد مفتش الاسواق الذي أشرنا إليه من قبل يعاقب أحد التجازين لأنه باع سلعة بأقل من السعر السائد في ذلك الوقت والمفروض أن الغرض الأول من التسعير منع ارتفاع الأثمان حسب أهواء أرباب الحرف والتجار والحيولة دون تحكيمهم في طائفة المستهلكين . فليس إذن من المعقول أن يعاقب عمال الحكومة - أو من يصح اعتبارهم كذلك - شخصاً لأنه باع بسعر منخفض وهو عمل فيه تخفيف عن الجمهور . وهنا نستطيع القول بأن أفراد الطائفة كانوا يتفقون فيما بينهم على اتباع السعر المحدود بمعنى الإيجال أحد منهم أن يبيع بأقل منه وذلك منعاً للمنافسة فيما بينهم وحرصاً على صالح الأعضاء جميعاً ، بل إن الطائفة عن طريق العريف مثلاً لم تكن تتورع عن عقاب الخارج على هذا التقليد .

قلنا إن التجار كانوا يبيعون بأسعار محدودة وهذا ينطبق بطبيعة الحال على غيرهم من أرباب الحرف والصنائع وهنا يعرض لنا هذا السؤال : أكان لأفراد الطائفة علاقة بتحديد الأسعار ؟

روى ابن إباص نقلاً عن ابن كثير أنه وقع غلاء في مصر في خلافة الحاكم بأمر الله فاجتمع الناس تحت قصر الزمرد واستغاثوا بالحاكم في أن ينظر في أحوالهم فأعلن الخليفة أنه سيتوجه في الغد إلى جامع راشدة لأداء الصلاة ثم يعود من مصر بعد ذلك فإن وجد في طريقه مكاناً خالياً من القمح ضرب عنق صاحب ذلك المكان ثم توجه إلى الجامع وتعمد أن يتأخر هناك إلى ما بعد العصر . وقد أجدى هذا التهديد إذ أخرج الناس ما اختزنوه من الغلال حتى امتلأت بها الطرقات وحصل الناس على حاجتهم منها وبعد ذلك استدعى الخليفة إليه أصحاب الغلال وقرر معهم أسعار كل صنف من أصناف الغلال « بضمن معين لا يزيد ولا ينقص » (١) .

والذى يعنينا من العبارة التى أوردها ابن اياس الفقرة الأخيرة منها ، فيها نحن نرى الخليفة يستدعى اليه احدى الطوائف ويتبادل مع أفرادها الرأى حتى انتهى الأمر إلى الاتفاق على سعر معقول مناسب ليس فيه إرهاب للمستهلكين أو إجحاف بالبائعين والتتجين ، وتعهد التجار الايزيدوا السعر كما تقرر ألا ينقص عما تم الاتفاق عليه منعا لما قد يحدث من خروج عضو على الجماعة أو حدوث طوارئ قد تؤدي إلى هبوط الأسعار مما قد يعود على التجار بالضرر والخسارة . وفى كثير من الحالات المشابهة كان الخلفاء والوزراء يستدعون الطحانين والحجازين للاتفاق على ما فيه صالح الناس ، فكان الطائفة يمثلها رئيسها ووكلاؤه تشترك مع السلطات الحكومية فى تعيين مستوى للأسعار .

ويبدو كذلك أنه كان للنقابة صوت فى تحديد الأجور التى تدفع لطوائف العمال والصناع من ذوى الحرف المختلفة ولا ريب أن هذه الأجور كانت تتفاوت حسب المهن والأحوال والمناطق وما إلى ذلك من العوامل التى لها علاقة بتحديد الأجور . ذكر ناصر خسرو فى وصف تنيس أن العمال كانوا يقبلون على عملهم بسرور وأنه كان يدفع لهم السعر العادل (١) وهو فى هذا يتكلم عن عمال فى مصانع تدار لحساب الحكومة . ونظن أن الحكومة كانت تستعين بالعرفاء وشيوخ الصناعة لمعرفة الأجر الذى يصح دفعه للعمال بحيث لا يكون فيه غبن عليهم والممول أن يتفق أفراد الطائفة بينهم على الأجور التى يتناولها الصناع وبعثت أن رئيس الطائفة كان من واجبه الاشراف على تنفيذ مثل هذه الاتفاقات .

وقد عثرنا على هذا النص آثرنا نقله « ينبغى » على كساح السجاد وحمالته « أن يعرف عليهم عريفا ويأمرهم بأنهم إذا نقلوا السجاد إلى ظاهر البلد أن يحفروا له حفائر فاذا نقل إليها يضم عليه حتى تنقطع رائحته فلا يتأذى منه أحد ويمنعون من نقل ذلك إلى الماء وطرحه فيها أو حوله ويمنعون أيضا سرقة الطوب والشقاف فى قفف الرماد إذا جابوه ويرمونه فى البئر ويدقونه ويقولون لصاحب البيت :

هذه الأرض الجلدة قد بلغنا إليها وهم كاذبون وفي البئر سداد كثير قد بقي فيوقف العريف على نظافة ذلك وعلى حقيقته بالبحث والحفر ويكون له نصيب من أجرهم يستعين به على مراعاتهم والطوف عليهم ويمنعهم أيضا من فتح آبار الناس قبل الشرط على الأجرة لأنهم ربما فتحوا البئر وتغالوا في الأجرة » (١)

ونستخلص من هذا أمرين على جانب من الأهمية : أولهما أن العريف في الغالب يتفق على الأجر الذي يدفع لأهل طائفته قبل أن يبدأ العمل والغرض من هذا واضح إذ يرمى إلى تحديد الأجر المناسب لهم ولأن يعملون له ، وكذلك يقصد به منع المنازعات في المستقبل وهنا يصح القول أن العريف نيابة عن المحتسب كان له النظر في أمثال هذه الخلافات إذا حدثت كما لو اتفق على أجر ثم امتنع الشخص الذي يؤدي له الصناعات العمل عن دفعه . أما الأمر الثاني فهو أن العريف يتناول جانبا من أجور العمال وإيراد أصحاب المصانع مقابل هذا العمل الذي يقوم به وهو الإشراف عليهم .

وكان العريف أو رئيس الطائفة هو الوسطة بين أرباب المهنة والحكومة فهو الذي ينقل إليهم أوامر الحكومة وتعليماتها كما تدل على ذلك عبارة المقرئزي عند كلامه على حبس المعونة « قال ابن المأمون : في عام ٥١٧ هـ تقدم أمر للمأمون إلى الوالين بمصر والقاهرة بحضور عرفاء السقائين وأخذ الحجج على التعيشين منهم بالقاهرة بحضورهم متى دعت الحاجة إليهم ليلا ونهارا وكذلك يعتمد في القربيين » (٢)

(١) هذه العبارة في كتاب « حفريات القسطنطينية » لعلي بك بهجت ومسيو البير جبريل (ص ١١١ حاشية رقم ١) مقتبسا من الباب الثامن والسبعين من مخطوط عنوانه « الرتبة في الحسبة » محفوظ بمكتبة الجامعة الفرنسية ببيروت وقد ورد في المخطوط اسم ابن بسام في عنوانه مع اسم آخر في مقدمته ويقول المؤلفان « والمرجح عندنا أن مؤلفه غير معروف ولا يمكن تعيين الوقت الذي ألف فيه هذا الكتاب على وجه قطعي . وربما يكون قد كتب على عهد الحاكم أو بعض خلفائه لورود اسم الخليفة الحاكم فيه مصحوبا بعبارة التبجيل والاحترام كما في العبارة الآتية : مولانا الحاكم أمر بمنع كذا وكذا » (شرحه

ص ٩٩ حاشية رقم ١)

(٢) المخطوط ج ١ ص ٤٦٣

ويبدو أن العريف كان يتدخل لفض المنازعات البسيطة التي كانت تنشأ بين أفراد الطائفة . والواقع قد ظلت هذه من أهم وظائفه حتى عهد الحملة الفرنسية علي مصر ، وكان نفس الشيء سائدا في أوروبا في العصور الوسطى . وليس لدينا مايلقي ضوءا كافيا على وظائف النقابة الاجتماعية كما كان الحال في أوروبا ولكن الحق أن نزعة الطائفية كانت تسود طبقات المجتمع في تلك العصور . ويتضح مدى انتشار روح التضامن والتعارف بين أفراد الجماعة الواحدة مما ذكره القلقشندى عن تقيب الطالبين (١) . وإن كان هذا المثل لا علاقة له بتاتا بطوائف الصنائع وأرباب المهن إلا أنه يفسر لنا مدى انتشار هذه التقاليد في البلاد .

ويمكن أن نلخص وظائف النقابات فيما يأتي : —

- ١ — تدريب الصبيان علي تعلم أسرار المهنة وتحديد العلاقة بين المعلم والصبى أو تنظيمها وهذا أشبه بتعاقد يتضمن التزامات من جانب الطرفين .
- ٢ — مراقبة المشتغلين بالصناعة الواحدة من النواحي الفنية والاقتصادية .
- ٣ — حماية المستهلك من الربح الفاحش والغش وسوء الصناعة وذلك بمراقبة الأثمان منعا للمغالاة .
- ٤ — الاشتراك في تحديد الأسعار والأجور .
- ٥ — فض المنازعات بين أفراد المهنة الواحدة بطريق التحكيم الودى .
- ٦ — القيام ببعض الخدمات الاجتماعية للأعضاء في وقت الحاجة .
- ٧ — إعتبار العريف مسئولا أمام الحكومة عن أفراد الطائفة وسلوكهم وواجباتهم .

(١) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٨٦ « وله — أى تقيب الطالبين — النظر في أمورهم وعليه ان يعود مرضاهم ويمشى في جنازتهم ويسمى في حوائجهم »

الفصل العاشر

التجارة الداخلية

إذا أردنا معالجة هذا الموضوع وجب أن ندرس تجارة القرى والمدن علي حدة ثم ننتقل إلى بيان العلاقات التجارية بين أنحاء البلاد مبينين المميزات الخاصة في كل حالة وارتباط هذه الظروف المحلية بحالة البلاد عموماً .

تجارة القرى والمدن :

من الطبيعي في بلد زراعي كمصر أن تقوم حياة المجتمع القروي على مبدأ الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير فأهل القرية يزرعون في الحقول المحيطة بها ما يحتاجون إليه من المواد الغذائية كالحبوب والبقول والخضر، ويتخذون من طمى النيل المادة الأساسية للبناء، ويحصلون من أشجار النخل والبنج والجميز على ما يلزمهم من الخشب للوقود وإعداد بيوتهم وصنع البسيط من الأدوات ذات العلاقة المباشرة بحياتهم اليومية، ومن صوف الأغنام ووبر الإبل يغزلون وينسجون الأنواع السميكة والرخيصة من اللباس. ومن المؤكد أنه كان لكل قرية طاحونها كما كان لبعضها نجارها الخلي وحدادها الخاص فالقرية المصرية في العصور الوسطى لم تكن في حاجة شديدة إلى شراء الكثير مما يلزمها من المدن وبعبارة أخرى إن هذه الحياة الهادئة لم تكن من النوع الذي يشجع التبادل التجاري الكبير فضلاً عن أن انخفاض الأجور وهبوط مستوى المعيشة وبخاصة في الريف يجعلان حاجيات أهله ضئيلة بالقياس إلى أهل المدن.

وكان بمصر عدد كبير من المدن تشابه القرى في بعض المظاهر فهي أو أغلبيتها صغيرة المساحة قليلة السكان ولها الطابع الزراعي إذ يمتلك بعض أهلها في ظاهرها مساحات يستغلونها في الإنتاج الزراعي وحقى القسطاط نفسها كانت تحيط بها المزارع والبساتين يأخذ منها السكان بعض لوازمهم من الخضر والفواكهة . ورغم هذا كان لابد من الاعتماد علي الريف في سد حاجات الأهالي من الغذاء ولا بد للريف أن يبيع الفائض عن حاجة أهله مما يزرعون . أضف إلى هذا أن الزراعة كانت

تمد صناعات المدن بالكثير مما يلزمها من المواد الأولية كما كانت المدن تسد بعض مطالب أهل الريف من الإنتاج الصناعي وأبسط أنواع الكماليات .

وهكذا نشأت الحاجة إلى التبادل بين المدينة والقرى المجاورة لها . ولتيسير هذا التبادل أصبح لكل مدينة سوقها الخاص بها وقضي نظام الاسواق في ذلك العصر أن يتقابل البائع والمشتري وعن طريق هذه الأماكن تنظم التجارة بين الأهالي حتى لا يتحكم حاملو السلع في أثمانها ولذا كان أهل القرى يأتون بما لديهم من السلع إلى مكان معين وفي وقت معين أيضاً حتى يستفيد الجميع من عامل المنافسة . زد على هذا أن جهل الطبقات الفقيرة من أهل القرى والمدن قد يجعل منهم موضع الاستغلال ولهذا كانت الحكومة تشرف على الأسواق بواسطة عمالها فهناك المحتسب وأتباعه وهؤلاء يراقبون عمليات البيع والوزن والكيل وغير ذلك على ما سنوضحه التوضيح الكافي في موضعه (١) . ولا تنس كذلك أن التسعير الذي جعله الفاطميون إحدى دعائم سياستهم كان القصد منهم على ما نعتقد إيجاد سعر مناسب مجز للمنتجين وليس من شك أن تطبيق الأسعار الرسمية دون التلاعب بها إنما يكون عملاً ميسوراً إذا تمت عمليات البيع في هذه الأسواق .

وقد أمدنا الجغرافيون والمؤرخون بمن كتبوا عن مصر في العصر الفاطمي بأسماء كثير من المدن التي اشتهرت بأسواقها كمنوف ومحلة صرد وترنوط وقلوب ومنية ابن الخصيب وأهناس ومنية غمر ومليج وطماخ ودميرة والأسكندرية والفسطاط وقوص وأسوان (٢) وكان سوق دقدوس يوم الأربعاء (٣) ودمسيس يوم السبت (٤)

(١) فصلنا هذا الموضوع عن كلامنا على النظم المتعلقة بالتجارة : راجع ص ٢٤١ وما بعدها

(٢) ابن حوقل : مسالك وممالك ص ٨٩ و ٩١ و ٩٦ ، ابن جبیر : كتاب الرحلة ص ٤٤ و ٩٥

(٣) G. Wiet: Resumé d' Idrisi, pp. 166, 168, 169, 172, 173, 174.

(٤) Ibid p. 173.

وكان للحيزة كل يوم أحد سوق عظيم يجيء إليه من النواحي كثير من السلع ويجتمع فيه عدد كبير من الناس (١). ويذكر الكتاب عن هذه المدن وغيرها أنها كانت « ذات أسواق وعمارات » أو « أسواق ومتاجر » ولكننا بجانب هذه العبارات نجد صيغة أخرى عن بعض المدن المصرية إذ يحدثنا الأدرسي أن بها أسواقا جامعة (٢) أو حافلة يتردد عليها التجار والقرويون لامن الجهات المجاورة وحدها بل من المدن البعيدة عنها إما لوقوع أمثال هذه المدن في أما كن متوسطة أو في جهات ذات إنتاج زراعي كبيرة أو شهرة صناعية خاصة .

التجارة بين أجزاء البلاد المختلفة

ولكن مدنا كالفسطاط والقاهرة والأسكندرية لا تستطيع الاعتماد مطلقا على الإنتاج الزراعي في الجهات المحيطة بها أو المجاورة لها وذلك راجع إلى كثرة سكانها إلى حد كبير وإلى اشتغالها بالصناعة ولهذا فهي في أشد الحاجة إلى المواد الغذائية والأولية تحمل اليها من مواطنها في أغلب أنحاء القطر والواقع أن معظم تجارة مصر الداخلية كانت تتجه نحو الفسطاط والقاهرة والموانئ الشمالية، فالفسطاط بلد كبير ثم قامت إلى جانبها القاهرة في العصر الفاطمي وتركز فيها البلاط وألوف الناس من المتصلين به وأقام الأعيان والمقطعون في هذين البلدين فكان من الطبيعي أن يزداد النشاط التجاري فيهما في هذا العصر وساعد على ذلك تقدم الصناعة في الفسطاط خاصة وكثرة المطالب التي استلزمها الحياة الاجتماعية التي تشاهد في العصر الفاطمي ولهذا حدثنا ناصر خسرو أن منتجات البلاد كانت تنقل إلى العاصمة حيث يباع جزء كبير منها في الأسواق (٣). وذكر ابن جبير أن عددا كبيرا من المراكب كان يتوجه إلى المناطق المختلفة لاستجلاب القمح (٤).

(١) المقرئزي : الخطط ج ١ ص ٢٠٥

(٢) G. Wiet: Resumé d' Idrisi, p. 151.

(٣) Sefer Nemeh, p. 151.

(٤) كتاب الرحلة ص ٦٠

وكانت الأسكندرية تحصل على حاجتها من الخنطة من داخلية البلاد (١) عن طريق ألوف المراكب النيلية حتى بلغ عدد مآراه ناصر خسرو ومنها في تينس وحدها نحو ألف مركب (٢). وكانت أهم سلع التبادل الداخلى المواد الغذائية وبخاصة الحبوب من الوجه القبلي والفواكه من الفيوم وخلاف ذلك . وكذلك كانت تنقل بعض المواد الأولية مثل السكتان إلى المراكز الصناعية الكبرى كدمياط وتينس والفسطاط وإلى جانب هذا توافرت بالبلاد حركة نشيطة بين مراكز النسيج وبالأخص المدن الواقعة في شمال الدلتا وبين القاهرة والفسطاط والاسكندرية حيث اشتد الإقبال عليها وهكذا نرى التقدم الصناعى كان ذا أثر بالغ في نشاط الحركة التجارية الداخلية .

وقد امتازت بعض المدن بمركز تجاري ورخاء عظيمين واشتهر أهلها بالثراء إما لأنها كانت تقع في وسط مناطق زراعية أو صناعية هامة وإما لأنها على طريق المتاجر المحملة إلى شمال البلاد وجنوبها بواسطة النيل وفروعه . فكانت المحلة الكبرى مثلاً بلداً كبيراً عامراً بالأسواق والتجارات والحيرات الشاملة (٣) لأنها مركز منطقة شهيرة بزراعة السكتان والحبوب وبها حركة صناعية أيضاً . وكانت فوة من المراكز الهامة في الدلتا لوقوعها على الطريق المائى الهام بين ساحل البحر الأبيض المتوسط والفسطاط بواسطة فرع رشيد (٤) كما أنها تقع على مقربة من الخليج الذى يخرج من النيل إلى الاسكندرية . وهذا الخليج قد أعاد الخليفة الحاكم بأمر الله تطهير أجزاء منه (٥) فكان ذلك خطوة لها قيمتها من جانب الفاطميين لتسهيل التجارة الداخلية ولقدينا فى القسم الخاص بالتجارة الخارجية كيف عنت كثيراً فى هذا العصر وتبعاً لهذا زادت أهمية مدن كثيرة فى الوجه القبلى فهناك أسوان وهى ملتقى المتاجر والواصله من النوبة والسودان وميناء عيذاب على البحر الأحمر وهناك فقط وتقع على الطريق المائى بين أسوان والفسطاط . ولدينا كذلك مدينة قوص وقامت بها الأسواق الكبيرة لوقوعها

(١) أبو الفداء : تقويم البلدان ص ٩٠

(٢) Sefer Nemeah, p. 112.

(٣) G. Wiet: Résumé d' Idrisi, p. 176.

(٤) Depping: Histoire du Commerce, Tome I, p. 65.

(٥) راجع ما كتبه عن ذلك

عند نهاية طريق القوافل بين البحر الأحمر والنيل . فهذه المراكز قد عظمت حركتها التجارية وكثرت فيها الاسواق وزاد عدد سكانها ممن يشتغلون بالتجارة ويدل علي مبلغ النشاط في هذه المدن ما خلفه لنا أمثال ناصر خسرو في أوائل العصر الفاطمي وابن جبير بعده بقليل من أوصاف وتفصيل .

مركز الفسطاط التجاري

إلا أن أعظم المراكز التجارية في داخل البلاد كانت الفسطاط بلامنازع والحق أنها ظلت طيلة تاريخها الطويل مركز مصر التجاري وقد تحالفت ظروف كثيرة حتى أكسبتها هذا المركز الممتاز فهناك أولا موقعا علي النيل وفي مكان متوسط بين الوجهين القبلي والبحري وعلى مقربة من النقطة التي ينقسم فيها النيل إلى فرعيه الرئيسيين . أضف إلى هذا أنها متصلة بالنيل بكافة أنحاء البلاد من أسوان حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط وظلت منذ إنشائها حتى عهد الخليفة العباسي المنصور متصل بطريق مائي بالبحر الأحمر وكذلك كانت الفسطاط ترتبط بالبلاد بواسطة القوافل حيث تخرج منها طرق برية مباشرة إلى الحجاز وبلاد الشام وبلاد المغرب وبنا وصلت إليها المتاجر من أوروبا وآسيا وإفريقية وهنا عوامل كان لها أثر كبير في تقدم حركتها التجارية في العصر الفاطمي فقد وضع جوهر الصقلي أساس مدينة القاهرة التي وفد إليها الخليفة المعز لدين الله ومعه أهله ورجاله وأجناده فصارت المدينة الجديدة أشبه بمعسكر زاخر بالألوف من الموظفين والجنود وغيرهم وهؤلاء جميعا كانوا يعتمدون على الفسطاط وأسواقها للحصول على المواد الغذائية والمصنوعات والسلع الواردة من الخارج . ويلاحظ أن إنشاء القاهرة لم يؤثر كثيرا علي مركز الفسطاط إذ أوضحنا أن المدينة الجديدة ظلت زمنا أشبه بمعسكر خاصة وأن موقعا بالنسبة إلى النيل كان دون موقع الفسطاط مما جعل الأسعار في الأخيرة (١) أقل منها في حاضرة البلاد الرسمية.

(١) الواقع أن الأسعار كانت تختلف من مكان إلى آخر وترجع هذه الظاهرة العامة في البلاد إلى أسباب كثيرة منها القرب من مراكز الإنتاج أو البعد عنها كما أن البلاد الواقعة عند التقاء طرق تجارية هامة تكون في العادة رخيصة الأسعار في بعض السلع ، وقد يرجع تفاوت الأثمان إلى موقع المدينة من ساحل النهر =

وقد أسهب المؤرخون والرحالة ممن زاروا الديار المصرية في وصف عظمة الفسطاط ورخائتها العظيم في العصر الفاطمي فقد حدثنا عنها المقدسي فقال « تكثر بها المتاجر والأسواق والمعاش وساحلها كثير المراكب وسكانها كثيرون حتى أن القرمطي لمسا سار إليها خرج الناس إليه فرآهم كالجراد » (١). وأبدي ناصر خسرو في وصفها حماسا بالغا فذكر أنه كانت بها الأسواق التي تباع فيها جميع أنواع السلع كسوق القناديل الراخز بالتحف النادرة التي كانت ترد من جميع أنحاء العالم (٢) وبها الخانات وما لا يقل عن عشرين ألف دكان يتراوح إبحار الواحد منها بين دينارين وعشرة دنانير مغربية (٣) وبها من السفن أكثر مما في بغداد أو البصرة (٤) كما كانت بها العارات الشاهقة التي بلغ عدد طبقات أحدها أربعة عشر طباقا (٥) وأنشئت بها الفنادق والقياسر والخانات والوكالات مما يدل دلالة واضحة على عظم النشاط التجاري بها (٦). إلا أن الظروف تحالفت حتى افقدت هذه المدينة مكانتها السامية إذ أخذت القاهرة بمرور الزمن تنمو وتجذب إليها التجارة تدريجيا من الفسطاط ثم حدثت الأزمة الكبرى في خلافة المستنصر بالله فمات عدد وافر من أهل هذه المدينة وخربت أحياء كاملة بها ثم أخذ النشاط يعود إليها بعد انجلاء هذه الغمة ولكننا لانعتقد أنه يمثل الدرجة التي كان عليها وأخيرا أصابها الضربة القاضية حين أمر شاوور باحراقها (٧)

== ومثال ذلك أن أسوان في منطقة زراعية تنتج الحبوب والتمر وتصل إليها المراكب من النوبة والمتاجر من البحر الأحمر ولذا رخصت الأسعار بها . والاسكندرية تعتمد على غيرها من الجهات لتأمينها بالغذاء ولذا « كانت الحنطة بها غير مرخصة » (أبو الفداء : تقويم البلدان ص ٩٠) ولم تكن القاهرة على شاطئ النيل وكانت الفسطاط على حافته ومحط واطلاق المراكب ولهذا السبب صارت أكثر أرزاقا وأرخص أسعارا من القاهرة « شرحه : ص ٨٦ »

(١) أحسن التقاسيم ص ١٩٨

Sefer Neveh, p. 149. (٢)

Ibid p. 127. (٣)

Ibid p. 153. (٤)

Ibid, p. 145. (٥)

(٦) أنظر الفصول التي عقدناها على التجارة الخارجية

(٧) المقريري : الخطط ج ١ ص ٢٣٩

حين استعد الصليبيون للزحف من بلبس عليها .
ولم تخل الطرق الداخلية سواء بالبر أو النيل من أخطار كما نعلم ذلك من
قصة التاجر المغربي الذي اكترى عشارا فسار به في فرع رشيد فهوجم في الطريق
وسلبت منه بضاعته (١) ولا بد أن مثل هذا الحادث كان كثير الوقوع وهذا
يفسر لنا وجود حاميات على طريق التجارة (٢) لحفظ النظام وحماية القوافل وما
يحملة التجار معهم من بضائع .

وكان التجار يتعرضون أحيانا للنكبات والحسائر من جانب الجنود ففي أيام
الحاكم بأمر الله سخط الخليفة على أهل مدينة مصر فأرسل جنوده من السودان
فأعملوا فيها السلب والنهب وحرقوا بعض أجزائها . وفي خلافة المستنصر بالله تعددت
الفتنة والحرب بين الأحزاب السياسية وفرق الجيش المختلفة الجنس مما سبب فسادا
كبيرا ثم جاءت المجاعة وتلاها الوباء فسيبا خرابا كبيرا ولم يستطع أحد أن يضمن
حياته وماله وأصبحت الطرق غير آمنة لا يستطيع أحد عبورها إلا بالحفارة الثقيلة .
وبرغم المظاهر التي شرحناها عن رواج التجارة لم يخل الأمر من صعاب وعقبات
قاست منها التجارة الداخلية كثيرا في العصر الفاطمي . وفي مقدمة هذه العقبات
المكوس فقد فرضتها الحكومة على كل عمليات البيع والشراء فهناك رسوم على
البضائع الواردة على المدن والتفتيش والتخازن والأسواق والبضائع الصادرة من المدن
وحراسة الغلات بالمقس ورسوم السمسة والدلالة وأجور استخدام المعديات على
النيل وغير ذلك كثير مما نعرفه من مراجعة أسماء المكوس التي ألغها صلاح الدين
الأيوبي في سنة ٥٦٩ هـ (٣) . وهذه الرسوم والعوائد الداخلية لم تسكن قاصرة على
الفسطاط وحدها وإنما كانت سياسة متبعة في كافة أنحاء البلاد وقد أثمرت هذه القيود
المالية الرحالة ابن جبير (الذي زار مصر بعد سقوط الفاطميين بمدة يسيرة) حتى
قال ساخطا متهكما « هناك مكوس على كل ما يباع ويشترى مهما دق أو جل حتى كان

(١) الاعتبار في حلى مدينة الفسطاط « مخطوط » ج ٤ ص ١٠١

(٢) J. Mann: The Jews in Egypt and Palestine under The Fatimid Caliphate p. 32.

(٣) المقرئى : الخطط ج ١ ص ١٠٤ — ١٠٥

يؤدى على شرب ماء النيل فضلا عما سواه» (١). ولعل هذه الرسوم قد زاد عددها واشتدت وطأتها في أواخر العصر الفاطمي . ومع ذلك لانظن أنها كانت بالقدر الذى امتازت به بعض جهات أوروبا في العصر الاقطاعي . ونعتقد أنه لولا أن التجارة في هذا العصر الزاهر الذى ندرسه كانت متينة الأسس لما تحملت هذه الرسوم التى غالى ابن جبير في وصفها .

ومن العقبات الكبرى التى قامت في سبيل مرونة استخدام رؤوس الأموال وسرعة تداولها وحسن استغلالها تحريم الربا وقد نص القرآن في أكثر من مناسبة على هذا بشدة . قال الله تعالى (يحق الله الربا ويربى الصدقات) (٢) (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل) (٣) وإذا تذكرنا كيف أن الحياة الاقتصادية الحديثة مدينة بالكثير من اتساعها إلى نظام الاقتراض والائتمان أمكننا أن نقدر أثر هذا التحريم في التجارة في العصور الوسطى . ومع هذا ينبغي ألا نظن أن الناس كانوا يتمسكون بنصوص هذه النواهي الشرعية فكثيرا ما كان بعضهم يقترض من بعض ولا نشك أن اليهود كانوا يقومون بأجراء مثل هذه العمليات شأنهم في كل العصور .

ومن العقبات التى كانت في سبيل التجارة الداخلية ما يتعلق بالموازين والمكاييل إذ نظرا لعدم الدقة في الصنعة في ذلك العصر كانت تتعرض الصنح للتلف السريع والتآكل ولهذا كان على المحتسب مراقبة الموازين والمكاييل علي الدوام وأن يطلب من الباعة استبدال صنجهم أو اصلاحها في دار معدة لهذا الغرض . أضف إلى هذا أن قيمة الرطل كانت تختلف حسب نوع السلعة المرادوزنها فهناك رطل خاص لوزن الفلفل وآخر للحريز وهكذا أى أن الاختلاف مرجعه رخص ثمن السلعة أو ارتفاعه أو ندرتها (٤). وأخيرا فلم يسكن وزن الرطل واحدا في البلاد كلها بل كان لكل بلد

(١) كتاب الرحلة ص ٥٦

(٢) سورة البقرة

(٣) شرحه

M. H. Sauvaire. Matériaux pour servir à l'histoire de la (٤)

numismatique et de la métrologie Musulmanes.

(J. A. 8٤, iv, pp. 217-18. D'après Elijà, chap. IV)

و منطقة رطلها الخاص بها كما يتضح من البيان التالي (١) .

النوع	مقدار الوزن
الرطل المصري	١٢ أوقية وكل أوقية ١٢ درهم فكان الرطل المصري يساوي ١٤٤ درهما
» الجروي	٣١٢ درهم
» الليثي	٢٠٠ »
» الحريري	١٢٠ » وهو خاص بوزن الحريير
» القليوبي	١٥٠ »
» الفيومي	١٥٠ »
» القفلي	١٥٠ » لوزن القفل
رطل أسبوط وطحا وطهطا	١٠٠٠ »
» المحلة	٤٠٠ »
» دمياط	٣٣٠ »

وقد ذكر التهبي البيانات التالية (٢)

الرطل الحريري	١٦٢ درهم
رطل سمبود	٣٠٠ درهم

وما أورده عن أرطال الجهات الأخرى لا يختلف عما أشرنا إليه آنفا . وقد استتبع اختلاف الأبطال تفاوت القناطير كذلك فمثلا كانت الحكومة تشتري الشب بالليثي وتبيعه بالقنطار الجروي (٣) وكان محصول فدان القطن ثمانية قناطير بالجروي (٤) وكان بمصر كذلك القنطار القفلي (٥) . أما القنطار فيساوي ١٠٠ رطل . وذكر مخطوط بمكتبة الاسكوريال في أسبانيا أن القنطار المصري يساوي ٢٥ رطلا إلا أن

(١) (نقل عن إرشاد الكاتب) Ibid, pp. 221 - 22 .

(٢) Ibid, pp. 239 .

(٣) ابن ممتي : كتاب قوانين الدواوين « لناشره ع ، ع . سوريال » ص ٣٢٨

(٤) المقرئزي : المخطوط ج ١ ص ١٠٢

(٥) شرحه ج ٢ ص ٢٧٤ « والحديث خاص بنصف قنطار قفلي من الشمع وتاريخ

ذلك سنة ٤٠٠ هـ »

Sauvaire يرى في ذلك خطأ من الناسخ ويعتقد أن الأصح أن تقرأ الرقم هكذا (١٢٥) (١). واختلف كذلك مبلغ ما تحتويه الأوقية من الدراهم وقد اورد لنا سويفر بياناً وافياً عن الأوزان في مختلف بلاد العالم الاسلامى تقتطف منه ما هو خاص بمصر . وقد ذكر أمام كل وحدة ما يقابلها بالجرام المستعمل اليوم (٢) .

(١) قيمة الأوقى بالدراهم والجرامات :

نوع الأوقية	الدراهم	الجرامات	المصدر الذى اعتمد عليه المؤلف
أوقية رطل مصر	١٢	٣٧٠.٧٧٦	ارشاد الكاتب
» » قلوب والقيوم	١٢½	٣٨٦.٢٢٥	» »
والرطل الفلفلى			
» الرطل اللينى	١٦½	٥١٤.٩٦٦½	» »
» » الجروى	٢٦	٨٠.٣٣٤٨	» »
» رطل دمياط	٢٧½	٨٤.٩٦٩٥	» »
» » فوة	٣٠	٩٢.٦٩٤٠	» »
» » المحلة	٣٣½	١٠٢.٩٩٣٣½	» »
» » أسيوط وطحا	٣٣٦	١٠٣٨.١٧٢٨	» »
وطهطا			

(ب) قيمة الأبطال بالدراهم والجرامات (٣)

المصرى	١٥٠	٤٤٤.٩٣١٢	الزهرأوى ، ارشاد الكاتب ، ناصر خسرو ، النبراوى والتهبى
--------	-----	----------	--

M. H. Sauvaire. Matériaux pour servir à l'histoire (١)
de la numismatique et de la métrologie musulmanes.

(J. A. 8é, lv, p. 263.)

Ibid, pp. 302, 303, 304. (٢)

Ibid pp. 310, 311, 312, 313, 314, 215. (٣)

	٤٦٣٩٧٠٠	١٥٠	قليوب
	»	»	الفيوم
	»	»	الفلقي
ارشاد الكاتب	٦١٧٩٦٠٠	٢٠٠	الليثي
» »	٩٦٤٠٠٤٧٦	٣١٣	الجروي
» »	١٠١٩٦٣٤٠	٣٣٠	دمياط
» » والنهي	١١١٢٩٢٠٠	٣٦٠	قوة
» »	٣٠٨٩٨٠٠٠	١٠٠٠	أسيوط وطحا وطحطا
الذهبي	٣٧٠٧٧٦٠٠	١٢٠٠	طحا

وكانوا يستعملون في مصر أوزانا مصنوعة من الزجاج لوزن نقود الفضة وأخرى لوزن نقود الذهب ونعتقد أن السبب في هذا أن تلك الأوزان الزجاجية يمكن أن تظل نظيفة فلا يعلق بها شيء الأمر الذي يجعل الوزن بها دقيقاً أخف إلى هذا أن أي تآكل فيها يمكن إدراكه بسهولة وهذا ما لا يتيسر في الصنج المعدنية في ذلك العصر. وإن أوزانها تنطبق على ما أورده الكتاب المختلفون بشأن وزن الدينار والدرهم ومضاعفاتهما وأجزائهما (١) ولم يكشف من هذه القطع إلا الصغير منها مما كان يستعمل لاختبار نقود الذهب والفضة وهذا سببه أن الزجاج لا يصلح لوزن السلع الثقيلة الوزن إذ يكسر بسهولة ولهذا تستعمل لها أوزان من النحاس ومعادن أخرى (٢). وهذه الأوزان الزجاجية إما قطع مستديرة أو اسطوانية مخروطية الشكل (٣) وقد كشف أكثر من ثلاثمائة قطعة من العصر الفاطمي. ويظهر أن استعمال الأوزان الزجاجية كان خاصاً بمصر ويبدو أن هذا البلد كان حلقة بين الشرق والغرب وله بميزاته الخاصة في كثير من النواحي ويقول Stanley Lane-pool

(١) Stanley Lane-Poole. Catalogue of Arabic Glass Weights.

(See. Introduction, p. XIII)

Ibid (Introduction, p. XVI)

(٢) Casanova. Etude Sur les inscriptions des poids et des mesures en verre, pp. 17-24

(٣)

(٣)

من ثلاث وأربعين قطعة تحمل أسماء ولاية في عصر خلفاء بنى أمية والعباسيين نجد أربعة وثلاثين منها تحمل أسماء ولاية وموظفين في مصر ومن العدل أن نفترض أن الباقي لا يختلف عن هذا وإن لم يمكن تحقيقه حتى الآن . وهناك ١٨ قطعة عليها أسماء خلفاء عباسيين ، ولكن ينبغي أن نذكر أنها تنتمي جميعا إلى الأوقات التي كان فيها الولاية أو الأمراء الذين حكموا مصر يعترفون بسيادة بغداد وأثناء العصر الفاطمي كله لا نجد أوزانا زجاجية عليها أسماء الخلفاء العباسيين ويمكن أن نضيف إلى ماسبق أن أغلبية الأوزان الزجاجية التي في المتحف البريطاني قد كشفت في خرائب مصر (١) .

وكانت الأوزان الزجاجية الفاطمية كالأرطال والمكايل الأخرى تحمل صيغة خاصة بهم (٢) فعلى القطع نقش اسم الخليفة علي حدة أو متبوعا فقط بصيغة دينية وأحيانا بالتاريخ الذي صنعت فيه القطعة كما يتضح من الأوصاف التي نذكرها عن بعضها مما يوجد في المتحف البريطاني وأورده ستاني في مؤلفه .

- (١) ضعف دينار (٣) ونجد في الوسط كلمة (عدل) وفي الأطراف (الامام العزيز بالله أمير المؤمنين) والقطعة خضراء اللون ذات بريق معدني .
(٢) وعلى دينار نجد العبارات التالية (٤) :

مما أمر به

الامام العزيز

بالله أمير

المؤمنين

Catalogue of Arabic Glass Weights, (Introduction, pp. (١)
Xvii — Xviii)

(٢) المقدسي : أحسن التقاسيم من ٢٤٠

Stanley Lane-poole. Catalogue of Arabic Glass (٣)
Weights. p. 42

Ibid, p. 42. (٤)

(٣) وعلى قطعة أخرى (١)

لا إله إلا الله

محمد رسول الله

على ولي الله

الامام الحاكم

بأمر الله أمير

المؤمنين مما عمل في سنة

ثلث وأربع مائة

عدل

حسي (٢)

الله

الامام الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين

فهذه العبارات الدينية وغيرها مثل « آل محمد » (٣) تشابه ما نجده على قطع النسيج التي ترجع إلى هذا العصر أي أن الفاطميين لم يدعوا فرصة إلا اتهموها لاثبات مركزهم الديني وصلتهم ببيت النبوة وعلاقتهم بها وأحقيتهم في الخلافة .
ولاحظ كازانوف أن ١٩١ قطعة من الثلاثمائة التي أشار إليها تحمل أسماء الخلفاء في العصر الفاطمي الأول حتى نهاية خلاف المستنصر بالله : ٢١ فقط في عهد من خلفوه (٤) كما كانت النسبة عالية في عهد الحاكم بأمر الله وهو أكبر داعية فاطمي ثم أخذ شيخ الجبل ينازع الفاطميين الإمامة بعد ذلك .
وتلاحظ من البيانات التي أوردناها كلمة (عدل) وكذلك نجد على بعض الأوزان

Stanley Lane-poole. Catalogue of Arabic Glass (١)

Weights p. 44.

Ibid., p. 47. (٢)

Casanova. Etudes sur les inscriptions Arabes des poids et mesures en verre, p. 29. (٣)

Ibid, p. 31. (٤)

والأكيال كلمة (واف) أو ما يقاربها في المعنى وكلها عبارات تدل على معنى الوفاء (١). ذكر المقرئى أنهم كشفوا في إحدى قرى تينس ما غلب عليه الماء عضادات من الزجاج عليها أسماء المعز والعزير والحاكم والظاهر ومنها ما عليه اسم المستنصر (٢). ويعتقد كازانوف أن كلمة «عضادات» لأمعنى لها في هذه القطع الزجاجية الصغيرة ولا بد أنها خطأ من الناسخ والأوفق أن تقرأها «غضارات» (٣)

وأخيراً نذكر أن من عقبات التجارة في مصر كثرة تعرض النقود للتآكل والتلف بسبب عدم ارتقاء فن صنعها إلى الحد الكافي خاصة من حيث الأطراف ولهذا كانوا يلجأون إلى الصيارف لوزن النقود والتأكد من أنها وافية. وقد أشرنا في حديثنا عن النقد إلى ما كانت تعمله الحكومة القاطمية أحياناً من تخفيض العملة وإن لم يكن هذا ظاهرة أو قاعدة عامة.

(١) المصدر السابق «على إحدى القطع العبارة التالية وزن نصف دينار واقى (p. 17) وعلى قطعة أخرى نجد تحت الكتابة العربية نجما بين هلالين ولعل هذه العلامة دليل الوفاء (p. 22)»

(٢) الخطط ج ١ ص ١٨١

(٣) Etude Sur les inscriptions Arabes des poids et des mesures en verre, p. 32 - 33

التجارة الخارجية

أوضحنا من قبل كيف تجمعت ظروف مختلفة وعاونت على استئناف العلاقات التجارية بين مصر وأوربا منذ القرن العاشر الميلادي . وأخذت هذه الصلات تزداد نمواً ويتسع نطاقها تدريجاً تمهيداً لتلك التوسع الكبير الذي كان مقدرًا لها منذ بداية الحروب الصليبية . وبعبارة أخرى نقول إن الفترة التي امتدت من القرن العاشر إلى الثاني عشر فترة تطور وانتقال من حالة الركود السني التي تلت الفتح العربي لمصر إلى حالة الازدهار التي بدأت في القرن الثاني عشر . وهنا نتضح لنا أهمية العصر الفاطمي في تاريخ تجارة مصر في العصور الوسطى . ولقد كان للخلفاء الفاطميين منذ انتقالهم إلى القاهرة من بعد النظر السياسي وإدراك القواعد الاقتصادية ما جعلهم يعملون جهد طاقتهم على الاستفادة إلى الحد الأقصى من الأحوال الجديدة في عهدهم وبذل ما في استطاعتهم من قوة حتى يعود إلى طريق مصر نشاطه القديم وحركته السابقة كعمر طبيعي بين الشرق والغرب وسرى كيف كانت سياستهم متفقة مع هذه الغايات مؤدية إلى تحقيق هذه الاعراض .

وينبغي لنا قبل أن ندرس علاقات مصر التجارية مع الدول الأجنبية أن نتعرف بعض العوامل التي جرت في هذا العصر ولاءمت النشاط التجاري . وأول ما يسترعى التفاتنا تحول الظروف العامة في أوربا منذ القرن العاشر الميلادي ، ذلك أن موت شرلمان أدى إلى تسرب الضعف في جسم الأباطورية التي أقامها بقوة السلاح وعظمة الشخصية وانتهى الأمر بانقسامها بمقتضى معاهدة فردون سنة ٨٤٣ م . وقد أظهر أحفاده عجزاً واضحاً وتعرضت أوربا لموجة من الغزو على يد شعوب متبربرة آتية من الشمال كان دينهم القتل والسلب والنهب ولم تسلم من فظائعهم حتى الكنائس والأديرة ، وأخفق أمراء الإقطاع في حماية البلاد حماية فعالة وتعطلت مصالح الناس وخيل للكثيرين أن مات بقي من آثار الحضارة الرومانية القديمة قد أشرف على الزوال .

إزاء هذه الظروف اشتدت الحاجة في أوربا إلى ضرورة قيام حكومات مركزية

قوية في استطاعتها حفظ النظام وتسهيل التبادل الاقتصادي وتأمين الأتفس والأموال وقد بدأت هذه الحركة القومية في ألمانيا في القرن العاشر على أيدي الملك هنري

(٩١٩ - ٩٣٦) وخليفته اوتو الأكبر (٩٣٦ - ٩٧٣) وقامت حركة مماثلة في فرنسا حينما تولى هيو كابيت (Hugh Capet) العرش عام ٩٨٧ م وهو رأس الأسرة التي عمل أربعة عشر ملكا من أفرادها على توحيد البلاد وتأييد النظام والسلام في الداخل . ومن بدهى القول أن نشير إلى أن ظهور هذا العامل الجديد مؤد الى الاستقرار وانتظام الأحوال وازدياد حاجات الناس ومطالبهم لتتفق والروح الجديدة ، ومؤد في الوقت نفسه إلى اشتداد الحاجة إلى استئناف التبادل التجاري مع إفريقية وآسيا . ولاريب أن هذه الظروف الجديدة بدأت ونمت في العصر الذي خضعت فيه مصر للسيادة الفاطمية منذ النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي . والواقع أن عصرا جديدا قد بدأ من القرن الحادي عشر وبدل على هذا ازدياد عدد الحجاج الأوربيين إلى فلسطين أضعاف ما كان عليه ولم يعد الأمر قاصراً على الملوك والأمراء والنبلاء والفرسان بل أصبحنا نشاهد سبلا متدفقا نحو الأماكن المقدسة من أفراد الطبقة الوسطى والعامية بل لقد ساهم النساء بنصيب في هذا العمل يدفعهن الصلاح والتقوى وهو أمر لم يكن له نظير في عصر سابق (١) . وكان معظم هؤلاء الحجاج يؤثرون طريق مصر والروور بضحراء سينا لما فيها من ذكريات دينية فاذا أدوا الفريضة عادوا إلى أوطانهم يحملون آراء وأفكارا ومشاهدات فضلا عما كانوا يتقنونه من المنتجات الصناعية والزراعية وما فيها من الغلات التي كانت ترد عادة من أواسط قلب إفريقية ومن أراضي القارة الآسيوية . وكان الزمن كفيلا أن يوضح للأوربيين أهمية هذه الغلات . وليس من الغلو في القول أن نفس الحروب الصليبية اقتصاديا فالواقع أن كتلة العالم الإسلامي كانت تفصل قارة أوربا عن البلاد الآسيوية التي تنتج الغلات والسلع التي يحتاجها الأوربيون وكان المسلمون يتحكمون في طريق نقل هذه السلع في البحر والبر ويفرضون عليها الرسوم العالية ويقيدون

See Beazley: Dawn of Modern Geography Vol. II. (١)
Chapter about Christian pilgrims

نشاط التجار الأوربيين في داخلية بلادهم ويجعلونهم تحت رحمتهم ، كما أن الضعف الذي عرا الشرق الإسلامي بسبب تضاؤل سلطان الخلفاء العباسيين جعل التجارة غير آمنة ولهذا كان من الأصلح لأهل أوروبا أن يستولوا على سواحل الليفانت وينفذوا منها ناحية الشرق وبهذا يسيطرون على طرق نقل الغلات الآسيوية ويتصلون اتصالاً مباشراً إن استطاعوا بمصادرها وهذا كله يؤدي إلى سهولة الحصول عليها وهبوط أسعارها . ولم يكن في الإمكان الوصول بحرا إلى الهند وجزر الهند الشرقية إذ لم يكن فن الملاحة وعلم الجغرافيا قد تقدمتا إلى الحد الكافي الذي يسمح للأوربيين بمحاولة الوصول إلى تلك البلاد بطريق المحيطين الأطلسي والهندي حول إفريقيا كما فعلوا فيما بعد . ومن العوامل الهامة كذلك أن الكنيسة الكاثوليكية التي ورثت مركز الدولة الرومانية الغربية أخذت تفوذها في الأزداد حتى بلغ مبلغاً عظيماً منذ القرن الحادي عشر كما يتضح من دراسة تاريخها وعلاقتها بالدول الأوربية وخاصة الإمبراطورية الرومانية المقدسة . هذه الكنيسة التي أصبحت قوة زمنية عظيمة السلطان أخذت تفقد بساطة العهد المسيحي الأول برسله وقديسيه لتحل محل ذلك روح طابعها الترف . ولما كانت روما قبلة المسيحيين في أوروبا انتقلت هذه الروح منها إلى الكنائس الأخرى في القارة وتطورت الطقوس الدينية وتعقدت مظاهرها بشكل يؤثر في نفوس الشعوب الجرمانية خاصة التي لم يكن قد مضى على اعتناقها المسيحية إلا القليل . فأسرف رجال الدين في استعمال البخور والعطور كما اشتدت الحاجة إلى توابل الشرق لحفظ الأطعمة تبعاً للحياة الدينية وما فيها من صوم . وهكذا بدأنا نلمس منذ القرن التاسع الميلادي احتمالات عظيمة لقيام نشاط تجارى واسع المدى وازداد الطلب في أوروبا على هذه السلع الشرقية .

وإزاء هذه الاحتمالات التي تنبئ بقيام عهد جديد في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب كان من الضروري قبل كل شيء تطهير البحر الأبيض المتوسط من البحارة المسلمين الذين كانوا يجوبون أرجائه ويهاجمون السفن المسيحية والسواحل الأوربية ولا يتم هذا التطهير إلا بانزاع الجزر الكبيرة التي يتحكمون منها في طرق المواصلات . وقد بدأت هذه الحركة على يد الدولة البيزنطية حينما تمكن الإمبراطور رومانوس من الاستيلاء على جزيرة كريت في مارس عام ٩٦١ م . ولما اعتلى

(Nicophorus Phocas) العرش استخلص قبرص عام ٩٦٥ م وأوقع الهزيمة بالأسطول المصري الذي حاول استرجاعها (١) . أما صقلية فاستمرت في أيدي المسلمين زمناً ثم دب الشقاق بين أمرائها فلم تعد خطراً كبيراً على الملاحة المسيحية ثم زال هذا الخطر نهائياً باستيلاء النورمنديين عليها في القرن الحادي عشر (٢) . وهكذا أصبحت التجارة آمنة في الليفانت (Levant) وبين شمال البحر الأبيض وجنوبه وبين شرقه وغربه إلى حد كبير وكثر ورود السفن الإيطالية إلى الموانئ المصرية .

وقد وافق قيام الدولة الفاطمية في مصر الظروف التي أشرنا إليها بصدد أوروبا وساعد كثيراً على ازدياد الارتباط مع الدول الأوربية والأسبوية وغيرها إذ كان التسامح الديني الطابع الذي امتازت به سياسة الخلفاء الفاطميين فأطلقوا لأهل الذمة الحرية في شتى مظاهرها (٣) فاستغلها الكثيرون في الميدان الاقتصادي كما فتحت البلاد أبوابها للتجار الأجانب يفدون عليها من أوروبا والشرق حاملين سلعهم العظيمة القيمة والمنفعة .

كما أن قيام الدولة الجديدة كفّل توافر عنصر الأمن والاستقرار في داخل البلاد وهو عامل وثيق الصلة بالتقدم الاقتصادي . أضف إلى هذا أن مصر أصبحت دولة مستقلة تمام الاستقلال ولها حكومة ربطت مصالحها بمصلحة البلاد ورسمت لنفسها سياسة متشعبة النواحي فتستطيع إذن أن تتخذ لنفسها الخطة التي تساعد على تنمية علاقاتها التجارية مع مختلف الدول . وتستطيع هذه الحكومة المستقلة في مصر أن تضع لنفسها كذلك سياسة جمركية ثابتة تمكنها من إنشاء العلاقات مع الدول التي ترجو من وراء الاتصال بها نفعاً كأن تعمل على تخفيض الرسوم على التجارة مثلاً وغير ذلك مما لا يتيسر لو كانت البلاد تابعة لغيرها كالخلافة العباسية فتضطر إلى

Cambridge Medieval History Vol IV, pp. 144—45 (١)

Stanley Lane-Poole: Egypt in the Middle Ages, p. 138. (٢)

(٣) مع استثناء الفترة التي تمرضوا فيها للاضطهاد في عصر الحاكم بأمر الله : أنظر

الفصل الأول من الباب السادس من كتاب (الفاطميون في مصر) للدكتور

حسن إبراهيم حسن خاصة ص ٢١٧ من السطر الحادي عشر إلى ختام الصحيفة

مجازة سياسة الدولة صاحبة السيادة عليها حتى ولو لم يكن لمصر في ذلك أدنى مصلحة. أشرنا في باب الصناعة إلى اهتمام الفاطميين البالغ بإنشاء أسطول يكفل لسواحل مصر والشام السلامة فأصبحوا في ميسر الحاجة إلى الاتجار مع البلدان الأوربية وغيرها التي تزودهم بالمواد الأولية اللازمة لتحقيق هذا الهدف لأن مصر في هذا العهد أصبحت مقر إمبراطورية تنافس بغداد وقرطبة بعد أن كانت ولاية تابعة. وقد أوضحنا من قبل ما امتاز به العصر الفاطمي من مظاهر الترف وأشرنا إلى رقي الفنون المختلفة فضلا عن إكثارهم من الرقيق من الجنسين الأسود والابيض ولهذا عملوا على الحصول ذلك كله من أوروبا وإفريقية وآسيا.

ولا يسعنا قبل ختام هذه الكلمة أن نغفل إيضاح الأسباب التي دفعت التجار الغربيين إلى تفضيل الطريق المصري في العصر السابق للحرب الصليبية. فنلاحظ أولاً أن الطريق من الشرق إلى الغرب عبر مصر أفضل بكثير من الطريق المنافس له عبر بلاد الجزيرة والشام إذ يستغرق وقتاً اقل (١) ولذا كانت تكاليف النقل أشد انخفاضاً الأمر الذي أدى إلى رخص أسعار السلع بالنسبة إلى تلك التي كانت تنقل عن طريق بلاد الشام،

ولما كانت المدن الإيطالية مثل بيزا وأمالي وجنوه أول من اشتغل بالتجارة مع الشرق وكانت مصر أقرب من الشام إلى إيطاليا أصبح من الطبيعي تفضيل هذا الطريق. أضف إلى هذا أنه يسهل على السفن المسيحية التي ترد إلى الاسكندرية أن تنقل غلات آسيا الشرقية لتوزيعها في مختلف جهات بلاد المغرب ومبادلتها بمنتجات الأخيرة مما تحتاجه الشعوب الأوربية.

ولم تكتف مصر بأن تكون طريقاً تمر خلاله البضائع الآسيوية بل كان لديها ما تصدره إلى أوروبا كالنظرون والشب والكتان والمنسوجات الثمينة كما أن حاجتها إلى الخشب والحديد جعل السفن الأوربية تأتي إلى الموانئ المصرية محملة بهذه السلع.

أما الشام فتوافرت بها تلك المواد ولم يكن لدى أوروبا في تلك الفترة من تاريخها ما تعطيه وهي قد بدأت تخرج من العصور المظلمة كما تسمى بحق . وأخيراً فبرغم ما في الشام من مواد أولية تحتاجها أوروبا فإن الأحوال السياسية فيها لم تكن مستقرة تماماً إذ كثرت بها منذ القرن التاسع الفتن والإضطرابات الداخلية (١) بسبب تنافس الأمراء والقواد وبذا تعرضت التجارة لرسوم جمركية كثيرة . وحتى في العصر الفاطمي لم تنجح الحكومة في إقرار الأمن والسلام هناك ثم هاجمت الدول البيزنطية شمال الشام وتوغل أحد أباطرتها حتى فلسطين (٢) واستمرت المناوشات قائمة بين البيزنطيين والفاطميين من جهة وبينهم وبين العباسيين من جهة أخرى وهذه كلها ظروف لا تلائم التجارة الخارجية كثيراً .

Stanley Lane-Poole: Egypt in the Middle Ages, (١)

Ch. VI, p. 158 etc.

Cambridge Medieval History, Vol IV, pp.156-150. (٢)

العلاقات مع امالفي

كان لهذه المدينة علاقات تجارية مباشرة مع مصر والشام وغيرها من البلاد الإسلامية الواقعة على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط إذ كان لتجارها في مدينة إنطاكية حي خاص بهم قبل عام ١٠٩٨م (١) وأربعة أحياء تجارية في جزيرة صقلية برغم خضوعها للفاطميين (٢). وكان اهتمام تجارها موجها في الغالب إلى نقل المنسوجات الحريرية لتغذية سوق روما لأن امالفي كانت أقرب إلى العاصمة الدينية للعام المسيحي (٣). وكان مصدر هذه السلع المناسج المصرية خاصة التي اشتهرت بإنتاج الأنواع الفاخرة التي يسعى أهل روما وغيرها إلى الحصول عليها. ويحدثنا الكاتب الأشهر (Heyd) في كتابه عن تجارة الليفانت (ج ١ ص ١٠٢ - ١٠٣) أن أحد أغنياء امالفي ويدعى (Maurus) أتى بعدد من مهرة الصناع والفنانين إلى مسقط رأسه من القسطنطينية والأسكندرية لتزيين بعض قصوره بالفسيفساء وبالطبع لم يتمكن من إحضار الفنانين المصريين إلا بواسطة التجار من قومه ممن كانوا يكثر التردد على الموانئ المصرية. وقد أنشأ ماوروس هذا لأهل أمالفي مستشفى في انطاكية واعترم إقامة مثلها في بيت المقدس ونظرا لخضوع فلسطين للسيادة الفاطمية كان من الضروري استئذان السلطات المصرية ودارت مباحثات في هذا الصدد انتهت بموافقة الخليفة الفاطمي عام ١٠٢٠ م على منحه قطعة من الأرض شيد عليها في الحى المسيحي بالبلدة دير (Marie de Latina) لإيواء الحجاج والتجار من أهل امالفي. ثم زيد عليه بعد ذلك قسم خاص للنساء (٤) وقد تغنى (Guillaume de la Poville) بما تمتع به هذه المدينة من رخاء كبير بسبب علاقاتها التجارية مع البلدان الأخرى وبالأخص الأسكندرية

Beazley: Dawn of Modern Geography Vol II. p. 396. (١)

Landra: Corso di Storia del Commercio, Parta I, p. 80. (٢)

Newbigin: Mediterranean Lands, p. 185. (٣)

Beazley: Dawn of Modern Geography, Vol II, p. 397 & (٤)

Heyd: Histoire du Commerce, Tome I, pp. 102-104.

وأنطاكية (١) وكان لها فنادق بالاسكندرية إذ قال (Beazley) إن « المصانع » التي كانت لاهلها في جزيرة صقلية تشبه ما كان لهم من الفنادق في دلتا النيل (٢).

إلا أن هذا الرخاء لم يدم طويلا إذ دفع اعتداء اللومبارد عليها في أوائل القرن الحادى عشر أهل امالفي إلى الاستنجاد بالنورماندين حكام صقلية فتدخلوا في شؤونها وانتهى الامر بأن قضى (Robert Guiscard) ١٠٧٣ م على استقلال المدينة نهائيا (٣). وكأما أراد سادتها الجدد ألا يشعر أهلها أن التغيير الذى أصاب مركزهم السياسى لن يؤد إلى القضاء على تجارتهم فوعدهم (Roger II) بالسعى لدى البلاط الفاطمى فى سبيل تخفيض الرسوم التي يدفعونها على المتاجر التي ينقلونها إلى مصر ويحملونها منها إلى المستوى الذى تتمتع به تجار صقلية (٤). وإن ذكر مصر بالذات لا كبر دليل على نشاط العلاقات التجارية بين البلدين وعلى أن هذه العلاقات لم تتوقف نتيجة لضياع استقلال امالفي. إلا أن هذا التغيير السياسى لا بد أنه كان ذا أثر بالغ فى تضاؤل تجارة المدينة وانحطاط شأن اتصالها بمصر فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر.

Heyd: Histoire du Commerce Tome I p. 406. (١)

Beazley: Dawn of Modern Geography Vol II p. 400. (٢)

B. Duffa: Tuscan Republics p. 7. (٣)

Encyclopedia of Islam, Heyd: Histoire du Commerce I p. 99—191

Heyd: Histoire du Commerce Tome I pp. 1 391-2. (٤)

العلاقات مع جنوا

برغم موقعها الملائم للنشاط التجارى كان هذا النشاط محدوداً في الفترة الواقعة بين القرنين السابع والعاشر الميلاديين نتيجة لاستيلاء اللومبارد على ليجوريا « Liguria » وتعرض المدينة ذاتها لاعتداء المسلمين في شمالي إفريقية ثم للنفاسة من جانب بيزا وهي أقرب منها الى الشرق وأخيراً جنوا لم تنل استقلالها إلا في القرن الحادى عشر (١) (من أمراء اللومبارد في شمال ايطاليا) .

وقد كان غزو النورماندين لجزيرة صقلية والضربات العيفة التي كالتها بيزا و جنوا للعرب وبخاصة الحملة الكبرى على تونس عام ١٠٨٧ (٢) من العوامل المؤدية الى تطهير الطريق الى الشرق وتأمين الملاحة وبذلك أصبح في استطاعة سفن جنوه أن تشق طريقها في بوغاز مسينا الى سواحل مصر والشام وقد عرفت المدينة كيف تستغل هذه الظروف الى الحد الأقصى فتعمل على تنمية تجارتها مع الفاطميين المسيطرين على طرق وصول الغلات الشرقية . ومما أعانها على بلوغ هذه الغاية أنها لم تسكن مرتبطة بالدولة البيزنطية ذلك الارتباط الذي يضطرها الى مجاراة السياسة البيزنطية وبذا أصبح لها مطلق الحرية في اتباع سياسة تجارية مع مصر تنفق ومصالحها الذاتية فقط دون اقامة وزن لأى اعتبارات أخرى .

والواقع أن اتساع نطاق العلاقات التجارية بين مصر و جنوا يبدأ في القرن الحادى عشر أو على الأصح في نصفه الأخير وذلك طبعى بعد أن أتاح لجنوا استقلالها احتمالات كبرى بشأن المستقبل . والوثائق التي كشف عنها تؤيد هذا الرأى فنعلم أن أمير سارنو (١٠٥٢ — ٧٧) استولى على عدد من المراكب الجنوبية أثناء مرورها على مقربة من بلاده مما يدل دلالة ظاهرة على أنها كانت تعتمز احتراق مضيق مسينا

(١) Landra: Corse di Storia del Commercio Parta Prima p. 87.
Newbiggin: Nediterranean Lands p. 186.

(٢) راجع ما كتب عن هذه الحملة في دائرة المعارف الاسلامية (الطبعة الفرنسية)
مادة تونس

في طريقها الى موانئ مصر والشام (١) وان كان لا ينبغي ان نستبعد ان بعضها قد يكون متوجها
إلى القسطنطينية . وقد شاهد الحاج Ingulf أسقف Croyland عام ١٠٦٣ م اسطولا
جنوبيا في نهر يافا (٢) عاد عليه بعد أداء الفريضة في الأماكن المقدسة . وقبل أن يرجع
الى أوروبا مر خلال الديار المصرية وأقام بالقاهرة حيث تمكن أن يعقد معاهدة
تجارية مع الخليفة الفاطمي إذ ذلك (٣) ولم يحدثنا صاحب هذه العبارة التي اقتبسناها
لصالح من كان عقد المعاهدة . نستبعد أن يكون الغرض منها توطيد علاقات تجارية
بين مصر وانجلترا إذ كانت البلاد الأخيرة في حالة اضطراب داخلي توشك أن تهب
عليها عاصفة الغزو النورماندي على يد وليم الثاني . ولذا فالمعقول أنه تولى عقد هذه
المعاهدة لصالح جنوا وبالنيابة عنها .

وقد أبحر Goedfroy of Bouillon (٤) عام ١٠٩٤ (أو ١٠٩٥) مع Count
of Flanders وسواه الى الاسكندرية ورجعوا جميعا منها على ظهر السفينة الجنوبية
La Pomella (٥) ويبدو أن الحرب الصليبية الأولى كانت سببا في ازدياد العلاقات التجارية
كما يستنتج من فحوى بعض الوثائق في دار المحفوظات بجنوا وهي خاصة بالفترة بين
عامي ١١٥٥ ، ١١٦٤ م . فقد وجدوا أوراقا ذات أحرف عربية ، وفي كتاب صادر
من البلاط الفاطمي نعلم أن الخليفة الفائز (٥٤٩ - ٥٥٥ = ١١٥٤ - ١١٦٠ م)
أو خلفه العاضد قد منح حمايته لأهل مدينة مسيحية (٦) ولاشك أن المقصود بها
جنوا . وفي كتاب آخر ذكر اسم الاسكندرية ستين مرة على ما يقول Heyd (٧)
وستا وستين حسب Beazley (٨) . ونجد في الوثائق أسماء سلع كالقمم والفلفل وجوز

Heyd: Histoire du Commerce Tome I p. 124. (١)

Ibid (٢)

Beazley; Dawn of Modern Geography vol II, p. 421. (٣)

Heyd: Histoire du Commerce Tome I p. 124. (٤) و (٥)

(٦) المصدر السابق ص ٣٩١ - لم تذكر المصادر التي اعتمدنا عليها صورة الخطاب،

كما لم نعث عليه في المصادر العربية .

Beazley: opt, eit, p 423. (٧) و (٨)

الطيب والقرنفل (١) وهي من غلات آسيا الشرقية ومن الجائز أن أهل جنوا حصلوا عليها من موانئ الشام ولكننا نجد معها أسماء مواد مصرية وهي الشب والنظرون (٢) مما احتفظت حكومة الفاطميين لنفسها بحق بيعه لتجار الروم (٣). أضف الى هذا أنه كان لأهل هذه المدينة جالية بالاسكندرية ويدل على ذلك خطاب مرسل من تاجر مقيم بالاسكندرية الى أخ له ينبئه باعتزاه الرحيل الى القسطنطينية .

ولم يقف نشاط التجار الجنوبيين على شراء الغلات الشرقية من مصر لسد حاجة الأوربيين بل كانوا يستخدمونها وسيلة للتبادل مع شمالي إفريقية ويحصلون مقابلها على غلات هذه الجهات (٤)

العلاقات مع بيزا

يظهر أن بيزا كانت أولى المدن الايطالية في امتلاك قوة بحرية في البحر الأبيض المتوسط لها أهميتها فقد طلب اليها أو توالثاني (٥) عام ٩٨٠ م أن تمدد بالسفن اللازمة لحرب اشتبك فيها . وفي عام ١٠٠٣ م أوقعت الهزيمة بالمسلمين عند Civita Vecchia (٦) وتلا ذلك انتصار آخر عند Reggio عام ١٠٠٦ م وفي عام ١٠٧٦ م وجهت حملتها الكبرى على تونس (٧) كما تعاونت مع جنوا على استخلاص جزيرة كورسيكا من أيدي المسلمين .

ولا نزاع أن هذه الأعمال كلها كفلت لها تجارة رائجة بحيث يمكن القول أنها سيطرت منذ بداية القرن الثاني عشر على كل تجارة القسم الغربي من البحر الأبيض

Heyd: opt cit (١)

Ibid p. 390. (٢)

Beazley: Dawn of Modern Geography Vol, II, p. 423.

(٣) المقريري : الخطط ج ١ ص ١٠٩

ابن عماتى : قوانين الدواوين (مطبوع) ص ٢٣

Mas Latrie; Documents p. 211. (٤)

B. Duffa; Tuscan Republics p. 13. (٥ و٦ و٧)

المتوسط (١). وأكبر من هذا فقد كان التجار المسلمون يغشون ميناءها منذ القرن الحادى عشر الميلادى ويؤيد ذلك رأى أن الراهب Donizone (١٠٧٦ م) صب جام غضبه وتقمته على المدينة التى سمحت - وهى المستودع الجليل والثغر الجراهمام فى العالم المسيحى - أن يدنس أرضها الكفار من أهل الشرق وإفريقية (٢) وكانت السفن المصرية نفسها تذهب الى هناك فقد رأى بعضا منها الأسقف نيقولا الأيسلندى وهو فى طريقه للحج الى روما وبيت المقدس علم ١١٥٠ م (٣)

وكانت بيزا تحرص أشد الحرص على الاحتفاظ بوجد الخلفاء الفاطميين ولذا أرسلت عام ١١٥٤ م سفيرا يدعى Ranieri Botachi الى بلاط الخليفة الظافر لتسوية بعض المشاكل الناشئة من اعتداء بعض الركاب البيزيين فى سفينة على زملائهم المسلمين بالقتل والسلب (٤) ولا شك أن اهتمام المدينة بأرسال هذا المسندوب فوق العادة الذى وصل الاسكندرية على ظهر « مركب حرية » (٥) دليل واضح على قوة العلاقات التجارية بين البلدين واهتمام بيزا بالمحافظة عليها . ومن المعقول أن الحكومة الفاطمية ثارت لراعاها المصريين بمعاينة التجار البيزيين المقيمين بالقطر المصرى (٦) ويحدثنا هايد كذلك أن وصول السفير على ظهر السفينة الحربية أثار دهشة الدوائر المصرية (٧) فكان هذا كان أول حادث من نوعه وكأما جرت العادة أن يحصر المندوبون الأجانب إلى مصر على ظهر السفن التجارية . وهنأ ترى أن الدهشة ناجمة عن الطريقة التى وصل بها مبعوث حكومة بيزا تحيط به هذه المظاهر الرسمية ونعتقد أن حكومته لجأت الى هذا حتى تزيد من الطابع الرسمى لهذه السفارة الأمر الذى يتم بجلاء عن مبلغ قلقها من تصرف الحكومة الفاطمية وخوفها على مستقبل

B. Duffa; Tuscan Republics p. 16. (١)

Ibid p. 20. (٢)

Beazley. Dawn of Modern Geography, Yol. II. p. 431. (٣)

Heyd. Histoire du Commerce Tome 1, pp. 392-3. (٥٤)

(٦) هذا يدل على أن القانون الدولى لم يكن قد ظهر بوضوح فى ذلك العصر لأن

هذا القانون فى الحقيقة وليد القرون الثلاثة الأخيرة

Heyd. Histoire du Commerce, Tome, 1. p. 392. (٧)

تجارتها . وبعبارة أخرى نرى أن هذه الحكومة كانت تعلق أهمية كبرى على تلك السفارة ولا نقول إنها قصدت من ذلك القيام بمظاهرة حرية لتؤثر في نفوس الحكومة المصرية في ذلك العهد إذ لا نعتقد أن بيزا كانت تفكر في عمل عدائي بدليل رضوخها للشروط التي فرضت عليها . وقد استطاع السفير تصفية الحادث والوصول الى تسوية مرضية أهم بنودها :

- (١) تعهدت حكومة بيزا بالعمل على الاقتصاد من المعتدين .
- (٢) تعهدت كذلك أن تمتنع عن تقديم أية مساعدة للصليبيين في الشام ولغيرهم من أعداء مصر .

وهذا ينم عن اهتمام الفاطميين بالأشراك الأساطيل الإيطالية القوية في أي اعتداء عليهم وهم قد جربوا أثر اشترك تلك الأساطيل في الحرب الصليبية ومساعدتها في حصار موانئ الشام ولا شك أن رضوخ بيزا لهذا الشرط اعتراف ضمني باتساع تجارتها مع مصر حتى فضلتها على معاونة زملائها في الدين والجنس .

(٣) اطلاق سراح خمسة وعشرين من رعايا المدينة الإيطالية كانوا قد أودعوا السجن على أثر الحادث وقد عادوا إلى وطنهم مع السفير الأمر الذي يثبت وجود جالية بيزية في الديار المصرية .

(٤) تعهدت الحكومة الفاطمية بمنح حمايتها للتجار والحجاج الذين يسافرون في حالة سلمية ويحرم من هذا الامتياز القرصان وكل من يسافر في مركب حربية (١) .

وفي خطاب صادر من والى الاسكندرية تنويه بما كان أهل بيزا يتمتعون به من امتيازات كبيرة أهمها ما تعلق بالرسم المفروضة على المتاجر (٢) بل إنهم توغلوا في داخلية البلاد ولم يقتصر نشاطهم على الموانئ كما يستدل من الامتيازات التي منحهم اياها الخليفة العاضد في الاسكندرية والقاهرة (٣) .

Ibid pp. 393-4

(١)

Ibid. p. 394.

(٢) ولاتلق المصادر ضوءا على شخصية هذا الوالى

Ibid, p. 396.

(٣)

ويبدو أن ارسال السفارات إلى مصر كان أمراً عادياً القصد منه توطيد العلاقات ولذا عندما تولى طلائع بن رزيك الوزارة سارعت حكومة بيزا بإرسال وفد لتقديم التهانى إليه فأكرمهم وأحسن استقبالهم ووعدهم بتقديم الحماية السكافية لمواطنيهم(١).

ولما بدأت الحرب الصليبية الأولى ونجح الأوربيون في توطيد أقدامهم بالشام وفلسطين أخذت بيزا تلعب دوراً مزدوجاً سداً ولحمته الحداع، فمن جهة تريد الانتفاع إلى الحد الأقصى من الامتيازات السخية التي كان الأمراء اللاتين يمنحونها للتجار الغربيين ومن جهة أخرى تريد الاحتفاظ بتجارها النشيطة مع مصر. وقد كان من المتعذر التوفيق بين الغرضين إذ كان إصدار الحديد والأخشاب مما يزيد في قوة الفاطميين الحربية وفي مقدرتهم على مقاومه الضغط الصليبي كما كانت الولايات اللاتينية بالشرق في أشد الحاجة إلى عون الأساطيل الإيطالية وفي مقدمتها أسطول بيزا القوي في المحاولات المتكررة لغزو الديار المصرية. أضف إلى هذا أن بيزا كانت ولا شك ترحب بنجاح هذه المحاولات إذ معناها الحصول على امتيازات كبيرة في مصر لا تمنحها الحكومة الفاطمية الإسلامية للرعايا الغربيين والتجار المسيحيين. وتتضح سياسة بيزا المزدوجة ذات الوجهين من موافقتها في المعاهدة التي عقدها مع ملك بيت المقدس عام ١١٥٤ علي احتفاظه بحق مصادرة كل ما ينقل إلى مصر من الحديد وأخشاب البناء والقطران (٢) وفي السنة نفسها تعهد رسولها لحكومة القاهرة ألا تقدم المدينة أية مساعدة للصليبيين(٣). ولما أخذ الملك أمورى يهدد الفاطميين في مصر تقدمت بيزا بالمساعدة ووعدها الملك بامتيازات كبيرة في القطر المصري(٤)

Ibid, p. 395.

(١) و(٢)

Beazley, Dawn of Modern Geography, Yol II, p. 430. (٣)

Depping. Histoire du Commerce entre Le Levant et L'Europe, (٤)

Tome II, n. 77, وفيما يلي النص اللاتيني نقله المؤلف عن موراثوى

« Dons, concedo et confirms communitati Pisanorum libertatum de omni jure negotiationis per totam terram quam nichil Deus dederit in Agyptis, et curiam in Babylonia te ecclesiam & c. »

وفعلا وقت بوعدها واشترك أسطولها في حصار الاسكندرية (١) . ولما بدا لها عدم احتمال نجاح مشروع الغزو واستعد الفريقان المختصمان للاتفاق سارعت إلى الوساطة بينهما وأفادها عملها هذا إذ منحها الخليفة العاضد امتيازات تجارية هامة (٢) ولكنها لم تلبت أن قلبت ظهر المجن لمصر واشتركت عام ١١٧٩ م في الهجوم على ثغر دمياط ولكنه انتهى بالاختفاق . ولما استقر الأمر لصالح الدين الأيوبي لم تتوان عن الدخول في مفاوضات معه انتهت بعقد معاهدة جديدة عام ١١٧٣ م ولما تنقضى سنوات على موت معاضد آخر الخلفاء الفاطميين .

العلاقات مع البندقية

بعد أن شرح لاندراند Landra الأدوار التي مر فيها تطور البندقية التاريخي وازدياد نشاطها التجاري مع إيطاليا وبيزنط وسائر الأقاليم المطلة على بحر الادرياتيكا في القرن العاشر الميلادي قل عن أهلها إنهم «نجحوا في إنشاء علاقات تجارية واسعة النطاق مع المسلمين في الشام ومصر وشمالي إفريقيا» (٣) . وإن نقل رفات سان ماركو عام ٨٢٩ م دليل على وجود العلاقات مع مصر منذ القرن التاسع . وكثيراً ما كان إصدار الخشب من كرواتيا والحديد من كارثيا سبباً في شكوى الأباطرة البيزنطيين حتى اضطر الدوج إلى إصدار مرسوم يحرم علي مواطنيه نقل هذه المواد (٤) . وحدث أن أحد مراقبي الجمارك في البندقية شاهد سفينة محملة بهذه المواد فاشتبه أن وجهتها مصر فأتى بربانها وبحارتها وأخذ عليهم تعهداً بطاعة أوامر الجمهورية (٥) . ويبدو أن هذه الأوامر الصادرة ارضاء للصدقة البيزنطية لم تكن ذات قيمة عملية ولم يتقيد بها

Stanley Lane-Poole. Egypt in the Middle Ages, p. 182. (١)

Heyd. Histoire du Commerce, Tome I. p. 396. (٢)

Cosre di Storia de Commercio, Parta Prima, p. 85. (٣)

Depping: Histoire du Commerce entre le Levant et l'Europe (٤)

Tome I, p. 495.

Newbiggin Mediterranean Lands, pp. 188-9.

Malmonti: Histoire de Venise, p. 69. (٥)

البنادقة إذ أدركوا أن الطاعة العمياء لبيزنطة فيها القضاء على مصالحهم التجارية فعادوا إلى نقل المواد المحرمة إلى مصر مما دعا الامبراطور John Zimisce (١) إلى رفع عقبرته بالشكوى (٢) والتلويح بالانتقام من الجمهورية فأصدرت الحكومة أمرًا جديدًا يمنع إصدار الأخشاب اللازمة لبناء السفن وقد كان لهذا القرار أثر بالغ في مصر (٣). إلا أن الحكومة البندقية أجازت لتجارها نقل خشب اللبخ والسنديان على ألا يتجاوز طول اللوح الواحد خمسة أقدام في عرض نصف قدم كما صرحت لهم ببيع الأدوات المصنوعة من الخشب (٤).

ومع هذا كله لم تحرص الحكومة الجمهورية على التقيد بهذه السياسة التي تؤدي إلى تضحية مصالحها إرضاء للامبراطورية الشرقية وعمل رؤساؤها على تنمية العلاقات التجارية مع المسلمين ولذا أرسل Pietro Orsoolo (٩٩٠ — ١٠٠٩) بعثات إلى بلاد المسلمين عام ١٠٠٠ م حصلت على امتيازات واضحة للسفن البندقية (٥) ونجحت في إقامة علاقات ودية مع أمراء المسلمين في عهده. ولارباب أن مصر كانت من أولى دول الاسلام التي توجهت إليها البعثات لوقوعها على الطريق الأقرب إليها وهي طريق البحر الأحمر ودلتنا النيل لنقل الغلات الآسيوية ولارتباطها بالبندقية بعلاقات تعود إلى القرن التاسع.

ومما تجدر ملاحظته كذلك أن البندقية لعبت ذلك الدور المزدوج الذي أشرنا إليه بصدد يضاف إلى الوقت الذي حرصت فيه على توطيد علاقاتها مع مصر وتنمية تجارتها فيها نراها — لقاء ما تأمل نيله من امتيازات — تساعد مملكة بيت المقدس بمهاجمة الأسطول المصري عند عسقلان (٦).

(١) حكم من ٩٦٩ إلى ١١١٣. Cambridge Medieval History, Vol. IV, p. 113.

(٢) Heyd: Histoire de Commerce, Tome I, p. 113.

(٣) يحيى بن سعيد: التاريخ المجموع على التحقيق ص ١٧٨

(٤) آدم متز: الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ج ٣ ص ٣٦٤

(٥) Mas Latrie. Documents . . . , p. 12.

Beazley. Dawn of Modern Geography, Vol. II, p. 404.

Romanin: La Storia Documentata di Venezia, II. p. 269.

Heyd. Histoire du Commerce, Tome I, p. 114.

Cambridge Medieval History, Vol. IV, p. 411. (٦)

العلاقات مع الدولة البيزنطية

تأثرت العلاقات بين مصر وبيزنطة بكثير من الاعتبارات السياسية والاقتصادية وتقصد بالسياسية الحروب التي نشبت بين الدولتين في البر والبحر . ففى عام ٩٦٥ م انتصر البيزنطيون على الأسطول المصري عند قبرص ثم نشب الصراع في شمال الشام وأخيرا عقد الصلح بين المعز لدين الله والامبراطور نيقفور فوكاس عام ٩٦٧ م (١) ولكن تجدد النزاع في عهد الخليفة العزيز بالله الذى أعد أسطولا للخروج إلى الشام وما لبث الأمر أن انتهى بالصلح ثانية عام ٣٧٧ هـ . إلا أن الضغط الشديد الذى تعرض له النصارى في مصر والشام على يد الخليفة الحاكم بأمر الله وما صحبه من هدم كنائسهم وأديرتهم أثار ضمير العالم المسيحي ولذا منع ملك الروم السفر إلى مصر سنة ٤٠٦ هـ وحرّم المتاجرة معها (٢) وهكذا انقطعت سبل الاتصال التجارى مؤقتا بين البلدين . فلما ولى الخلافة الظاهر لإعزاز دين الله دارت المفاوضات لعقد صلح بين الطرفين فاشتراط الامبراطور :

- (١) أن يقوم بتعمير كنيسة القيامة في بيت المقدس من ماله وكذلك يصرح بنفس الشيء للنصارى في جميع أملاك الظاهر .
 - (٢) ألا يتعرض الخليفة الفاطمى لحلب بسوء .
 - (٣) ألا يساعد الظاهر صاحب صقلية في حربه ضد الروم .
- وقبل الظاهر الشرطين الأول والثالث وأبى الموافقة على الثانى فتوقفت المفاوضات ثم استؤنفت في أيام الامبراطور رومانوس وفي عهد ميخائيل من بعده (٣) . ولم تكن الحكومة البيزنطية لتقف عند حد قطع علاقاتها المباشرة مع مصر بسبب الخلافات السياسية بل كانت تستغل صداقتها مع المدن الايطالية وسلاح الامتيازات الممنوحة لتجارها لحمل تلك المدن على احتذاء هذه السياسة ، بل وصل الأمر بالامبراطور

(١) راجع الجزء الرابع من تاريخ كبردج عن العصور الوسطى من الصراع مع

المسلمين صحيفة ١٤٥ وما بعدها

(٢) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٢١٤

(٣) شرحه ص ٢٧٠ — ٢٧١

John Zimisce عام ٩٧١ م أن يهدد باقتناص السفن البندقية واحراقها إذا كانت تهرب الأخشاب والأسلحة إلى مصر (١) .

أما عن الاعتبارات الاقتصادية فقد كانت القسطنطينية في موقع جغرافي هام فهي على الطرق التي تربط قارتي آسيا وأوروبا مما جعل من السهل أن تصل إليها الغلات من وسط آسيا وشرقها بالطريق البري فهي اذن لم تكن بحيث تعتمد على مصر أو الشام لتزويدها بهذه المواد . أضف إلى هذا أن الحكومة الامبراطورية لم تكن تشجع الأنجار كثيرا وكانت تطبق مبادئ الاحتكار (٢) ولا ريب أن هذه العوامل مجتمعة ما كانت لتساعد على جعل التجارة بين مصر وبيزنطة واسعة النطاق .

وبرغم المنازعات السياسية لم تتوقف العلاقات التجارية إذ كانت بيزنطة في حاجة إلى بعض المصنوعات المصرية الممتازة مما تنتجه مناسج تنيس ودمياط وكثيرا ما اشترها الأباطرة في القرنين التاسع والعاشر لتزيين قصورهم (٣) ولا نعتقد هذه الحال تغيرت في القرون التالية إذ لم يصل إنتاج مناسج بيزنطة إلى المنزلة التي اشتهرت بها مصر . ويظهر أن المنسوجات المصرية الفاخرة تمتعت برواج عظيم في الامبراطورية حتى أن ناصر خسرو سمع أن أحد الأباطرة عرض على السلطان مائة مدينة مقابل تنيس وحدها (٤) وبطبيعة الحال يقصد ناصر من عبارة « السلطان » الخليفة الفاطمي .

أما مصر فكان يهمها ابقاء الاتصال مع بيزنطة حتى تحصل على الفراء وغيرها من غلات روسيا والجهات الواقعة بجوار البحر الأسود كما كان من صالحها أن تكون على علاات ودية بالبيزنطيين أعداء الدولة العباسية التقليديين . وقد حدثنا ناصر خسرو أن كثيرا من السلع التي رآها وأعجب بها في أسواق مدينة مصر كان مما يأتي من بلاد الروم (٥) . وبسبب وباء وغلاء سنة ٤٤٦هـ استعان المستنصر بصاحب

Heyd, Histoire du Commerce, Tome I, p. 113. (١)

Cambridge Medieval History, vol. IV, p. 701, etc. (٢)

Heyd. Histoire du Commerce, Tome I, p. 58. (٣)

Sefer Nemeḥ, p. III, هذه مجرد رواية سمعها من الأهالي ويقصدون بها (٤)

بالطبع بيان أهمية المدينة

Ibid p 116 (٥)

قسطنطينية ليحمل اليه الغلال فأطلق له . . . ر. . . ٤ أردب ولكنه مات قبل ورودها وتولت بعده « امرأة طلبت من المستنصر المساعدة إن قام عليها أحد فلم يجبها فعاقت عنه الغلال » (١) اذ لم يشأ اليازورى أن يرتبط بمعاهدة هجومية من هذا القبيل . وكان بالفسطاط حتى للروم كان أهله من التجار أصحاب الثراء حتى اعتدى عليهم العامة بتهمة احراق الأسطول (٢) وكان اسم الروم يطلق في العادة على رعايا الدولة البيزنطية (٣) وكثيرا ما سافرت السفن المصرية الى القسطنطينية فقد رأى بنيامين السائح التطيلي بها تجارا من جميع أنحاء العالم مثل « بابل والجزيرة وميديا وفارس ومصر وفلسطين » (٤) ونعتمد بوجود جالية من المسلمين في عاصمة الامبراطورية اذ كان بالبلدة جامع لهم ولغيرهم من التجار المسلمين الذين يردون اليها . وفي سنة ٤١٨ عقدت الهدنة مع قسطنطين السابع امبراطور الروم الذى أمر بالخطبة للخليفة الفاطمي الظاهر لإعزاز دين الله وفي المساجد الأخرى التى فى الدولة البيزنطية (٥) وكانت هناك حركة سفر بين الدولتين كما يستدل من قول « مان Mann » إن امرأة يهودية أرادت العودة إلى مصر ولكنها فى خوف من أخطار الطريق (٦)

(١) ابن عيسر : أخبار مصر ص ٦ - ٧

(٢) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٧٨

(٣) تتكلم المصادر العربية عن الامبراطور باسم ملك أو مملك الروم وتصف رعايا الدولة البيزنطية بالروم كما يتضح من مراجعة أخبار الحروب بين المسلمين والدولة الرومانية الشرقية (راجع البلاذرى : فتوح البلدان ص ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٥ و ١٤٠) وجاء فى الخطط للمقريزى « وكان الخليفة - الفاطمي - انفذ الى مملك الروم فى طلب عمودين للفسطاط » (ج ١ ص ٤١٩) وكذلك « فى سنة ٤١٨ وقعت الهدنة مع صاحب الروم » (شرحه ص ٣٥٥) ومن رواية ابن سعيد (حاشية رقم ١) فعلم أن العامة نهبوا دور بعض الروم الاغنياء ولا ريب أن هذه الثروة مصدرها التجارة

(٤) Boazley. Dawn of Modern Geography, vol. II p. 122.

(٥) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٣٥٥

Stanley Lane-Poole Egypt in the Middle Ages, p. 136.

The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs. (٦)

p. 241.

ولما اشتدت وطأة اضطهاد النصارى في عهد الحاكم بأمر الله أذن لهم في الخروج إلى بلاد الروم وقد حرصت الحكومة البيزنطية على أن يكون لها مركز ممتاز في أملاك الدولة الفاطمية وقد جعلها صلح عام ١٠٢١ م مع الخليفة الظاهر في مركز المدافع عن الكنيسة الشرقية وحاميتها .

العلاقات مع جزر البحر الأبيض المتوسط

وأهم هذه الجزر الكبرى التي كان لمصر معها صلات تجارية صقلية وقبرص واقريطش وسنغالج كلا منها على حدة .

وكانت العلاقات بين مصر وصقلية قوية في العصر الفاطمي إذ ظلت الأخيرة خاضعة زمنًا طويلاً لحكم الفاطميين ولهذا أثره في سهولة الاتصال التجاري . أضف إلى هذا قرب هذه الجزيرة من السواحل المصرية إذ تقع في أقصى جنوب شبه جزيرة إيطاليا ولهذا كانت نقطة اتصال بين أوروبا ومصر ولا بد أن تمر بجوارها السفن المسافرة من مصر إلى الساحل الغربي لإيطاليا وإلى جنوب فرنسا وإيبيريا . وكان لدى هذه الجزيرة ما تصدره إلى مصر إذ تنسج بها الأنواع الفاخرة من الأقمشة الحريرية لوفرة إنتاج الحرير فيها على عكس الحال في الديار المصرية . وقد ذكر ناصر خسرو أن السفن تتوجه من موانئ مصر إلى هذه الجزيرة وتعود محملة بالمنسوجات وكانت القطعة الواحدة تباع في أسواق مدينة مصر بعشرة دنانير مغربية (٣) . إلا أن انقسام المسلمين في الجزيرة دفع بالبعث منهم إلى الاستنجاد بالنورماندين وهؤلاء الآخرون انتهزوا الفرصة ففرضوا على الفرق المتنازعة واستولوا على الجزيرة . إلا أن العلاقات التجارية لم تنقطع وفي منشور أصدره الملك روجر الثاني سنة ١١٣٧ م إلى أهل سالرنو

The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs (١)

p. 35. (نقلًا عن أبي صالح الأرمني)

Beazley: Dawn of Modern Geography, vol. II, p. 122. (٢)

Sefer Neme, p. 122. (٣)

جزاء على ولائهم له ولاسرته نجده يعد باستخدام ما في وسعه من نفوذ لدى البلاط الفاطمي حتى تخفض الرسوم التي يدفعونها في الاسكندرية إلى مستوى الرسوم التي كان التجار الصقليون يدفعونها (١). وهذا يدل على أن العلاقات بين مصر وصقلية كانت ودية برغم خضوع الأخيرة لحكم المسيحيين ولذا عومل التجار الصقليون معاملة ممتازة بالقياس إلى غيرهم من التجار الغربيين. وبعد بضع سنوات من هذا الوعد عقد روجر معاهدة مع الخليفة الفاطمي (٢) ولكن مالبث الصقليون أن هاجموا سواحل مصر (٣) إلا أن هذا العمل لم يؤثر على ما يبدو في استئناف العلاقات الودية بين الدولتين (٤). ويخيل لنا أن الحكومة الفاطمية كانت حريصة على بقاء صلات الصداقة لأسباب اقتصادية وكذلك لاسباب سياسية بمعنى أنها تقدر قوة النورمانديين ولا تريد أن يكونوا خصوما لها.

وبعد أن استولى البيزنطيون على قبرص أخذت هذه تفتح موانئها للتجار الغربيين وظلت علاقاتها ببلاد المسلمين قائمة لأن الجزيرة تهيء فرصا كثيرة للتجارة معهم فهي تنتج مقادير كبيرة من السلع التي يحتاجونها كالشمع والعسل (٥). ومما ساعد على سهولة الاتصال بها أن المسافة التي تفصلها عن موانئ مصر الشمالية والشام وتركيا واليونان لا تزيد عن رحلة يوم واحد (٦) ولهذا فمن الميسور أن تخرج اليها السفن المصرية من موانئ تنيس ودمياط بصفة خاصة. أضف إلى هذا أن قبرص على الطريق البحري من مصر إلى سواحل آسيا الصغرى وإلى القسطنطينية.

Heyd Histoire du Commerce, Tome I, p. 391. (١)

Ibid p. 392 (٢)

(٣) الاشارة هنا إلى هجوم قام به اسطول من ستين مركبا

أرسلها ملك صقلية على دمياط في جمادى الآخرة سنة ٥٥٠ هـ ثم نزل الصقليون

على تنيس ورشيد والاسكندرية فأكثروا فيها الفساد . ولقد حدث هذا

الاعتداء في خلافة الفسائر ووزارة الصالح طلائع بن رزيك (المقرئ : الخطط

ج ١ ص ٢١٤)

Heyd: Histoire du Commerce, Tome I, p. 302. (٤)

Cobham: Excerpta Cypria, p. 5 (٥) (نقل عن المقدسي)

ibid p. 18. (quoted from L. voh Sachein. 1350 A. D.) (٦)

وكانت اقريطش من أهم جزر بحر ايجه من حيث علاقتها التجارية مع مصر بسبب وقوعها على الطريق إلى مصر والشام بالنسبة إلى السفن الآتية من بحر الأدرياتيك . أضف إلى هذا أن من أهم منتجاتها الشمع والعسل وهما من المواد التي تحتاج مصر إليها .

العلاقات مع بلاد المغرب وبرقة

كان استيلاء الفاطميين على مصر ذا أثر كبير في نشاط التجارة بينها وبين بلاد المغرب نتيجة لخضوع الإقليمين إلى سلطة سياسية واحدة وبذا تزداد التسهيلات الممنوحة لتجارهما . وكانت مصر الطريق الذي تصل بواسطته غلات بلاد العرب والحبشة والهند والشرق الأقصى إلى شمالي إفريقية بل إن الحجاج المغاربة ظلوا طيلة العهد الفاطمي يسافرون إلى الحجاز بطريق مصر . حقيقة قد لا يختلف هذا عما كان عليه الحال في العصر السابق للفاطميين إلا أن خضوع مصر لهم شجع المغاربة على السفر بطريق مصر حيث يقيم رأس الدولة الشيعية وله أتباع كثيرون في بلاد المغرب إلى حين انفصالها عنه فيما بعد . ولما اضطرت الأحوال في الشام وفلسطين في العصر الفاطمي الثاني أصبح طريق مصر أكثر أمناً وأخيراً استولى الصليبيون عليها فصارت مصر السبيل الوحيد الذي يتوجه منه حجاج شمالي إفريقية إلى الأماكن المقدسة . ويبدو أن عددهم كان كبيراً حتى اعتبرته الحكومة الفاطمية مصدر إيراد لها ففرضت عليهم المكس يدفعونه في عيداب (١) .

ولاداعي للاقاضة في بيان أثر مرور الحجاج وقيام العلاقات الثقافية (٢) بين البلدين في تنمية التجارة بينهما خاصة وأن في بلاد المغرب غلات كانت مصر في حاجة إليها . وقد أمدنا البكري بمعلومات وافرة عما كانت تصدره بلاد المغرب إلى مصر من

(١) الادريسي : نزهة المشتاق ص ٥٠

(٢) ذكر ابن أبي أصيبعة عن التيمي أنه حضر إلى مصر في عصر الفاطميين ورافقها الأطباء من أهلها وغيرهم ممن وفدوا من المغرب (عيون الأنباء في أخبار الأطباء

زيت الزيتون والفواكه كما شرح لنا طرق الاتصال المائية بين البلدين ، وحدثنا عن الموانئ التي كانت تمد إليها السفن المصرية ومن ذلك المهدية التي كانت مرفأ السفن الآتية من الاسكندرية (١). وقد شاهدنا صخره في أسواق القسطنطينية قطعاً من البلور الصخري واردة من إقليم المغرب (٢) .

أما بركة فكان أكثر ذبائح أهل مصر منها (٣) ويحمل منها اليهم الصوف والعلس والقطران . ولم يمض وقت طويل حتى خلع المغرب طاعة الفاطميين ولا بد أن هذا الحادث أثر في العلاقات التجارية ولكن مالمثل أن تلاءم الغزو الهلالي لإفريقية في القرن الحادي عشر ففضي على برقة ونشر الفوضى في بلاد المغرب ودمر الغزاة كالعاصفة الهوجاء الكثير من المراكز الصناعية ومناطق الغابات والأراضي الزراعية . وكان لابد من انقضاء وقت حتى تفيق البلاد من عواقب هذا الهجوم الخرب وتستعيد نشاطها لا مع مصر وحدها بل مع غيرها من البلدان (٤).

ولا يفوتنا أن نذكر أن بلاد المغرب كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة للقطر المصري إذ أصبحت طريق الاتصال بينه وبين بلاد غانة وحوض السنغال والنيجر حيث تخرج القوافل من سجلماسة ضاربة في الصحراء نحو الجنوب ، فتعود بالذهب وغيره (٥) .

(١) المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب ص ٥ و ٣٠ و ٤٧ و ٤٩ و ٨٢

(٢) Sefer Memeh, p 149

(٣) البكري : المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب ص ٥٥ . وقد علق آدم منز على هذا بقوله « ولم يذكر استيراد الحيوانات للذبح إلا بمصر » (الحضارة العربية في القرن الرابع البحري ج ٢ ص ٢٩٣)

(٤) كتب Gautier فصلاً فيها عن الغزو الهلالي في كتابه

Les Siècles obscurs du Magreb

(٥) كان ابن حوقل في القرن العاشر الميلادي أول من أشار إلى أهمية سجلماسة التي لم يكن ليدخلها أحد إلا بطريق الصحراء كما أنه ذكر موقعها قرب مناجم الذهب . وحسب المسعودي والأدريسي وياقوت ترجع شهرتها إلى تجارة الذهب مع غانة الواقعة على مسيرة شهرين ناحية الجنوب - راجع :

E. W. Bovill Caravans of the old Sahara p. 43.

العلاقات مع اسبانيا

ذكر اليهودى Chasdai وزير عبدالرحمن الثالث في كتابه الى ملك الخزر مانصه « ونرى التجار يفدون بكثرة الى بلادنا من الاقطار الاجنبية والجزر خاصة من مصر وبلاد ابعد منا . وهم يحملون الينا العطور والاحجار الثمينة وأشياء أخرى كثيرة يحتاجها الملوك . وبعبارة أخرى كل منتجات مصر التي نحتاج اليها» (١). ويلاحظ أن هذا الوزير قد شغل نفسه بالحصول على معلومات عن الجاليات اليهودية في مختلف جهات العالم وقد تلقى تقريرا من مصر من الخاخام (٢) وكانت هذه المراسلات من العوامل البعيدة الاثر في تنمية العلاقات المالية والتجارية بين طوائف اليهود في البلدان المختلفة وكان هؤلاء من أكبر المشتغلين بالتجارة كما نعلم من دراسة تاريخهم الطويل . ولم يؤد قيام الدولة الفاطمية وامتلاكها مصر الى فتور في العلاقات مع اسبانيا الاسلامية بل لعلها بعد مضي وقت زادت العلاقة قوة ومتانة لأن من مصلحة الفاطميين أن تتوطد الصلات الحسنة مع مسلمي اسبانيا إذ يعد الفريقان من الحوارج علي خلافة بغداد ، وليس من ريب أن اتساع نطاق التبادل التجاري من وسائل التفاهم ، بل إن اسبانيا المسلمة ربما قامت بدور الوسيط بين مصر والبلاد المسيحية كالبرتغال وفرنسا وربما إنجلترا . ولهذا كان الاتصال بين البلدين الاسلاميين كبيرا (٣) ففي أيام الازمة الكبرى في خلافة المستنصر بالله الفاطمي كان تجار الاندلس يأتون بالقمح والشعير من بلادهم ويعودون بالجواهر والياقوت (٤). ولم يقصر تجار مصر في هذا الميدان بل عبروا البحر الأبيض المتوسط الى شبه جزيرة ايبيريا حيث رأهم الرحالة اليهودى بنيامين في مدينة برشلونه على الساحل الشرقى لشبه الجزيرة (٥) أما العلاقات الثقافية فالدليل عليها أسماء أولئك العلماء الفقهاء ممن زاروا مصر أو أقاموا بها خلال العصر الفاطمي معززين مكرمين وقد أمدنا المقرئ في كتابه « نفع الطيب » بالكثير عنهم وعن حياتهم .

Heyd: Histoire du Commerce Tomel. p. 49. (١)

Beazley Dawn of Modern Geography vol. II, p. 220. (٢)

Landra Corso del Commercio, p. I. p. 95. (٣)

(٤) الاعتبار في حلي مدينة القسطنطينية : ج ٤ ص ١٠٧

Beazley Dawn of Modern Geography vol. II p. 229. (٥)

العلاقات مع الشام والعراق والشرق الأوسط وأرمينية وبلاد العرب

جعلت الظروف الطبيعية بلاد الشام تتم وحدة مصر الاقتصادية ، بل إن بعض الحكام ومن حولهم اعتبر جبال طوروس الحد الشمالي للقطر المصرى ولذا اتجهت سياسة الحكومات التي تعاقبت علي مصر منذ الفراعنة إلى امتلاك الشام وربطها بمصر سياسيا واقتصاديا . ولم تشذ سياسة الفاطميين عن هذه القاعدة لما يعود التسلط عليها من مغامر اقتصادية فمن أحرشها ومناجمها يأخذون الأخشاب والحديد . وتلك البلاد في الوقت نفسه الطريق الطبيعي للاتصال بالعراق والشرق الأوسط. وقد كفل قيام الدولة الفاطمية وامتلاكها لمصر والشام انتظام التجارة بين البلدين . فضلا عن هذا فقد كانت مصر تعرف قيمة بعض المنسوجات الشامية من صناعة بعلبك والأسلحة والأدوات النحاسية وغير ذلك من انتاج دمشق والتي رأها ناصر خسرو بكثرة في أسواق مدينة القسطنطينية .

ولم يكن استقرار الفاطميين في مصر ليؤدي إلى توقف الاتصال مع العراق بسبب الخلاف المذهبي بيني خلافتي القاهرة وبغداد . فقد كان المسيطر على السلطة في بغداد هم بنو بويه الذين نشأ بينهم وبين الفاطميين تفاهم وطيد يقوم على أساس اتحادهم وإياهم في المذهب الديني . وقد حدثنا صاحب كتاب « شذرات الذهب » أنه في عام ٣٦٩ هـ « ورد رسول العزيز صاحب مصر والشام إلى عضد الدولة ثم ورد رسول آخر فأجابه بما مضمونه من صدق الطوية وحسن النية » . وفي عهد المستنصر بالله الخليفة الفاطمي دعا له البساسيري التركي من فوق منابر بغداد وخيل لسيادة القاهرة أن قد حان وقت سيادتهم لعاصمة العالم الاسلامي . ولما حلت المجاعة

في عهد المستنصر نفسه هرب الكثيرون من أهل مصر إلى العراق وكان تجارهم يأتون إلى مصر لشراء النفائس التي أخرجت من قصر الخليفة وبيعت بأبخس الأثمان بل إن الكثيرين ممن اشتغلوا بتجارة العراق أو اتصلوا بمخاطبتها اقتنسوا الثروات الكبيرة (١). ولا ننسى أيضا أن بعض ما خلفه الوزراء المصريون وما أخرج من قصور الخلفاء الفاطميين من نفائس وطرف كان من إخراج مناسج بغداد (٢). وقد أنشئت الوكالة الأميرية لتجار العراق خاصة (٣) مما يدل على نشاط العلاقات بين البلدين. واتصلت مصر اتصالا مباشرا بآسيا الوسطى فكانت منسوجات الصعيد وأسيوط الصوفية تصدر إلى بلاد فارس حيث عرفت هناك باسم المصري (٤). وأقام بعض المصريين - وهم من التجار على ما نعتقد - في بخارى فقد التقى المقدسي ببعضهم وسألهم عن بلادهم ونظم ملكية الأرض عندهم (٥).

أما أرمينية فقد سكنها شعب امتاز بالنشاط والميل إلى أعمال التجارة وانتشر الكثيرون منهم في كثير من جهات العالم وكانت لهم في مصر جالية كبيرة وصحب بدر الجمالي حند كثيف منهم (٦)، وتزايد نفوذهم وتولوا المناصب الكبيرة حتى انقلب الرأي العام عليهم. ولما استولى الأكراد على البلاد « حلت المصائب بالأرمن، وطرد بطريقهم ورهبانهم، وأغلقت كنائسهم » (٧). إن خصب مصر ووفرة إنتاجها الزراعي، وجذب بلاد العرب مع استثناء

(١) المقرئزي: المخطط ج ١ ص ٤٢٤

(٢) اشتملت ثروة الوزير الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي على تسعين ألف ثوب عتابي

١، ابن ميسر: أخبار مصر ص ٥٧

ب، الدكتور حسن إبراهيم حسن: الفساطميون في مصر ص ٢٥٣ وذلك في صدد الكلام على هدية البساسيري

(٣) المقرئزي: المخطط ج ١ ص ٤٥١

(٤) Nasiri Khosrou Sefer Nemeh p. 173.

(٥) أحسن التقاسيم ص ٢١٢

(٦) ابن خلدون: تاريخ المبتدأ والخبر ج ٤ ص ٦٤

(٧) Abu Saleh Churches and Monasteries of Egypt pp 2-3

إقليم اليمن وسهولة الانتقال براً وبحراً بين البلدين ، كل هذه ظروف طبيعية تجعل اتصالهما أمراً ضرورياً . أضف إلى هذا أن الحجاز وبه الأماكن المقدسة كان قبلة الكثيرين من المصريين الذين يقومون بأداء فريضة الحج . وعن طريق عدن وجدة كانت تنقل إلى مصر غلات الهند ، وشرقي آسيا خاصة . وأخيراً فقد كان يبلاد العرب ما تعطيه لمصر مقابل منتجاتها ، فهنالك البخور من اليمن ، وغير ذلك من السواد التي كان لها سوق رائجة لدى المصريين . وربما ساعد علي ازديادها في العصر الفاطمي الإقبال المتزايد على غلات شبه الجزيرة العربية من العطور وما شابهها ، ثم انتشار الدعوة للفاطميين زمنياً في بلاد العرب حيث ورث هؤلاء الحجاز فيما ورثوا عن الإخشيديين .

العلاقات مع النوبة والسودان والحبشة

وكانت العلاقات بين مصر وبلاد النوبة ودية إلى حد كبير في العصر الفاطمي ، فقد كان ملوك النوبة يرسلون الهدايا على الدوام إلى الخليفة الفاطمي بمصر ويعقدون المعاهدات بقصد منع اعتداء الجيوش المصرية على بلادهم (١) . وتقرأ في كتاب تاريخ بطارقة الاسكندرية أن البطريق Christodule أرسل جرجس اسقف Natou إلى ملك النوبة Salmon لتدشين كنيسة أقامها الملك في بلاده (٢) . وحدث أن أبلغ أحد الناس الوزير بدر الجمالي أن ملك النوبة هدم مسجداً للمسلمين في بلاده ، فما كان من الوزير إلا أن بعث بالأمير حسام الدولة رسولا ليتحقق من

Nasiri Khosrou Sefer Nemeh p. 175.

(١)

Quatremère: Mémoires géographiques et historiques, Tome (٢)

II, p. 86.

صحة النبأ . وبعد حين عاد الرسول وقد اتضح كذب الأمر (١) ، ولما ثار الزعيم العربي كثر الدولة في منطقة أسوان ، والتجأ إلى بلاد النوبة سلمه ملكها إلى السلطات المصرية ، إجابة لطلب بدر الجمالي (٢) ، بل كان ملوك النوبة يطلبون أحياناً وساطة الحكومة المصرية في مسائلهم الدينية ، وعلاقاتهم بالكنيسة القبطية في مصر ، كما حدث عندما أرسل الملك « يازيل » وفداً فيه ابنه إلى الوزير بدر الجمالي ، وكان الملك يطمع في مساعدة الوزير له حتى تعين الكنيسة هذا الابن رئيساً دينياً للنوبة (٣) .

ويبدو أن الفاطميين كانوا يطمعون في حمل أهل النوبة على اعتناق الاسلام ، وقد حدثت محاولات (بين ٩٧٥ و ٩٩٦ م) من هذا القبيل ، فلم تؤد إلى النتيجة المرجوة ، إلا أن بعض أهل مصر أقام في شمالى النوبة ، وامتلك الأراضي ؛ وأسلم عدد من النوبيين في الأراضي الممتدة من أسوان حتى الشلال الثانى (٤) ، وكان الانتقال بين البلدين أمراً مألوفاً ، فقد أذن الحاكم بأمر الله في عهد الاضطهاد الكبير للنصارى بالخروج إلى بلاد النوبة ، واستفاد كثيرون من هذا الترخيص (٥) وهذه العوامل جميعها كانت سبباً في ازدياد العلاقات الاقتصادية في العصر الفاطمى ، فقد كان تجار مصر يحملون إلى بلاد النوبة الكثير من أدوات الزينة (٦) ، وكان الرقيق من النوبة موضع تقدير المصريين خلال العصور الوسطى (٧) . ورغم قلة الوثائق عن مدى العلاقات مع الحبشة فإن ما أمددنا به المؤرخون ، والجغرافيون ، والرحالة من معلومات قليلة يدل على نشاط التجارة بين البلدين ، فقد كانت المراكب تآتى إلى عيذاب محملة بالبضائع من الحبشة وزنجبار حيث تؤخذ عليها

Quatremère Mémoires Geographiques et Historiques, (٣)٤(٢)٤(١)

Tome II: pp. 68-90

Macmichael The Arab Tribes in the Sndan Vol. 1, p. 169. (٤)

(٥) أبو صالح الأرمى : كنائس وأديرة مصر ص ٣٥

Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh p. 116. (٦)

(٧) ابن الوردى : جزيرة العجايب ص ٤٣

المكوس (١) ، وكانت مصر تستورد من الحبشة الرقيق ، وجلود الجاموس (٢) ، وكثيراً ما تبودلت السفارات بين حكام البلدين ، فقد حدثنا المقرئى : أنه لما اعتلى ميخائيل الحبس عرش البطريكية عام ٤٨٢ هـ أرسله المستنصر بهدية سنوية إلى الحبشة ، فلقاه ملكها وسأله عن سبب قدومه فعرفه نقص النيل في مصر وضرر أهلها بسبب ذلك ، فأمر الملك في الحال بفتح سد يجرى منه الماء إلى أرض مصر ففتح وزاد النيل في ليلة واحدة ثلاثة أذرع . ولما عاد البطريق خلع عليه المستنصر وأحسن إليه (٣) . ومن المؤكد أن الروابط الدينية التي قامت بين الحبشة المسيحية والكنيسة في مصر كانت تستدعى تبادل الوفود والسفارات ، مما يؤدي بدوره إلى نمو العلاقات التجارية . وإذا صح السبب الذي ذكره المقرئى لكان أهل مصر في القرن الخامس الهجرى على علم تام بالرابطه المائيه بين بلادهم ومصدر الفيضان . ونعتقد أن هذه السفارة حدثت حين اشتداد المجاعة والوباء ، وأن الغرض منها قد يكون محاولة من جانب الحكومة الفاطمية في سبيل الحصول على ما يخفف من وطأة هذه الأزمة الشديدة التي كانت البلاد ترزح تحت نيرها ، ولديست لدينا أدلة كثيرة تلقى ضوءاً على العلاقات بين مصر والسودان ، ولكننا نعلم أن الحريم الذين رآهم المقدس في مصر ، وهم أجود الأجناس كانوا من السودان (٤) ، وكان الخليفة العزيز بالله ، يميل إلى الطير والحيوان يأتي بهما من السودان (٥) . ولا شك أن القوافل كانت تتردد بين البلدين وتعود محملة بالسلع كالتبر وسن القيل ، وغير ذلك كما هو الحال اليوم .

أما غائبة فسكانت لها مع مصر علاقات من أيام الفراعنة بدليل الآثار التي

Ibid p. 178. (١)

Ibid pp 149-150 (٢)

المقرئى : المخطوط والآثار ج ٢ ص ٤٩٦ (٣)

أحسن التقاسيم ص ٢٤٢ (٤)

Stanley Lane-Poolc The Story of Cairo p 134 (٥)

Depping Histoire du Commerce entre le Levant et l' Europe (٦)

Tome I, pp 76-70

كشفت حديثاً بتلك البلاد النائية (١) . وفي أوائل العصر الفاطمي كان هناك طريق مباشر بين مصر وبلاد غانة عبر الصحراء الكبرى ثم أهمل بسبب العواصف الرملية وقطاع الطرق (٢) وقبائل البدو المنتشرة في تلك المناطق ، فتحول الاتجاه وأصبح الاتصال بين البلدين بطريق بلاد المغرب حيث تتصل سجل ماسة اتصالاً مباشراً ببلاد غانة (٣) . ولا ريب أن هذا الطريق نفسه كان يستخدمه المسلمون من أهل غانة في طريقهم إلى زيارة الأماكن المقدسة في الحجاز .

العلاقات مع الصين

كانت مصر تستورد الكثير من غلات الهند والصين وجزر الهند الشرقية . والمعروف أن التجار العرب كانوا يحملون هذه البضائع إلى عدن أو جدة (٤) ومنها تنقل عبر البحر الأحمر إلى القطر المصري . والذي نود معرفته هو : هل كان التجار من أهل مصر يتوجهون بأنفسهم إلى تلك البلاد النائية ، ترجع صعوبة تحقيق هذا الموضوع إلى أن المصادر العربية لا تذكر سوى عبارة « المسلمون » أو « العرب » كما يستدل في دراسة أقوال ابن خردادبه وسليمان الفارسي وابن سرياقوم . والأرديسي وغيرهم (٥) دون أن يحددوا وطن هؤلاء المسلمين . أضف

La Roucière Sa Decouverte de l'Afrique au Moyen Age, Tome (١)
1 p 74

(٢) آدم منز : الحضارة العربية في القرن الرابع الهجري ج ٢ ص ٣٥٥
(٣) أنظر ما كتب في هذا الموضوع في دائرة المعارف الإسلامية « وموقع غانة بين السودان والصحراء جعلها مركزاً تجارياً هاماً من أقدم العصور ! البكري : المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب ص ١٧١ « في القرن العاشر الميلادي اشتبكت ملوك غانة في حروب مع البربر ولكن ثم لهم النصر أخيراً وأقاموا حاكماً من السودان هناك وخلال الخمسين سنة التالية ظلت هذه أقوى دولة بالسودان وكانت تتكون من مدينتين في سهل يسكن احدهما المسلمون وبها اثني عشر مسجداً »
دائرة المعارف الإسلامية

(٤) راجع كتاب كنوز الفاطميين للدكتور زكي محمد حسن ص ١٧٠
Ferrand: Relations des voyages (٥)

إلى هذا أن المصادر الصينية التي اعتمد عليها مؤلف كتاب « الاسلام في بلاد الصين (١) » تتكلم عن التجار المسلمين جميعاً بأنهم من العرب . إزاء هذا التعميم لا ترى مانعاً من القول سلفاً أن هؤلاء التجار لا يقتصر أمرهم على أهل شبه الجزيرة العربية وحدها ، بل منهم تجار من مصر وبلاد فارس وغيرها من الشعوب الاسلامية في غرب آسيا وشمال إفريقيا . يؤيد هذا الرأي ما قاله أبو حامد الأندلسي في كتابه (تحفة الألباب ص ١٠٦ - ١٠٨) « كنت ببصر سنة اثنتي عشرة وخمسة من الهجرة ، واجتمعت فيها بالشيخ ابن العباس الحجازي . وكان ممن أقام بأرض الصين والهند أربعين سنة فحدثني عنها وعن عجائبها . . . وعن اللبس الذي إذا دهنوا به جرحاً زال ألمه . فقلت له : لما ذا لم يأت شوء منه . فقال جئت بكثير ولكنه ذهب في جملة من أموالى ذهبت في بحر الصين والهند إلى أن وصلت إلى بحر القازم عشر سفن وإنما بقي معي سفينة صغيرة . وقد أهدى إلى الأفضل قطعة عود هندي وزنتها خمسون منا وأهدى من قصاع الصين وأوانيتها ما يشبه الياقوت حسناً من الجنس المحرم » ولا شك أن أبا العباس هذا ليس إلا واحداً من الكثيرين من أهل مصر (٢) تاجروا مع الهند والصين ؛ وأقام بعضهم بها طويلاً . حتى إذا ما جمع ثروة كافية هزه الحنين إلى الوطن فعاد إلى بلاده .

وقد ذكر Chau- Ju-Kua مراقب الجمارك في مدينة كانتون الواقعة على الساحل الشرقي لبلاد الصين معلومات لا تنطبق إلا على مصر . فقال : « ويعيش الناس » (أي في البلاد التي يتكلم عليها) على الخبز واللحم . ولا يأكلون الأرز ويسود الطقس الجاف . وإذا نزل المظرب أتلّف الزرع . . . وتوجد بهذه البلاد مدينة

(١) P Darby de Thiersaut Le Mahometisme en Chine Toue I p 60 etc

(٢) قد يعترض على هذا بأن اسم الرجل نفسه يدل على أنه ليس من أهل مصر والذي نراه في هذا الصدد أن الرجل من أفراد تلك الأسر العربية التي تزحت الى مصر واستوطنت مدنها وريفها واشتغل أفرادها بمختلف المهن من زراعة وصناعة وتجارة وبرغم اقامتها بمصر احتفظت بألقابها ! وحتى اليوم نجد عشرات الأمثلة على صحة ما تقول

Lirèyé يرى المترجم أنها (القاهرة) على شاطئ النهر (١) . وقد تكلم أيضا على مدينة بناها أجنبي وسرقت منارتها بحيلة (٢) . ولا شك أنه يقصد مدينة الاسكندرية وكانت شهرة منارتها قد عمّت الآفاق . هذه العبارة التي اقتبسناها من مؤلف الكاتب الصيني تؤيد وجود علاقات مباشرة بين بلاده ومصر إذ الأقرب إلى المعقول أن الرجل وهو في مركز رسمي له أهميته . كان يجتهد دائما في الحصول على معلومات عن البلاد التي لها علاقات تجارية مع أمته من قوم ينتمون إلى هذه البلاد فعلا ، وتلك كانت عادة شائعة في بلاد الصين (٣) . إذ يكلف رجال الدولة بسؤال الواردين من الأجانب عن المعلومات عن أوطانهم . فكأن شاو يوكوا حصل على المعلومات ، التي أوردها في كتابه من تجار مصريين : إما من المقيمين في كاتون بصفة دائمة ، واما من المترددين عليها بين حين وآخر لحمل منتجات البلاد الصينية .

Chau-Ju-Kua: Chinese Trade (Translated by Hirth and (١)

Rockhill p, 124,

ibid p 146 (٢)

(٣) يلاحظ أن نفس الشيء كان يحدث في غير بلاد الصين ويتضح ذلك مما حدث

مع أحمد بن حسان رفيق ابن جبير عند نزولها نهر الاسكندرية (راجع كتاب

الرحلة ص ٣٩ وما بعدها)

أثر الحروب الصليبية على التجارة

في مصر

في عام ١٠٩٦ بدأت الحرب الصليبية الأولى ولم ينقض عامان حتى سقطت مدن الرها وأنطاكية . وفي سنة ١٠٩٩ استولى الصليبيون على بيت المقدس وتابعوا بعد ذلك فتوحهم حتى دانت فلسطين والشام لسلطانهم ، وكانت أساطيل المدن الإيطالية من العوامل الفعالة في سقوط البلاد الساحلية .

ولا ريب أن هذا الحادث العظيم قد أحدث اضطراباً بالغا وأدى في أول الأمر الى توقف العلاقات التجارية بين مصر والشام والعراق من جهة ، وبين مصر وأوروبا من جهة أخرى .

فالطريق البري الى دمشق والى الحجاز أصبح استخدامه محفوفاً بأعظم المخاطر التي تجعل من السير فيه مجازفة ، وذلك لما كان يقوم به صاحب الكرك المسيحي من مهاجمة قوافل المسلمين . وكذلك كان طريق الساحل من الموأ ، المصرية الى عسقلان ، آخرمعقل في أيدي الفاطميين قبل سقوطه تحت رحمة الصليبيين وأساطيلهم التي تربص لسفن المصريين . أضف إلى ذلك أن الاعتداء المسيحي على الشرق لا بد أنه كان له صدى ودوى عظيم في الرأي العام المصري ؛ وفي سياسة الفاطميين إزاء التجار الغربيين . بل ان الشعوب المسيحية في أوروبا لا بد أن ثار ضميرها على أي اتصال بمصر تحصل بواسطته على ما يلزمها من مواد الحرب ، كالحديد والأخشاب الأمر الذي يساعد على ازدياد قوتها . ومما يدل على صحة هذا القول المراسيم التي أصدرها حاكم البندقية الدوج بيتروزباني

Pietro Ziani عام ١١٢٦ ، وقناصل جنوه عام ١١٥١ م بتحريم الاتجار مع القطر المصري .

ذكرنا من قبل أن غلات آسيا الوسطى والشرقية كانت تصل إلى غرب

آسيا ومصر وجنوبي أوروبا بطرق مختلفة ، وأوضحنا إلى أى حد كان طريق البحر الأحمر والنيل الطريق المفضل ، اذ هو على الأقل يمتاز بقلّة التكاليف نسبياً . الا أن استقرار الأوربيين في بلاد الشام فتح بلا ريب موانئها للتجار الغربيين وأصبحت الشام منافساً كبيراً للشأن لطريق مصر الذى كان الصليبيون يسعون الى اهمال شأنه ، خاصة وقد أخذوا يمنحون التجار الأوربيين في ايطاليا وفرنسا وغيرها امتيازات سخية كلها اغراء ، كالاغفاء التام في بعض الأحيان من الرسوم الجمركية (١) ، وحرية الاتجار المطلقة (٢) ، والحق في اقامة ما يشاءون من حوانيت ومساكن . مثل هذه المزايا ما كان في استطاعة الأوربيين الحصول عليها من الخلفاء الفاطميين الأمر الذى كان يؤذن بتفضيل هؤلاء التجار استخدام طريق الشام مما يهدد تجارة مصر الخارجية ورخائها بأعظم الأخطار .

وقد أثرت الحرب الصليبية الأولى على طرق المواصلات بمصر . فامتلاك المسيحيين لحصن السكرك قطع طريق الحج والتجارة البرى فاضطر التجار والحجاج الى البحث عن طريق آخر أكثر أمناً . فانتقل النشاط التجارى الى النيل الأوسط والأعلى في مصر وأصبح التجار والحجاج يتوجهون في النيل حتى قوص أو أسوان ثم يعبرون الصحراء الشرقية الى عيذاب ومنها يجرون في البحر الأحمر إلى جدة . والواقع أن هذه الطريق أخذت تزداد أهمية حتى أصبح الطريق الرئيسى . وأكبر شاهد على ذلك أوصاف الأدريسى وابن جبير عما شاهدها من حركة تجارية قوية في ميناء عيذاب الصغير . وهكذا حدث تعديل في وسائل النقل المتاجر في مصر واستمر هذا الطريق الجنوبي محتفظاً بقوته وأهميته حتى القرن الرابع عشر الميلادى .

إلا أن نار التعصب التى أثارها هجوم المسيحية على الاسلام ما لبثت أن أخذت في الخمود وأدرك الفريقيان أن العامل الاقتصادى أقوى أثراً من العاطفة الدينية فاستؤنف الاتصال التجارى بين مصر وأوروبا ، بل زاد قوة عما كان عليه ودخلت

Depping: Histoire du Commerce entre le Levant et l' Europe (١)

Tome II p 70

ibid p 74

(٢)

دول أوربية أخرى في الميدان لم تكن لها من قبل أية علاقات بمصر . وحتى الصليبيون في فلسطين أخذوا يسمحون بمرور القوافل من مصر إلى الشام والعراق لما يعود عليهم هذا العمل من فائدة مالية محققة بسبب الرسوم التي يفرضونها على المتاجر التي تمر بالأراضي الخاضعة لسلطاتهم . وكذلك أخذت المراكب تسير الى الشام ، فقد روى أبو شامة في حوادث سنة ٥٦٧ هـ « خرجت مراكب من مصر إلى الشام ، فأخذ الأفرنج في اللاذقية مركبين مملوءين بالأمثلة ، وكان نور الدين قد هادنهم » (١) .

أما التجارة مع أوروبا فأتسع نطاقها وكثر ورود سفنها إلى الاسكندرية وزادت الاتفاقات بين الحكومة الفاطمية والأجانب لتسوية كثير من المشاكل وتنظيم العلاقات على قواعد مقررة . وأصبحت الاسكندرية مستودع العالمين ، وقد راعت حركتها الكبيرة الرحالة اليهودي التطيلي فحدثنا أنه شاهد في مينائها سفناً عدة تنتمي إلى تسع وعشرين دولة ومدينة أوربية مثل « تسكانيا وأبوليا وامالفي وصقلية وبلنسية وأسبانيا وقطلونيا وروسيا وألمانيا وإنجلترا والدنمرك وبرغنديه وجنوه وبروفانس وبيزا وغستونيا وارغونه ونافار وراكوفيا وغاليسيا وايل دي فرانس وارتواومين Maine وسكسونيا ولابوي Lapouille (٢) .

(١) كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ج ١ ص ٢٠٣

(٢) a) Beazley: Dawn of Modern Geography vol II p. 263.

b) Heyd: Histoire du Commerce Tome I p. 3.

وهذه القائمة الطويلة التي أوردها بنيامين ولم يراع الترتيب في ذكر الأسماء عرضة لكثير من الشك لأنها تتمايز بطابع المغالاة المبني على الحماسة والاعجاب والرغبة في إظهار أهمية مدينة دولية كالاسكندرية . ويرتاب هايد في صحتها ودقتها ويستبعد كثيراً أن ترقى الأحوال في ألمانيا وسكسونيا وغسقونيا في القرن الثاني عشر الى الحد الذي يجعل هذه الدول ترسل سفنها الى ميناء الاسكندرية ، كما أنه يستبعد أيضاً بل هو لا يصدق أن الروسيةا تبعث بسفنها في البحر الأسود والبوغازات والبحر الأبيض الى موانئ القطر المصري (Ibid, p. 389) وزرى أن الروسيةا لم تكن في حاجة لأن تفعل هذا في سبيل الحصول على غلات آسيا في الوقت الذي تستطيع شراءها من أسواق القسطنطينية وهي المدينة الأقرب اليها ، أضف إلى هذا أن تجار بغداد كانوا يذهبون أيضاً لهم الى سواحل البحر الأسود =

العقبات التي قامت في سبيل التجارة الخارجية

برغم النشاط التجاري الكبير الذي أضحناه فقد كانت هناك عقبات كثيرة في طريقه منها الاختلافات الناشئة من ميول الحكام والوزراء ، فضلا عن اضطرابات العلاقات السياسية مما كان يؤدي في بعض الأحيان إلى عرقلة الاتصال التجاري . فاذا حدثت إساءة مثلا رأينا الخليفة يقبض علي رعايا الدولة أو المدينة المتهمه في نظره ، ويغلق فنادقهم ، ويصادر أملاكهم . وإلى جانب هذا كثيرا ما نشأت منازعات بشأن تقدير الرسوم الجمركية وذلك لعدم وجود قواعد ثابتة . ويتصل بهذا أيضا بعض الحوادث الدالة علي سوء النية أو التصرف من قبل رجال السلطات الجمركية . ويرى ماس لانري أن اقتصار التجار الغربيين على الثغور وعدم محاولتهم النفوذ إلى داخلية البلاد والاتصال مباشرة بالشعب من العوامل التي

= وبحر الحزر . أما بيترلي (Ibid, p. 263) فيزعم أن بنيامين ألف هذه القائمة من أسماء الفنادق التي رآها في الاسكندرية وهو رأى نرجو أن نخالفه فيه إذ من البعيد علينا أن نصدق أن يكون لانجلترا والدمرك جالبات محترمة العدد في مصر إذ ذلك كما أنه ليس من الضروري أن يكون اسم الفندق دالا على وجود جالية . ويرى Asher — الذي قام بنشر رحلة بنيامين والتعليق عليها — أن بعض الأسماء التي أوردتها المؤلف في حاجة إلى تصحيح ويقول أن فالنسيا يقصد بها في الحقيقة فلورنسا إذ أن الأولى لم تمتنن المسيحية حتى ١١٧٠ م كما يظن أن اسم راجوزا أقرب احتمالا من اسم راكوفيا (أنظر الحاشية في : Beazley Dawn of Modern Geography vol II, p. 263 ولكن Newbigin يرى رأيا مخالفا بصددر اجوزا إذ يقول إن شهرتها التجارية وعلاقتها التجارية ترجع إلى ما بعد المصور الوسطى (The Nediterranean Lands p 190) . والخلاصة أن في ذكر هذه الأسماء كلها اسرافا في التعبير من جانب السائح التطيلي ولكننا مع تعديها على هذا النحو نجد أن الاسكندرية كانت محطة تفد إليها سفن كثير من الشعوب الأوربية في أواخر العصر الفاطمي .

حدث من التوسع التجارى (١) . ويبدو أن هذا لم يكن بمحض اختيارهم بسبب ما ساد هذا العصر من روح التعصب والشك من جانب أفراد الشعب نفسه فضلاً عن الأخطار التي قد يتعرض لها التجار في داخل البلاد والتي لم يكن ينسجوا منها المسلمون، الأجانب منهم أو أهل البلاد أنفسهم . وقد يكون من المحتمل أن الحكومة الفاطمية كانت تقصر نشاطهم على أما كن معينة قياساً على ما كانت تفعله دول بلاد المغرب في ذلك العصر .

ولعل انتشار القرصنة في البحر الأبيض كان من أكبر الأخطار التي واجهتها التجارة الخارجية . ويقول Depping بضرورة التفرقة بين نوعين من القرصان ، الأول ويشمل Pirates وكانوا في العادة ينتمون إلى حزب سياسى أصيب بالهزيمة في بلاده وأبعد منها ، فدفعهم اليأس إلى القرصنة ضد مواطنيهم والأجانب على حد سواء ، وكان هؤلاء يعتبرون أعداء للجنس البشرى كله . والصنف الثانى وقد أطلق عليه اسم Corsaires وكان تسليحهم يتم بموافقة حكوماتهم ويرتادون البحر مهاجمين السفن التابعة لأعداء وطنهم . وكانوا يوقفون السفن المحايدة ويفتشونها للتأكد من أنها لا تحمل مواد غذائية أو أسلحة مرسله إلى هؤلاء الأعداء .

ورجال هذه الطبقة من القرصان يمثلون حرباً غير نظامية أو هم أشبه برجال حرب العصابات (٢) . وينطبق وصف الصنف الثانى على قرصان المسلمين الذين جعلوا همهم الأكبر اقتناص سفن المسيحيين وسلبها وقتل ركبها أو أسرهم وبعودون إلى الموانئ الاسلامية لبيعهم أو لافتدائهم، كما حدثنا Mann في كتابه الذى سبقت الإشارة اليه ص ٢٢ « وبعد أن يتزودوا بالموثون والسلاح يعودون إلى استئناف عملهم . وكان في المحيط الهندي على مقربة من سواحل بلاد العرب لصوص آخذوا من جزيرة

Documents . . . , p. 83.

(١)

Deppiug: Histoire du Commerce entre le Levant et l' Europe (٢)

Tome II p. 329-7.

سقطرى وكرآ لهم ، وكانوا يهاجمون السفن المحملة بالتاجر دون أى تفرقة بين أجناسهم وأديانهم . ورغم تطهير البحر الأبيض الشرقى نوعاً بعد استيلاء المسيحيين على قبرص وكريت لم يصبح السفر آمناً وظلت الرحلة تعتبر خطيرة « (١) . وكذلك كانت طرق القوافل البرية المتجهة إلى الشام والحجاز وبلاد المغرب والسودان والحبشة عرضة لهجمات قبائل البدو « وقطاع الطرق » .

وأخيراً نلاحظ أن تأخر فن الملاحة في ذلك العصر وصغر حجم السفن البحرية وقلة عدد الرحلات التي اقتصرت على واحدة او اثنتين في العام (٢) وعدم العناية بتهيئة الطرق البرية - كل هذه كانت من العوامل التي تجعل التجارة الخارجية قليلة بالقياس إلى ما أصبح عليه الحال في أواخر العصور الوسطى .

الامتيازات التي منحتها الخلفاء الفاطميون

للتجار الأوربيين

مما يدعو إلى الأسف حقاً عدم توافر الوثائق العربية التي تفصل أنواع الامتيازات التجارية التي كان الخلفاء الفاطميون يمنحونها لتجار أوروبا المسيحيين بغية تشجيعهم على الاتجار مع هذه البلاد . ولا داعي للظن أن هذه الاتفاقات كانت شفوية فمن المؤكد أن هذه المنح كانت تصدر بها مراسيم حتى تكون مرجعاً لما قد ينشأ في المستقبل من خلاف . فقد عقد Ingulf معاهدة مع الحكومة الفاطمية (٣) . وقد عثر في سجلات مدينة جنوا على كتب بينها خطاب يمنح الخليفة

J. Mann: The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid (١)
Caliphs

جاء في الصحيفة ٣٤ (وكانت الطرق — الى الشام — خطيرة في السفر) وفي

موضع آخر (قابلت قافلة قطاع الطرق وبالكاد نجوا بأرواحهم)

Max Weber: General Economic History p 208 (٢)

(والمؤلف يتكلم عن القوافل البحرية التي كانت تبعث بها جنوه والبندقية)

وانظر الفصل الذي كتبناه عن النظم المتعلقة بالتجارة

Beazley: Dawn of Modern Geography vol II, p, 421, (١)

الفاطمي فيه حمايته لأهل مدينة مسيحية (١) . إلا أن الكثير من هذه الوثائق يبدو أن يد الزمن قد امتدت اليه بالضياع والتلف ولم يحفظ لنا منها إلا القليل ، وأول بعضها لم يكشف عنه بعد . وفي تحليلنا لهذه الامتيازات سترجع إلى الشذرات القليلة التي أوردها الكتاب الغريون ممن تناولوا موضوع التجارة الشرقية بالبحث . وكذلك سترجع الى صور المعاهدات التي عقدها المدن الايطالية مع دول إقليم المغرب في ذلك العهد ولا نعتقد أنها تختلف كثيراً في جوهرها وطابعها عما كانت هذه المدن تسعى الى نيله من الخلفاء الفاطميين اذ المصالح متشابهة والعلاقات تكاد تكون واحدة والروح التي أملت هذه المساعي غير مختلفة في بلاد المغرب عنها في مصر . كما أننا قد نعلم على نوع ما حصل عليه التجار الغريون من امتيازات من حكام مصر الذين خلفوا الدولة الفاطمية مباشرة . وانا لارجو أن نوفق الى تقديم صورة واضحة لهذا الموضوع الذي يتصل اتصالاً وثيقاً بتجارة مصر الخارجية مع الأمم المسيحية .

المحامية :

ان أول عنصر من عناصر استقرار التجارة أن يطمئن التاجر على حياته وأمواله وبضاعته . فهو حريص كل الحرص أن يحصل على الأمان الكافي والضمانات اللازمة التي تهيه لنشاطه أوسع الحدود في البلد الأجنبي الذي كان يتاجر معه أو على الأقل في المناطق التي تحده له . والكتاب الذي عثر عليه في سجلات مدينة جنوا في الفترة (١١٥٥ — ١١٦٦) يمنح أهل المدينة المذكورة حماية الحكومة المصرية . وهذه الحماية تشمل بالطبع عدم الاعتداء على التجار بلا مسوغ سواء من قبل السلطات أو الشعب نفسه ، كما أن فيها حرية التصرف بالبضائع بيعها أو إعادةها إلى أوروبا في حالة عدم ملاءمة الثمن أو الظروف . وإذا تعرضت سفن التجار إلى خطر ما من الأخطار فلها أن تلجأ الى المواني المصرية . ولما كان كثير من التجار المصريين يسافرون ببضائعهم إلى البلاد الأجنبية كما أوضحنا من قبل فمن المؤكد أن الحكومة الفاطمية كانت تشترط نفس هذه المعاملة والضمانات لرعاياها .

ومن جهة أخرى لا بد أنهم كانوا يتفقون على تنظيم بعض المسائل المتعلقة بالمسئولية الفردية أو المشتركة . فسفارة رانييري البيزي (١) كانت نتيجة لما اتخذته الحكومة المصرية من إجراءات شديدة ضد مواطنيه إثر اعتداء بعض الركاب البيزين على زملائهم المسلمين . فكانت السلطات المصرية أشركت التجار المقيمين في بلادها في المسئولية عن عمل ارتكبه بعض مواطنيهم ، وليس بينهم تواطؤ ، فهذه النظرة القائمة على أساس المسئولية المشتركة لا بد أنها كانت تثير كثيراً من المشاكل ، وتستأهل نوعاً من الاتفاق بشأنها . ويخيل إلينا أن هذا كان من المسائل الشائكة إذ لم يكن القانون الدولي قد ثبت في تلك العصور .

الإقامة :

وكان التجار الإيطاليون وغيرهم يحرصون على أن ينالوا من الحكومة المصرية الإذن لهم بإنشاء الفنادق الخاصة بهم والكنايس لأقامة شعائهم والمستشفيات لمعالجة المرضى منهم والبيوت لايباء من يرد من مواطنيهم . وكانت الحكومة الفاطمية تمنحهم هذا الامتياز . فقد ذكر بنيامين عن الاسكندرية أن لكل جالية أجنبية بها فندق . وقد وعد الخليفة العاضد أهل ييزا بترميم فنادقهم (٢) . وكان لتجار الروم حى خاص بهم في القسطنطينية (٣) . وقد اشتمل الاتفاق الذى عقده مندوب ييزا Alplerpandus مع صلاح الدين الأيوبي على حق أهل المدينة في ممارسة شعائهم الدينية واستعمال موازينهم ومقاييسهم (٤) كما ذكر هايد في كتابه عن تجارة الشرق (ج ١ ص ٣٩٧) .

مراعاة التقاليد :

ولا بد أن الحكومات المسيحية كانت تقدم التعهدات الكافية على حرص رعاياها المقيمين بمصر من حيث مراعاة تقاليد البلاد وشعور أهلها الديني كالاتناع عن دق أجراس الكنائس وشرب الخمر في أيام الجمع وفي شهر رمضان ، أو السير بجناز من يموت منهم في الطرقات العامة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

(١) Heyd: Histoire du Commerce, Tomé I, pp. 392-3.

(٢) Beazley: Dawn of Modern Geography, Vol. II, p. 431.

(٣) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٧٨

ومن المؤكد أن التجار الغربيين كان يعينهم كثيرا مراعاة هذه الأمور حرصاً على مصالحهم التجارية أن تتعرض لاعتداء العامة وما كان أيسر على هؤلاء العامة أن يشوروا على الأجانب إذا اشتموا رائحة المساس بالشعور الديني ، بل إن رواج اشاعة كاذبة كان يكفي في ذلك العصر لاستفزازهم كما حدث حين اعتدوا على التجار الروم بالقتل والسلب بمجرد الظن أن لهم دخلا في احراق الاسطول الذي كان قد أعده العزيز (١) .

الفرصة :

وهذا أهم ما كانت تتفق على مقاومته الدول المتعاقدة مع مصر لأن في هذا العمل ضماناً وافياً لانتظام سير التجارة ، وقد رأينا كيف اعتبرت الحكومة الفاطمية في المعاهدة التي عقدها مع بيزا أن المسافرين في حالة غير سلمية أو على ظهر سفن حربية غير جديرين بحمايتهم ، بل هم في نظرها من القرصان الذين تطاردهم قواتها وتعمل على الفتك بهم (٢) ، ويؤيد هذا نصوص المعاهدة التي عقدها جنوا مع دولة الموحدين عام ١١٥٣ (٣) والاتفاق الذي أبرم بين بيزا وسلطان مراکش عام ١١٨٦ (٤) .

عصر الاثني عشر :

في المفاوضات التي أجرتها الحكومة البيزنطية طلبت من الخليفة الفاطمي اذ ذلك ألا يساعد أمير صقلية في حرب ضد الروم (٥) كما أن الحكومة الفاطمية اشترطت في المعاهدة مع بيزا أن لا تنضم الأخيرة الى الصليبيين في الشام (٦) اذ في هذا العمل اخلاصا بالعلاقات الودية ، مما يجعل الحكومة المصرية في حل من الغاء ما سبق لها منحه من امتيازات تجارية ، وهذا الاجراء السليم يتفق فعلا مع قواعد القانون الدولي الحديث وأصوله .

(١) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٧٨

(٢) Heyd. Histoire du Commerce, Tome I, pp. 393-4.

(٣) Mas Latrie: Documents, p. 47.

(٤) Ibid, p. 94.

(٥) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٢٧٠ — ٢٧١

(٦) Heyd: Histoire du Commerce, Tome I, pp. 393 - 4.

الرسوم الجمركية :

كانت الاتفاقات تنصب بوجه خاص على الرسوم التي يدفعها التجار على الواردات والصادرات ، وذلك بتحديد نسبة مئوية معقولة . ويبدو أنه لم تكن هناك قاعدة مقررّة ثابتة بل كانت الحكومة الفاطمية تتبع نظام التفضيل *preferential system* لاعتبارات مختلفة . وبعبارة أخرى كانت تستخدم الرسوم الجمركية سلاحاً في يدها ووسيلة من وسائل الضغط ، ولذا اهتم التجار بالحصول على تخفيض المبالغ التي يدفعونها عما ينقلونه من متاجر يدل على ذلك ما وعد به روجر الثاني أهل امالفي ، وسالرنو عام ١١٣٧ بالسعي لدى الحكومة المصرية في هذا الصدد (١) . وفي معاهدة جنوا سنة ١١٦٠ م مع دولة الموحدين حددت الرسوم على السلع التي يحملها التجار الجنوبيون الى الموحدين بنسبة قدرها ٠.٨ / . (٢) ولكن يظهر في مصر أنها كانت تتراوح بين ٠.١٠ / . و ٠.٢٠ / . وأحياناً تصل الى ٠.٣٥ / . (٣) ، والنسبة الأخيرة عالية ، ولذا كانت المدن الأوربية تسعى الى تخفيضها . أما الاعفاء السككي من الضرائب على غرار ما كانت تفعله الولايات اللاتينية في الشام فلم تكن حكومة الفاطميين لتمنحه والا عرضت مواردها المالية لخسارة كبيرة كما أنه يكن من المنظور أن تعامل حكومة اسلامية الدول المسيحية بهذه الروح في الوقت الذي تستأدى فيه الرسوم من التجار المسلمين .

الموانئ :

وتدل صور المعاهدات مع بلاد المغرب والتي لحصها Nas Latrie (٤) على اشتغالها على شروط متعلقة بالنزول إلى البر والاعمار من الموانئ ، ونقل السلع وحراستها وبيعها سواء في الفندق أو في الجمرک ، وكذلك رسوم الوزن والسمسرة وما إلى ذلك من التفاصيل الخاصة بالتعليقات التجارية . وليس لدينا أدلة وافية عن هذا الموضوع بخصوص مصر ، ولكننا نعتقد بوجود اتفاقات بشأن هذه المسائل . وحدثنا ابن جبير عن طلوع الأماناء علي ظهر السفينة ولا ريب أنه كان لا يصرح

(١) Ibid pp. 391 - 2.

(٢) Mas Latrie: Documents, p. 47.

(٣) ابن ممتي : قوانين الدراوين « مخطوطة » ص ١٤٧

(٤) Documents, pp. 97 - 169.

للكاب بالنزول الى البر الا بعد اتمام هذا الاجراء ثم يساقون للتفتيش في أما كن
معدة لهذا الغرض . ونظن ان هذا الاجراء في العصر الفاطمي (١) كان يرجع الى
غرض صحي هو منع انتقال الأوبئة ، أو اقتصادى حتى لا يقدم بعض القادمين على
التهرب كما يصح أن يكون القصد من هذا أيضاً مكافحة الجاسوسية ، ومنع دخول
الأشخاص الذين قد يعدون خطراً على الأمن العام وسلامة البلاد .

القناصل :

ولم يحدثنا أحد من الكتاب الغربيين عن قناصل في مصر والشام وبلاد
العرب في العصر السابق للحروب الصليبية ، مما يحمل على الظن أن نظام
القناصل وليد هذه الحروب . ولكننا نعلم بوجود هذا النظام في بلاد الصين إذ كان
للغرب في ميناء كانتون رجل منهم أو من مسلمي الصين ومهمته النظر في أحوالهم (٢) .
ولما كان من الضروري وجود تنظيم للفصل في المنازعات التي تنشأ بين أفراد الجالية
الأوربية في مصر والتي لا يجوز للقاضي المسلم أن يفصل فيها وفق قواعد الشرع
الاسلامى ، ولما كان من الأمور المرعية أيضاً في مصر أن يتولى الفصل في القضايا
الخاصة بأهل النمة الوطنيين والتي يطلق عليها عبارة الأحوال الشخصية اليوم
رؤسائهم ، لهذا نرجح أن التقاليد قد جرت أن يتولى أحد أفراد الجالية النظر في
هذه المسائل وان لم يستعمل لفظ خاص للدلالة على مركزه أو وظيفته .

(١) كتاب الرحلة : ص ٣٩ ويلاحظ أن ابن جبیر هذا زار مصر بعد سقوط الفاطميين
بزمن قليل

(٢) في سنة ١٠٢٣ م وفد الى كانتون عدد كبير من الأجانب من Ta-che
« بلاد العرب » وأرسل زعيمهم Pou-Sy-yo هدايا كثيرة الى الامبراطور الذي
كان سخياً معه وفي سنة ١٠٦٨ م عين الامبراطور Chin-Tsong أحد هؤلاء
الأجانب لادارة شئون تجار العرب وأعطاه لقب Houm - hon - tsing
— kieore
P. Darby de Thiersaut: Le Mahometisme en Chine, Tome
I, p. 84.

الفصل الحادى عشر

الواردات

(١) الجواهر وأدوات الزينة والترف :

عظم الاقبال على اقتناء هذه السلع إلى حد كبير فى العصر الفاطمى بالقياس إلى العصر السابق له . والدليل على ذلك ما خلفه لنا الكتاب عن المقادير التى يخار العقل فى الايمان بصحتها ، مما احتوته خزائن قصور الخلفاء وما خلفه رجال الدولة من الأمراء والوزراء من ثروات (١). أما النساء فاقبالهن عليها يرجع إلى طبيعتهن وميلهن إلى التزين بما يزيد فى سحرهن . ولكن اقتناء هذه المقادير الضخمة يحمل على الظن أنها كانت إحدى سبل استثمار الأموال لعدم تعرض الأحجار الثمينة للتلف السريع أو انحطاط قيمتها وهذا فضلا عن اعتبارها فى تلك الأزمنة مظهرا من مظاهر الجاه والسلطان والقوة والمركز الأدبى . وأخيرا فقد كانوا يستخدمونها فى أغراض مختلفة ، كعمل أغماد السيوف والسروج والخمات الخلات بالجواهر من مختلف الأنواع . وقد كانت الكسوة التى أمر العز لدين الله بعملها مثلا لذلك ، فقد كان فى حافتها اثني عشر هلالا ذهبيا ، وفى كل هلال أترجة ذهبية ، فى داخل كل منها خمسون درة تشبه بيض الحمام فى الكبر ، كما كان فيها الياقوت الأحمر والأصفر والأزرق (٢) .

(١) اشتملت ثروة جوهر الصقل على « أربعة صناديق من اللؤلؤ الكبار وألف قصبه من القصب الزمرد ودواة من الذهب طولها ذراع مرصعة بالدر والياقوت وسبعائة خاتم بفضوص من الياقوت والزمرد والماس (ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥١) واحتوت ثروة الوزير يعقوب بن كلس من الجواهر الثمينة ما قدرت قيمته بمائة ألف دينار « ابن منجب الصيرفى : الاشارة الى من نال الوزارة ص ٢٣ »

وكان فى حيازة الوزير الأفضل دواة يكتب بها مرصعة بالجواهر قوم جوهرها باثني عشر ألف دينار « ابن ميسر : أخبار مصر ص ٥٧ »
(٢) الدكتور حسن ابراهيم حسن : الفاطميون فى مصر ص ٢٣٥
ابن ميسر : أخبار مصر ص ٤٤

وكانت أكبر مصايد اللؤلؤ الخليج الفارسي وسواحل عمان كما يتضح من عبارة الجاحظ « أن خير أنواعه العمانى المستوى الجسد الشديد التدحرج والاستواء » (١). ثم أخذ التجار يستخرجون اللؤلؤ من مياه جنوبي الهند وجزيرة سيلان وهي أما كن المصايد الشهيرة ولكن يبدو أن نوع ما كان يصطاد من تلك الجهات أقل جودة إلا أن شدة الطلب في مصر وأوربا جعل من المتعذر الاعتماد على إنتاج المنطقة الأولى . أضف إلى ذلك انه كان بالبحر الأحمر مصادف لها أهميتها ويقال إنه موطن الدررة اليتيمة إلا أن « اللؤلؤ القلزمى فيه ملوحة وعيب كبير » (٢) مما جعل سعره في السوق أدنى من أسعار الأنواع الأخرى .

وكان بمصر على مسيرة سبعة أيام من قفط في الصحراء الشرقية مناجم يستخرج منها الزمرد ولعل هذه كانت أكبر مواطنه . ومن أنواع الجوهر كذلك الياقوت وكان التجار ينقلونه من « جبل سرنديب بالهند » أى بلاد الهند وجزيرة سيلان « أما المرجان فأهم مراكز استخراج البحر الأحمر لكثرة الشعاب المرجانية على مقربة من سواحله . وكذلك كانوا يأتون به من البحر الأبيض المتوسط عند صقلية وسواحل بلاد المغرب خاصة عند جزيرة جربة . وأفضل أنواع المرجان « الاحمر القانى اللون ويسمى البهرمانى ثم يتلوه الاحمر المشرق اللون الناقص عن لون البهرمانى قليلا ويسمى الرومانى وبعده الازرق العميق اللون وتشوب زرقتة حمرة ويسمى الاسمانجونى وبعده الأصفر . . . ثم النهي (٣) » والاسمانجونى كلمة فارسية مركبة من لفظين : (اسمان) أى السماء و (كرن) بمعنى « لون » أو بمعنى « الشبيه ب » ومعناها الابيض المشوب بزرقة كلون السماء . وكانوا يتخذون من المرجان الحلى والاعلاق والسبح .

ومن الأنواع المفضلة العميق وتدل عبارة الجاحظ على أن أكبر المراكز التي كانت تمون الأسواق به بلاد اليمن اذ « خيره اليماني الشديد الحمرة . . . وكلما كان أصفى وأضوأ كان أجود فى الثمن » (٤). أما الماس فلم يكن استعماله شائعا فى ذلك العصر

(١ و٢) الجاحظ : كتاب التبصر بالتجارة ص ١٢

(٣) البسحق : الاشارة الى محاسن التجارة ص ١٤ « وفى الحاشية معنى الاسمانجونى »

(٤) كتاب التبصر بالتجارة ص ١٥

ولا نجد له ذكرا في الخلفات التي أورد أوصافها المؤرخون الذين اعتمدنا عليهم إلا في مناسبة واحدة حيث اشتملت تركة الأمير جوهر على ٧٠٠ خاتم بفضوص من الياقوت والزمرد والماس (١) ويظهر أن الانتاج من هذه المادة كان قليلا جدا وأنهم كانوا يحصلون على هذه المقادير الصغيرة من جزيرة سيلان أو من بلاد سفالة أي الساحل الجنوبي الشرقي من إفريقية ولا تزال مناجم أفريقية الجنوبية أكبر مصدر لهذه الساعة في هذه الأيام .

وكان التجار الذين يصلون إلى عيذاب من الساحل الشرقي لإفريقية ومن بلاد الحبشة يحملون إلى مصر مقادير وافرة من سن الفيل (٢) ومن المحقق أن القوافل التي كانت تقصد بلاد دارفور كانت تعود كشأنها في كل العصور الوسطي والعصر الحديث محملة بهذه المادة وكانوا يستخدمونه لأغراض مختلفة فيصنعون منه المقابض الثمينة والعلب الفاخرة لحفظ الحلوى وأنواع العطور وغير ذلك . ونجد أوصاف البعض في كتاب « جامع الكتابات الكوفية » وغير ذلك من الكتب الخاصة بالفنون الإسلامية .

وقد حدثنا اسامة بن منقذ في كتاب « الاعتبار » (ص ١١) أن القوم في مصر كانوا يصنعون النسيج المسنجب أي المتخذ من فرو حيوان السنجاب ولذلك كانوا يشترون أنواع الفراء الفاخرة من بلاد روسيا وما جاورها ويحملها إليهم تجار البندقية وغيرهم من المدن الإيطالية أو يحصل عليه التجار المصريون من أسواق بيزنطة مباشرة .

ولم يكتف المصريون بما تخرج مناسج بلادهم من أدق أنواع النسيج وأخفها بل كانوا يشترون مقادير كبيرة من النسيج المنوع في البلاد الشهيرة بأصناف معينة كبغداد وبلبلك وصقلية فقد كانت ثروة الوزير الأفضل تحتوي على تسعين ألف ثوب عتاني من الديباج (٣) . ومن المرجح أن المصريين كانوا يصنعون هذه الأنواع وينسبونها

(١) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥١

(٢) ذكر ناصر خسرو في كتابه « سفرنامه » العاج الوارد من زنجبار ص ١٤٦

(٣) الدكتور حسن ابراهيم حسن : الفاطميون في مصر ص ٢٤٢ وقد قدر المؤلف

في الحاشية معنى عتاني بما يأتي : « نوع من الثياب الحريرية تنسب إلى ابن

حفيد عميرة المسمى عتاب »

إلى مصدرها الأصلي وهذا لا يمنع مطلقاً أن مقادير منه كانت تصل إلى الأسواق المصرية من العراق . وقد اشترى العز لدين الله الفاطمي من فارس ستارة من الديباج بما يقرب من اثني عشر ألف جنيه بالعملة الحديثة (١) وكان في خزائن الأفضل ألف عدل (٢) من أمتعة اليمن وغيرها . وتقرأ عن ثلاثين ألف شقة حرير صقلية وعن النسيج البعلبكي . وقد أوضح لنا الرحالة ناصر خسرو كيف كانت السفن تبحر كل عام من الاسكندرية إلى جزيرة صقلية للحصول على ماتصنعه معاملها من أنسجة دقيقة من الكتان والحرير تباع القطعة منها في أسواق مدينة مصر بعشرة دنانير (٣) . واشتهرت دمشق بصناعة الأسلحة والأواني من المعدن وقد شاهدنا ناصر خسرو في أسواق الفسطاط كثيراً من هذه الأواني الواردة من عاصمة بلاد الشام (٤) . وقد أشار الرحالة نفسه إلى قطع الباور في أسواق الفسطاط وقدماتزت بالصفاء والشفافية وقال إنها من الوارد من بلاد المغرب ثم أخذ القوم في مصر يحصلون على أنواع أخرى منه من البحر القلزمي (٥) ولا شك أنه يقصد بلاد الصين حيث كان لهذه الصناعة مركز ممتاز وقد كشفوا في منطقة بلدة سواكن القديم (٦) وفي خرائب الفسطاط قطعاً من الخزف مما أخرجه معامل الصين . وقد أهدى التاجر المصري أبو العباس الحجازي إلى الوزير الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي أنواعاً ممتازة من هذه الصناعة مما أتى به من بلاد الصين كما أخبرنا أبو حامد الاندلسي في كتابه « تحفة الألباب » (ص ١٠٦ — ١٠٨)

(٢) التوابل والعطور والافاويه

كانت التوابل والعطور والبخور من أهم واردات مصر تستهلك السوق المحلية

(١) (١) المقرئزي : المخطط ج ١ ص ٤١٥

(ب) Stanley Lane-Poole. The Story of Cairo p. 132.

(٢) (٢) العدل هو الغرارة أو الكيس الكبير « أنظر : Dozy Supplément aux Dictionnaires Arabes, Tome II, p. 103.

(٣) (٣) راجع أيضاً قاموس المحيط Sefer Nemeh . p. 122.

(٤) (٤) Ibid, p. 152.

(٥) (٥) Ibid, p. 149.

(٦) (٦) Hannotaux. Histoire de la Nation Egyptienne, Tome I

' p. 337.

قدرا منها وتصدر الباقي الى الأسواق الأوربية والافريقية وكانت هذه التجارة مصدر ربح كبير للمشتغلين بها وموردا ماليا هاما لبيت المال بسبب الرسوم المفروضة عليها وأهم أنواع التوابل الفلفل والقرفة والقرنفل وجوز الطيب والبهار . وأهم هذه الأصناف من الوجهة الاقتصادية في العصر الفاطمي الفلفل وقد أثارت الاحمال الكبيرة منه دهشة ابن جبير حينما وصل الى ثغر عيذاب حتى خيل إليه أن هذه السلعة من الكثرة بحيث لا تزيد قيمتها على قيمة التراب ان كانت له قيمة (١). ولو عاش ابن جبير في زماننا لقال ان الفلفل بسبب أرباحه كان « الذهب الأسود » . وما استرعى نظره كذلك لكثرتها احمال القرفة . (٢) اما مرا كز انتاج التوابل فكانت سواحل ملبار وجزر الهند الشرقية وشبه جزيرة الملايو (٣) اما البخور واللبان (٤) فكانت هي والتوابل من الضروريات التي لاغنى عنها . فكانت خزانة التوابل بقصور الفاطميين تحتوي على مقادير منها مختلف الأغراض (٥) اما في اوربا فالبخور من مستلزمات الطقوس الدينية في الكنائس الكاثوليكية في روما وغيرها من البلدان . ولا ننسى أهمية هذه المادة بالنسبة إلى البيوت والجوامع والمشاهد في مصر وكانت الحكومة الفاطمية تخصص مبلغا سنويا لهذا الغرض الأخير . ويبدو أن استيراد البخور واللبان اقتصر على بلاد العرب (٦) .

(١) كتاب الرحلة : ص ٦٧

(٢) شرحه ص ٦٧

(٣) Ferrand Relations des voyages p. 193.

(٤) من منتجات بلاد العرب كما يستدل من عبارة الدمشقي في (الاشارة الى محاسن التجارة) « صنع شجر في ثمر عمان » ص ٢٢

(٥) القرزى : المخطط والآثار ج ١ ص ٤٢٠ وما بعدها

(٦) يقول الدكتور حزين إن بلاد إفريقيا الشرقية وبلاد العرب كانت تمد العالم بالتوابل قديما ثم تضاعف انتاجها في العصور الوسطى وأورد لذلك سببا هو عدم كفاية الانتاج بالقياس الى ازدياد الطلب العالمي عليها . ولكنه لا يأخذ كثيرا بهذا الرأي ويعتقد أن جفاقا جزئيا أصاب تلك المنطقة هو السبب الذي جعل انتاجها غير واف ولم يعد ينمو بها الا أنواع البخور التي تتحمل الجفاف . (Arabia and the Far East. pp. 35 - 38)

وكانت أنواع مختلفة من النباتات العطرية ترد الى مصر من جزر الهند الشرقية وبلاد الملايو فهناك العود وخير أنواعه ما جاء من مندل بالهند ويمتاز بالشذا اللذي (١) أما المسك فأعظم مواطنه بلاد التبت وهو يفوق غيره من المسوك جودة وكمنا (٢) . وقد اشتملت ثروة الوزير المأمون البطائحي على مائة من العود القهارى (٣) ووجد هذا النوع فى خزائن القصر عندئذ أيام الخليفة المستنصر بالله وهذا النوع كان مصدره بلاد Khémer (٤)

وهناك الكافور وهو صمغ شجرة خشبها أبيض يميل الى السواد (٥) . وقد وصف لنا ابن خرداذبه طريقة الحصول عليه فكانوا يحدثون خدشا فى أعلى الشجرة فيسيل منها ماء الكافور بمقادير وافرة ثم يعمل خدش آخر فى وسط الشجرة فتسيل قطع الكافور وهو صمغ هذه الشجرة (٦) . وذكر الادريسي أن أكثر البلاد إنتاجا للكافور جزائر الزايج المواجهة لسوحد بلاد الزنج (٧) وبلاد الزنج هى ساحل افريقية الشرقى من خليج عدن إلى جزيرة مدغشقر على ماجاء فى دائرة المعارف الإسلامية (انظر مادة : زنج) . وجزائر الزايج هذه ليست إلا مجموعة جزر جاوه وسومطره وبرنيو . وقل ابن سراييوم الطيب السورى المتوفى فى القرن العاشر الميلادى إن أجود أنواع الكافور صنف اسمه الرياحى ولونه أحمر وموطنه مكان يدعى قنصور وهذا هو الكافور الأعلى درجة والأنقى والأنصح بياضا ولعانا (٨) . وقد ذكر ابن اياس فى (بدائع الزهور : ج ١ ص ٦٣) أن الوزير المأمون البطائحي خلف مائة جرة مملوءة من الكافور القنصورى النادر الوجود .

(١) ياقوت : معجم البلدان (مادة : مندل)

(٢) ابن حوقل : مسالك وممالك ص ٣٢٧ ، ٣٣٧

(٣) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٦٣

(٤) . وقع هذا المكان فى ولاية (كوشين شين)

(٥) Ferrand. Relations des Voyages p. 112.

(d'après Ibn Serapium)

Ibid. p. 51. (٦)

Ibid. p. 174. (٧)

Ibid. pp. 112 - 3. (٨)

ومن أنواع العطور العنبر وخير أنواعه الأشهب الزايحي (١) أى الوارد من جزر الهند الشرقية وخاصة جاوه وبورنيو وسومطره . وكانوا يأتون به كذلك من السواحل الجنوبية لشبه جزيرة العرب ومن الساحل الشرقى لأفريقية . ويجعل الدمشقي (الاشارة الى محاسن التجارة ص ١٩) أجود أصنافه ما جلب من شحر عمان وقد وجدوا قطعاً منه لما نهبت القصور في عهد المستنصر . وهذه الأنواع تفوق ما كانوا يحصلون عليه من البحر الأبيض المتوسط عند صقلية وشواطئ اسبانيا .

ومما نلاحظه على روح الترف في العصر الفاطمى وانتشار الثراء بين الناس تلك لمقادير الكبيرة من العطور فقد ذكر المقرئى (الخطط والآثار ج ١ ص ٤١٥) أنهم وجدوا من بين تركه ست الملك ثمان جرات ملاً بالمسك ، وذكر ابن ميسر في « أخبار مصر » (ص ٥٨) أنه كانت في خزائن الوزير الأفضل خزانة للطيب مملوءة بأسفاط العود وغيره أما أواني المسك والكافور والعنبر فكانت من السكرية بحيث يصعب عدّها .

(٣) الرقيق

ظلت مصر خلال العصور الوسطى سوقاً عظيمة الرواج لتجارة الرقيق وكان الاقبال على اقتنائهم شديداً سواء من قبل الأهالى أو حكام البلاد . وكانوا يستخدمون في الجيوش فقد أكثر احمد بن طولون من شرائهم حتى أصبح لديه ٢٤٠٠٠ من الديلمة ، ٤٠٠٠٠ من الزنج (٢) . وسن الخليفة الفاطمى العزيز بالله سنة استخدام الاتراك فى الجيش فزاد عددهم كثيراً وأكثرت أم المستنصر بالله من استجلاب السود حتى بلغت عدتهم خمسين الفا أصبحوا مصدر الفتن والثورات حتى طهر البلاد صلاح الدين من شرهم . وكان فى الاحتفال ببحر الخليج تقاليد منها أن يسير الجيش فى ركاب الخليفة ومنهم عشرة آلاف من الاتراك والفرس وثلاثون الفا من السودان ويطلق عليهم عيد الشراء أى الأسارى الذين اشترى بالمال (٣) وكان للوزراء والأمراء

(١) الجاحظ : كتاب التبصر بالتجارة ص ١٨ .

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٢٧

(٣) المقصود بالنسبة الى خلفاء الدولة الفاطمية فى مصر ، الدكتور حسن إبراهيم حسن ،

الفاطميون فى مصر ص ٢٥٠

غلمان أشبه بحرس لهم . وأكثر الخلفاء الفاطميون من استخدام المماليك البيض وقد نجح بعضهم في الوصول إلى أكبر المراكز في الدولة والبلاط الفاطمي وتصرفوا في شؤون البلاد. وهناك نوع من الرقيق وهو ما أطلق عليه اسم الخصيان وكانت لهم منزلة في « حريم » القصور. أما الجوارى فقلما خلا منهن قصر الخليفة أو أفراد أسرته أو الوزراء ومن دونهم فقد كان للوزير الأفضل ثمانمائة جارية بينهن خمسون حظية لكل واحدة منهن حجرة تخصها (١). وروى المقرئ في الخطط (ج ١ ص ٤١٥) أنه كان لست الملك ثمانمائة جارية وقس على هذا غير هؤلاء لبيان مدى انتشار هذه التقاليد في العصر الفاطمي حيث ساعد عامل الثروة والبنخ على الاستكثار من هذه السلعة الآدمية . وإذا كانت الأرقام التي أوردناها كبيرة فانه ليدعشنا أن يضم قصر أخت الخليفة الحاكم بأمر الله أربعة آلاف جارية ما بين بيض وسود ومولدات (٢) .

وكانت الجوارى للخدمة في القصور واتخذ الرجال منهن محظيات حسب ما منحوهم الشرع من حق . وهن في الوقت نفسه زينة الحفلات التي تقام بالقصور وعليهن الكثير من الفروض كالغناء والرقص . وفي الواقع كان استخدام الجوارى وإن أكسب الحياة الاجتماعية في البيوت طابع المتعة والتسلية إلا أنهم كن من عوامل الانهيار الحلقى وفساد الطبع إذ نشأ الولد في أحضانها يأخذ من معاشرتهن أسوأ الرذائل والصفات وينغمس في تيار اللهو وهذا يعلل ما نسمع عنه من ميل بعض الخلفاء الفاطميين مثل الظاهر والأمير وغيرها إلى هذا اللون من الحياة .

أما العبيد السود فكان مصدرهم بلاد النوبة والحبشة والسودان فقد حدثنا ابن الوردي أن من مدن النوبة المشهورة بلدة نواوية وفي نسائها الجمال الفائق والحسن الكامل وهن حسن المنطق وحلاوة اللفظ وكانت قيمة الجارية في زمانه ثلاثمائة دينار (٣). وذكر المقدسي في (أحسن التقاسيم ص ٢٤٢) أن الخدم الذين رأهم في مصر من السودان وهم أجود الأجناس . وكان خصيان الحبشة من أفضل أنواع

(١) ابن ميدر : أخبار مصر ص ٥٨

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥٨

(٣) ابن الوردي : جريرة العجائب ص ٤٣

الحصيان وفي نساء تلك البلاد حلاوة وحسن (١). وكان هؤلاء العبيد والجواري ممن تحتفظهم تجار الرقيق وهم فئة قوية السلطان وإما من أسري الحروب في تلك المناطق المتأخرة حيث يكثر اعتداء القبائل بعضها على بعض ويخيل لنا أن بعض القبائل تخصصت في هذا العمل ثم تبع العبيد الى التجار الذين عملونهم الى الأسواق في مصر وغيرها من البلدان . وكان ايراد سوق الرقيق لابأس به فقد أوقفه أحمد بن طولون على المارستان العتيق (٢). أما الرقيق من الأجناس البيضاء فكان يشمل في الأصل الأسري من العناصر الجرمانية وكان عددهم كبيرا بسبب الحروب الكثيرة الدائمة بين الشعوب التوتونية (٣) ثم أصبح الاسم يطلق على جميع البيض ممن خدم في الجيوش والحريم مها كان أصلهم. وقد كان هناك بجانب العناصر الألمانية رقيق من الصقالبة وغيرهم من الشعوب التي تقطن بمجوار الساحل الشمالي للبحر الاسود وكان التجار الأوربيون يأتون بهم الى الأسواق المصرية والشرقية . ومن موارد الرقيق أيضا البؤساء ممن يقتنصهم القرصان في عرض البحر يبيعونهم في الموانئ إذا لم يجدوا من مواطنيهم من يفتديهم (٤) .

وانتهز اليهود فرصة سوء أحوال بعض الناس في أوروبا فاشترت منهم أطفالهم من الجتسين ونظرا لصغر سن هؤلاء كانوا يربون على الاسلام ويدرسون العلوم وفنون العروسية . أما الحصيان والطلب شديد عليهم كما قلنا في الحريم الشرقي فقد كانت هناك معامل خاصة لهذا الغرض يديرها اليهود (٥) ويظهر أن أكبر الوسطاء في هذه التجارة كانوا من بني اسرائيل وقد شنت الكنيسة في أوروبا حملات شعواء على هذه التجارة القاسية كما يتضح من القرارات الكنسية التي صدرت في مناسبات عدة (٦) .

(١) ابن الوردي : جزيرة المعجائب ص ٤٤

(٢) ابن دقاق : الانتصار بواسطة عقد الامصار ج ٤ ص ٩٩

(٣) Dozy: Histoire des Musulmans de l' Espagne. Tome II, p. 154.

(٤) ذكر لنا J. Mann في كتاب «The Jews in Egypt and Palestine under The Fatimid Caliphs» أمثلة لهذا راجع صفحات ٩١ و ٢٢٢

(٥) IDozy. Histoire des Musulman des l' Espagne Tome II, p. 154.

(٦) Milate: History of the Jews Vol. III, pp. 210 - 16.

(٤) خامات الصناعة و سلع أخرى :

لم تكن مصر لتستغنى عن الخارج في الضروريات كذلك فالحرير لا يوجد بها وكذلك الخشب لبناء السفن والحديد ولذا اعتمدت على الشام وشمالى افريقية في الحصول على الحرير كما موتها أحراش الشام وسواحل بحر الادرياتك بالأخشاب . وأهم مواطن الحديد في ذلك العصر كارتيا وافريقية . وكانت بعض مواد الصباغة لاتتوافر في البلاد ولذا تراها تستورد البقم من أكبر مراكزه بجزر الهند الشرقية والقرمز من بلاد ارمينية وقد عرفه الجغرافى ابن حوقل في كتابه (مسالك وممالك ص ٢٤٤) أنه صنع أحمر وأصله من دود ينسج على نفسه مثل دودة القز إذا نسجت على نفسها القز .

واستوردت مصر خشب الساج لصنع المحاريب والأبواب فى المساجد والقصور ومصدر هذه المادة شبه جزيرة الملايو . أما المواد الغذائية فكانت أنواع منها تأتي إلى مصر فقد أدخل الفاطميون تقليدا جديدا فى البلاد وهو توزيع الفطيرة من اللوز والجوز والفسق وغيرها وكانوا يحصلون على هذه السلع من مواطنها كالهند والشام والمغرب فقد ذكر البكرى أن قفصه أكثر بلاد القيروان فستقا ومنها يحمل إلى مصر (١) . وكذلك يحمل إليها مقادير كبيرة من الفواكه التى تنمو ببلاد الشام إذ تمتاز على الأنواع المصرية . ثم الزيت كانت تصدره بلاد المغرب وخاصة مدينة صفاقص حيث كان أهل مصر يمتارون من زيتها (٢) . وكانت مصر تنتج ما يحتاج إليه أهلها من الجبوب كالقمح والشعير إلا أنه فى أوقات القحط حيث تشح المحاصيل تستورد الغلال من الخارج وقد أوضحنا كيف طلبت حكومة المستنصر من الدولة البيزنطية مقدارا كبيرا من الغلال وكيف كان تجار الأندلس يأتون بالمقادير من القمح (٣) فى أيام الشدة المستنصرية .

(١) المغرب فى ذكر افريقية والمغرب ص ٤٧

(٢) شرحه ص ٢٠

(٣) الاعتباط فى حلى مدينة الفسطاط « مخطوط » ج ٤ ص ١٠٧

وقد حدثنا ناصر خسرو عن شيء آخر يصل إلى البلاد من الشام فقد كانوا يأتون يوميا إلى قصر الخليفة بأربعة عشر حملا من أحمال الجمل من الثلج وكان الخلفاء يمينون رواتب ثابتة منه للوزراء وعلية القوم كما كانت مقادير منه تعطى لمن يحتاج إليه من الناس لاستخدامه في حالة المرض (١).

الصادرات

برغم طبيعة مصر الزراعية ووفرة انتاجها لم يكن اصدار المنتجات الزراعية عنصرا هاما في التجارة الخارجية واقتصر الأمر على ما تبعت به البلاد الى بلاد المغرب والشام ، فقد ذكر المقدسي « المشتول كثيرة الطواحين ومنها يحمل أكثر ميرة الحجاز من الدقيق والكمك وأحصيت في هذه السنة فاذا هو يبلغ ثلاثة آلاف حمل جل كل اسبوع كلها حبوب ودقيق (٢) ». وذكر المقرئ أيضا أن ما كان يحمل من ثغور الاسكندرية ودمياط وتينيس الى عسقلان وصور عبارة عن مائة وعشرين ألف أردب من الغلال (٣) . ولا ريب أن المقادير المصدرة لاتعد شيئا مذكورا بالنسبة الى محصول البلاد من الغلال .

ولكن أهم صادرات العصر في الحقيقة كانت التوابل والعطور والبخور وسن القيل وغير ذلك من المواد والسلع التي نشترها من أسوان وآسيا وإفريقية . فضلا عن ذلك فقد كان لدى مصر ما تصدره فهناك النظرون والشب احتكرتهما الحكومة الفاطمية لبيعهما الى تجار الروم . وكانت المنسوجات المصرية ذات سوق رائجة في أسواق أوروبا والشرابين الأدنى والأوسط . أما النوبة فكان ما يصدر اليها عبارة عن المرجان والامشاط والاباس السحيكة وذلك مقابل الحصول على منتجات تلك البلاد .

Sefer Nemeh p. 153.

(١)

(٢) أحسن التقاسيم : ص ١٩٥

(٣) الخطط ج ١ ص ٤٦٥ د تنلا عن ابن الطوير «

الفصل الثاني عشر

بعض النظم المتعلقة بالنجارة

الشركات

قد يبدو من المبالغة أن نتكلم على الشركات عند المصريين في العصر الفاطمي ولكننا سنرى أن هؤلاء القوم كانت لديهم أنظمة وقواعد يصح اعتبارها الأساس الذي بنى عليه كثير من المظاهر الاقتصادية في العصر الحديث .

لقد كانت القاعدة المتبعة في ذلك العصر أن يخرج التاجر بنفسه في صحبة تجارته الى البلد الاجنبي حيث يتولى بيعها بالثمن الذي يروقه ثم يعود بغيرها من منتجات ذلك البلد . ولاريب أن الدافع لهذا العمل كان الاحتياط وزيادة الاطمئنان فقد حدثنا كتاب الاعتباط في حلى مدينة الفسطاط نقلا عن تاريخ القرطبي (ج ٤ ص ١٠١) (١) أن تاجرا من طرابلس وصل يبضاعته الى ثغر الاسكندرية ثم افترق عن زملائه وتوجه الى رشيد في عشارى اكثره واعتزم السفر الى الفسطاط . وهذا مثل واحد على ما نقول ولا بد أن المصريين كانوا يتبعون هذه القاعدة فقد شاهد بنيامين عددا منهم في مدينة بيزا بايطاليا وفي برشلونة باسبانية (٢) .

ولكن الى جانب هذا النظام البسيط كان لديهم نوع من نظم الشركات وهو نوع كما سنرى كان سائدا في العصور الوسطى في مختلف جهات أوربا أيضا . روى أبو شامة في حوادث عام ٥٦٧ هـ نقلا عن ابن الأثير مانصه «خرجت سفن من مصر إلى الشام فأخذ الفرنج في اللاذية مركبين مملوءين بالأمتعة — وكان نور الدين قد هادنهم — وكان لوالدى في المركب تجارة مع شخصين فلما اعدوا الى الناس أموالهم لم يصل الى كل انسان إلا اليسير وكان يحمل المتاع فكلف من كان اسمه عليه أو على

(١) راجع كذلك قصة التاجر الايراني المشتغل بنقل البضائع بين الأقاليم المختلفة

فهى شبيهة بمثل هذا (الدكتور زكى محمد حسن : كنوز الفاطميين ص ١٧٨)

(٢) Beazley: Dawn of Modern Geography, Vol. II, p. 222.

ثوبه أخذه وكان في الناس من يأخذ ماليس له وكان أحد هذين المضاربين فيه أمانة وكان نصرانيا فلم يأخذ الا ما عليه اسمه وعلامته» (١). وقد آثرنا نقل عبارة المؤلف بنصها لما لها من أهمية كبرى في نظرنا الى موضوع الشركات والذي يعيننا من الأمر هو كلمة المضاربين التي ذكرها أبو شامة . والمضاربة أو القراض تدخل في باب الشركة وفيما يلي تعريف هذا العمل « المضاربة في اللغة عبارة عن أن يدفع شخص مالا لآخر ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما على ما شرطا والحسارة على صاحب رأس المال. وعند الفقهاء عقد بين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للآخر مالا يملكه فيتجر فيه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف أو الثلث أو الربع أو نحوهما بشرائط مخصوصة» (٢). ومن هذا التعريف يتضح أن المال أمانة عند المضارب وهو وكيل وليس عقد الوكالة لازما فلكل منهما التخلي عنه بدون اذن صاحبه ولكل من الطرفين حصة معينة من الأرباح . اما اذا كان « الربح كله لصاحب رأس المال والحسارة عليه وللمضارب أجر مثله (٣) » فقد فسدت المضاربة اذ يكون المضارب في حكم الأجير . وعلى هذه الأسس اصطلح أئمة المذاهب الاربعة . ومن شروط صحتها عند الشافعية استقلال العامل بالعمل وانفراده بالتصرف كما يشترط في العمل أن يكون في تجارة من يبيع وشراء ويكون غير مؤقت بمدة معلومة (٤) . وهذا النظام الذي شرحه الفقهاء المسلمين شبيه بما كان يدعى في أوروبا خلال العصور الوسطى باسم *Societas maris* « وأساس هذا النظام وجود نوعين من الشركاء أحدهما يبق في البلد والآخر يسافر الى البلاد الاجنبية بالبضائع » (٥) والأصل فيه تسهيل العمل على التاجر الذي قد تمنعه ظروف مختلفة من القيام بالرحلة بنفسه ثم تطور الى نظام لاستثمار الأموال بدلا من تركها عاطلة فأصحاب الأموال أو السلع سواء أ كانوا من التجار المحترفين

(١) الروضتين في أخبار الدولتين ج ١ ص ٢٠٣

(٢) الجزيري : تاريخ الفقه على المذاهب الاربعة ج ٣ ص ٤٣

(٣) شرحه

(٤) شرحه

(٥) Max Weber : General Economic History, p. 206.

أم من الأعيان الأغنياء يرون في التجارة الخارجية وسيلة ينمون بها ثرواتهم ويستثمرون أموالهم (١) فإذا ما عاد الشريك أو المضارب بالثمن أو ببضاعة جديدة قومت وبيعت ثم قسمت الأرباح بين الطرفين المتعاقدين حسب نصوص الاتفاق بينهما .

وقد كان لسكبار التجار في المدن الكبرى الداخلية كالفسطاط وقوص واسوان وكلاء عنهم في الثغور تدل على ذلك عبارة ناصر خسرو إذ أنه لما اعتزم مغادرة اسوان في طريقه الى عيذاب ومنها الى الحجاز حصل من تاجر بأسوان على خطاب توصية الى وكيل له في الثغر المقصود (٢). ولما كانت تجارة التوابل بصفة خاصة كبيرة وتحتاج الى رؤوس أموال كبيرة والى عدد من السفن البحرية والنيلية لنقلها الى الاسواق مما يعجز عنه الأفراد فانا نميل الى الاعتقاد بوجود شركات كبيرة من تجار عديدين ذوى رؤوس أموال ضخمة يحتكرون هذه التجارة . حقيقة نسمع عن شركة من هذا النوع في عصر الماليك (٣) ولا نظن أن شيئاً مشابهاً لم يكن له وجود في العصر الفاطمى بل نرجح القول أن هذه الشركة التى أصبحت فى العصر المملوكى ذات سلطان كبير كان لها وجود فى العصر الفاطمى وإن لم تصل الى المنزلة التى بلغتها فيما بعد .

نظام السفر

إن تأخر فن بناء السفن فى هذا العهد جعلها تتعرض لأكبر الأخطار فى البحر من ناحية العوامل الطبيعية ، فضلاً عن خطر القرصان وفتكهم بها واعتدائهم على الركاب بالقتل والسلب . لهذا لم يكن من المستطاع أن تخرج السفينة بمفردها حتى لا يكون ركبها تحت رحمة هذه الظروف جميعاً وهنا اتبعوا نظام القوافل وبمقتضاه يحدد ميعاد للإبحار فإذا تكامل العدد خرجت السفن دفعة واحدة الى الجهة المراد السفر اليها وتكون القافلة اما فى حراسة احدى السفن الحربية أو مزودة بأساليب الدفاع عن نفسها ضد اعتداء القرصان . ويستدل على وجود هذا النظام مما ذكره ابو شامة

Ibid p. 206.

(١)

Sefer Nereh, p. 175

(٢)

(٣) راجع فييت : المواصلات فى مصر « فى مصر الإسلامية » ص ٩ وما ذكره

من مراجع .

وصاحب كتاب الاعتباط وغيرها فكل من هؤلاء يذكر دائماً خروج السفن على هيئة القافلة . وقد روى ناصر خسرو أمراً له أهميته اذ قال عن صقلية (وكل عام محضر السفن اليها لنقل غلاتها الى مصر) (١) فكأن الرحلات بين مصر وبلاد حوض البحر الابيض المتوسط كانت سنوية أو نصف سنوية (٢) . وهذا راجع بطبيعة الحال الى ضرورة الانتظار حتى يتجمع التجار المشتركين في القافلة فاذا ما وصلوا الى البلد الأجنبي انقضى وقت حتى يتمكنوا من بيع متاجرهم وشراء ما يلزم من غلات وسلع في هذا البلد . ولكن يبدو أن نظام هذه الرحلات كان له اتصال كبير بعوامل جغرافية تتعلق بالرياح السائدة في حوض البحر الابيض المتوسط والمواعيد التي تهب فيها . وقد أمدنا الرحالة ابن جبير بمعلومات قيمة في هذا الصدد اذ قال « الرياح الشرقية لاتهب إلا في فصل الربيع والخريف والسفر لا يكون الا فيهما والتجار لا ينزلون إلى عكا بالبضائع إلا في هذين الفصلين . والسفر في الفصل الربيعي من نصف ابريل فيه تتحرك الرياح الشرقية وتطول مدتها الى آخر مايو والسفر في الفصل الخريفي من نصف أكتوبر ومدتها قصيرة . فالسافرون الى المغرب وصقلية وبلاد الروم ينتظرون هذه الرياح الشرقية في هذين الفصلين » (٣) . والسفر في البحر الأحمر والمحيط الهندي كان خاضعاً لنظام هبوب الرياح الموسمية فقد أقام ناصر خسرو في عيذاب زمناً حتى حان ميعاد هبوب الرياح المسالمة (٤) ولا بد أن الرحلات الى الهند وشرقي آسيا كانت تستغرق زمناً طويلاً في ذلك العهد .

أما السفر بطريق البر الى خارج مصر فكان يتبع فيه نظام القوافل ويبدو أن عدد الابل في القافلة كبير حتى قال ابن جبير في كتاب الرحلة (ص ٦٧) أن من

Sefer Nemech p. 122. (١)

(٢) في جنوا كانت تذهب قافلة واحدة كل عام الى الشرق وفي البندقية اتبوا

قاعدة ارسال قافلتين في العام . Max Weber: General Economic History, p. 298.

(٣) كتاب الرحلة ص ٢٩٣ — ٢٩٤

Sefer Nemech, p. 178. (٤)

المتعذر إحصاء القوافل بين قوص وعيذاب (١). وكذلك كان يخرج من مشتول الطواحين كل أسبوع ثلاثة آلاف بعير محملة بالميرة لأهل الحجاز (٢). وكانت التجارة البرية تقاسى كثيرا بسبب رداءة الطرق وقطاع الطرق وكثرة الرسوم والعواصف الرملية العنيفة كما في الطرق الى السودان وبلاد المغرب وغاية . ولهذا كثيرا ما فضل الحجاج طريق البحر من عيذاب على الطريق البري المباشر من القاهرة الى الحجاز ويبدو أن التجار القاصدين بلاد الشام كانوا يفضلون طريق البحر كما يستدل من عبارة ابى شامة التي ذكرناها في مناسبات عدة .

وكان نظام القوافل البرية دقيقا وله أصوله وقواعده فهناك مثلا الادلاء ويبدو أن أجور النقل كانت محدودة ولا تترك لحرية الأفراد مما يجعلنا نميل الى الاعتقاد أن طبقة معينة كانت تتولى هذه العملية . وقد دفع ناصر خسرو ديناراً ونصف ديناراً للعبور من أسوان الى عيذاب (٣) وليس الأجر مرتفعا بالنسبة الى هذه المسافة التي تقطعها الابل عادة في خمسة عشر يوما (٤) في طريق يمتاز بالوعورة وشدة الحرارة وقلة الماء . فكانت أجرة الجمل في اليوم الواحد درهما ونصف درهم باعتبار الدينار يساوي ١٥ درهما .

الرسوم الجمركية

كانت الرسوم الجمركية من أهم فروع الإيرادات في الحكومة الفاطمية تفرض على الصادرات والواردات والموضع التي يستأدي منها من التجار الواردين بالسلع من البلاد الأجنبية الاسكندرية والموانئ الشمالية بصفة عامة . ويظهر أن البضائع الواردة الى القطر المصري بطريق البر من الحجاز وقوافل فلسطين والشام وبلاد المغرب كانت تؤخذ عليها الرسوم في مدينة مصر ، وفي حالة القوافل الآتية من السودان بطريق

(١) والنسب يحتمل إما عدد القوافل أو عدد الابل في القافلة ونرجح الرأيين إذ ان السلع تصل في أوقات محدودة ولهذا تنقل في قوافل كثيرة وكبيرة العدد إلى الموانئ الواقعة على النيل

(٢) المقدسي : أحسن التقاسيم ص ١٩٦

Sefer Nemeh, pp. 175 — 176

(٤٥٣)

الصحراء فتؤخذ الرسوم عند نقطة الوصول ولهذا قال ابن مماتي (والمواضع التي يستأدى منها من أهل الروم مصر والاسكندرية وأخميم) (١) وكانت أسوان النغر الذي يدفع فيه التجار المكوس على البضائع التي يجلبونها من النوبة أو يرسلونها إليها ، وفي عيذاب تؤخذ الرسوم على السلع الواردة من الحبشة وزنجبار واليمن (٢) وغيرها من البلاد بطريق البحر الأحمر .

واختلفت قيمة الرسوم فكان يؤخذ من تجار الروم الواردين على النغر الخمس ومن أجناس الروم من يستأدى منهم العشر (٣) . ولم تكن الحكومة الفاطمية تنقيد كثيراً بأحكام الشرع في هذا الموضوع ولم تكن هناك نسبة ثابتة فأحياناً تصل الى ٣٥٪ من قيمة البضائع وقد تهبط الى ٢٠٪ (٤) واختلاف الرسوم راجع الى عوامل مختلفة فكانت الرسوم المفروضة على تجار المسلمين أقل بطبيعة الحال من التي يدفعها التجار المسيحيون .

وكانت حاجة الحكومة الى الأموال عاملاً آخر في رفع المكوس وخاصة خلال الأزمات ونعتقد أنهم كانوا يزيدونها على سلع الترف .

أضف الى هذا أن الحكومة كانت لاتعامل التجار الأوربيين على أساس واحد ، ولعل هذا يرجع الى الاعتبار السياسية أو العوامل الاقتصادية كأن تخفض الرسوم على تجار البلاد التي تمدها بما يلزمها من المواد الضرورية لصناعة الحرب ونستدل على سياسة الأفضلية هذه من وعد روجر الثاني ملك صقلية لأهل أمالفي وسالرنو بالعمل على تخفيض الرسوم التي كانوا يدفعونها في ميناء الاسكندرية (٥) . وليس لدينا دليل رسمي على قيمة الرسوم بصفة واضحة حتى نتبين مدى الامتيازات الممنوحة لبعض التجار وإذا لم يكن الأمر مختلفاً عما كان عليه في بلاد المغرب فقد كان الحد

(١) ابن مماتي ! قوانين الدواوين « لناشره الدكتور ع.ع سويال ع ص ٣٤٩ »

(٢) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 178.

(٣) ابن مماتي : قوانين الدواوين « لناشره الدكتور ع.ع سويال » ص ٣٣٦

(٤) الفلقشندی : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٤ ابن مماتي : قوانين الدواوين

« مخطوط » ص ١٤٧

(٥) Heyd: Histoire du Commerce, Tome I, pp. 391-92.

الأدنى ١٠٪ على الواردات و ٥٪ على الصادرات (١) أما الحد الأقصى فقد كان أحياناً يصل إلى ٣٥٪. ولكن يؤخذ مما ذكره القلقشندى أن الرسوم كانت تتراوح في العادة بين ١٠٪ و ٢٠٪ وبطبيعة الحال لم يكن هذا كل ما على التاجر دفعه فهناك رسوم إضافية تدفع عن استخدام المترجمين والجمالين وعمليات الوزن وحق الرسو بالموانئ ويبدو أن هذه الرسوم لم تكن باهظة فقد كانت تتراوح في بلاد المغرب بين ٣٪ و ١١٪ في نفس العصر (٢) وكان الحاج يدفع ضريبة خفيفة في عيذاب لأهل البجة .

نظام الجمارك

لا تمدنا المصادر التي كتبت عن مصر الفاطمية بالكثير عن نظام الجمارك وإدارتها الداخلية . ولكن يظهر أنه كانت هناك إدارة في الثغور تتولى مراقبة وصول وإبحار السفن وجباية الرسوم . فاذا ما وصلت السفينة رست في مكان معين إلى أن يصعد على ظهرها الموظفون المختصون الذين أطلق عليهم ابن جبير اسم الأمناء « لتقييد جميع ما جلب فيها من بضائع ثم يساق التجار بعد ذلك إلى مكان التفتيش » (٣) . ونعتقد أن الغرض من هذا ضبط البضائع الواردة ومقاومة أي محاولة للتهريب . وبعد هذا تنقل السلع إلى الفندق حيث يجري بيعها أمام سباسة معينة من قبل الحكومة وهناك موظفون للإشراف على كل شيء حتى يتيسر للحكومة الحصول على نصيبها . وكان من بين أعمال موظفي الجمارك تحديد ما تريد الحكومة شراءه من حديد وخشب وقطران وغير ذلك للمتجر المقام في العاصمة. (٤)

Mas Latrie pp. 106 — 107 (١)

Ibid, p. 114. (٢)

وجاء في قوانين الدواوين لابن مهاني بعد أن تكلم على ما يستأدى من أهل الروم « وكذلك ضرائب مستقرة وعوائد مستمرة وأوضاع ألوفسة وطرائق فيما بين المباشرين له معروفة » ص ١٤٨ (مخطوط)
(٣) كتاب الرحلة ص ٣٩

(٤) ابن مماتي : قوانين الدواوين (الناشره الدكتور ع. سوربال) ص ٣٢٧

ويقول ليو الافريقي عن الاسكندرية في القرن السادس عشر إن للميناء باين أحدعها مرسى البرج حيث ترسو السفن الكبار محملة بالبضائع الثمينة والآخر يدعى مرسى السلسلة وترسو به السفن الآتية من شمالي إفريقيا (١). ونظن أن الباب الأول خاص بسفن المسيحيين والآخر لمراكب المسلمين ، ويرجع سبب ذلك إلى الاختلاف في قيمة الرسوم التي يدفعها التجار من الفريقيين وإذا صح التعليل الذي ذكرناه لهذه التفرقة فلا نرى مانعاً من وجود هذا النظام أيام الفاطميين .

وقد ذكر ابن ميسر أن مؤامرات الباطنية — وبخاصة بعد مقتل الأفضل — أُلجأته إلى اتخاذ احتياطات كبيرة ومن ذلك أنه أقام موظفاً خاصاً في عسقلان وكلفه بالتدقيق في الواصلين من طوائف التجار والاطلاع على أحوالهم وما معهم من البضائع وأمره ألا يمكن أحداً من الجمالين بدخول البلاد المصرية إلا إذا كان معروفاً ولا يسير قافلة إلا بعد أن يتقدمها كتاب منه إلى الديوان بعدة التجار وبأسماهم وأسماء غلمانهم والجمالين وأصناف البضائع فإذا وصلت القوافل إلى مدينة بلبليس أوقفت وفتشت تفتيشاً دقيقاً وروجع ما معها على ما في الكتاب الواصل من عسقلان (٢). وبرغم أن السبب في إنشاء هذا النظام السديد سياسي يتصل بالخوف من وصول الارهابيين إلا أننا نعتقد أنه كان ذا أثر فعال من الناحية الاقتصادية إذ بواسطة هذا التدقيق صار في الامكان ضبط قيم البضاعة الواردة بالطريق البري وجباية الرسوم الجمرية المقررة ومقاومة التهريب إذ يبدو أنه كان شائعاً في ذلك العصر .

المفتمات الخاصة بالتجار

لما كان من اللازم تهيئة السبل أمام التجار والأجانب منهم بصفة خاصة حتى يستطيعوا مزاولة أعمالهم دون عناء كبير وحتى يتيسر للحكومة أداء واجب الاشراف على الوجه الأكمل أقيمت مبان مختلفة تتشابه من حيث أغراضها وإن اختلفت أسماءها. وقد أشرنا في كلامنا بصدد الامتيازات التي كانت تمنح للتجار الغريبيين إلى النص بالسماح لهم بإقامة الفنادق . ويبدو أن عددها كان كبيراً في العصر الفاطمي وأنه كان

Description de l' Afrique, Tome III, p. 336.

(١)

(٢) أخبار مصر ص ٦٥

لكل جالية بالاسكندرية فندق على ماروى بنيامين اليهودى (١) . وكان الفندق عبارة عن بناء يقيم فيه التجار الغريون ويحفظون فيه بضائعهم ويكون إما فى داخل المدينة أو فى خارجها (٢) . ويحتوى كذلك على كنيسة صغيرة يقيم فيها التجار شعائرهم الدينية وبه فرن يصنعون فيه الخبز وفق عاداتهم وحمام ومكان يصرح لهم فيه بشرب النبيذ . وكانوا فى العادة يختارون أحد أفراد الجالية للإشراف على حياة الفندق العامة ويطلق على هذا الشخص اسم الفندق (٣) ولعله فى هذه الحالة يمثلهم أمام السلطات ويجوز أن أحد ذوى الجاه والمنزلة بينهم يقوم بإنشاء الفندق وفى هذه الحالة يكون أشبه برئيس لهم .

وقد حدثنا ابن حوقل (كتاب المسالك والممالك : ص ٨٩ و ٩٠ و ٩١) وغيره عن بلاد صغيرة فى داخل القطر بها فنادق ومن هذه البلاد محلة صرد والبجوم والكريون . ولا بد أن التوسع التجارى الذى حدث فى العصر الفاطمى صحبته زيادة فى عدد هذه الفنادق وهذا النوع الذى أشار إليه ابن حوقل إما أنه كان مخصصاً لتجار من الشرق خاصة وإما أنه أشبه بالمصانع التى امتازت بها كثير من مدن أوروبا فى العصور الوسطى . والسبب فى إنشائها أن التاجر بمد أن زاد رأس ماله وكثرت علاقاته مع داخلية البلاد أنشأ لنفسه مباني فى جهات مختلفة يشرف عليها موظفون تابعون له (٤) حتى تسهل عليه مواصلة الآتجار مع البلاد البعيدة عن مقر عمله . ونعتمد أن التعايل الثانى أقرب إلى الحقيقة .

وكذلك أقام المصريون الوكالات « وهى فى معنى الفنادق وينزلها التجار من الشام » (٥) وقد أمر الوزير المأمون البطائخى عام ٥١٦ هـ ببناء وكالة بالقاهرة لمن يصل من العراق والشام من التجار (٦) .

(١) Beazley: Dawn of Modern Geography, vol. II, p. 263.

(٢) Mas Latrie: Documents, p. 89

(٣) Albert Kammérer: La Mer Rouge, Tome I, p. 29,

(٤) Max Weber: General Economic History, p. 216.

(٥) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٩٤

(٦) ابن ميسر : أخبار مصر ص ٦٢

وبجانب هذه المنشآت كان لديهم أبنية أخرى أطلق عليها اسم القياسر . وقد وصف ابن جبير واحدة منها في الموصل فقال : « كأنها الخان العظيم تنعلق عليها أبواب حديد وتطيف بها دكا كين ويوت بعضها على بعض » (١) . وأشار Gaudefroy—Demombynes في كتابه *Institutions Musulmanes* بالصحيفة ١٦٨ إلى أن هذه القياسر كانت مخازن للتجار الأجانب . وقد عرفت القيسارية (دائرة المعارف الاسلامية) بأنها « مجموعة من المباني العامة على هيئة رواق دير وبها حوانيت ومصانع ومخازن وأحياناً مساكن وبها كذلك أروقة بخلاف السوق إذ ليس به سوى رواق واحد . والكلمة مشتقة من لفظ يوناني معناه السوق الامبراطورى مما يدل بوضوح على أنها من إنشاء الدولة . أما في العصر الاسلامى فيبدو أنها كانت من إنشاء التجار والموظفين وأعضاء الأسرة الحاكمة » . وكان بمصر خلال العصر الفاطمى عدد من هذه القياسر كما نرى من عبارة يحيى بن سعيد فقد جاء في صورة مرسوم بتجديد عمارة دير القصر «ورد الأوقاف والأمالك التي كانت محبسة عليه من ضياع... وقياسر» (٢) وهذا يثبت أنها لم تكن من إنشاء الحكومة وحدها ونعلم كذلك من أسماء القياسر التي أوردها المقرئى على أن الأمراء في عصر المماليك كانوا يتولون إنشاءها (٣) فهي نوع من استثمار المال والكسب . وكان في بعض القياسر مساجد لتجار المسلمين ويعلوها رباح ذات مساكن يقيم بها الصناع والتجار بأجر (٤) ومن هذه الاوصاف المختلفة نرى أن القياسر كانت تنشأ للتجار الأجانب على اختلافهم وإن كان التجار الأوربيون يفضلون فنادقهم بطبيعة الحال . وفي الوقت نفسه نجد هذه المباني ذات أقسام خاصة لمبيت التجار والصناع بصفة مؤقتة

(١) كتاب الرحلة (طبعة مصر) ص ٢١٤

(٢) التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٢٢٩

(٣) الخُطط ج ٢ ص ٨٧ وما بعدها (الفصل الخاص بالقياسر)

(٤) شرحه ج ٢ ص ٨٧ و ٨٩

أو دأمة بل ولعله كان بها أما كن للصناع لمزاولة أعمالهم . وكانت العادة أحياناً أن يوقف أمثال هذه المنشآت على الأعمال الخيرية كما ترى من عبارة يحيى بن سعيد السالفة الذكر . وكانت القيسارية تعرف باسم منشأها أو باسم ما يباع فيها كقيسارية ببيرس وقيسارية العصفور وقيسارية الغنبر (١) .

وأخيراً كانت هناك الخانات وقد حدثنا ناصر خسرو عن العدد الكبير منها في مدينة مصر حيث كان إيجار الواحد منها لا يقل عن اثني عشر ألف دينار في السنة (٢) ولكنهم كانوا يشيدون الخانات كذلك لأعمال الخير كإيواء أبناء السبيل والمسافرين كما تدل على ذلك عبارة المقرئى عن خان السبيل (٤) .

التسعير ومقاومة الاحتكار

من الأنظمة السائدة في العصور الوسطى بأوروبا وبلاد المسلمين ما اصططح على تسميته بالسعر العادل « fatr-price » ولذا تدخلت الحكومات مراراً لتحديد أسعار ليس فيها غبن على التاجر أو إرهاب للمستهلك وقد حدثنا ناصر خسرو أن التجار في مصر يبيعون بأسعار محدودة (٥) ونرى لزماً علينا في هذه المناسبة أن نعرض لوجهة نظر رجال الشرع في هذا الموضوع . قال ابن تيمية في كتاب (الحسبة في الاسلام ص ٣٣) « وحاجة المسلمين إلى الطعام واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه فتقدير الثمن فيها بضمن المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية . . . وهنا عموم الناس عليهم شراء الطعام والياب لأنفسهم فلو مكن من يحتاج إلى ساعة أن لا يبيع إلا بما شاء لكان ضرر الناس أعظم » . ويظهر أن بعض الفقهاء يعارض في هذا التدخل إلا إذا كانت هناك ضرورة لذلك ولهذا قال أصحاب أبي حنيفة « لا ينبغي للسلطان أن يسعر على

(١) المقرئى : المخطوط ج ٢ ص ٨٧ و ٨٩ ؛ أوقف الحاكم بأمراته قيسارية الصوف على الجامع الأزهر (المقرئى : المخطوط ج ٢ ص ٢٧٤)

(٢) لا يفوتنا أن نتوه هنا بهذه المبالغة الشديدة التي لا يستسيغها العقل عن مبان في العصور الوسطى لأن ما نجد من المحال التجارية اليوم مؤجراً بنحو ٦٠٠٠ جنيه في السنة يكاد يعد على الأصابع في القاهرة القرن العشرين

(٣) المقرئى : المخطوط ج ٢ ص ٩٣

Sefer Nemech, p. 153.

(٤)

الناس إلا إذا تعلق به ضرر العامة» (١). ولكن يبدو أن الأغلبية لانعاز في التسعير بل لعلها تؤيده لما له من نفع للناس. ولهذا كانت الحكومة الفاطمية تتدخل في الأسواق وتحدد الأسعار. ولم يقف الأمر عند ذلك بل كانت تتدخل بصورة فعالة لمحاربة الاحتران بقصد الاحتكار والتحكم في الأسعار كما فعل الحاكم بأمر الله حين اشتكى له الناس من اختفاء الغلال وارتفاع أسعارها وما كانوا يلقون من عنق في الحصول عليها فهدد تجار الغلال بأشد العقوبات إذا لم يخرجوا ما لديهم من هذه المادة، وإن شدة الحاكم التي عرف بها وعدم تردده في تنفيذ ما وعد به حملت التجار على إخراج ما في مخازنهم (٢).

والرأي العام عند الفقهاء المسلمين يرى ضرورة التدخل الحكومي لمنع هذا العمل وفي هذا يقول ابن تيمية: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يحتكر إلا خاطيء». رواه مسلم. فإن المحتكر هو الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد إغلاءه عليهم وهو ظالم للخلق المشتريين ولهذا كان لولى الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في محضه فانه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل» (٣) وله اتخاذ كافة الوسائل لحماية الجمهور «اذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم الا بالعقوبات الشرعية فان الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. وإقامة الحدود واجبة على ولاية الأمور وذلك يحصل بالعقوبة» (٤) وليس في هذا العمل حد من حرية التجارة إذ أنه من قبيل دفع الضرر العام بالضرر الخاص.

ومن الوسائل التي حرصت عليها حكومة الفاطميين للتيسير على الناس انشاء مادي بالتجر والاهراء. وكان المتجر في الأصل لحزن الغلال (٥) فاذا ماشحت الأقوات

(١) ابن تيمية: الحسبة في الاسلام ص ٣٤

(٢) ابن اياس: بدائع الزهور ج ١ ص ٥٥

(٣) الحسبة في الاسلام ص ١٤

(٤) شرحه ص ٣٨

(٥) المقرئى: الخطط ج ١ ص ١٠٩

من الأسواق سواء بسبب جشع التجار أو لنقص المحصول نتيجة لعوامل طبيعية لاسلطان للناس عليها أخرجت الحكومة مافي مخازنها وباعته للناس بأسعار معقولة . بل إن مجرد وجود آلاف الأرباب من القمح في شون الحكومة على استعداد لانزله في السوق يكفل الى حد كبير عدم ارتفاع الأسعار بلا مبرر ويحول دون أى محاولة من جانب تجار الغلال للتحكم في أسعار سلعة لاغنى للناس عنها في معاشهم .

الاشراف على التجارة

كانت حكومة الفاطميين تفرض رقابة على أنواع العمليات التجارية واتخذت لذلك الكثير من الوسائل ومن ذلك نظام الحسبة وقد قال عنها ابن الطوير «وأما الحسبة فان من تسند اليه لا يكون الا من وجوه المسلمين وأعيان المعدلين لأنها خدمة دينية وله استخدام النواب عنه بالقاهرة ومصر وجميع أعمال الدولة» (١) وقد كانت أعمال المحتسب متشعبة وله « أن يجعل لكل صنعة عريفا من صالح أهلها خيرا يبضاعهم بصيرا بعشوشهم وتدليساتهم مشهورا بالثقة والأمانة ويكون مشرفا على أحوالهم ويطالعه بأخبارهم وما يجلب الى سوقهم من السلع وما يستقر عليه من الاسعار وغير ذلك من الأسباب التي تلزم المحتسب معرفتها» (٢) وله أن يأمر أصحاب الموازين بمسحها وتنظيفها من الأدهان والأوساخ (٣) وللعريف أن يحضر عمليات الصناعة ويراقبها ويحتم عليها (٤) ، أى أنه يتدخل حتى في التفاصيل فينبغى له مثلا أن يتفقد بائع السمك ومقالاته كل ساعة عند غيبة المحتسب لئلا يقلبه بالشحم المستخرج من بطون السمك (٥) . ولا شك أن الغرض من هذه الأعمال كلها حماية الطبقات الفقيرة من استغلال الباعة والصناع كما كان القصد منها كذلك المحافظة على الصحة العامة كما يتضح لنا من قول النبراوى « ويؤمر الطباخون بتغطية أوانيهم وحفظها من الدباب

(١) المقرزى : الخطط ج ١ ص ٤٦٣ — ٤٦٤

(٢) النبراوى : نهاية الرتبة في طلب الحسبة (مخطوط) ص ٥

(٣) شرحه ص ٨

(٤) شرحه ص ١٨

(٥) شرحه ص ١٤

وهوام الأرض بعد غسلها بالماء الحار» (١) بل إن حماية أرواح الناس وصحتهم من واجبات المحتسب فعليه امتحان أرباب المهن كالأطباء والكحاليين ومراقبة آلتهم (٢). وقد يقال إن هذه الوظائف وغيرها مما سطره الفقهاء وقد يختلف هذا عن الحياة العملية ولكننا نعتقد أن الفاطميين بصفة خاصة كانوا يعنون بهذه المسائل عناية كبرى فهم الذين جعلوا التسعير سياسة مقررة وكان الفقهاء السنيون أو على الأقل الكثير منهم على خلاف هذا الرأي. وكان الخلفاء بأنفسهم يتدخلون في شؤون الأسواق بل إن الحاكم بأمر الله كان يتجول فيها إذ رأى أو اعتقد أن من واجبه أن يلم بكل ما بهم رعاياه (٣). وبلغ من اهتمامهم بوظيفة الحسبة أن يستدوها إلى الوزير أحياناً (٤). ومحدثنا مان Mann بالرجوع إلى وثائق ذلك العصر العبرية أن هذا الاشراف على الأسواق كان قائماً وفي خطاب صادر من سليمان بن يهودا إلى أفراهام بن شماريا نجد ذكراً لبعض مشهورى الطائفة الاسرائيلية في الفسطاط أمثال صدفة بن عزرة وحلقون بن حليفى وكان الأخير يشغل منصب « الموظف المشرف على التجار » (٥). ولم يوضح لنا (مان) نوع عمل هذا الموظف فهل هو أحد العرفاء ممن يستعين بهم المحتسب أم هو موظف يختص بشئون الاسرائيليين

(١) النبراوى ، صدر سابق ص ١٤

(٢) شرحه ص ٣٩ — ٤٠

(٣) Documents sur l'Histoire des Ismailiens ou Batinies de la Perse, par M.C. Defrémery (Trad. du texte du Vizir Ala — Eddin Djouéiny, Jour Asiat., 5è sér., No 58, Fevrier-Mars, 1860, p. 142.)

ويذكر المقرئى أن الخليفة العزيز أمر في سنة ٣٨٢ هـ بنصب الأزيار مملوءة بالماء على أبواب الحوانيت وابقاء المصابيح على الدور وفي الأسواق وكذلك فعل الحاكم بأمر الله سنة ٤١٥ هـ (الحطط ج ٢ ص ١٠٨)

(٤) المقرئى : الحطط ج ٢ ص ٥ . وهذا يتعلق ببعقوب بن كلس إذ تقلد في المحرم من سنة ٣٥٢ هـ الحراج وجميع وجوه الأعمال والحسبة والسواحل الخ .

(٥) The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid

Caliphs, p. 81.

وقد ترجم المؤلف النص العبرى بما يأتى : —

« The official over the merchants .

وحدهم، ونرجح أنه شخص كان مكلفا بالاشراف على محال الجزارة اليهودية والتفتيش عليها اذ ربما كان المسلمون لا يميلون الى تولى هذا العمل .

وكانت للفاطميين وسائل متنوعة لمحاربة الغش فالى جانب العقوبات المعروفة لجأوا إلى التشهير أحيانا وهو سلاح معنوى له أثر فعال في بعض النفوس ولهذا كان التاجر اذا غش أركبوه جملا وطاقوا به في الطرقات وهو يصيح : لقد غششت فعوقبت (١) .

ومن وسائلهم أيضا في مراقبة التجارة إنشاء دار العيار يحتاط فيها للرعية وينفق عليها من الديوان فيما تحتاج اليه من الأصناف كالحديد والنحاس والخشب وغير ذلك من الآلات وأجر الصناع والمشارفين ولا تباع الصنيج والموازين والأكيال إلا بهذه الدار . وكانوا يكفون جميع التجار بالتوجه الى الدار ومعهم آلاتهم للكشف عليها فان وجد بها عيب أو نقص أتلّف وكلف شراء غيرها (٢) ثم تطور الأمر فأذن لهم اصلاح ما فيها من عيب. ويرى Casanova في هذا العمل الأخير اجراء ماليا صرفا القصد منه زيادة موارد بيت المال (٣) .

وفضلا عن هذا كله كانت هناك حاميات في المراكز الهامة وعلى الطرق الرئيسية بقصد حماية المتاجر من اعتداء الأشرار وقطاع الطرق كما يستدل من عبارة ذكرها (مان) (٤) .

(١) Stanley Lane—Poole: The Story of Cairo, p. 109.

(وهو في هذا يعتمد على مارواه ناصر خسرو)

(٢) اقلريزي : المخطوط ج ١ ص ٤٦٤

(٣) Etude sur les Inscriptions Arabes des poids et mesures en verre, p. 7.

(٤) The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 32.

وفما يلي ترجمة النص الذي ذكره المؤلف (ولما سرت التهم الموجهة الى اليهود في الاماكن الصغيرة والقرى المحيطة بالقسطنطينية وبين حابيات الطرق التجارية *Garrisons of the Commerce-routes* وكذلك في الاسكندرية أصبح اليهود في خطر من أن يتعرضوا الى مذبححة تقضي عليهم) وهذا الحادث يرجع الى السنوات الأولى من خلافة الحاكم بأمر الله قبل أن يبدأ الاضطهاد الكبير الذي تعرض له أهل الذمة

ومن أساليب رقابة الحكومة في العصر الفاطمي نظام السمسرة كما تدل على ذلك عبارة المقدسي « وأما الثياب الشطوية فلا يمكن القبطي أن ينسج شيئاً منها إلا بعد أن يختم عليها السلطان ولا تباع إلا على أيدي سمسرة عقدت عليهم وصاحب السلطان يثبت ذلك في جريدته (١). وقد ذكر لنا النبراوي أسماء الدلالين والمنادين وهم يتسلمون بضائع الناس ويقلدونهم الامانة في بيعها ولا ينبغي لأحد منهم أن يزيد في السلعة من نفسه ولا يكون شريكاً للبراز ولا يقبض ثمن سلعة من غير أن يوكله صاحبها في القبض (٢). وكان هؤلاء الناس موضع رقابة المحتسب أو نوابه، بل نرجح أنه كان يتدخل في تعيينهم. وبما يدل على انتشار نظام السمسرة أننا نجد ذكراً لرسومها بما ألقاه صلاح الدين الأيوبي في سنة ٥٦٩ هـ (٣)

الاحتكار

وقد احتكرت الحكومة الفاطمية بعض منتجات الزراعة والمناجم وذلك لأغراض مختلفة، فاحتفظت لنفسها بالخشاب في مناطق الغابات في الوجه القبلي ما عدا الاطراف وما يتساقط من الاشجار وما ينتفع به في الوقود ويسمى حطب النار، ويبيع الديوان التجار عليه بسعر الجملة الواحدة أربعة دنانير. ولم تجر عادتهم ببيع شيء من احراج البهنا الا ما فضل عن حاجة المطايخ بالقصور وفي هذه الحالة تباع كل مائة حملة بثمانية دنانير. وليس لأحد كذلك التصرف في القرط وهو ثمرة السنط ويبيع الديوان الناس عليه بسعر يتراوح بين سبعين وثلاثمائة دينار لكل مائة أردب مطحون. أما الشب والنطرون فيؤتى بهما من مواطن الانتاج وبسلمان الى الديوان الذي يبيعه لتجار الروم الواردين على نهر الاسكندرية. وكان محصول الشب في السنة اثني عشر ألف قنطار يباع القنطار منه بسعر يتراوح بين أربعة

(١) أحسن التقاسيم ص ٢١٣

(٢) نهاية الرتبة في طلب الحسبة « مخطوط » ص ٢٦

(٣) المقریزی : ج ١ ص ١٠٤

وستة دنانير ويحتفظ بجزءه للمستهلكين بسعر ٧ دينار للقنطار. وكانوا يستخرجون من النطرون عشرة آلاف قنطار (١).

ويرجع هذا الاحتكار لبعض المواد الى أن الحشيش مشا كان ضروريا لبناء المراكب التابعة للديوان ولحاجة القصور الفاطمية.

وكانت الحكومة تستولى على محصول النطرون والشب لاحتياج تجار الروم اليهما وتبيعهما بأسعار مقابل الحصول على بعض المواد الضرورية من الحارج. وأخيرا يجب ألا ننسى الاعتبارات المالية بقصد زيادة إيرادات بيت المال (٢) وهذه تفسر لنا كثيرا من تصرفات الحكومة في العصر الفاطمي. وكانت هذه السلع المستكرة تقيد لحساب المتجر الذي يتولى التصرف فيها ويتبع له أيضا من البضائع التي يأتي بها تجار الروم من الحشيش والحديد والقنطران وحجارة الطواحين والبياض (٣). وقد كتب ابن خلدون فصلا عن اشتغال الحكومة بالاعمال التجارية واحتكار بعض السلع فقال « ان الدولة اذا ضاقت جبايتها لجأت الى استزادتها بوسائل متنوعة منها » استحداث التجارة والفلاحة للسلطان وهو غلط عظيم وادخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة فأولا مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والمصانع وتيسير أسباب ذلك فان الرعايا متكاثرون في اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضا تنتهي الى غاية موجودهم أو تقرب وإذا رافقهم السلطان في ذلك وما له اعظم كثيرا منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد ثم إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غشا أو بايسر ثم أولا يجد من يناقشه في شرائه فييخس ثمنه على بائعه ثم إذا حصل فوائد الفلاحة وفعالها كله من زرع أو حرير أو عمل أو سكر أو غير ذلك من أنواع الغلات وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا ينتظرون به

(١) ابن مباتي : قوانين الدواوين « مخطوط » ص ١٤٩ و ١٥٤ وانظر المقرئزي :

الخطط ج ١ ص ١٠٩

(٢) جاء في المصدر السابق ص ١٥٤ عن النطرون « والنفقة على كل قنطار منه درهمان ومبلغ ثمن القنطار لضيق الحاجة اليه بمصر والاسكندرية سبعون درهما »

(٣) ابن مباتي : قوانين الدواوين . مخطوط . ص ١٤٨

حوالة الأسواق ولا نفقات البياعات لما يدعومهم إليه تكاليف الدولة فيكلفون أهل
الك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون في أمانها إلا القيم
وازيد فيستوعبون في ذلك تأخر أموالهم وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضا جامدة
ويمكثون عطلا عن الإدارة التي فيها كسبهم ومعاشهم وربما تدعوهم الضرورة إلى شيء
من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن (١)
وكان الديوان يبتاع من هذه البضائع من تجارة الروم الواردين مما تدعو إليه الحاجة
فإن زاد ثمن المبتاع من التاجر شيئا عما يجب عليه من الخمس أعطى به شيئا بحق
الثلاثين وزهبا بحق الثلث (٢).

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ١٥٣ — ١٥٤
(٢) ابن مهي : قوانين الدواوين « مخطوط » ص ١٤٨ : . لناشره الدكتور
ع. سوربال ص ٣٢٧ .

الباب الرابع

المواصلات الداخلية والخارجية

الفصل الثالث عشر

المواصلات الداخلية

إن طبيعة البلاد الزراعية واستواء سطحها وامتداد النيل من جنوبها إلى شمالها وفروعه الطبيعية والحلجان التي تخرج منه والفيضان الذي يغمر الأرض في فترة معينة من السنة . كل هذه عوامل كان لها كبير الأثر في وسائل النقل في داخلية البلاد . وكان النيل وفروعه وخلجانه أسهل وسيلة للانتقال إذ تسير علي صفحته آلاف المراكب الكبيرة والصغيرة حاملة المنتجات الزراعية وخاصة من أسوان إلى القسقاط والقاهرة ومها إلى الموانئ الواقعة على الساحل الشمالي . وفي أوائل العصر الاسلامي في مصر اتصلت الاسكندرية بالنيل بخليج يخرج منه عند شابور ويمر بزاوية البحر والتقيدي ودنشال ودمنهور وافلافة وكفر الحمايدة والكريون (١) . وقد طهر الخليج أكثر من مرة وتغيرت نقطة ابتدائه ويبدو أن الجزء السفلي من فرع فرنوي كان أو كراد أن يخفى فاضطر الحاكم بأمر الله عند تطهيره أن يحفر فرعا جديدا من محلة نصر ومسروق وينتهي عندترعة شابور بين دنشال ودمنهور . وقد تمت هذه العملية — وهي الثالثة من نوعها منذ الفتح العربي لمصر عام ٤٠٤ هـ (٢) . وكان استخدام المراكب لهذا الطريق المائي قاصراً على زمن الفيضان حيث يصبح السفر ونقل المتاجر ميسوراً من البحر الابيض إلى القسقاط فإذا ما انتهى وقت الفيضان وانخفض مستوي الماء في الخليج لجأت المراكب إلى فرع رشيد . أما تنيس فكانت تتصل بالقسقاط بخليج يخرج من فرع دمياط ويصب في بحيرة المنزلة وفي هذا يقون الادريسي إننا إذا أردنا المسير من دميس إلى تنيس متبعين فرع النيل الرئيسي كان علينا أن نتوجه أولاً إلى طوخا حيث ينقسم هذا الفرع إلى خليجين أحدهما يجري غرباً إلى دمياط والآخر يتجه شرقاً نحو تنيس (٣) . ويرى كاترمير أن بلدة طوخا التي يشير إليها الادريسي أن هي إلا طلخا فسها (٤) .

(١) عمر طوسون . (الأمير) : خليج الاسكندرية ص ١٥ — ١٦

(٢) المقرئزي : الخطط ج ١ ص ١٧١ وتسكاف ذلك ١٥٠٠٠ دينار

عمر طوسون . : خليج الاسكندرية ص ٢٠ — ٢١

Quatremère: Mémoires Geographiques et Historiques, Tome (٣)

I, p. 297.

Ibid, p. 297.

(٤)

وكان الطريق من القاهرة إلى قوص يمر باسكرو ومنية بن الخصيب ومنفلوط وأسيوط وأبو تيج وإخميم والمنيا وقنا وقنط (١) وقد قطعه ابن جبير في ثمانية عشر يوماً (٢) إلا أن الزمن اللازم لقطع هذه المسافة كان يتراوح في العادة بين ثمانية أيام وخمسة عشر يوماً (٣). ومن قوص تواصل المراكب السير حتى أسوان . ولقد كانت حركة الملاحة في النيل بالغة النشاط فقد شاهد ناصر خسرو في ساحل مدينة مصر من السفن أكثر مما رآه في بغداد والبصرة (٤) وكان عند تنيس دائماً نحو ألف مركب بعضها للتجار إلا أن أغلبها للسلطان (٥). وقد وصف المقرئى هذه الملاحة النيلية وصفا ملؤه الإعجاب والحماس فقال « ولا تنس الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام التي تسبق عند طياب الرياح مفرقات السهام واعجابها بغير بانها البحرية وحرافتها الحربية وشوانيتها وهول مبانيها وجلال شكلها وجمال معانيها تبدو موشاة بالنضار الأحمر منقشة باللون الأفخر فهي كالأرقم المنير أو كمتلون الثمر أو الطاوس الذكر أو الناقوس لبنى الأصفر معبرة بياس الحديد والأحجار محمولة على سطح الماء التيار مشحونة بالرجال منصوره عند القتال مصونة بالحن والنبال تبرز مذكرة بالآية النوحية وتضمن احرار الهبة العلية الفتحية حصون أمنع من أعز قلاع تطير إذا فتح لها جناح القلاع فتسبق وقد الرياح عند الاسراع وتفوق سرعة السحاب عند الاتساع فهي مع العقبان في النيق حوم وهن مع البنيان في البحر عوم» (٦) . وإن كان هذا الوصف البليغ يصور عهد المقرئى فإن عبارات ناصر خسرو التي أشرنا إليها وسواء من الجغرافيين والمؤرخين تجعل هذه الصورة اللامعة تمثل العصر المفاطمى إلى حد كبير حين كانت القسطنطينية ميناء التجارى الكبير للبلاد ترد إليها منتجات البلاد فضلا عن غلات البحريين الاسكندري والحجازي وبلاد العرب والشام والغرب .

(١) ابن جبير كتاب الرحلة ص ٥٧ — ٦٤

(٢) ترجمته ص ٦٥

(٣) Heyd: Histoire du Commerce, Tome II, p. 69.

(٤) Sefer Nemeh, p. 10:1

(٥) Ibid, p. 117.

(٦) الخطط ج ١ ص ٣٧٠

وكانت الجسور ضرورية للانتقال بين القرى المنبثة في طول البلاد وعرضها . أما في أيام الفيضان فكانت المياه تغمر الاراضي فينتقل الناس من مكان إلى آخر بواسطة القوارب (١) . وقد أبان لنا ابن عبدالحكم كيف كان الحال عند بداية الفتح العربي فقال إن عمرو بن العاص كان يقتطع جانبا من ايرادات الولاية للأعمال العامة كتعمير الترع بتعميقها وازالة الجزر الرملية الصغيرة التي تعترض النهر وتعوق الملاحة . وكذلك اهتم عمرو بن العاص بصيانة الطرق والجسور والقناطر المقامة على النيل وكان عدد يبلغ ١٢٠٠٠٠ من الفلاحين يتولى هذه الأعمال (٢) وكان استخدام هذا العدد الضخم يتم بطريق السخرة وهي الوسيلة العادية والمتبعة في مصر منذ أقدم عصورها (٣) . ولا بد أن هذا النظام ظل قائما في البلاد . ويبدو أن نفقات هذه الأعمال كانت موزعة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية ولهذا حدثنا المقرئ وسواه عن الجسور السلطانية والجسور البلدية (٤) . ورغم أن الغرض الأساسي من هذه الجسور كان تسهيل الري وحفظ البلاد الواقعة على جانبي النيل فإن أهميتها للنقل لا تنكر .

ويلاحظ أن العرب لم يكونوا من الامم التي تعنى بعد الطرق البعيدة في البلاد التي فتحوها على غرار الطرق الرومانية التي أوجدتها تلك الامبراطورية في أجزائها المختلفة . ويبدو أن انشاء مثل هذه الطرق في مصر لم يكن في حيز الامكان بسبب نظام الفيضان ومع ذلك فإن الحكومة الفاطمية لم تهمل هذه الناحية التي تتصل بحياة البلاد الاقتصادية بل أولتها جانبا من عنايتها كما يتضح لنا مما رواه ناصر خسرو عن وجود جسر محاذ للنيل وممتد من القاهرة حتى اسوان . وبلغ من الاهتمام به أن عينوا موظفا للاشراف على صيانه الدائمة ورسدوا لهذا الغرض مبلغا سنويا قدره عشرة آلاف دينار (٥) ويدل هذا على أن الانتقال بالطرق البرية في داخل البلاد كان أمرا هاما . ولا شك أن توجيه العناية إلى بلاد الصعيد يتصل بالنشاط التجاري

Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 118. (١)

(٢) المقرئ . طبعة فيت . : الخطط . ج ١ ص ٣١٣ و ٣٢٢

Lane-Poole: Egypt in the Middle Ages, p. 118. (٣)

(٤) أنظر توابين الدواوين « لابن مماتي » (مخطوط) ص ٩٥ في بيان معنى

كل من الجسور السلطانية والجسور البلدية

Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 118. (٥)

منذ أصبحت عيذاب ملثقي المتاجر الواردة بطريق البحر الاحمر فكان الملاحة النيلية لم تكن كافية لسد مطالب الحركة التجارية فاهتموا كذلك بتسهيل الاتصال بين القسطنطينية وقوص واسوان بطريق يري مواز للطريق النهري . وهكذا لم تغفل الحكومة الفاطمية أهمية وسائل النقل بالنسبة الى التجارة الداخلية والخارجية .

أما الانتقال من شاطيء إلى آخر فكان يتم بواسطة القوارب كما كانت هناك معديات في كثير من المواضع خاصة عند المدن التجارية الكبرى كالفسطاط والبلاد ذات الأسواق الاسبوعية الحافلة حتى يتيسر لاصحاب السلع الانتقال الى البلدة بطريق ربحا كان أقل كلفة وأكثرا من استئجار القوارب خاصة . وهذه المعديات تصلح لسير العجلات والحيوانات وكانت هذه القناطر عبارة عن قوارب شديدا بعضها إلى بعض . وقد أمدنا المقرئى بمعلومات عن هذا النوع من القناطر فقال « كان الماء قديما يحيط بجزيرة مصر — الروضة — طول السنة وكان فيما بين ساحل مصر والروضة جسر من خشب وكذلك فيما بين الروضة وبر الجزيرة جسر من خشب يمر عليها الناس والدواب من مصر الى الروضة ومن الروضة الى الجزيرة . وكان هذان الجسران من مراكب مصطفة بعضها بخدء بعض وهى موثقة ومن فوق المراكب أخشاب ممتدة (١) . وكانت الحكومة الفاطمية تتناول رسوما عن استعمال هذه القناطر في الفسطاط كما يتضح من دراسة كشف الرسوم التي أمر بالفائها صلاح الدين الايوبي عام ٥٦٩ (٢) في مصر والقاهرة . أما في الاقاليم فنعتقد أن هذه الرسوم كانت تدفع مباشرة إلى السلطات المحلية وهى المسكفة بهذا العمل وتولى الاشراف عليه وصيانته .

ويظهر أنه كان للفاطميين نظام للحمام الزاجل وذلك بحكم اتساع أملاكهم وحاجتهم الى تبادل الرسائل بسرعة . وليست لدينا معلومات صريحة في هذا الشأن ولكن رواية ذكرها المقرئى قد تساعد على إدراك وجود هذا النظام فقد روى أن الخليفة العزيز بالله أراد السفر الى الشام لأكل القراصيا وهنا استدعى الوزير يعقوب بن كاس جميع ارباب الحمام وسألهم عما بدمشق من طيور مصر وأسماء من هى عنده وكانت مائة ونيفا وعشرين طائرا ثم التمس من طيور دمشق التي هى

(١) الخطط ج ١ ص ٣٤٢

(٢) شرحه ج ١ ص ١٠٤ — ١٠٥ .

في مصر عدة فأحضرها وكتب الى نائبه بدمشق يقول إن بدمشق كذا وكذا
طائرا وعرفه أسماء من هي عنده وأمره باحضارها اليه جميعا ويرسل معها مقادير
من القراصيا فتم إرسالها في مدة تراوحت بين ثلاثة وأربعة أيام (١) ومن هنا نستدل
علي وجود خدمة منتظمة للحمام الزاجل بين مصر والشام .
وقد ذكر ابن ميسر أن الوزير المأمون الباطني أمر والي القاهرة باحصاء
سكان مصر والقاهرة شارعاً شارعاً وحارة حارة ولا يمكن احداً من الانتقال من
منزل الى أن يخرج أمره (٢) . وكان هذا الاجراء من قبيل الاحتياط ضد الباطنية
وهكذا كانوا يراقبون أعمال الناس وحركاتهم وسكناتهم . ويظهر ان الحاكم بأمر
الله كان له نظام دقيق لتقييد حركات الناس وخروجهم ودخولهم والا لما استطاع
— على ما نظن — أن يسير منفرداً في الطرقات مع شدته كما أنه كان يقبض على كبار
القوم بسهولة ويتخلص منهم اذا بلغه من أحد منهم شراً يريد به .

(١) المقرئى : المخطوط ج ٢ ص ٧

(٢) أخبار مصر ص ٦٥ — ٦٦

الفصل الرابع عشر المواصلات الخارجية

الملاحة في البحر الأحمر

كان للبحر الأحمر سمعة سيئة عند ملاحى العصور الوسطى نظرا لما اشتهر به من العواصف والصخور فكانوا يتجنبونه خاصة في المنطقة الواقعة عند مدخل خليج السويس والعقبة حيث تتقابل الرياح التي تهب من ناحية الخليجين (١). وكان الملاحون يسرون في البحر نهارا بجوار الساحل في حماية إحدى الشعب المرجانية فإذا جن الليل آووا الى إحدى الاجوان الصغيرة التي تكثر في السواحل. وقد لخص الإدريسي مساوىء البحر القلزمى بقوله « بحر القلزم فيه جبال عادية فوق الماء وأرض هذا البحر متوعرة ذات احجار وشعب لا يعرفها الا الزبانيون الحزاة ولتلك لايسار فيه الا نهارا » (٢). وان التجارب المؤلمة التي مرت بابن جبير في عبوره من عيذاب الى جده تجعل فييت على حق في قوله « كانت هذه الرحلة تعتبر بالنسبة الى الحاج كارثة حقيقية » (٣).

وقد استمر السفر في العصر الاسلامى الأول من مصر الى الحجاز بطريق الصحراء الشرقية الى القلزم ويمر بعد مغادرة مدينة مصر بحج عميرة حيث اجتمع الحجاج والقلزم وايه (مجتمع حجاج مصر والشام) ومدين ومكة (٤). وكانت القوافل تسير الى القلزم في طريق شبه رأسى في ثلاثة ايام أما المسافة من مصر الى ايله فكانت عبارة عن ستة ايام (٥). وكان هناك طريق برى من القلزم الى الحجاز تقطعه المراكب في عشرين يوما وتبعد الجار عن المدينة المنورة مسيرة ثلاثة ايام (٦)، وبطبيعة الحال

(١) أنظر خرائط مصلحة الطبيعات و دائرة المعارف الاسلامية (مادة : البحر الأحمر)

(٢) Wiet: Resumé d' Idrisi, p. 179.

(٣) فييت : المواصلات في مصر في العصور الوسطى ص ٢١

(٤) اليعقوبى : كتاب البلدان (ترجمة فييت) ص ١٩٨

(٥) فييت : المواصلات في مصر في العصور الوسطى ص ١٩

(٦) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, pp. 123 , 162.

كان التجار والحجاج يكثر من ارتياد هذا الطريق وخاصة لوجود خليج أمير المؤمنين ، وبذا تيسر الاتصال بين البحرين الاحمر والايض . ولكن في القرن الثامن الميلادي أمر الخليفة المنصور بدم هذا الخليج ، قيل ليقطع الميرة عن الثوار العلويين في الحجاز (١) ، وساعدت الرمال التي تحملها الرياح من الصحراء على طم هذا الطريق المائى . وفي أيام جوهر الصقلي حين وضع أساس القاهرة « كان الخليج ينتهى الى قنطرة عبد العزيز بن مروان وموضعها منتهى حارة السيدة زينب » (٢) . وقال الادريسي إنه كان يصب في بركة الجب القريبة من القاهرة . (٣) ومع ذلك لم يتوقف استخدام طريق القلزم وایله نهائيا فقد وصف اليعقوبى مدينة القلزم بأنها « كبيرة يقيم بها المشتغلون بتصدير المواد الغذائية الى الحجاز واليمن ولها فريضة لسفر البحر وأهلها تجار أرياء وهى مجتمع الحجاج من مصر والشام » (٤) . وقد تكلم عنها المقدسى بأنها « فريضة الحجاز وخزانة مصر وبها متاجر مفيدة » (٥) . ولا بد أن قوافل الغلال وأغلبها من مشتول الطواحين (٦) كانت تسافر الى الحجاز بهذا الطريق . وأشار اليه الادريسي في القرن السادس الهجرى بقوله « ان هناك طريقين من مصر الى يثرب أحدهما عن طريق ايله والآخر عن طريق القلزم » (٧) ، كما كانت قوافل الحجيج تستخدمه كذلك في أيام ناصر خسرو وقد أمدنا بمعلومات عنه (٨) . الآن العصر الفاطمى شاهد تضاؤل هذا الطريق وأخذت التجارة تتحول صوب الجنوب وأصبحت القصر المسمى الذى تصل اليه بضائع الهند واليمن . وهى ميناء صغير على طرف وادي الحلمات ويدعى برزخ قنا وأعظم طول له ٢٤٠ كيلومترا وكان للقصير شهرة من أيام الفراعنة بدليل ما هناك من آثار قديمة وقد عرفها الاغريق باسم Leukes Limèn (٩)

(١) ويرى فيت أن السبب ربما كان رغبة الخليفة المنصور فى حمل تجار الهند على

المرور ببغداد ووادي الفرات : المواصلات فى مصر فى العصور الوسطى ص ٥

(٢) على باشا مبارك . الخطط التوفيقية الجديدة ج ١ ص ٤

(٣) نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ص ١٢٣

(٤) كتاب البلدان (ترجمة فيت) ص ١٩٨ (٥) أحسن التقاسيم ص ١٩٦

(٦) شرحه ص ١٩٥

(٧) نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ص ١٢٣

Sefer Nemeh, p.123,162.

(٨)

Albert Kammérer: La Mer Rouge, Tome I, pp. 65 80.

(٩)

ولكن صغر الميناء وموقعها الذى لا يكفل الأمان اللازم للسفن بالاضافة الى سوء معاملة الأهالى وقيام ثورة محلية جعلها تفقد أهميتها ابتداء من القرن الرابع وتحولت التجارة الى عيذاب وهى بلدة صغيرة كانت تستخدم فى الأصل لتفريغ السلع الواردة من الحبشة والساحل الشرقى لإفريقية وموقعها فى شمال رأس علبه فى منتصف المسافة بين بيرينيس ورأس روى . وقد كشف عام ١٩٢٥ بقايا أوان من صناعة الصين فى مكان يقال له سواكن القديم عند خط عرض ١٩/٣٢ درجة شمالا (١) ، ولا بد أنها كانت تستخدم قبل عصر الفاطميين ولو الى حد محدود للسفر الى مكة والحجاز على ما روى اليعقوبى فى كتابه «البلدان : ص ٣٣٥» . وقد أخذت عيذاب تجذب المتاجر والحجاج بكثرة فى القرن الخامس الهجرى فقد فضل ناصر خسرو الاقلاع منها الى جده (٢) . وبلغت هذه الميناء درجة كبيرة من الازدهار فى العصر الفاطمى وظلت مسلكا للتجار والحجاج من أعوام بضع واربعمئة وخمسين الى أعوام بضع وستين وستمئة بعد الهجرة وكثر استخدامها منذ أيام الشدة المستنصرية (٣) . وكانت تجبى بها الرسوم على البضائع الواردة من الهند والبن والحبشة والحجاز (٤) و« ينزلها عامل من قبل رئيس البجة وعامل من قبل ملوك مصر يقتسمون حمايتها بنصفين وعلى عامل مصر القيام بجلب الارزاق والمعيشة الى عيذاب وعلى رئيس

Hannotaux: Histoire de la Nation Egyptienne, Tome I, (١)
p. 337.

ويقول Theodore Bent « تشبه سواكن القديم بيرينيس فى أنها كتلة من التلال الخربة ولكن لا بد أنها كانت مكانا أكبر من هذا . . . ولا بد أنها كانت مبنية على جزيرة أو أن خندقا كان يحميها من ناحية البحر ولا تزال هناك مظاهر ثلاث خزانات كبيرة لحفظ الماء وقيل لى إن عليها كتابة كوفية كشفت هناك منذ بضع سنوات . وليس من شك أن هذه البلدة هى التى ذكرها جغرافيو العرب أمثال الادريسي وأبى الفداء باسم عيذاب وكانت لها أهمية بالغة بين رأس بيرناس وسواكن ولا توجد على الساحل آثار مدينة أخرى وأذن يمكن جعل عيذاب فى هذا المكان »

Sefer Neme, pp. 175-9. (٢)

(٣) المتريزى : الخطاط ج ١ ص ٣٠٢

Nasiri Khosrou: Sefer Neme, p 178. (٤)

البحجة القيام بحمايتها من الحبشة (١). وقد زادت أهمية الميناء وتحول إليها ما بقى من التجارة مع بلاد العرب بطريق ايله وذلك بعد استيلاء الصليبيين على ايلة سنة ١١١٦ م. وقد أفاض ابن جبير في بيان عظمة هذا النغر اذ قال « عيداب من أحفل مراسى الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها وتقلع منها زائدا الى مراكب الحجاج الصادرة والواردة (٢) وكان لأهلها جعل معلوم على كل حمل طعام يحمله لحاج ولسكن هذه الضريبة كانت « خفيفة المؤونة (٣) . وقد أنار رخاؤها جشع الظالمين فهاجمها سفن الشريف ابو محمد بن ابي هاشم سنة ٥١٢ هـ وسلبت التجار والمراكب فما كان من الوزير الأفضل إلا أن منع الناس من الحج وقطع الميرة عن الحجاز انتقاما من هذا العمل الذي أقدم عليه الشريف مكة (٤) .

وقد اقترن تحول التجارة من الشمال الى الصعيد الأوسط ثم الأعلى بقيام مدن علي النيل اصبحت من المراكز التجارية الهامة وهى الأقصر وقفط وقوص. وقد انحط شأن قفط وبدأ خرابها بعد الاربعمائة من الهجرة (٥) وحلت محلها قوص التي تبعد عنها سبعة أميال شمالا (٦) كما حلت محل الأقصر من قبل ذلك (٧) وعظمت أهمية قوص فصارت ملتقى القوافل من الحبشة وبلاد العرب كثيرة الخلق لكثرة الصادر والوارد من الحجاج والتجار لأنها محطة الجمع ومنها يفوزون بصحراء عيداب (٨) . ووصفها كاترمير بهذا المعنى مشيرا إلى العدد الكبير من الفنادق والمنازل بها (٩) . وكان الوصول من النيل الى عيداب اما بطريق قوص أو اسوان، ومن قوص طريقان أحدهما

(١) الادريسي : نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ص ٥٠

(٢) كتاب الرحلة ص ٦٩

(٣) شرحه ص ٦٩

(٤) النویری : نهاية الأرب « مخطوط » ج ٢٦ ص ٨٢

(٥) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٢٢٢

(٦) أبو الفراء : تقويم البلدان ص ٩٠

(٧) اليعقوبى : كتاب البلدان ص ٣٣١

(٨) ابن جبير « كتاب الرحلة » ص ٦٥

(٩) Quatremère: Mémoires Geographiques et Historiques, Tome

طريق العيدين وهو أقصر مسافة والآخر طريق دون قنا وعلى الطريق آبار لرواية القوافل (١). أما الطريق من أسوان فتقطعه القوافل في ١٥ يوما (٢) ويسمى الطريق بينهما الوضع لحاوها من الجبال المشبكية التي في طريق قوص (٣) وهذا يعلل تفضيل الناس السفر من أسوان . ولكنها كانت طريقا شاقا بل وصفها ابوشامه بأنها «اشق من كل طريق سلكناها ومن كل مسافة قطعناها لأننا وردنا الماء في إحدى عشرة ليلة مرتين فكانت البلوى عظيمة في العطش والحروق والوعور... فضلا عن الحرارة الشديدة» (٤) . والصورة التي أمدنا بها ناصر خسرو أشد وقعا ق النفس فقال « كنا نضرب الخيام في كل أربع وعشرين ساعة عند ما تشتد حرارة الشمس كثيرا وتقيم في ظلها حتى تخين صلاة العصر ولم يسكن في استطاعتنا الوقوف في أى مكان فمحطات الانتظار محدودة كما أننا لا نجد في كل جهة ما نستخدمه للوقود ولذا كنا نلجأ الى بعير الابل نتخذ منه وقودا لاعداد الطعام وكانت الابل تسرع الخطى وتتجه نحو وجهتها الصحيحة دون حاجة الى حشها على الاسراع أو ارشادها وكأنا تعلم بغريزتها أن في أى ابطاء أو توقف هلاك محققا (٥) . ورغم هذه الصعاب كانت قوافل التجار والحجاج تفضل طريق أسوان فإلمسافة منها الى الميناء أقصر منها من قوص وكانت أسوان زيادة عن ذلك ثغرا هاما للتجارة مع النوبة .

وهنا تتساءل عن البواعث التي عملت على انتقال التجارة مع بلاد العرب وآسيا من الطريق الشمالى الى اقصى الجنوب . لعل أسوأ ما فى الرحلة الى الحجاز طريق البحر والصحراء فاذا ذكرنا أن المراكب كانت تسافر من القانم الى الجارفى عشرين يوما وأن القسم الشمالى من البحر الاحمر كان أشد اجزائه خطرا بينما المجازم من عيذاب الى جده مجرى يوم وليلة (٦) أمكننا أن نرى تجارب ابن جبير التي حدثنا

(١) ابن جبير : كتاب الرحلة ص ٦٦ — ٦٧

(٢) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 177.

(٣) أبو الفداء : تقويم البلدان ص ٨٥

(٤) كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ج ٢ ص ١٤

(٥) sefer Nemeh, pp. 175-7.

(٦) الادريسي : نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ص ٥٠

عنها قليلة بالقياس الى رحلة بحرية تستغرق عشرين يوما . فاذا قيل إن طريق أسوان - عيذاب كان محفوقا بالمتاعب فينبغي ألا ننسى أنه لا يختلف عن الطريق الصحراوي من ايله الى يثرب . وبيننا المسافة من أسوان الى البحر تقطع في خمسة عشر يوما كانت القوافل من الفسطاط الى الحجاز تحتاج الى زمن يصل الى أربعين يوما (١) . ولا عبرة بالمسافة اللارمة للسفر من الفسطاط الى اسوان اذ كان النيل خير سبل النقل وأقلها مشقة . هذا وان في الذهاب الى اسوان مزايا لا يستهان بها اذ يمكن الارتفاع بالمرآكب في نقل الغلات من مكان الى آخر وفي عودتها تحمل بالسلع الواردة من الشرق والنوبة ومنتجات الصعيد مما تشتد الحاجة اليه في الفسطاط والقاهرة . فاذا أضفنا الى هذا كله الأثر الناجم من ردم خليج أمير المؤمنين ثم استيلاء الصليبيين على ايله كما أوضحنا من قبل أصبح على ما نعتقد في الاستطاعة لتعليل التحول في سير التجارة وهو موضع التساؤل .

وكانت الغلات الآتية من الحبشة وساحل إفريقية واليمن والهند وما بعدها تصل إلى عدن إذ هي نقطة ابتداء البحر الأحمر ومنها يمكن نقلها مباشرة إلى عيذاب أو إلى جده ومنها إلى الساحل المصري ، ونعتقد أن تقدم فن الملاحة وازدياد معرفة اللاحين بالبحر جعلهم يجرؤون على التوجه مباشرة إلى عيذاب .

(١) فييت : المواصلات في مصر في العصور الوسطى ص ١٩

(٢) المواصلات البرية والبحرية

مع بلاد البحر الأبيض المتوسط

بين مصر والشام :

كان السفر إلى فلسطين والشام بطريق البر أو بالبحر . ويبدأ الطريق البري إلى فلسطين من القسطنطينية مارا ببيطه وفاقوس والفرما والعريش ورفح وغزة (١) . وكان الطريق إلى الشام في أيام المقرئزي كما كان في عهد ابن خرداذبة : مصر . بليس . الفرما . العريش . غزة . الرملة . طبرية . دمشق (٢) وعن طريق بادية الشام تصل القوافل إلى بغداد وكان طول الطريق إليها من مصر ٥٧٠ فرسخا أي ١٧١٠ ميلا (٣) .

أما الطريق البحري فيبدأ من الاسكندرية أو دمياط أو تنيس وبعد مغادرة الساحل الشمالي لمصر تسير المراكب بحذاء الشاطئ الشامى مارة بعسقلان وقيسارية ويفا وحيفا وعكا وصور وصيدا وبيروت واطرابلس الشام واللاذقية (٤) . ويبدو أن التجار كانوا يفضلون طريق البحر اذ هو اقل نفقة كما كان طريق البر غير مأمون بسبب قطاع الطرق (٥) وقبائل البدو وكانوا يتخذون من مهاجمة القوافل وسلبها حرفة . وحتى في أيام الحرب الصليبية الاولى حينما أصبح القسم الشرقى من البحر الأبيض المتوسط غاصا بسفن المسيحيين التجارية والحربية نجد مراكب المسلمين تنوجه الى الشام (٦) . ويبدو أن حصن السكرك كان اشد خطرا على القوافل الخارجة من مصر .

(١) اليعقوبى « ترجمة فيث » : كتاب البلدان ص ١٨٤

(٢) المقرئزي : المخطط ج ١ ص ٢٣٦

(٣) الادريسي : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ص ١٢٣

(٤) البكرى : المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب ص ٨٥

(٥) J. Mann: The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 103.

(٦) أبو شامة : كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ج ١ ص ٢٠٣

مصر وأوروبا

وكانت هناك خطوط ملاحية منتظمة بين الموانئ المصرية وأوروبا وجزر البحر

الابيض:—

(١) الى القسطنطينية والمسافة اليها من دمياط خمسة أيام (١)

(٢) الي قبرص وتبعد يوما واحدا عن ساحل مصر (٢)

(٣) الى صقلية ومن الغريب أن يذكر ناصر خسرو أن السفن كانت تقطع المسافة

اليها في عشرين يوما (٣) وهذا خطأ واضح لأن ابن جبير قطع رحلته من بلاده الى الاسكندرية في ثلاثين يوما .

(٤) الى بارى والبندقية عن طريق بحر الادرياتيك

(٥) الى الموانئ الايطالية في شرقى شبه الجزيرة بعد عبور مضيق مسينا

(٦) وقد كان خط سير الرحالة ابن جبير كالتالى:—

جزيرة طريف . سبتة . ميورقه . سرديانية . صقلية . أقریطش . الأسكندرية

وقطع الرحلة في ثلاثين يوما إذ ركب البحر في التاسع والعشرين من شوال

ووصل في التاسع والعشرين من ذى القعدة (٤) وهذا هو الطريق العادى إلى شبه

جزيرة إيبريا .

مصر وشمالى إفريقيا:

كانت المراكب تبدأ من تنيس على ما استفاد من قول اليعقوبى « بها مرسى

المرآكب الواردة من الشام والمغرب (٥) » « ومن دمياط ورشيد (٦) » فقد حدثنا

جامع كتاب « الاعتبار فى حلى مدينة الفسطاط » نقلا عن تاريخ القرطبى عن

لسان رجل من تجار طرابلس أن زميلا له وصل الإسكندرية ثم أكرى عشاريا

Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 114. (١)

Cobham: Excerpte Cypria, p. 18. (٢)

Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 123. (٣)

(٤) راجع كتاب الرحلة

(٥) كتاب البلدان ص ٣٣٥

(٦) الاعتبار فى حلى مدينة الفسطاط (مخطوط) ج ٤ ص ١٠١

سار به في النيل من رشيد (١). إلا أن أهم ميناء كانت الإسكندرية . ويستفاد من أقوال البكري أن أهم المراسي علي ساحل إفريقية الشمالية كانت السلوم وطبرق وبرقة وسوسة وأجدابية وأطرابلس ومرسي الحزر وسلقطة فضلا عن صفاقس والمهدية وقفصة وقلقة أبي الطويل التي تمصرت بعد خراب القيروان وكانت مقر مملكة صنهاجة في أيام المؤلف (٢).

أما الطرق البرية إلى بلاد المغرب فكانت :-

١ - الطريق الساحلي وهو أكثر أمنا وراحة للقوافل .

٢ - طريق جنوبي الأول ويبدأ من القسطنطينية ويتجه غربا إلى القيروان والسوس (٣).

٣ - طريق يمر بالواحات الداخلة والكفرة ويتجه إلى السودان الغربي متجها إلى غانة وادغشت ثم عدل عنه إلى طريق سجلماسة (٤) وهو ما كان مستعملا في العصر الفاطمي .

٤ - من مصر إلى البهنسا ثم سجلماسة وهو غير مطروق (٥).

(٣) موانئ الساحل الشمالي

وأعظم الموانئ المصرية الأسكندرية إذ تصدر منها معظم المنتجات المحلية والواردات الأسيوية إلا أن أهميتها ترجع إلى تصدير غلات الشرق أكثر من غلات مصر . وأشاد بذكورها بزيامين اليهودي فهي في نظره « سوق لجميع الشعوب وتجارتها هائلة فقد إليها سفن تسع وعشرين دولة ومدينة أوربية » والتجار المسلمون من الأندلس والبرتغال وإفريقية وبلاد العرب ومن البلاد التي في اتجاه الهند مثل الحبشة والنوبة واليمن وأرض الجزيرة والشام (٦). وكان شكلها مربعا

(١) المصدر السابق

(٢) المغرب في ذكر إفريقية والمغرب ص ٢٠ و ٣٠ و ٤٧ و ٤٩ و ٨٩

(٣) ابن خرداذبة : كتاب مسالك وممالك ص ٨٩

(٤) آدم متز : الحضارة العربية في القرن الرابع الهجري ج ٢ ص ٢٥٥

(٥) الادريسي : نزهة المشتاق في اختراق الافاق ص ١٢٢ — ١٢٣

(٦) Beazley: Dawn of Modern Geography. Vol. II, pp. 261-p3.

ذات أربعة أبواب ويمتد الشارع الرئيسي من باب المشرق إلى باب المغرب. أما الباب الشمالي فيفتح على الميناء وبحواره يمتد أكثر أجزاء المدينة سكانا والحي التجاري بها (١). والأبواب الأربعة في اتجاه النيل ونحو الوسط في اتجاه مديرية البحيرة والثالث ناحية برقة والأخير مواجه للبحر حيث الميناء الذي به السفن والحياة (٢). وفي شمالها الشرقي الفنار علم يوقد النار بها في وسطها بالليل والنهار فيرى أهل المراكب تلك النار فيعملون عليها ويرى من بعد مجرى لأنها تظهر بالليل كالنجم وبالنهار يرى منها دخان ولولا تلك النار لضلت السفن عن القصد إليها وهذه النار تسمى فانوسا (٣). وكان طول الفنار ١٨٠ ذراعا (٤) وقد أصلحها الصالح رزيك (٥) وربما فعل ذلك غيره من الوزراء الفاطميين . وقد تعرضت لبعض النواصب في العصر الفاطمي فقد ظلت زمنا في أيدي السودان أثناء ثورة العميد عام ٤٦٠ هـ كما تأثرت بالثورات التي نشبت في عامي ٤٧٩ هـ و ٤٨٧ هـ وقد حاصرتها جنود شاور وزير العاضد آخر خلفاء الدولة الفاطمية والملك أموري وأسطول يزا عام ٥٦٢ هـ (٦) إلا أن هذه الأحداث جميعها لم تؤثر تأثيرا جديا في مركز ورخاء عاصمة القطر الثانية . أما دمياط وتينيس فكانت علاقتهما أقرب ببلاد الشام والقسطنطينية وجزيرة قبرص، وأهم ما كانتا تشتغلان بإصداره المنتجات المحلية. ولا بد أن دمياط كانت أكثر أهمية منها الآن لأن صغر حجم السفن في ذلك الوقت كان يجعل الميناء صالحا دون الحاجة إلى الإكثار من التعميق ، وقد وصفها الإدريسي بأنها من أعظم المين (٧). ولم تكن تينيس تصلح في الأغلب إلا للسفن الصغيرة وكان لها اتصال سهل جدا بشرق الدلتا بواسطة خليج خارج من فرع دمياط ولذا فهي على نهاية أقصر طريق بحري

(١) Depping: Histoire du commerce entre le Levant et l'Europe Tome I, pp. 62-3.

(٢) Leo L' Africain: Description de l' Afrique, Tome III, p. 335.

(٣) الإدريسي : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ص ١٠٩

(٤) أبو الفداء : تقويم البلدان ص ٨٥

(٥) ياقوت : معجم البلدان (مادة اسكندرية)

(٦) دائرة المعارف الاسلامية (مادة : اسكندرية)

(٧) نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ص ٨

من الفسطاط إلى الشام . وقد تعرضت البلدتان لنزول أهل صقلية عليهما عام ٥٥٠ هـ (١) وقاموا ببعض أعمال النهب والسلب .

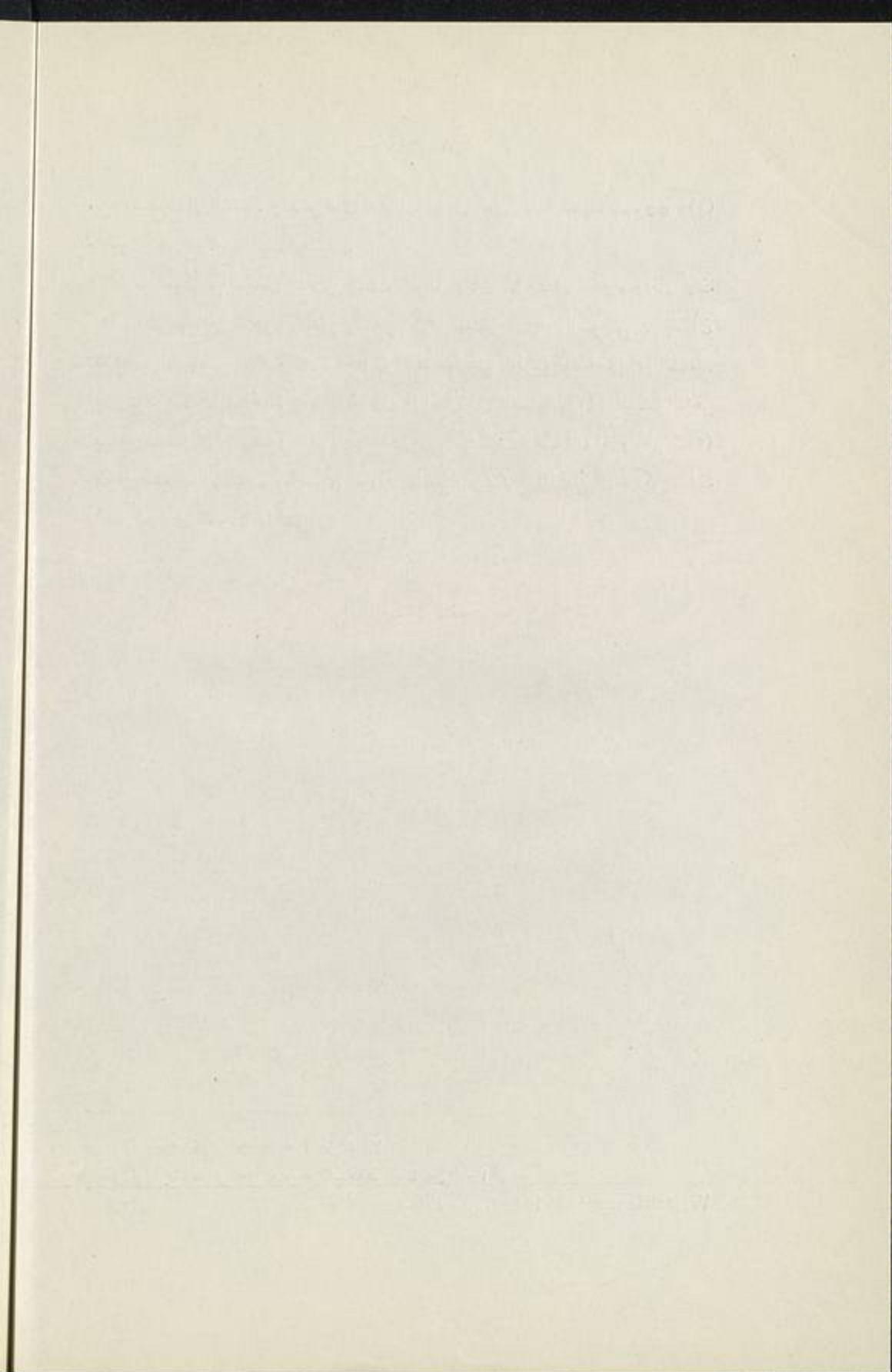
ومن موانئ الساحل الشمالي كذلك الفرما وكان لها اتصال بالقازم وقد تأثرت بإهمال الطريق بين البحر الأبيض والبحر الأحمر عبر برزخ السويس . إلا أن احتفاظها بقدر من الأهمية كان راجعا إلى وقوعها على الطريق الساحلي إلى الشام . أما رشيد فكانت تستخدم أحيانا للنزول في النيل إلى الفسطاط (٢) إذالم يشأ التاجر تفريغ بضاعته في الأسكندرية . وذكر الإدريسي أنها كانت ذات أسواق وتجارات (٣) إلا أن عدم اهتمام أغلب معاصري الدولة الفاطمية برشيد يدلنا على أنهم لم تكن ذات أهمية كبيرة في العصر الفاطمي .

(١) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٢١٤

(٢) الاعتبار في حلى مدينة الفسطاط ج ٤ ص ١٠١

Wiet: Resumé d' Idrisi, p. 178.

(٣)



الباب الخامس

النظام المالي

الفصل الخامس عشر

السياسة النقدية

اهم المصادر التي بأيدينا عن نظام النقد المصري في العصور الوسطى عامة والعصر الفاطمي بصفة خاصة ما خلفه لنا كبير مؤرخي مصر الاسلامية وهو تقي الدين المقرئ في كتبه « الخطط والآثار » و « السلوك لمعرفة دول الملوك » و « اغانة الامة بكشف الغمة » . ولكن الامر لا يعدو شذرات متناثرة في صفحات هذه الكتب. غير أن الظروف التي عاش فيها المقرئ حملته على وضع رسالة تعد على صغر حجمها الاولى من نوعها لدى كتاب العصور الوسطى من المسلمين اذ عالج فيها النظام النقدي في هذه البلاد منذ الفتح العربي، وضمنها آراء وملاحظات جديدة ان تثير اهتمام طالب التاريخ والباحث الاقتصادي . وهو يعرض علينا بعض مشاكل ومظاهر برغم انه لم يمدنا بالتعليل الكافي او يتعرض لبيان اسباب بعضها مطلقا .

النقد الذهبي

يقول المقرئ في رسالته هذه مانصه « لم تزل مصر منذ فتحت دار امارة وسكتها انما هي سكة بنى امية ثم من بنى العباس الا ان احمد بن طولون ضرب بمصر دنانير تعرف بالاحمدية وكان دينارها لا يصاب باجود منه » (١) و « اما مصر من بين الأمصار فما برح تقدمها المنسوب الى قيم الاعمال وأمان المبيعات الذهب خاصة كل سائر دولها جاهلية واسلامها يشهد لذلك بالصحة ان مبلغ خراج مصر وحديثه انما هو الذهب » (٢) و « اما الفضة فكانت تتخذ بمصر حليا وأواني (٣) واخبرني

(١) نشرت الرسالة في كتاب « النميات للكرملي » ص ٥٤ - ٥٧

(٢) المقرئ : اغانة الامة بكشف الغمة (الناشر الدكتور م. م. زيادة ص ٦٢

(٣) شرحه ص ٦٤

من لا أتهم انه شاهد في بعض مدن الصعيد اهلها يتعاملون في محضر المبيعات بالكودة (١) وتسمى بمصر الودع كما يتعامل اهل مصر الان بالقوس .

هذه العبارات التي اقتبسناها عن المقرري تساعد على ادراك كثير من الحقائق عن حال العملة بمصر حتى الفتح الفاطمي فكانت البلد تدير علي نظام العيار الذهبي مقديرا بالدينار ومضاعفاته وأجزائه (٢) اي ان العملة الذهبية كان لها حق البراء القانوني حسب التعبير الاقتصادي الحديث وبذا لم تشذ مصر عن سائر الولايات الاسلامية . وبحكم تبعيتها للخلافة تعاملت بالدينار التي كان يضربها الخلفاء الامويون والعباسيون من بعدهم . فلما ولي احمد بن طولون مصرسك نقودا ذهبية وحدتها الدينار الذي ساد التعامل به ولقي تقدير الناس لما امتاز به من درجة عالية في النقاوة . اما الدراهم الفضية فلم تكن شائعة الاستعمال في مصر . ولما كانت العملة الذهبية لا تساعد على تبسيط الكثير من العمليات التجارية الصغيرة التي لاغنى للناس عنها في حياتهم اليومية لهذا اتخذ اهل الريف المقايضة في معاملتهم التجارية بشأن بلاد النوبة والسودان وغيرها من الشعوب التي لم تزل على الفطرة في ذلك العصر . وليس ادل على قدم هذا التقليد من ان الحكومات المتعاقبة منذ اقدم العصور كانت تبجي الحراج في الصعيد عينا (٣) ولسنا بحاجة الى ان نقرر ان عدم وجود العملة المساعدة من الفئات الصغيرة والمتخذة من معدن النحاس او البرونز مما يعوق الى حد ما مرونة العمليات التجارية الصغيرة بين الافراد . ولما كانت وحدة التعامل هي الدينار صار من الطبيعي ان تقوم به اسعار الحاجيات واجور المستخدمين والعمال وبذاتش العلاقة الوثيقة بين الاسعار والنقد الذهبي .

-
- (١) يقصد بالكودة الودع المستخرج من البحر
(٢) وقد زاد المقرري في نفس المصدر ص ٦٤ الامر تغيرا مثال (وادركنا انا والناس اهل الاسكندرية وهم يعملون في مقابلة الحضرة والحوامض والبقول ونحو ذلك كسر الخبز ولشراء ما يراد منه ولم يزل ذلك الى نحو سنة سبعين وسبعمائة وادركنا ريف مصر يشتررون الكثير من الحوامج والمأكولات بيض الدجاج وبنخال الدقيق وبروي* مشاق الكتان الى آخر هذه الحوادث)
(٣) استمرت هذه العادة موجودة في الصعيد حتى القرن التاسع عشر الميلادي

ولم يغير الفتح الفاطمي من قيمة الدينار فاستمر قاعدة التعامل وبادرت الحكومة الجديدة الى سك مقادير من الدنانير اطلق عليها المعزية، بل ان هذا الفتح ساعد على زيادة مقادير الذهب اذا صدقنا مارواه المؤرخون عما احضر جوهر معه من صناديق النقود الذهبية ولا داعي للشك في صحة اساس الواقعة فقد كان يعنى الفاتحون باجتذاب قلوب الكثيرين وليس اقوى من الذهب ابرا في النفوس .

وهنا تتسائل من اين توافرت لمصر هذه المقادير من الذهب مما يلزم لدور الضرب فيها . اما المصدر المحلي فهو المنجم في وادي العلاقي على مسيرة اسبوعين من أسوان (١) فضلا عن ذلك فقد كان التبر من الواردات التي تحملها القوافل من السودان ويلاحظ ان بلاد غانة من الجهات التي يكثر بها الذهب (٢)

ولانني ان النقد الذهبي كان يزداد في البلاد لاسباب منها ان الحجاج المغاربة كانوا يدفعون مكسا في عيداب بمعدل ثمانية دنانير ذهبية عن الواحد منهم (٣) اما التجار الاوريون فكانوا يدفعون قيمة ما يشترونه من منتجات البلاد وكذلك الرسوم الجركية والعوائد المختلفة . الا أنه ينبغي الا يفوتنا ان جانبا من النقد الذهبي كان يخرج من البلاد ثمنا لما تشتريه (٤) من الخارج ان اربى على قيمة ما يأتون به بالعملة الذهبية فضلا عن الضرائب التي يدفعونها .

ومن المعلوم أن السكة مظهر من مظاهر سيادة الدولة وكأما اراد جوهر ان يفتح العهد

(١) الاصحى : مسالك الممالك ص ٤٤ المقرئى ج ١ ص ١٩٧

(٢) حسب ابن حوقل والمسعودى والادريسي وياقوت كانت شهرة سجنلماسة واجعة الى تجارة الذهب مع غانة الواقعة على مسيرة شهرين جنوبا ومع وانجارا الواقعة فيما وراء اغانة راجع :

E. W. Bovill: Caravans of the Old Sahara, p. 43.)

وذكر القلقشندي نقلا عن التمرىف . وأما غانة فيها وما وراءها مناسبات الذهب (صبح الأعتى ج ٥ ص ٢١٦) وقال عند كلامه عن بلاد تكربير ان التجار كانوا

يأتون بالذهب الى مصر في أيامه (شرح ج ٥ ص ٢٨٧ و ٢٩٦)

(٣) الادريسي نزهة المشتاق في اختراق الافاق ص ٥٠ « ويقول من أى الذهب مسكوكا كان أو مكسورا »

(٤) ابن ممتى : قوانين الدواوين (الناشر الدكتور ع. عطية) ص ٣٢٧ .

الجديد بهذا المظهر فضرب الدينار المصرى ولكن الناس ظلوا يتعاملون بالراضى فلما قدم المعز من بلاد المغرب عام ٣٦٢ هـ عهد الى يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن بالإشراف على الحراج فامتنع الوزير ان يأخذ الا دينار معزيا فاتضع الدينار الراضى وانحطت قيمته بمقدار الربع وكان صرف الدينار الجديد خمسة عشر درهما ونصف درهم (١). من هذا نرى انفسنا امام محاولة من قبل الحكومة الفاطمية لحل الناس على التعامل بنقودها وهذا العمل يحتمل ضروبا من التأويل . فلما ان الدينار الراضى عياره أقل من الدينار المعزى وفي هذه الحالة لا يلبث ان يخرج الأخير من التعامل لاقبال الناس على اختراجه وبهذا تطرد العملة الرديئة العملة الجديدة عملا بقانون جريشام . الا ان الواقع ينفي هذا الاحتمال اذ انه من الثابت لدينا ان الدينار الراضى اذ ذلك أكثر وزنا واشد نقاوة من الدينار المصرى وكان وزن الدينار الراضى ٤٢٥ راما بينما لم يبلغ الدينار المصرى هذا القدر كما يتضح من الجدول الذى نقله من كتاب الحطط التوفيقية الجديدة لعلى باشا مبارك (ج ٢٠ ص ٣٥)

الوزن بالجرام	السنة الهجرية
٤٢٠٩٥	٣٥٩
٤٢٠٢٠	٣٦٠
٤٢١٩٠	٣٦١
٤٢١٥١	٣٦٣
٤٢٢٢٥	٣٦٤
٣٩٨٠	٣٦٤
٤٢٠٣٠	٣٦٤
٤٢٠٥٠	٣٦٤
١	٣٦٥
٣٩٤٦٠	٣٦٥
٣٩٦٠	٣٦٥
٤٢٠٢٠	٣٦٥
٤٢٠٩٥	٣٦٥

إن تشدد بيت المال في ضرورة التعامل ودفوع الضرائب بالدينار المصرى من شأنه أن يحمل من يملك الدينار الراضى على بيعه بأقل من قيمته (١) ، ومعناه أن الحكومة تعمل على أن تسحب عملة لها قيمتها في نفوس الناس بشرائها منهم بأقل من قيمتها الحقيقية وهذا ما يعود على مالية الدولة بالربح . غير أن تفسيراً آخر له طابعه السياسى وهو أن تشدد الحكومة في هذا الأمر يرايد به إزالة كل مظهر من مظاهر السيادة العباسية وحمل الناس على استقبال عهد جديد له سياسته ونظمه وأهدافه . وهنا نقطة كنا نود لو ألقى عليها المقرئى أو سواه من المؤرخين ضوءاً كافياً . هذه هى التى تدعو إلى التساؤل عما منع الناس من التخلص من الدينار الراضية بإذابتها وتحويلها إلى حلى أو سبائك . الواقع أن كل ما يتعلق بما يسمى اليوم سوق الذهب gold market يحيط به الغموض الشديد والذى نراه في هذا الصدد أن هذا العمل الذى تساءلنا عنه لم يكن ميسوراً إذ كانت كل عمليات التجارة خاضعة للرقابة الشديدة من جانب الحكومة الفاطمية بواسطة الساسرة ومفتشى الأسواق .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل شاهدت البلاد ظاهرة جديدة لها خطرها وأهميتها تلك هى ضرب الدراهم واتخاذها وحدة للتعامل وهكذا أخذت مصر تسير على نظام المعدنين bimetallic system وأصبحت النقود الفضية عملة قانونية لم يكن بد من التعامل بها .

وقد يقال إن الغرض من ضرب هذه الدراهم أن تكون عملة مساعدة فقط ولكننا نعلم من المسبجى أن الحكومة الفاطمية أصدرت دراهم جديدة وقررت أمرها على ثمانية عشر درهماً بدينار (٢) وهذه النسبة القانونية بين الذهب والفضة والتي قررتها الحكومة تؤيدنا في اعتبارنا اتخاذ الدراهم إتباعاً لنظام المعدنين .

ويبدو أن ظهور الدراهم يرجع إلى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله (٣) . ومهما قيل

(١) Minost: Traité des monnaies, Musulmanes (Bull. Inst. d' Egypte, 1936), p. 52.

(٢) المقرئى : اغانة الأمة بكشف الغمة ص ٦٤ — ٦٥

(٣) كما يستدل من عبارة المسبجى عن الازمة النقدية . المقرئى : اغانة الأمة بكشف الغمة ص ٦٤

الكرملى : النميات ص ١٥ اذ نقل عن المقرئى (انه أيام الحاكم تزايد أمر الدراهم

(٤) المقرئى اغانة الأمة بكشف الغمة ص ٦٤ — ٦٥ . الكرملى النميات ص ٥٩

في الحاكم فلا نزاع أنه كان يسعى إلى الإصلاح في كثير من النواحي ولكن على طريقته الخاصة . ونحن لا نتردد مطلقاً في الاعتقاد أن هذا الإجراء من قبل الخليفة إنما أريد به تيسير التعامل في السلع القليلة الثمن ، بل يجوز لنا أن نرى خلال ذلك العمل ظاهرة سيبدو أثرها بعد حين فلعل الحاكم شاهد أو توقع قلة الإنتاج من الذهب إزاء الزيادة في استخدامه لأغراض مختلفة والإقبال الهائل على اختزانه فهداه تفكيره إلى اتخاذ هذه الخطوة حتى لا تفاجأ البلاد بأحداث قد تعسر مواجهتها في المستقبل .

وقد صحب استعمال العملة الفضية الجديدة أزمة نقدية اعلمها الأولى من نوعها في تاريخ مصر قبل ذلك العهد كما يتبين ذلك واضحاً من عبارة المسبحي حيث يقول: « وفي شهر ربيع الأول يعني من سنة سبعة وتسعين وثلثمائة تزايد أمر الدراهم القلطع والمزايدة فبيعت أربعة وثلاثون درهماً بدينار (١) . ونزع السعر واضطربت أمور الناس فلم تر الحكومة مناصاً من التدخل لحماية تقدها ورحمة بالناس ففرقت الدراهم وانزلت العشرين صندوقاً من بيت المال فيها دراهم جدد ففرقت في الصيارف وقرى سجل برفعها والا يتعامل بها واضطر من في يده شيء منها إلى التخلص منها في ثلاثة أيام وان يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب . وتقرر امر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهماً بدينار وقد آثرنا أن نورد عبارة المقرئ بنصها لما لها من أهمية ومنها نستدل على أن الدراهم هبطت قيمتها الشرائية . وينبغي ألا يتبادر إلى الظن أن نوعاً من التضخم قد حدث فهذا غير صحيح إذ ليس هذا الهبوط إلا ظاهرة عادية في حالة وجود معدنين لها قوة إبراء واحدة ومختلف سعرها القانوني عن سعرها الفعلي فهذه الأزمة كان سببها هبوط في سعر الدراهم أو عبارة أدق في سعر السوق بالنسبة للفضة بصفتها سلعة لا تختلف عن غيرها من السلع . وليس في المصادر العربية التي بأيدينا ما يلقى ضوءاً على سر هذا الهبوط ولما يفسر لنا تقلبات أسعار الذهب والفضة . وقد يقال إن ارتفاع أسعار السلع ربما كان سببه ندرة في مقادير هذه السلع ولكن عبارة المسبحي التي أوردناها

(١) المصدر السابق

تجعل العلاقة بينها وبين الدراهم الفضية فقط . وقد يجوز تفسير هذه الأزمة الخاصة بأحد النقدين بأن الدراهم التي سحبت من التعامل ربما كانت غير كافية النقاوة مما أدى إلى هبوط قيمتها حسب أسعار السوق . وبرغم ما قدمنا نعتقد أن الغموض سيظل محيطا بهذه الأزمة وأسبابها حتى تكشف معلومات جديدة لها قيمتها . وأخيرا فهناك تحديد سعر الدرهم بالنسبة إلى الدينار، فالحكومة الفاطمية في القرن الرابع الهجري عرفت ضرورة إيجاد علاقة أو نسبة ثابتة بين الذهب والفضة .

تخفيض العملة

ومن المسائل التي تواجه الباحث في مسائل النقد في العصور الوسطى ما كان يلجأ إليه بعض الحكام من تخفيض العملة وقد فعل بعض الخلفاء الفاطميين ذلك أحيانا بإصدار عملة يقل وزن المعدن فيها عن العيار العادي كما نتبين ذلك من الجدول التالي :-

وزن الدينار بالجرام	السنة الهجرية
١٠٠٠	٣٦٥
٣٧٦٠	٣٦٦
٣٦٥٠	٣٨٣
٣٧٨٠	٤٠٦
٠٩٠٠	٤٢٧
١٠٠٠	»
٢٩٥٠	٤٨٢

يتراوح الوزن بين ٣٩٩٠ ، ٣٨٠ ، ٥١٦ - ٥٣٠ جراما

ولم ينفرد الفاطميون بالإقدام على تخفيض العملة فقد اتخذ الحكام أحيانا كما يقول علي باشا مبارك : « غش العيار والتغيير فيه طريقا للربح فقد كان بعض الحكام لا يتحصلون على الربح إلا بإحدى طريقتين . إما أن يخفضوا قيمتها عما تستحقه ويضطرون الناس إلى التعامل بها بتلك القيمة وأما أن يدخلوا فيها الغش قليلا

بإنقاص السكينة أو العيار أو كليهما . إلا أنه رغم هذا كانت ترجع بمرور الزمن القيم إلى أصولها (١) .

التفسير لاختفاء النقر الزهبي

وبزوال الدولة الفاطمية انتهى عصر سيادة التعامل بالنقد الذهبي « وعمت بلوى المصارف بأهل مصر لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا وعندما فلم يوجدوا ولهج الناس بما عمهم من ذلك وصاروا إذا قيل دينار أحمر فكأنما ذكرت حرمة له وإن حصلت في يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له » (٢) . هذه العبارة الموجزة تنبئ عن حادتي خطير الشأن واتقلاب لم يسبق له مثيل وهذا لا يمكن أن يكون من الأمور المفاجئة ولأرجح أنه نتيجة سلسلة من العوامل جدت في العصر الفاطمي وتفاعل بعضها مع بعض فأوصل البلاد إلى مصير كهذا وإليك بعض هذه العوامل .

(١) يخيل إلينا أن النشاط الذي عم استغلال مناجم الذهب المحلية القليلة العدد أدى إلى تضائل إنتاجها بحيث عجزت عن تمويل دور الضرب في البلاد .

(٢) إن عصر الخلفاء الفاطميين عصر امتاز بأشد مظاهر الترف فكثرت إقبال الناس على اختلاف طبقاتهم على اقتناء الحلى وسائر المصوغات الذهبية كما استخدم هذا المعدن النفيس على قلة إنتاجه في أغراض مختلفة تتصل بصناعة النسيج والأسلحة والسروج والتجديد وغير ذلك . وقد يعلل هذا التهاوت على اختزان الذهب بما تعرضت له البلاد من وقت لآخر من اضطراب ويمكننا أن نعد طريقة الاختزان هذه من قبيل الاحتياط ضد أحداث المستقبل وليس هذا بدعة ففي أوقات الحروب يكثر البعض من اختزان المعادن النفيسة رغم ارتفاع أثمانها خوفا من هبوط قيمة النقد الورقي بعد انتهاء الصراع .

(٣) من الجائز أن انتشر الدراهم التي تعد من العملة الرديئة ساعد على اختفاء الذهب تدريجيا وأكبر الظن أن الكثيرين قد خيل إليهم أن اختفاء الذهب أمر

(١) علي باشا مبارك : المخطط التوفيقية الجديدة ج ٢٠ ص ٢٨ - ٤٣

(٢) السكرتلي : النبات ص ٥٩

لامناس منه وقد أورد المقرئى ما يستدل منه على اشتهاى التعامل بالنقود الفضية فى العصر الفاطمى إذ قال : « اشتهر فى كتب الأخبار أن الفضة صارت تضرب نقودا بمصر سميت بين الدراهم باسم المسودة ؛ معاملة أهل مصر والقاهرة والإسكندرية » (١) .

(٤) أضف إلى ذلك ما كان للحروب التى دارت بين الفاطميين فى أواخر دولتهم وبين الصليبيين من أثر فى قلة مقدار الذهب فى البلاد ولا ننسى أن ما دفعه شاور للملك أمورى مقابل مساعدته ضد نور الدين ساعد على إخراج بعض الذهب من البلاد .

عملة الورق :

وقد كشفت قطع زجاجية فى حفائر الفسطاط عليها أسماء الخلفاء الفاطميين وقد ظن بعض الباحثين أمثال مارسيل أنها أشبه بالعملة الورقية assignats ولكن كزانوفا أثبت أن هذه كلها من الأوزان التى كانت تستعمل فى ذلك العصر . وقال إن أغلب القطع تنتمى إلى الخلفاء الفاطميين فى عصر الرخاء بينما تقل إلى حد كبير فى العصر الفاطمى الأخير فلو كانت من أنواع العملة لكان عددها فى عصر الانحطاط أكثر منه فى عهد الرخاء (٢) .

دار الضرب :

كانت دار الضرب فى أول أمرها فى الفسطاط واستمرت بها حتى عام ٥١٦ هـ إذ أمر الوزير الأفضل بنقلها إلى القاهرة أو ببناء دار فيها لكونها مقر الخلافة (٣) . والواقع أنه لم يعثر على دنانير مضروبة فى القاهرة قبل هذا التاريخ مما يؤيد رواية المقرئى . وكانت دار الضرب من المنشآت التى عنى بها الخلفاء الفاطميون لارتباطها ارتباطا وثيقا بحياة البلاد الاقتصادية فكان يتولاها قاضى القضاة لجلالة قدرها عندهم (٤) كما كانت تضم عددا من الموظفين كل له عمل يختص به . ولم يكن

(١) نلاحظ أن الإقبال على الدراهم الجديدة انتصر فى بادى الأمر على المدن والمراكز

(٢) Etude sur les poids et les mesures arabes en verre. p. 30 etc

(٣) المقرئى : المخطوط ج ١ ص ٤٤٥

(٤) المقرئى : المخطوط ج ١ ص ٤٤٥

سك النقود حقاً للحكومة وحدها بل كان مصرحاً للأفراد بالالتجاء إلى دار الضرب بما معهم من سبائك ذهبية حيث تسك نقوداً مقابل رسوم معينة . ولم تشذ مصر في هذا عن غيرها فقد ساد نفس الشيء في أوروبا في العصور الوسطى وقد أمدنا ابن مماتي بما يؤيد هذا الرأي بالنسبة لمصر وما كان يعمل فيها فقال « وأجرة كل ألف دينار تضرب بالدار بالقاهرة ثلاثون دينار يخرج من ذلك أجرة الضرايين ثلاثة دنانير وكانت الأجرة إلى آخر عام ست وثمانين وخمسمائة أربعة وثلاثين ديناراً وربع دينار ورسم المشاركة ربع وسدس وثمان وحنة وكان دينار وثلاثي دينار والفضة يؤخذ فيها ثلثمائة درهم تضاف إلى سبعمائة من النحاس وأجرة كل ألف درهم أربعة عشر درهما ونصف يخرج من ذلك رسم المشاركة درهمان وربع (١) » أي أنهم كانوا يتقاضون رسماً قدره ٠.٣٤ / في حالة الذهب، و٠.١٥ / تقريباً في حالة الفضة وهكذا كانت دار الضرب مصدراً من المصادر التي يحصل منها بيت المال سنوياً على إيراد .

ونظراً لأن هذه الصناعة لم تكن قد ارتقت إلى حد كبير بحيث تعرض النقود للتآكل من أطرافها بسرعة وإمكان غشها لهذا نعتقد أن الناس كانوا يتجهون إلى دار الضرب للكشف على نقودهم والتأكد من درجة نقاوتها أو يلجأون إلى الصيارف حيث لديهم موازينهم وأساليبهم الفنية اللازمة لبيان مبلغ نقاوة المعدن .

وظائف دار الضرب :

وكانت دار الضرب تؤدي خدمات جليلة لاتقل شأنها عما تؤديه مصارف الإصدار اليوم فهي التي تسك المقادير اللازمة للتعامل وتنشيط التجارة ولا شك أنها كانت تزيد من إنتاجها أو تقلل منه حسب الحاجة حتى تنتظم العلاقة بين النقد المتداول والسلع المعروضة في السوق كما كانت تتدخل إذا دعت الضرورة لذلك لتثبيت أسعار النقد خوفاً من تفاقم الأزمات المالية بل كانت تحدد سعراً لكل

(١) ابن مماتي قوانين الدواوين (الناشر الدكتور ع.ع. سوريال عطية) ص ٢٣٢-٣٣٣

من التقدين المستعملين حفظا للتوازن بينهما ومنعاً لأي اضطراب قد يكون له أسوأ الأثر في النشاط الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي لمابين الإثنين من وثيق الصلة. ومن الأمثلة ما رأيناه من تدخل الدولة الفاطمية في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله وسحبها الدراهم التي هبطت قيمتها كما حددت سعر الدراهم الجديدة التي أنزلتها إلى السوق بالنسبة إلى الدينار الأمر الذي يدل على إدراك المسؤولين عن السياسة النقدية الشيء الكثير من الأصول الاقتصادية الحديثة. وفضلاً عن هذا فقد كانت دار الضرب كما أسلفنا من موارد بيت المال .

الفصل السادس عشر

الإدارة المالية

تنظيمها - ديوان المجلس - دواوين النظر والتحقق والرواتب
الأوقاف وتنظيمها - دواوين النفقات والحراجي والهلالى والثغور
والجوالى - الديوان المفرد

كان من الضرورى بعد أن استولى الفاطميون على مصر ان يستهلوا عهدهم بتنظيم الادارة المالية وضبط موارد بيت المال والتدقيق في جبايتها حتى يتوافر لديهم المال الذى يكفل بقاء دولتهم وامتداد سلطنتهم ويهيء لهم سبيل حياة الترف والثراء التى جاهدوا ان ينافسوا بلاط العباسيين في ميدانها .

وحين دخل جوهر الصقلى مصر كان على الحراج علي بن يحيى بن العرمم فاقره شهرا ثم اشرك معه رجاء بن صولاب (١) وفي عام ٣٦٣ هـ كان الحراج نصفين احدهما في يد علي بن محمد بن طباطبا وعبد الله بن عطاء الله ، والآخر تحت اشراف الحسن ابن عبد الله والحسين بن احمد الرزمارى وصاحب بيت المال (٢) ولكن لم يلبث يعقوب بن كلس أن أصبح المهيمن على شئون البلاد المالية اذ تولى الحراج وجميع وجوه الأموال والسواحل والاعشار . وأشرك معه عسلوج بن الحسن وكان ذلك في النصف الثانى من المحرم سنة ٣٦٣ هـ (٣).

(١) اتباط الخنفا بأخبار الخلفاء ص ٧٨ وجاء في كتاب « النظم الإسلامية للدكتورين حسن ابراهيم حسن وعلى ابراهيم حسن ص ٣١٥ » ويفت على الظن أن ابن صولاب هذا كان مغربيا وذلك تبعا لسنة التى جرى عليها جوهر من إسناد المناصب العالية للمتشميين من المغاربة

(٢) شرحه ص ٩٥ :

(٣) شرحه ص ٩٥ - ٩٦

وقد تشددت الحكومة في عهد ابن كلثوم وعسولج في جباية الضرائب وتحصيل ما تأخر منها وحملها الناس على التعامل بالدينار المعزى وايا قبول الدينار الراضى الا بسعر دون قيمته بكثير فنال الناس ارهاق شديد وقد علق المقرئى علي تشدد الحكومة في جميع الاموال بقوله « وهذا لم يسمع بمثله في أيام العزى » (١).

إلا أنه بجانب هذا التدقيق حرصت الحكومة على فحص الشكاوى بخصوص الجباية وعملت على حماية الأهلىن من تعسف جباة الضرائب .

ولما ولى العزى بالله الخلافة واتخذ يعقوب بن كلثوم وزيرا وأطلق يده فى تدبير الأمور نصب الأخير فى داره الدواوين « جعل ديوانا للعزىية فيه عدة كتاب وديوانا للجيش وديوانا للأموال وديوانا للخراج وديوانا للسجلات والإنشاء وديوانا للمستغلات (٢) » وبعد وفاته نقلت الدواوين إلى القصر .

هكذا عملت الحكومة الفاطمية على إنشاء إدارة مالية مركزية ولا ريب أن إنشاء هذه الدواوين كان يتفق مع استقلال البلاد ويرمى إلى تقسيم العمل وضبط حسابات الدولة من دخل وخرج . والحقيقة أن انتظام الإدارة الحكومية يرتبط أوثق الارتباط بالإدارة المالية .

وقد كان العزى شديد الرقابة على المسائل المالية ولنا نراه يقدر الرواتب للموظفين (٣) حتى لا يحدوا عن الطريق المستقيم كما حرم عليهم قبول الهدايا والرشاوى حتى لا تفسد ضمائرهم .

فقد ذكر المقرئى أن الخليفة حين ولى عليا بن عمر بن العداس الأموال فى سنة ٣٨١ هـ (٩٨٣ م) أمره أن لا يرتفق ولا يرتزق ولا يضع دينارا ولا درهما . وكانت الادارة المالية فى مصر الفاطمية تشمل عددا من الدواوين لكل منها اختصاصه

(١) شرحه ص ٩٧

(٢) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٦

(٣) النويرى : نهاية الأرب (مخطوط) ج ٢٦ ص ٤٩

المحدود ومن هذه الدواوين ديوان المجلس الذى يقول عنه ابن الطوير « وهو أصل الدواوين قديما وفيه معالم الدولة بأكملها وفيه عدة كتب ولكل واحد مجلس منفرد وعنده معين أو معينان وصاحب هذا الديوان هو المتحدث فى الاقطاعات ويلحق بديوان النظر ودفتره متضمن للطاء والظاهر من الرسوم وما ينفق فى عيد الفطر وفى فتح الخليج وأقاربه وأرباب الرواتب . وكان من وظائف هذا الديوان ضبط ما ينفق فى الدولة من المهمات ليعلم ما بين كل سنة من التفاوت (١) .

وكان للفاطميين ما يشبه الميزانية فى العصر الحديث وبعد البيان الخاص بها فى أواخر السنة ثم يعرض على الخليفة أو الوزير المسئول للموافقة أو التعديل بالحذف بالزيادة وقد شرح المقرئى نظامهم فقال « وإذا انقضى عيد النحر من كل سنة تقدم بعمل الاستيثار لتلك السنة تمام ذى الحجة منها فيجتمع كتاب ديوان الرواتب عند متوليه وتحمل العروض إليه فإذا تحررت نسخة التحرير ييضت بعد أن يستدعى من المجلس أوراق بالأرزاق الذى يقبض بغير خرج وفى الأرزاق ما هو مستقر بالوجهين فيضاف هذا المبلغ بجهاته إلى المبالغ المعلومة بديوان الرواتب وجهاتها حتى لايفوت من الاستيثار شيء من كل ما تقرر شرحه ويعلم مقداره عينا وورقا وغلة وغير ذلك فيحرر ذلك كله بأسماء المرتزقين وأولهم الوزير ومن يلوذ به وعلى ذلك إلى أن ينتهى الجميع إلى أرباب الضر فإذا تكمل استدعى له من خزانة الفرش وطاء حرير لشده وشرابة لمسكه إما خضراء أو حمراء ويعمل له صدر من الكلام اللائق بما بعده وهذا كله خارج عن الكسوات المطلقة لأربابها والرسوم المعدة فى كل سنة وما يحمل من دار الفطرة من الأصناف برسم عيد الفطر وعمما يشهد به دفتر المجلس من العطايا الخافية والرسوم .. فإذا فرغ من مسكه فى الشرابة حمل إلى صاحب

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ س ٣٩٣ — ٣٩٤ . المقرئى : الخطط ج ١

س ٣٩٧ ، ٣٩٨

وما ذكره المقرئى فى هذا الموضوع آثم وأوضح من وصف القلقشندي

ديوان النظر إن كان وإلا فلصاحب ديوان المجلس ليعرضه على الخليفة إن كان
يضحي مستبدا أو الوزير لاستقبال المحرم من السنة الآتية في أوقات معلومة فيتأخر
في العرض وربما يستوعب المحرم كله ليحيط العلم بما فيه فإذا كمل العرض أخرج
إلى الديوان وقد شطب على بعضه . . . وينقص قوم للاستكثار ويزاد قوم للاستحقاق
ويصرف قوم ويستخدم آخرون على ما تقتضيه الآراء في ذلك الوقت ثم يسلم لرب
هذا الديوان فيحمل الأمر على ما شطب وعلامة الاطلاق خروجه من العرض» (١) .
ومن هذا الوصف يلاحظ أن هذا العمل كان يتعلق بباب من أبواب المصروفات
كما يقولون الآن وكانت تقدم بيانات تفصيلية بغير ذلك من أنواع المصروفات كما
يستدل من عبارة المقرئ نفسه عن تذكرة الطراز إذ كان الحكم فيها مثل
الاستيوار (٢) .

أما ما يعبر عنه بالإيرادات فقد كانت الدواوين على اختلافها تقوم باحصائها
وترفع بها بيانا مفصلا إلى الخليفة أو الوزير كما نعرف من قول القاضي أبي الحسن
أنه وقف على مقايضة عملت لأمير الجيوش بدر الجمالي حين قدم مصر في أيام الخليفة
المستنصر بالله (٣) . وكانت الدواوين تقدر إيراداتها ثم تقدمه إلى ديوان المجلس كما
حدث حينما أمر الوزير اليازوري بعمل قدر ارتفاع الدولة (٤) . وكانت ميزانية
الإيرادات تشمل المال الخراجي والهلالى بأنواعه المختلفة فقد تضمنت المقايضة التي
عملت لبدر الجمالي عام ٤٨٣ هـ الارتفاع في الهلالى وفي الخراجى على ما يقتضيه
الديوان مما كان حاريا في الأعمال المصرية من الخراج وما يجرى معه والمضمون
والمقطع وغير ذلك بالقاهرة ومصر وضواحيها وناحيتى الشرقية والغربية من أسفل
الأرض وأعاليها وتينيس ودمياط وأعاليها والاسكندرية والبحيرة والأعمال الصعيدية
العالية والدانية ووحدات وعيذاب (٥) .

(١) الخطط (نقل عن ابن الطوير وهو ممن تولى ديوان الرواتب في العصر الفاطمى

ولهذا يمتاز ما يتحدث عنه بالدقة) ج ١ ص ٣٩٨

(٢) شرحه ج ١ ص ٣٩٩

(٣) المقرئى : الخطط ج ١ ص ١٠٠

(٤) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠

(٥) المقرئى : الخطط ج ١ ص ١٠٠

وقد كانت القاعدة المرعية عند موافقة الخليفة على الاستيثار الخاص بالرواتب والهبات وما في حكمها أن يصدر هذا الاستيثار مصحوبا بعبارة يسطرها كاتب الإنشاء وفيما يلي صورة لاحدها ترجع إلى عهد المستنصر بالله « الفقر مر المذاق والحاجة تذلل الأعناق وحراسة النعم بأوراد الأرزاق فليجروا على رسومهم في الاطلاق . ما عندكم ينفذ وما عند الله باق » (١) .

ولخص ابن الطوير اختصاص ديوان النظر بقوله « أما دواوين الأموال فان أجلها من يتولى النظر عليهم وله العزل والولاية ومن في يده عرض الأوراق في أوقات معروفة على الخليفة أو الوزير وهو يندب المترسلين لطلب الحساب والحث على طلب الأموال ومطالبة أرباب الدولة » (٢) فكأنه في الحقيقة يتولى مراقبة الإيرادات وما تجنيه منها الدواوين الأخرى وله أن يناقشها ويطلبها في حالة التأخير . ويبدو أن اختصاصات كل من ديواني النظر والمحاسن لم تكن منفصلة تماما .

ومن هذه الدواوين أيضا ديوان التحقيق وفيه يقول « وموضوعه المقابلة على الدواوين » (٣) أي أنه الهيئة التي تتولى مراجعة وتنظيم مصروفات الحكومة فهو أشبه باللجنة المالية أو ديوان المحاسبة مما يدل على سعة اختصاص هذا الديوان وعبء المهام الملقاة على عاتقه .

أما ديوان الرواتب فكان به سجلات تشمل أسماء كافة المرتزقين في الدولة من الوزراء وكبار الموظفين ومن دون هؤلاء . ويلاحظ أن رواتب المرتزقين لم تقتصر على ما يدفع لهم كل شهر بل كانت تشمل ما يطلق لهم من المواد الغذائية كالقمح والشعير وكان كتاب هذا الديوان يقيدون في دفاتره المبالغ والمقادير المقرر إطلاقها لأرباب الرواتب (٤) . ولا شك أن هذا العمل كان يتطلب الدقة التامة وكثرة المراجعة بسبب ما كانت تتعرض له قوائم أرباب الرواتب من زيادة ونقص أو حذف وما كان يتتاب هذه الأرزاق من تعديل من وقت لآخر .

(١) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٣٩٨

(٢) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤٠٠ — ٤٠١

(٣) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤١٣

(٤) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤١٢

ويقصد بالأحباس الأموال الموقوفة على جهات البر سواء لأغراض دينية أو اجتماعية كان يخصص إيرادها للاتفاق على الجوامع والمساجد والمشاهد والرباطات والخوانق والسبل وغير ذلك. وقد عمل الفاطميون على تنظيم الأوقاف فجعلوا لها إدارة موحدة تشرف على جباية إيرادها وتنظيم انفاقاتها وأطلق على هذه الإدارة « ديوان الأحباس ». وفي سنة ٣٠٣ هـ أدخل الخليفة الحاكم بأمر الله إصلاحا جديدا فأصبح هذا الديوان يتولى الاتفاق من إيراد أمواله على الجوامع والمساجد وسواها مما ليس له إيراد خاص (١) وبهذا اعتبرت الحكومة الفاطمية نفسها مسؤولة عن الأعمال الخيرية العامة .

وكانت القاعدة المتبعة قبل العصر الفاطمي تحبب المباني من الرباع والقياسر والمنازل والحمامات وما في حكمها ولم يتغير الحال عما كان عليه إلى أن ولى الخلافة الحاكم بأمر الله فنحا نحوا جديدا بإيقاف الأراضي الزراعية ومناطق بأكملها كما يتضح ذلك لنا من حبسه إيرادات أطننج وصول وطوخ وست ضياع آخر (٢) .

ويلاحظ أن المالكية هم الذين كانوا يستخدمون كلمة الأحباس كمرادف للأوقاف وهم كذلك يخالفون أصحاب المذاهب السنية الأخرى في جواز تحويل أموال الأراضي المؤجرة إلى أوقاف طوال مدة الإيجار وكان القضاء في العصر الفاطمي لا يحكمون إلا وفق عقائد المذهب المالكي دون غيره من المذاهب السنية . ويقول بوليك انه يرجح أن ظهور الأحباس كنوع معين من الأراضي حدث في عصر الفاطميين (٣) . ومما يؤيد انتشار عادة تحبب الضياع أى الأراضي الزراعية ما فعله بدر الجمالى من هذا القبيل (٤) .

(١) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٢١٥

(٢) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٢١٥ وقال المؤلف نفسه (وأما الاراضى فلم يكن سلف الأمة من الصحابة والتابعين يتعرضون لها وإنما حدث ذلك بعد عصرهم حتى أن أحمد بن طولون لما بنى الجامع والمدريستين وحبس على ذلك الأحباس الكثيرة لم يكن فيها سوى الرباع ونحوها بمصر شرحه ج ٢ مائتى ٢٩٤ - ٢٩٥ ص ٣) Poliak: Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon, p. 33.

(٤) حبس هذا الوزير عدة نواح بالبرين الشرق والغربى عرفت باسم الحبس الجيوشى على عقبه (ابن مائى « قوانين الدواوين » لناشره الدكتور ع . س . عطيه

ص ٣٣٦ — ٣٣٩) المقرئى : الخطط ج ١ ص ١١٥

وتعزو بعض المصادر بإنشاء ديوان الأحباس إلى غير الفاطميين (١) ولكن عبارات المقرئى التى أوردها فى مواضع متعددة تجعل هذا الديوان من منشآت الدولة الفاطمية وإصلاحاتها المالية وهو يقول بصريح العبارة إنه فى أيام الخلفاء الفاطميين « صار قاضى القضاة يتولى أمر الأحباس من الرباع واليه أمر الجوامع والمشاهد وصار للأحباس ديوان مفرد » (٢).

وقد وصف ابن الطور العمل فى هذا الديوان بقوله « ولا يخدم فيه الا أعيان كتاب المسلمين من الشهود المعدلين بحكم انها معاملة دينية وفيها عدة مدبرين يتوبون عن ارباب هذه الخدم فى ايجاب ارزاقهم من ديوان الرواتب وينجزون لهم الخروج باطلاق ارزاقهم ولا يوجد لاحد من هؤلاء مخرج الا بعد حضور التعريف من جهة مشارف الجوامع والمساجد باستمرار خدمة ذلك الشهر جميعه ومن تأخر تعريفه تأخر الايجاب له وان تمادى ذلك استبدل أو توفر ما باسمه لمصلحة أخرى خلا جوارى المشاهد فانها لا توفر لكنها تنقل من مقصر الى ملازم (٣). وكان هناك موظف مهمته الاشراف على الجوامع والمساجد وما اليها يطوف بها على الدوام لمعرفة ما محتاج اليه من صيانة واثاث كالقناديل والشمع والحصر ويتقدم هذا الموظف بطلب المال اللازم لذلك كما كان هو الذى يعطى الاذن بالصرف للمستحقين فى المساجد وغيرها من الأئمة والقراء والمؤذنين والخدم وغيرهم .

(١) ذكر الكندى « أول قاضى وضع يده على الاحباس توبة قال « ما أرى مرجع هذه الصدقات الا الى الفقراء والمساكين فأرى أن أضع يدي عليها حفظا لها من النواء والنوارث فلم يمت توبة حتى جعل الاحباس ديوانا عظيما (كتاب الولاية وكتاب القضاة ص ٣٤٦ وكان فى ذلك سنة ١١٨ هـ (شرحه) وقد ولى توبة قضاء مصر ومات سنة ١٣٠ هـ بعد أن ظل على قضائها أربعة سنين وشهرا (شرحه ص ٣٤٧) وفى رواية أخرى أن محمد بن أبى الليث الحسوارزى قاضى مصر سنة ٣٠٥ هـ (شرحه ص ٤٤٩) شاهد الاحباس بنفسه ودونها بخطه وقضى فى كثير منها (شرحه ص ٤٥٠) . أما الجبىرى فيعزو إنشاء ديوان الاحباس الى صلاح الدين

الأبوينى (بحجاب الآثار ج ٤ ص ٩٣)

(٢) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٢٩٥

(٣) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٢٩٥

وكان تنظيم الأوقاف عملاً سديداً من جانب الحكومة الفاطمية فهو من جهة ضمن عدم التلاعب في أموالها وكفل بقاء الجهات المرصودة لها هذه الأموال في حالة الصلاحية الدائمة لاداء ما خصصت له من غرض . ومن جهة أخرى كان الفائض بعد الاتفاق عليها يعتبر من موارد الدولة المالية .

وكان الناس في تلك العصور يكثرون من وقف المباني والأراضي الزراعية بدافع ديني أو بحركتهم عامل الخير . إلا ان البعض كان يلجأ الى هذا العمل حتى يضمن عدم مصادرة الإيراد الناتج من هذه الأموال اذا تعرضوا لسلطة الحكومة . ولكي يهبثوا لأبنائهم وعقبائهم مورد إيراد ثابت كانوا يجعلونهم من المتفعين بالأوقاف كما فعل بدر الجلمى حين حبس على ذريته (١) كثير من الجهات (٢) .

وقد ذكر النويري « تولى الجرجرائي الوزارة وولاه الحاكم بأمر الله ديوان النفقات سنة ست واربعمائة » (٣) وذكر المقرئ اسم هذا الديوان في مناسبات عدة ويظهر أنه غير ديوان الرواتب . ولم يوضح لنا النويري والقلقشندى والمقرئ اختصاص هذا الديوان وهذا يحتمل امرين فهو إما هيئة كانت تتولى تقدير نفقات الحكومة وإما إدارة اختصت بالإشراف على نفقات القصور الفاطمية وإيرادات املاك الخلفاء الخاصة .

وقد كان لدى الفاطميين ديوانان عرفا باسم ديوانا الخراجي والهلالى ، ويخصان بتقدير وجباية الضرائب العقارية وكثير من الضرائب غير المباشرة التي كانت تدعى في ذلك العهد المكوس . وكان علي هذين الديوانين «حوالات أكثر المرتزقين» (٤)

أما ديوان الثغور فكان يعنى بجباية الإيرادات وخاصة الرسوم الجركية في الموانئ المختلفة « الاسكندرية ودمياط ونستروه والبرلس والفرما » (٥) . ويجب أن نضيف

(١) المقرئ : ج ٢ ص ٢٩٥

(٢) شرحه ج ١ ص ١١٠

(٣) نهاية الأرب (مخطوط) ج ٢٦ ص ٦٤

(٤) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٩٦

(٥) شرحه ج ٣ ص ٤٩٥

إلى ما ذكره الفلقشندي موانى تئيس وعيناب واسوان وكذلك القازم اذ كانت تصل المتاجر الى هذه الثغور حيث تؤخذ عليها الرسوم المقررة . ويلاحظ أنه كان هناك مشارف لكل من هذه الثغور وهو مسئول امام الديوان الرئيسى .

وكذلك اختص فى ذلك العهد ديوان الجوالى بحماية الضرائب المفروضة على اهل الذمة من النصارى واليهود وسبب التسمية أن الجزية اصبحت فى ذلك العهد تدعى الجوالى (١) . ولقد كان هذا الديوان فى العصر الفاطمى مصلحة صغيرة بسبب ضآلة عدد اهل الذمة بالنسبة الى مجموع سكان البلاد .

ولم يقتصر الفاطميون على انشاء ادارات مختلفة للإيرادات والمصروفات بل خلقوا هيئتين تختص احدهما بشئون الوجه القبلى والأخرى (٢) بشئون الصعيد وذلك تسهيلا للعمل وبسبب اختلاف طرق جباية الخراج . ولهذا تذكر المصادر العربية التى نشرها Mann اسم ابى المنين وزير متولى ديوان الدلتا (٣) وبالطبع كان هناك مشارفون للاقسام الادارية المختلفة .

وقد روى المقرئى أنه لما سخط الحاكم بأمر الله على الحسن بن جوهر وأهله ضم أملاكهم إلى الديوان المفرد وهو ديوان « أحدثه الحاكم يتعلق بما يقبض من أموال من يسخط (٤) عليه ومن يقبض ماله من المقتولين وغيرهم » (٥) وإلى هذا الديوان كانت « تحمل الموارث » (٦) ويقصد بها الموارث الحشرية وهى مال من يموت

(١) مفردها جالية ولعل هذه التسمية معناها أهل الذمة ممن أجلاهم عمر بن الخطاب من بلاد العرب .

(٢) الفلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٩٥

(٣) The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 212.

(٤) الخطط ج ٢ ص ٢٨٢

(٥) الخطط ج ٢ ص ٢٨٧

(٦) الفلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٦٦

وليس له وارث خاص بقرابة أو نسكاح أو ولاء أو الباقى بعد الغرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق جميع المال ولا غاصب له (١). ولا شك أن كثرة مصادر أموال كبار رجال الدولة وقتل الكثيرين منهم وفناء عدد كبير من الناس في الاوثة والمجاعات - كل هذه العوامل دفعت الحاكم الى ايجاد هذا الديوان . ولم يستحدثه الخليفة واعتقد أنه كان موجودا قبل عهده بدليل قول المقرئى عن الحاكم « وجدديوان يقال له الديوان المفرد برسم من يقبض ماله من المقتولين وغيرهم » (٢)

ديوان الاقطاع

قال عنه القلقشندى انه كان مختصا عندهم بما هو مقطع للاجناد وليس للبشائر فيه تنزيل جندى عبرة . وكان عمل هذا الديوان ينحصر في اثبات الاقطاعات وعبرتها وما على المقطعين من دفعه من الأموال الى بيت المال إذ لم يتبع الفاطميين سياسة منح الاقطاعات للاجناد مقابل الرواتب فهذا نظام أدخله الأيوبيون بعد تسلطهم على البلاد .

ديوان العماير

وفضلا عن اختصاص هذا الديوان بصناعة السفن الحربية والتجارية كان له إيرادات خاصة للانفاق على رؤساء المراكب ورجالها ويتولى دفعها اليهم وإذا لم تف هذه الإيرادات خابر بيت المال فيما كان يحتاج إليه من المبالغ (٣) .

(١) القلقشندى صبح الأعشى ج ٣ ص ١٤٤ وكان نظام الوراثية عند الفاطميين يختلف عنه عند أهل السنة فقد جاء في الخطط للمقرئى ج ٢ ص ٣٤٠ ما نصه «أسر جوهر في المواريث بالرد على ذوى الأرحام وأن لا يرث مسع البنت أخ ولا أخت ولا عم ولا جد ولا ابن أخ ولا ابن عم ولا يرث مع الولد الذكر أو الأنثى الا الزوج أو الزوجة والأبوان والجدة ولا يرث مسع الأم الا من يرث مسع الولد

(٢) المقرئى : ج ٢ ص ٢٨٢

(٣) المقرئى ج ٣ ص ٩٦

الفصل السابع عشر

نظام الجباية

قبالات الاراضى (الالتزام)

اتبع الفاطميون في جباية الضرائب المقررة على الأراضى الزراعية نظام الالتزام وهو نظام تتبعه الحكومات المتأخرة لتضمن الحصول على أموالها . ولم يستحدثه الفاطميون إذ كان موجودا في مصر منذ الفتح العربى . وخلاصة هذا النظام أن يتعهد شخص بجباية الضرائب في قرية أو عدة قرى أو كور ويتم هذا العمل بطريق المزايدة . وقد شرح المقرئى هذا النظام فقال « ان متولى خراج مصر كان يجلس في جامع عمرو بن العاص من القسطنطية في الوقت الذى تنهى فيه قبالة الأراضى وقد اجتمع الناس من القرى والمدن فيقوم رجل ينادى على البلاد صفقات صفقات وكتاب الخراج بين يدي متولى الخراج يكتبون ما انتهى إليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس وكانت البلاد يتقبلها متقبليها بالأربع سنين لاجل الظمأ والاستبحار وغير ذلك فاذا انقضى هذا الأمر خرج كل من كان تقبل أرضا وضعتها إلى ناحية فيتولى زراعتها واصلاح جسورها وسائر وجوه أعمالها بنفسه وأهله ومن يتدب لذلك ويحصل ما عليه من الخراج في إبانته على أقساط ويحسب له من مبلغ قبالة وضمانه لتلك الأراضى ما ينفقه على عمارة جسورها وسد ترعها وحفر خلجها بضراية مقدرة في ديوان الخراج (١) .

وكان المترادون من مختلف طبقات الشعب واستمر الحال كذلك زمنا فلما حدثت الأزمة الكبرى في عهد الخليفة المستنصر بالله قضت على ما كان للكثيرين من الملاك والفلاحين من ثروات واسحب كثيرون منهم من هذه العمالية المالية ولهذا بدأ الأجناد والأمراء وغيرهم من كبار الموظفين أصحاب الرواتب الثابتة يظفون على غيرهم في الالتزام بمساحات واسعة من الأراضى ، كما أن الوزير المأمون بن البطائحي أطلال المدة من أربع سنين الى ثلاثين سنة . وبهذا حدث انقلاب في نظام الالتزام من حيث نوع المترادين ومدة الالتزام . وقد أوضحنا من قبل كيف كان هذا العمل

(١) الخطط ج ١ ص ٨٢

تمهيدا لنظام الاقطاعات العسكرية في عهد الايوبيين .

وكانت سنة الزراعة عبارة عن السنة الشمسية القبطية وتبدأ من توت . أماجاية الضرائب فكان بحساب السنة القمرية العربية ولهذا كان لا بد من اسقاط سنة بعد مضي ٣٣ سنة قمرية لأن ٣٢ سنة شمسية تعادل ٣٣ سنة قمرية تقريبا ، وهذه المعادلة الرياضية التي لم يكن أحد يكسب أو يخسر منها شيئا كانت تدعى تحويل السنة . وفي هذا قال المقرئ « فاذا مضي من الزمان ثلاثون سنة حولوا السنة ورا كوا البلاد كلها وعدلوها تعديلا جديدا » . (١)

الضرائب :

لم يقف الفاطميون عند اتباع نظام الالتزام بشأن الضرائب العقارية بل إنهم طبقوه على كافة أنواع الإيرادات كما نعلم من أقوال المؤرخين المختلفين . ففي النصف من شعبان سنة ٣٦٣ ضمن الأقباس محمد بن القاضي بن الظاهر محمد بن أحمد بليون ونصف درهم (٢) . وكان النطرون مضمونا الى آخر عام ٥٨٥ هـ بمبلغ محدود (٣) . وكان يتقدم البعض لضمان مدينة ما كما نستدل على ذلك مما ذكره أبو صالح الارمني عن المعلم زوين أنه كان ضامن القاهرة في عهد الخليفة الحافظ (٤) . وقال الكاتب نفسه في موضع آخر إنه حينما توجه ابن قنبر واتباعه ناحية قلوب حتم عليه الضامن أن يدفع الجزية مرة ثانية وحرص عليه الوالي (٥) . وفي أيام الخليفة المعز لدين الله ضمن علي بن عمر بن العباس كورة بوسير (٦) .

وفضلا عن هذا كانوا يضمنون أموال الدولة كلها ويبدو أن الخليفة العزيز كان أول من سن هذه السياسة إذ لم يستوزر أحدا بعد موت يعقوب بن كلس بل ضمن أموال الدولة بجماعة من المستخدمين . (٧) وقد أوضح ابن منجب الصيرفي

(١) الخطط ج ١ ص ٨٢

(٢) للمقرئ : الخطط ج ٢ ص ٢٩٥

(٣) شرحه ج ١ ص ١١٠

(٤) Churches and Monasteries of Egypt, p. 126.

(٥) Ibid, p. 55.

(٦) للمقرئ : الخطط ج ٢ ص ٣١

(٧) النويري : نهاية الارب « مخطوط » ج ٢٦ ص ٤٩

هذا العمل وأورد تفاصيل كثيرة حيث قال انه بعد موت الوزير يعقوب بن كلس « ضمن أبو الحسن مال الدولة والنفقات (ويقصد الإيرادات والمصروفات) وبعد انقضاء السنة حوسب على دخلها وخرجها فوجد أنه فسخ ضياعا معقودة وحلها وولى عليها فأتضع المال . . . حوسب والواقع أنه ما انفق ولا اختزن ولكن خانه الضمان والأمصار . (١) وقد اعتقل وظل في الاعتقال خمسة وسبعين يوما ورد الخليفة تدير الأموال الى أبي الفضل جعفر بن الفرات سنة ٣٨٢ هـ ثم صرفه في شعبان وتولاها جماعة منهم موسى بن شهلول وعيسى بن نسطوروس ويحيى وإسحق بن المنسي ثم ردت المحاسبية في الأموال الى فضل بن صالح الوزير بمشاركة القاضي محمد بن النعمان سنة ٣٨٣ هـ وأمر الخليفة العزيز بالله العال بالامتثال لما يأمر به أبو الفضل جعفر ثم ضمن الكتاب المقدم ذكرهم في شعبان منها القيام بوجود الأموال فالزم ابن الفرات ما أتضع من المال فيما حله وعقده وزال اسمه (٢) وفي ١٣ شعبان سنة ٤٠٥ هـ صار الحسن وعبد الرحمن ابنا سعد واسطيين وضمنا أموال الدولة واجراءها على رسومها وتوفير ٣٠٠٠٠٠ دينار تحمل الى بيت المال كل سنة (٣) .

وقد ذكر ابن معاني أن تولية أحد الدواوين كانت ثلاثة أوجه : بالامان أو ببذل أو بضمان وفي الحالة الأخيرة إذا تأخر من مال الضمان شيء لزم الضامن القيام به فان بقي له في ذمة المعاملين مال كان للسلطان أن يقبل الحوالة عليهم بعد اعترافهم أو لا يقبل وله أن يطالبه بما في ذمته ويعود هو أى متولى الدويوان بالضمان بالطلب على من كان الباقي عنده (٤) . ويلاحظ أن هذا النظام لم يكن مأمون العواقب فكثيراً ما تعرض الضامن للحبس ومصادرة أمواله وأملاكه وأحيانا تعرض للقتل .

مسألة الالتزام :

هذا النظام وان أراح الحكومة من مشاكل الجباية الى حد ما فان مساوئه كانت أعظم من ان تبرقاه وذلك للأسباب التي سنوردها .

(١) الاشارة إلى من قال الوزارة ص ٢٤

(٢) شرحه ص ٢٥ — ٢٦

(٣) شرحه ص ٣٤ مثال يقتضيه ويطلبه في (٢)

(٤) نواين الدواوين « مخطوط » ص ١٢٩ — ١٣٠

نعتقد أن هذه المزايدات بين المتقبلين كانت صورية أكثر منها حقيقية وانها
أقتصرت في أيدي نفر معروفين من أعيان البلاد والأمراء والأجناد ولهذا فمن المحقق
ان المبلغ الذي كان يدفعه هؤلاء القوم أقل بكثير من الضرائب التي يجبوونها .
وليس من ريب أن المتقبلين والضمناء كانوا يرهقون الفلاحين وغيرهم من دافعي
الضرائب حتى يحصل لهم الربح الأكبر من هذا العمل فلو أن الحكومة الفاطمية
اتبعت نظاما يقوم على أساس جعل العلاقة مباشرة بينها وبين دافعي الضرائب لزادت
ايراداتها ولاراحت هؤلاء القوم من عنت المتقبلين وعسف الضمناء . وكان
ضمناء أموال الدولة من الوزراء ومن في حكمهم يستغلون مناصبهم وينتهزون الفرصة
لاشباع مطامعهم والحصول على الثراء العاجل والا فمن الصعب أن تصور هذه
الثروات الطائلة التي جمعوها . فقد قدر المؤرخون ثروة الوزير يعقوب بن كلس
من أملاك وضياع وقياسر ورباع وورق وأوان ذهبية وفضية وثياب وفرش وجوهر
وعنبر بأربعة ملايين دينار (١) . ولما قبض عليه العزيز واعتقله مدة شهرين حمل
من داره ... ١٠٠ دينار (٢) ولما قبض هذا الخليفة نفسه على عيسى بن
نسطوروس تشفعت له ست الملك فأعاده الى عمله بعد أن حمل الى خزانة الدولة
... ٢٠٠ دينار (٣) . ونحن وان كنا نرتاب كثيرا في دقة الأرقام التي ذكرها
المؤرخون عن ثروات الوزراء والضمناء فان الارتياب لا ينفي الحقيقة التي أشرنا
إليها وهي أنهم كانوا يستغلون اشرافهم على المسائل المسالية فيقتنوا الأموال والأملاك
ولا يحب إذا رأينا الخلفاء يصادرون أموال الكثيرين من رجال الدولة ممن كانوا
يتولون دواوين الأموال إما بالأمانة واما بالضمان .

وكانت الحكومة الفاطمية وخاصة في الأوقات التي تصاب الايرادات فيها بعجز
لا تحترم عقود الضمان وكثيرا ما تعرض الضامن لأن يلغى ضمانه إذا تقدم غيره
متعهدا بدفع مبلغ أكبر . ويظهر أن رجال الحكومة كانوا يستفيدون من هذا
العمل بما يقدم إليهم من الهدايا والرشاوى وإلا فأى حكومة تقدم على عمل كهذا

(١) المفريزي : الخطط ج ٢ ص ٧

(٢) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٦٤

(٣) التويري : نهاية الأرب « مخطوط » ج ٢٦ ص ٤٦

وتنكث بعهودها وتحط من كرامتها إلا إذا كان فساد الدم قد استولى على أولى الأمر فيها . ويبدو أن هذا الداء كان قد استفحل فأمر الوزير المأمون البطاحي في خلافة الأمر بالله بوضع حد لهذه السياسة الفاسدة وحرم انتزاع الضمان من يد صاحبه ما دام مراعيًا لشروطه ولما تنته المدة المبينة في عقده بعد . وقد أصدر الوزير المذكور منشورًا له أهميته إذ يلقى ضوءًا كبيرًا على فساد الإدارة المالية في العهد الفاطمي الثاني وهو عصر الضعف والانحلال . وقد جاء في المنشور ما يلي « ولما اتعنى إلى حضرتنا ما يعتمد في الدواوين ويقتصده جماعة من المتصرفين والمستخدمين من تضمين الأبواب والرابع والبساتين والحمامات والقياسر والمسالك وغير ذلك من الضمانات للراغبين فيها ممن تستمر معاملته ولا تنكر طريقته فما هو إلا أن يحضر من يزيد عليه في ضمانه حتى قد تقضى عليه حكم الضمان وقبض ما يبذل من الزيادة كائنًا من كان وقبضت يد الضامن الأول عن التصرف ومكن الضامن الثاني من التصرف من غير رعاية للعقد على الضامن الأول ولا تحرز في فسخه الذي لا يبيحه الشرع ولا يتأول أنكرنا من ذلك على معتمد به وذمنا من قصدنا عليه ومرتكبه إذ كان للحق مجانبًا وعن مذهب الصواب ذاهبًا وعرضنا ذلك بالمواقف المقدسة المظهرة ضاعف الله أنوارها وأعلى أهدا منارها واستخرجنا الأوامر المطاعة في كتب هذا المنشور إلى سائر الأعمال بأنه أي أحد من الناس ضمن ضمانًا من باب أو ربيع أو بستان أو ناحية أو كفر وكان لأقساط ضمانه مؤديًا ولما يلزمه من ذلك مبدئًا وللحق متبعا فإن ضمانه باق في يده لا تقبل زيادة عليه مدة ضمانه على العقد المعتود عملا بالواجب والنظام المحمود . . . إلى أن تقضى مدة الضمان ويزول حكمها ويذهب وضعها ورسمها حملا على قضية الواجب وستتها . . . فأما من ضمن ضمانًا ولم يتم بما يجب عليه فيه وأصر على الموافقة والمغالطة التي لا يعتمد عليها إلا كل ذمير الطباع سفية فذلك الذي فسخ حكم ضمانه بنقضه الشروط المشروطة عليه وحكمه حكم من إذا زيد عليه في ضمانه نقل عنه وأخرج من يده لأنه الذي بدأ بالفسخ وأوجد السبيل إليه (١) » .

والحق إن المأمون كان من الوزراء المصلحين الذين حاولوا تطهير الإدارة المالية من المساويء، ولكن لم يمس وقت طويل بعد موته حتى عادت الحال إلى ما كانت عليه إن لم تكن قد ساءت، فقد فرض الوزير الصالح طلائع بن رزبك الأموال على من يعينهم من الأمراء والوظفين، وجعل ولاية الأعمال ساعة ذات سعر محدود، وهؤلاء الدولة كانوا يتبعون نفس السياسة مع مرؤوسهم حتى يحصلوا على ما دفعوه على الأقل وبذلك سرى الفساد إلى الإدارة الحكومية بأكملها. إلا أن خطر هذا الأمر كان أشد وأعظم أثراً في المسائل المالية، إذ أصبح الإرهاق والإخلاس والقوضى في جباية الأموال وإفراقها حلقة مفرغة لا رابط لها. ونعلم من المقرئزي أنه كان يتأخر من مبلغ الخراج في كل سنة، وفي جهات الضمان والتمقيلين مال يقال له البواقى (١)، وكانت الحكومة تشدد في طلبه مرة كما فعل يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن في خلافة المعز لدين الله (٢)، وكانت تنزل عنه مرة أخرى ويظهر أن سداد جانب من الضرائب كان أمراً عادياً مألوفاً، وكان تهاون الإدارة المالية عاملاً من عوامل تراكم هذه البواقى، وقد نزلت الحكومة الفاطمية إلى سنة ٥١٥ هـ في وزارة المأمون البطائحي عن مبالغ طائلة (٣) قدرت بنحو ٢٧٦٧٠٠ ر ٢٧٢٠ ديناراً، ٦٧٠٠ درهم و ٢٣١٠ ر ٨١٠ ر ٣ أردبا فضلاً عن المحاصيل والسلع الأخرى، وكان يظهر أن ضخامة هذه البواقى إحدى نتائج الأزمة الاقتصادية العنيفة (٤٥٧ - ٤٦٤ هـ) في خلافة المستنصر بالله.

قلنا إن تأخير جانب من مقدار الخراج كان أمراً مألوفاً، وبطبيعة الأمر كانوا يضطرون إلى ذلك في الأوقات التي لا يصل النيل فيها إلى حصد الوفاء، ولكننا لا نظن أن هذا كان السبب الوحيد بل لا بد أنه كان لرجال الحكومة دخل في هذا العمل إما بالتسامح مع بعض الملتزمين أو بعدم التدقيق في حصر المساحة المزروعة ولا بد أنهم كانوا يقومون بذلك ابتغاء مغنم يحصلون عليه. ولما

(١) للمقرئزي: الخطط ج ١ ص ٨٢

(٢) المقرئزي: أتعاض الحنفا بأخبار الخلفاء ص ٩٧ - ٩٨

(٣) المقرئزي الخطط ج ١ ص ٨٣ - ٨٤

كانت أهم الوظائف المالية وأكثرها في أيدي الكتاب من الأقباط واليهود فيبدو أنهم كانوا يتخذونها وسيلة لجمع الأموال واقتناء الثروات .

والحقيقة كان الأقباط على وجه الخصوص يحتكرون الوظائف المالية في الدواوين المختلفة وساعدتهم على ذلك مهارتهم في الحساب وروح التسامح الديني التي امتاز بها العصر الفاطمي وفي هذا يقول ابن الحاج .

لبن النصرى واليهود فانهم بلغوا بمكرهمو بنا الآملا
خرجوا أطباء وحسابا لكي يتقسموا الأرواح والأموال(١)
ويدل على المركز الذي وصل إليه أهل النمة في هذا العهد ما قاله الشاعر
المعاصر الرضى :

يهود هذا الزمان قد بلغوا غاية آمالهم وقد ملكوا
العز فيهم والمال عندهم ومنهم المستشار والملك(٢)
ويظهر أن عداة المسلمين لأفراد هاتين الطائفتين كان ناشئا عن اعتبارات
مالية . وتقص الروايات العبرية أنه في أثناء تشييع جنازة أحد زعماء اليهود ويدعى
شماريا في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله تعرض غوغاء المسلمين للشيعيين ورجوهم
بالأحجار فشكا اليهود إلى الحكومة . ويقول Mann ناشر هذه الوثائق تعليقا على
هذا الحادث ، ويبدو أن التهم الموجهة إلى اليهود كانت متعلقة بأعمال الاختلاس
في الضرائب(٣) ، وقد ذكرنا من قبل كيف حمل عيسى بن نسطوروس ٣٠٠.٠٠٠

(١) المدخل ج ٤ ص ١١٥ وهذا يوضح نظرة المسلمين الى هذا الاحتكار للوظائف
في مختلف العصور

(٢) أورد الدكتور حسن ابراهيم حسن هذين البيتين في كتابه « الفاطميون في
مصر » ص ٢١١ وقال في حاشيته رقم ٣ من نفس الصحيفة إن الشاعر المذكور
يحتمل أن يكون الرضى بن البواب

The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 39. (٣)

دنيار إلى بيت المال بعد أن قبض عليه الخليفة العزيز بالله . ومن المؤكد أنه حصل على مثل هذه المبالغ بطرق لا تمت إلى الأمانة والنزاهة بصلة ، وقد وصفه وستنفلد في هذه العبارة « وكان عيسى بن نسطوروس قاصي القلب مرايياً ، وخص نفسه بكل عمل يدر عليه المكاسب وحبى أهل ملته وعينهم في الوظائف الهامة بعد أن عزل السكرتاريين وجباة الضرائب من المسلمين . أما منشة بن إبراهيم الفزاز فاتبع السياسة ذاتها في بلاد الشام بالنسبة إلى أهل ملته - أي اليهود - وذلك بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم وملء الوظائف بهم» (١) ولهذا لما أعيد عيسى بن نسطوروس إلى منصبه « شرط عليه استخدام المسلمين » (٢) .

Ibid, pp. 19-20

(١)

(٢) التويرى : نهاية الارب « مخطوط » ج ٢٦ ص ٤٩

الفصل الثامن عشر الإيرادات والمصروفات

١ - الخراج

كانت كلمة الخراج في بداية العصر الإسلامي في مصر تتضمن معنى الضريبتين العقارية والشخصية ، إلا أن الأقباط وهم أهل البلاد الأصليون أخذوا يدخلون في الإسلام ، إما عن إيمان وإما دفعا لضرر أو كسبا لمغرم . وكثر مجيء القبائل العربية ونزولهم ريف مصر واستيطانهم به واتخاذهم الزرع معاشا فتضائل مقدار الضريبة الشخصية أى الجزية وأصبح معنى الخراج مقصوراً على الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية بوجه خاص ، وقد عرفه المقرئى بأنه ما كان يؤخذ مساهمة من الأراضي المزروعة حبوباً وعبناً وفاكهة ونخلأ أو من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج وظرف الريف(١) ، ويتضح نوع هذه الهدايا مما سمحت به الحكومة عام ٥١٥ هـ إذ شمل البيان العناب وورق الصباغ والأغنام والبسر والجريد والرمان والشهد والعسل النحل ، والحلايا وعسل القصب ، والأبقار والدواب ، والسمن والجبن والصوف والشعر(٢) .

واعتقد أن ما كان يؤخذ من الفلاحين كان ضرائب مقررة عليهم تضاف كغيرها من الرسوم إلى ضرائب الأقطان . وكان الخراج يدفع غللة في بلاد الصعيد وعيناً في الأغلب بالوجه البحرى . ويدل على ذلك ما سمحت به الحكومة سنة ٥١٥ هـ . وكانت جباية الخراج تتم على أقساط حسب المحاصيل وموعد إدراكها ، وتبدأ منذ الشهر الرابع من السنة الشمسية أى شهر كيهك ، فيستخرج العمال ثلث الخراج(٣) وهو القسط الأول ، وقد ذكر المقرئى أنهم كانوا في شهر برمهاث

(١) الخطط ، ج ١ ص ١٠٣

(٢) الخطط ج ١ ص ٨٣ - ٨٤

(٣) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٨٦

يطلبون الناس بالربع الثاني والثمن من الحراج ، وكان في هذا الشهر إدراك الفول
والعدس وقلع الكتان وفي برمودة يطلبونهم بإغلاق نصف الحراج من سجلاتهم
وينتهون من استخراج النصف ، وفي أبيب تستم ثلاثة أرباع الحراج ، وفي مسرى
أى الشهر الأخير من السنة الشمسية يعلق القلاحون خراج أراضى زراعتهم (١) .
وقد أمدنا ابن مهاتى ببيانات وافية عن الضرائب المقررة على مختلف المحاصيل
والحيوانات ، ويرعم أن المؤلف يصف لنا الحالة في عصر السلطان صلاح الدين
الأيوبي إلا أننا نلاحظ أنه يشير في حالة القمح مثلاً إلى أن قطعة الفدان كانت
ثلاثة أرباب إلى ختام عام ٥٦٧ هـ ، ثم خفضت ، مما يثبت أن ما كان في عصر الأيوبيين
لم تتغير صفته عما كان في أيام الفاطميين ، وفيما يلي البيان الذى أورده (٢) .

اسم المحصول	الصربية على الفدان بالأرداب	بالدينانير
القمح والشعير إلى آخر سنة ٥٦٧ هـ	٣	
الفول	٢ - ٣	
الحمص والجلبان والعدس	٢ر٥	
الكتان		٣
		١٣ في دلاص
		٥ « الصعيد
		١
القرط		٢
البصل		٢
الثوم		٢
الترمس		١ر٢٥
السيكون والكرأويا والسليج		١ر٢٥
البطيخ الأصفر والأخضر		٢-١

(١) المقرئى : المخطوط ج ١ ص ٢٧٢
 (٢) قوانين الدواوين «مخطوط» ص ١٠١ - ١٠٩ المقرئى : المخطوط ١ ص ١٠٢
 القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٥٢ - ٤٥٣
 المقرئى : المخطوط ج ١ ص ٢٧٣

٣	اللوييا
١	السمسم
١	القطن
٥	القصب (إن كان رأسا)
٥٠٢	القصب (إن كان خلفه)
٤	القلقاس
٣	الباذنجان
٣	النيلة والقصب الفارس
١	الفجبل
٢	الحس
٢	الكرب
٢	البصل
١	اللفت
٥	الكروم
٧	الأشجار

ومن الجدول السالف المذكور يمكن الوصول إلى النتائج الآتية :

أولا - اختلفت الضرائب حسب المحاصيل ولعل هذا راجع إلى تفاوت نوع التربة وخصبها والريح الذي يدره القيدان الواحد منها.

ثانيا - كانت الضريبة على الحبوب تقدر بالأرداب وفيما عدا ذلك بالتقد وفي الحالة الأخيرة يدفع الفلاح الحراج نقدا أو غلة وإذا ما دفعه بجانب من المحصول لم يكن ذلك في صالحه لأن الحكومة هي التي كانت تقدر أثمان المحاصيل وفضلا عن هذا كان في هذه الطريقة مجال للنقض إذ أن للمساكين والكتاب وغيرهم من يتولون تقدير الأثمان وتسلم الحراج كانوا في الغالب من السكتبة الأقباط وهؤلاء كان بعضهم يقدر وزن ما يأخذ بخلاف ما يسلم ويستفيد من الفرق بين التقديرين . والواقع أن هذه كانت سياستهم ولهذا حقد عليهم الشعب وكرههم ولم يدع فرصة تمر دون أن يتنزهها ليظهر عاطفة العدا نحوهم ونعتقد أن التعصب الديني لم يكن السبب الأول في هذا بل السبب الحقيقي أبعد من ذلك لأنه يتصل بحياة الناس المادية وبمس جيوبهم كما يقولون .

ثالثا - أما النسبة المثوية للضرائب العقارية فيمكن تقديرها من دراسة الجدول التالي (١) :-

مقدار الضريبة	غلة الفدان	إسم المحصول
٣ أرداد	٢ - ٢٠ أربا	القمح والشعير
» ٢٥	» ١٠ - ٤	الحمص
٢ دينار	١٠ - ٢٠ دينار	الثوم
» ١٢٥	٢٠ أربا	الترمس
» ١	٤ - ٦ دنانير	اللفت

فإذا قدرنا متوسط إنتاج الفدان من ٨-١٠ أرداد كانت الضريبة حوالي ٠.٣٠/ وفي حالة الحمص تتراوح بين ٠.٢٥/ و ٠.٦٢٥/ وإن كانت النسبة الأخيرة بعيدة في نظرنا عن الصحة نظرا لارتفاعها الكبير وفي حالة اللفت بين ٠.٢٥/ و ٠.١٧/ ومن هذا نستخلص أن متوسط الضريبة العقارية على الفدان لم يقل عن ٠.٢٠/ من ثمن المحصول.

أما الضرائب على الماشية والأغنام والنحل فكانت كالتالي (٢) . -

الضريبة بالدينار

الغالب من ٣ - ٤

الجاموس

ومنه ما يتحصل في كل سنة ٥ دنانير وهذا هو النادر

مقدار ما يتحصل عن الرأس الراتب ديناران

أبقار الخيس

١

الأغنام الكباش والنعجة

ثلثين

الثنى والثنية

نصف

العبورة

(١) ابن ممتا: قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١٠١ - ١٠٩

(٢) شرحه ص ١٦٤ - ١٦٥

الشعاري
مقدار ما يتحصل منها عن كل ١٠٠ رأس من
تاجها وعن ألبانها وشعورها من ٣٠ دينار
إلى ما حولها
النحل
كل ١٠٠ خلية ١٠ أرطال بالمصرى وغالب
ما يحصل منها في السنة من ٥ - ٦ قناطير وعشرون
رطلا من الشمع

تقديمات الخراج في العصر الفاطمي

وقد اختلفت مبالغ الخراج من وقت لآخر كما يتضح من البيان التالي (١).

خ- لاقفة المعز لدين الله

ملاحظات	المبلغ مقدرًا بالدينار	السنة
ومن الغريب أن يكون هذا الرقم خاصاً بالسنة الأولى من الفتح ونعتقد أن ما جاءه جوهر الصقلي فعلا دون هذا المبلغ بكثير لأن الاضطراب الذي يسود البلاد عند الغزو لا بد أن يؤدي إلى نقص الإيرادات. أضف إلى هذا أنه حين فتح جوهر الصقلي مصر كان الناس يشكون من القحط والوباء بسبب نقص النيل والقوضى التي طغت على البلاد بعد موت كافور الأحمدي . وقد استمرت الأزمة مدة طويلة لا تقل عن سنتين لم ينته الوباء بعد ولهذا فليس من المعقول أن يزيد الخراج . وهذا تقدير الجغرافي ابن حوقل وعلل	٣٢٠٠٠٠٠٠	٣٥٨
	٣٤٠٠٠٠٠٠	٣٥٩
	(٢) ٧٠٠٠٠٠٠	

(١) الخطط ١٠ ص ٨٢ - ٨٣

(٢) المسالك والممالك ص ١٠٧

السنة المبلغ مقدرا بالدينار ملاحظات

هذا إلى التشديد في الجباية حتى أنه استخرج في اليوم الواحد نيف وخمسون ألف دينار. وهذا المثل الذي ذكره المقرئى يجب أن يؤخذ بمنتهى التحفظ على أنه يمثل تدقيق الحكومة في جباية الأموال لا أنه يعتبر متوسط الاستخراج اليومي إذا لو صح هذا لبلغ الإيراد اليومي رقما هائلا لم يبلغه في عهد من العهود .

ولنا ملاحظات أخرى على مبلغ الأربعة ملايين التي جبتها الحكومة فالمصادر التي بأيدينا تذكر أن إشراف يعقوب بن كلس على المسائل المالية وما تلا ذلك من التشديد في الاستخراج كان في عام ٣٦٣ هـ وعلى ذلك نعتقد أن المبلغ المذكور هو مقدار الجباية في هذه السنة لا في السنة التي قبلها . أضف إلى هذا أن المبلغ المشار إليه لا يمثل الإيرادات نفسها بل يشمل المتأخرات من السنوات السابقة كما تدل على ذلك عبارات المؤرخين فقد قال المقرئى في هذا الصدد إن يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن طالبا الناس بالبواقي وتشددا في هذا .

وأخيرا هناك ملاحظة جديدة بالاثبات ذلك أن الرجلين أيضا أن يقبلوا إلا دينارا معزيا ولما كان الدينار الراضى هو الذى في أيدي الناس فانهم كانوا يدفعون الخراج به

ملاحظات	المبلغ مقدرا بالدينار	السنة
<p>ولكن الحكومة أخذته منهم بثلاثة أرباع قيمته وفي هذا غبن عليهم وربح للحكومة. وقف الحراج على هذا الرقم أى لم ينقص عنه ومن المؤكد أنه كان يزيد عليه فى أيام العزيز بسبب تشديد الحكومة فى تحصيل الضرائب ولا تنسى أن عهد الخليفة العزيز بالله امتاز بالهدوء والسكينة ولم تتعرض البلاد فيه لأزمات اقتصادية عنيفة بسبب نقص النيل أو زيادته ولهذا فمن المحقق أن الحكومة كانت تجبى هذه المبالغ دون كبير عناء ودون أن يصيب الناس أى إرهاق.</p>	٣٠٠٠٠٠٠ ر (١)	
<p>وهو يمثل حالة الإيرادات فى خلافة الحاكم بأمر الله وهذا رقم معقول إذا ذكرنا شدة حكومته ومهابتها فى نفوس الناس. وينبغى ألا يفوتنا أن الحاكم سامح الناس بكثير من المكوس المفروضة عليهم ولهذا فالضرائب العقارية تمثل أكبر نسبة فى هذا المبلغ وذلك أثناء وزارة اليازوى .</p>	٣٤٠٠٠٠٠٠ ر	
<p>ونعلم أن اليازورى كان من خير وزراء الشطر الأول من خلافة المستنصر بالله وأنه كان شديد الحرص على زيادة أموال الحكومة إلا أن الرقم المذكور ضئيل جدا ولهذا نرجح مع اليقين أن المليون دينار</p>	١٠٠٠٠٠٠٠ ر	

السنة	المبلغ المقدر بالدينار	ملاحظات
٤٦٢	٦٠٠٠٠٠٠	عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات. أثناء الأزمة الكبرى وهذا طبيعي ولما كانت سنة ٤٦٢ هـ هي التي اشتدت فيها الأزمة لهذا نعتقد أن ال ٦٠٠٠٠٠٠ دينار هي مقدار الخراج في هذه السنة برغم عدم إشارة المصدر الذي اعتمدنا عليه إليها .
٤٦٦	٢٨٠٠٠٠٠٠	ونستبعد صحة الرقم لأن الأزمة الكبرى دامت من عام ٤٥٧ هـ إلى عام ٤٦٤ هـ ولهذا لم يمض على خلاص البلاد منها إلا عامان أما آثارها فظلت زمنا ولذلك لم تتفق البلاد منها بعد .
٤٨٧	٣١٠٠٠٠٠٠	في وزارة بدر الجمالي ولنا أن ثقي بصحة المبلغ فقد انتضت ٢٣ سنة على انتهاء الشدة العظمى واستطاع بدر الجمالي أن ينشر الأمن ويعيد الثقة إلى النفوس فأقبل الفلاحون على الزراعة . وقد ذكر أبو صالح الأرميني رقا آخره هو ٣٥٣ ر ١٦١ ر ٣ دينار قال إنه يمثل حالة الإيراد في أيام ابن الكمال القاضي .
	٥٠٠٠٠٠٠٠ (١)	ومتحصل الأهراء مليون أردب وهذا في وزارة الأفضل بن أمير الجيوش ويلاحظ أن هذا المبلغ يشمل المكوس كذلك . وقد أوضحنا في الباب الذي عقدناه عن التجارة أن التجارة الخارجية لمصر

(١) ابن ميسر : أخبار مصر ص ٥٩

أخذت تنشط كثيرا وخاصة في القرن
السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)
ولهذا نرى أن الضرائب الجمركية والرسوم
الأخرى على التجارة كانت عنصرا هاما من
عناصر الإيراد الحكومي (١) .

١٢٠٠.٠٠٠

عينا خالصا بعد المؤن والكاف
وذلك منذ مقتل الأفضل حتى عام ٥٤٠ هـ .
ويظهر أن الحالة المالية كانت حسنة وخاصة
في أيام الوزير المأمون البطائحي حتى أنه
سامح الناس بما عليهم من المتأخرات .
وزادت في أيامه نفقات كثيرة خاصة
بالكسوات والطرارز والحفلات . وقد يقال
إن تسامح الحكومة قد يكون راجعا إلى
عجز الناس عن الدفع وهو اعتراض معقول
ولكننا نعتقد أن أغلب ما سمحت به
الحكومة عبارة عن البواقى منذ أيام
الأزمة الكبرى وقد تضخمت هذه البواقى
فكان من المستحيل عمليا جبايتها، كما أن في
إلغائها ترفيها عن الناس وتشجيعا لهم
واجتذابا لقلوبهم الأمر الذي كان الوزير
المأمون حريصا على نيله .

انحطت الجباية وذلك نتيجة للاضطراب

بعد ٥٤٠ هـ

(١) ينبغي ألا ننسى أثر حفر خليج أبو النجا في اصلاح مساحة واسعة من الأراضي
في شرق الدلتا الاسم الذي أدى بطبيعة الحال الى زيادة الضرائب العقارية التي جبتها الحكومة

(٢) المقرئى : الخطط ج ١ ص ١٠٠

والفنون التي امتاز بها العهد الفاطمي الأخير.

وأغلب المبالغ التي أوردناها تعد مقياسا للسنوات التي تمتعت فيها البلاد بالرخاء وعظمت سلطة الحكومة المركزية كما كان الحال في خلافة المعز والعزیز والحاكم وفي وزارات اليازوري وبدر الجمالي والأفضل والمأمون . وما يبدل على وفرة الأموال ماجدده وأنشأ العزیز من المباني مثل قصر الذهب وجامع القرافة والغوارة وبستان الفردوس وقصور عين شمس (١) ، وما عمله بدر الجمالي من بناء سور القاهرة وما شيد من المناظر والجوامع في أيامه وأيام الأفضل والمأمون . ومن الأدلة كذلك على كثرة إيرادات الحكومة ما كان للفاطميين من جيش كبير وأسطول ضخم وما كانوا يدفعونه من رواتب عالية لكبار الموظفين . وأخير احياة الترف الشديد التي تجلت في حفلاتهم في الأعياد الدينية والقومية والتي تشهد بها تلك النفائس التي لا تحصى ويصعب علي العقل الأخذ بها مما أخرج من خزائن القصور أثناء الشدة العظمى وقد وصفها الكتاب المعاصرون كمؤلف كتاب الدخائر وابن ميسر وأبو شامة والمؤرخون المتأخرون أمثال القلقشندي والمقرزي .

٢ - الجوالي

وهي الجزية التي كان أهل النمة من اليهود والنصارى يدفعونها سنويا إلى بيت المال ، وكانت تجمع في المدن من المشتغلين بالتجارة أو الصناعة وغيرهم . أما في الريف فكانت تدخل في الحراج أي الضريبة العقارية المفروضة على الأراضي . وكانت الجزية في أيام ابن مماني أي في عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي على ثلاث طبقات حسب ثروة الأفراد وهي ٤ دنانير ، وديناران وأقلها دينار واحد وثلاث وربع وحبطين . وكان يضاف إلى كل جزية درهمان وربع عن رسم المشد والمستخدمين (٢) ، وبلغ إيراد الجوالي عام ٥٨٧ هـ ١٣٠٠ ر. ١٣٠٠ دينار (٣) ، وهذا بعد انتهاء الدولة الفاطمية بسنوات قلائل ولهذا فالمبلغ السالف الذكر يصح اعتباره

(٢) النويزي : نهاية الأرب « مخطوط » ج ٢٦ ص ٤٤٩٢

(٢) قوانين الدواوين « مخطوط » ص ١٤١

(٣) المقرزي : الخطط ج ١ ص ١٠٨

مقياساً لما كان عليه الحال في العصر الفاطمي .

ونعتقد أن الفاطميين وإن أبدوا تسامحاً مع المسيحيين واليهود إلا أنهم كانوا يحرصون كل الحرص على تحصيل هذه الضرائب منهم ، فقد ذكرت المصادر العبرية بصدد الكلام عن اقتداء بعض الأسرى ما نصه ، « وجاءت سفينة من بيزنطة وعليها أسرى كثيرون ، فطلب أهل الإسكندرية المساعدة من أفرام لعجزهم عن تدبير النفقات إذ الأوقات صعبة والضرائب ثقيلة » (١) ، وهذه العبارة توضح بجلاء أن التسامح الذي تمتع به أهل الذمة لم يتعد حرية العمل والنشاط الاقتصادي وممارسة الشعائر الدينية ، أما المسائل المالية فلا علاقة لها به .

٣ - المكوس

وهي الضرائب التي فرضها الولاة في العصور المختلفة خارجاً عن العشر والزكاة وجزية أهل الذمة والحراج بمعناه الدقيق أي ضريبة الأراضي الزراعية . وكان فقهاء المسلمين والمؤرخون لا ينظرون إلى هذه الضرائب بعين الرضا لأنها في نظرهم ضرائب غير قانونية تتنافى مع الشرع ، وكانوا يطلقون على هذه الضرائب وأغلبها من النوع الغير مباشر اسم المال الهلالي ، وقد عرفه المقرئ بأن « ما يستأدى مشاهرة كأجر الأملك المسقفة من الآدر والحوانيت والحمامات والأفران والطواحين وعداد الغنم والجهة الهوائية المضمونة والمحاولة » . وعن بعض الكتاب أحكار البيوت وريع البساتين التي يستخرج أجرها مشاهرة ومصايد السمك ومعاصر الشيرج والزيت في المال الهلالي . وكان في أبواب الهلالي جهات تسمى المعاملات وهي الزكاة والموارث والثغور والمتجر والشب والنظرون والحبس الجيوشى ودار الضرب ودار العيار ، والجاموس وأبقار الحيس والأغنام والغروس والبساتين والأحكار والرباع والمراب وما يستأدى من أهل الذمة غير الجوالى وساحل السنط والحراج والقرظ ومقدر الجسور وموظف الاتبان ومقرر البريد ومقرر البسط وعشر العرق وغير ذلك (٢) .

(١) Jacob Mann: The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 91.

(٢) الخطط ج ١ ص ١٠٧

ويعتبر المسلمون ابن المدبر أول من فرض هذه الضرائب غير الشرعية ، فبدأ بالنظرون والسكلاء والمسايد بعد أن كان استغلالها مباحا لجميع الناس . وكانت هذه الضرائب تدعى في أيامه المرافق أو المعاون وبلغت قيمتها مائة ألف دينار في السنة . فلما تولى أحمد بن طولون أمر بإلغائها في جميع أنحاء الدولة (١) .

وذكر المقرئزي أنها أعيدت في أواخر أيام الدولة الفاطمية بسبب نقص الخراج (٢) وقال أبو شامة عن هذه الدولة إنها وضعت المكوس على الناس (٣) . إلا أن الواقع يخالف هذه الأقوال سواء بالنسبة لابن المدبر أو للفاطميين إذ تدل دراسة تاريخ مصر قبل الفتح العربي على أن البيزنطيين كانوا يفرضون الكثير من الضرائب غير المباشرة (٤) .

وقد ذكر يحيى بن سعيد أن عيسى بن نسطوروس رسم أيام نظره رسوما جائرة وأحدث مكوسا زائدة على ما جرى الرسم بأخذه فحذف ابن عمار جميع ذلك ورد الأمور إلى ما كانت عليه (٥) . أضف إلى هذا أن المقرئزي نفسه قال إن الحاكم بأمر الله أسقط رسوما بالساحل على أثر توليه الخلافة (٦) وبعبارة أدق بعد أن تخلص من سيطرة برجوان وجعل مقاليد الأمور في يده . وقد أمر هذا الخليفة نفسه بإبطال عدد آخر من المكوس في سنوات ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤ هـ (٧) وهذا بالطبع خلاف المكوس التي سبق لعيسى بن نسطوروس فرضها وألغها ابن عمار . ولما قتل الحاكم قبضت ست الملك علي جميع الاقطاعات التي أقطعها وأعدت المكوس إلى ما كانت عليه قبل تسامحه بها (٨) . وهذه كلها شواهد ناطقة بوجود هذه الضرائب قبل خلافة الحاكم وأن الفاطميين بعد استيلائهم على مصر أبقوا

(١) الخطط ج ١ ص ١٠٣ — ١٠٤

(٢) شرحه ج ٥ ص ١١٤

(٣) كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ج ١ ص ٢٠١

(٤) الدكتور حسن ابراهيم حسن : تاريخ الاسلام السياسي ج ١ ص ٢٩٩

(٥) التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٠٨

(٦) المقرئزي : الخطط ج ٢ ص ٢٨٥

(٧) شرحه ج ٢ ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨

(٨) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٢٣٧

علي ما وجدوه منها ولم يحاولوا إلغائها لأنها من موارد بيت المال الهامة .
أما قول المقرئزي أنها أعيدت في أواخر الدولة الفاطمية فينبغي أن يفهم على معنى
آخر وهو أنها زيدت في العصر الفاطمي الأخير من حيث نوعها ومقدارها وعددها .
ذكرنا ما فعله الحاكم من إبطال المكوس أكثر من مرة فمأذا كان النافع
له على سلوك هذا المسلك ؟ من الجائز أن نزعة التصوف التي امتاز بها صاحب أعجب
وأغمض شخصية في حكام مصر هي التي جعلته يميل إلى العودة إلى أصول الشرع ،
فيكتفي بجباية الضرائب الشرعية وحدها ولكن يعترض علي هذا أن نزعة التصوف
لم تظهر عليه إلا بعد سنوات وعلى ذلك فالتوفيق يمكن عدم الأخذ بعبارة المقرئزي
وهي أن الخليفة أسقط مكوسا كانت بالساحل أثر توليه على ظاهرها ، وإنما على
أنها تشعل ما ألعاه في خلافته . ومن المحتمل أن هذا الإلغاء كان عملا سياسياً يراد
به اجتذاب قلوب الناس ، وفي هذا قال يحيى بن معبد إن الحاكم أخذ يختلط بالعامية
ويعمل على اكتساب تأييدهم بعد إدعائه الألوهية فأمر بأسقاط بعض المكوس (١) .
ولكننا نعلم أنه ألقى الكثير من الرسوم قبل هذه المرحلة الحاسمة في حياته .
وهناك تعليق آخر ينحصر في رغبة الخليفة في تخفيف الأعباء عن الصناعة والتجارة
مما كان كفيلاً أن يؤدي إلى نشاطهما من جهة وإلى انخفاض أسعار السلع من جهة
أخرى . فإن صح هذا الظن كان الحاكم سابقاً لأوانه في الأخذ ببعض مظاهر
الحرية الاقتصادية . ولكننا لا نرجح نسبة هذه الآراء الحديثة إليه إذحدثنا السلامي
انه أعادها عام ٤٠٩ هـ (٢) إلا أن من المحقق إن ما ألعاه كان قليلاً بدليل أن ست
الملك فرضت من جديد ما سامح به الحاكم من الرسوم .

وفي العصر الفاطمي كثرت الضرائب غير المباشرة وزيد بعضها نظراً لاتضاع
الخراج بسبب الضعف الذي اعتري الدولة والمنازعات بين كبار الموظفين والوزراء .
فلما تولى صلاح الدين الأيوبي الأمر أصدر أوامره بإلغاء عدد كبير من المكوس
في القاهرة ومصر قدر المتحصل منها بمائة ألف دينار (٣) ، أما ابن إياس فيجعل

(١) التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٢٢٢

(٢) مختصر التواريخ « مخطوط » في حوادث عام ٤٠٩ هـ

(٣) أبو شامة : كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ج ١ ص ١٧٤ . المقرئزي

الخطط ج ١ ص ١٠٤

هذا الرقم يشمل غير هاتين المدينتين ويقول : أمر صلاح الدين باستقاط المكوس جميعها التي حدثت في أيام الدولة الفاطمية ، وكان قدر ما أبطله من المكوس في كل سنة ما ينوف عن مائة ألف دينار (١) . وهنا يبدو التضارب بين الروايات وبخاصة من حيث تقدير المبلغ فابن إياس جعله مائة ألف دينار ونعلم من غيره أن ما أبطله أحمد بن طولون كان مبلغه مائة ألف دينار أيضا ، وفي الوقت ذاته يعترف المقرئى بزيادة الرسوم في العصر الفاطمى كما أن الرحالة الاندلسى ابن جبير الذى زار مصر بعد سقوط الفاطميين بقليل تكلم على شناعة المكوس في عهدهم بشيء كثير من المرارة المصحوبة بالفرح لما عمله صلاح الدين الأيوبي ، وهذا يدل على أن المكوس كان مقدارها ١٠٠.٠٠٠ دينار . ولعل رواية أبى شامة - وهو معاصر للفاطميين تقريبا - أقرب إلى الحقيقة ، إذ قال عن أبى على « وأبطل صلاح الدين من المكوس والمظالم بديوان صناعة مصر مائة ألف دينار ، وما يستخرج بالاعمال القبلية والبحرية مائة ألف دينار (٢) .

وينبغى ألا يفوتنا ملاحظة أقوال المؤرخين عن صلاح الدين الأيوبي فهم يذكرون أنه ألغى الرسوم كلها وهذا ما يجب أخذه بتحفظ لانه في الوقت نفسه كان أول من جبي الزكاة من التجار والحجاج حتى شكوا من ذلك ابن جبير مر الشكوى ، كما ينبغى ألا نجد كثيرا فنظن بالفاطميين أسوأ الظنون . حقيقة كانت المكوس في أيامهم كثيرة ولكن في نفس الوقت كان النشاط الصناعى والتجارى كبيرا أما الحملة عليهم من أبى شامة والذهبي والنويرى وغيرهم فرجعها الخلاف الذهبى ولهذا لم يدع الكتاب السنيون فرصة للتشنيع عليهم إلا اتهموها .

٥ - رسوم الصناعة والتجارة

وبمراجعة ما ألغاه صلاح الدين الأيوبي (٣) نجده يشمل رسوما على المرافق

التالية

- (١) بدائع الزهور ج ١ ص ٦٨
- (٢) كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ج ١ ص ١٧٤
- (٣) فيما يلى بيان بهذه المكوس نقلا عن الخطط للمقرئى ج ١ ص ١٠٤-١٠٥
مكس البهار وعاملته ٣٦٤ ر ٣٣ دينار مكس البضائع والقوافل ٩٣٥٠ دينار
منفلت الصناعة عن البز الوارد اليها ٥١٩٣ الصادر عن البضاعة بمصر ٦٦٦٦ =

١ — الصادر والوارد من البضائع المختلفة سواء أكانت من الغلات الزراعية

= الأسواق المختلفة كأسواق الغنم والدواب والسمك والرقيق ونظن أن المقصود بهذا السمره ٣٠٠ الفندق بالمنية عن مكس البضائع ٨٥٦ رسوم دار القند ٣١٠٨

رسم الخشب الطويل والملح ٦٧٦ رسوم الفلت المنسوبة الى بليس والبورى ١٠٠
رسوم التفتيش بالبضاعة من البهار وغيره ٢١٧ ختمه ارمنت عن الوارد اليها ٦٧
فندق القطن ٢٠٠٠

سوق الغنم بالقاهرة ومصر والسمره وعبور الاغنام بالجيزة ٣٣١١ عبور الاغنام
والكتان والابقار بالقنطرة ١٢٠٠

واجب ما يرد من الكتان الحطب الى الصناعة ٢٠٠ رسوم واجب الغلات كالحبوب
الواردة الى الصناعة والمقس والمنية والجسر والتبانيين ومفالت جزيرة الذهب
وطويه ومنية السرح ٦٠٠٠ مكس ما يرد الى الصناعة من الاغنام ٣٦ الاغنام

البيتونية ١٢ المرصه والسرسناوى والجيزه ومكس الاغنام ١٩٠
منفالت القيوم عما يرد من الكتان من القبلة ومن البضائع الواردة من القيوم
وغيره ٤١٦٠

مكس الورق المحلوب الى الصناعة ورسم التفتيش ٢٠٠

الخفية بساحل الغلة والاقوات والرسائل ٧٦٨

فلت العريف بالبضاعة الصادرة ٢٠٠ دار التفاح والرطب بمصر والعرصة ١٧٠٠
رسم ابن الميحيى ٢٠٠ بالقاهرة

مشاركة الجيزارين ٢٤٠ واراد المين ١٠٠٠

منفالت الصعيد ١٦١ واجب الحلى الوارد من الوجه البحرى ١٠٢٠

مكس الصوف ٢٠٠ خاتم الشرب والديبق ١٥٠٠

دكة السمسار ٣٥٠ نصف الموردة بساحل المكس ١٤

الحلفاء الواردة من القبلة ١٢٥ فلت التعريف بالصناعة وحمله البهار ٢١٦

رسوم الصفا والحراء ورسوم الوتدوا والشرقية والطعم بدار التفاح ومنفالت

دار الكتان ٦٠ القبلة بالتبانيين والجسر ٣٥

حماية الغلات بدار المقس ودار الحلفاء الواردة على الجسر ومعديه

الجين ١٤٠ المقياس ١٠٠

خمس البرنية بالجيزة ٢٠ تل التعريف بالبضاعة ٢٨

منفالت الغلات بمعديه جزيرة الذهب ١٠ رسوم الحمام بساحل الغلة ٥٣٤

واجب الحناء الوارد فى البحر ٨٠٠ واجب الحلفاء والقضاب ٦٣

مكس ما يرد من البضائع الى المنية ١٨٤ مساحة شطانوف البرانية ٢٠٠

والمنتجات الصناعية أم السلع الاجنبية وأمثلة هذه البضائع الكتان والحبوب والقطن والبهار .

(٢) رسوم تفرض على البائعين مقابل استخدام الأما كن المخصصة لهذا الغرض

(٣) أعمال البيع والشراء

(٤) المتاجر والمصانع والمخازن والتفتيش على المصانع وكانوا يفرضون رسوما على

الآلات نفسها في محال الغزل والنسيج .

١٩	رسوم شمة الجعلي بالشارع وسوق وردان	٥٠	سوق السكرين
١٢٠	معدية الجسر بالجيزة	١٠٠	واجب الفحم الوارد الى القاهرة
١٩	السمة بدار الديباغ	٤٠	سمة البقرى
٥٠٠	دكان الدهن ومصرة السرج والغل بالقاهرة	٣١٢	سمرة الخبس الجيوثى
٣٥٠	بيوت الغزل والمسطبة	٤٠٥	الحل الحامض وما معه
١٢٠٠	سوق السمك بالقاهرة ومصر	٣٠٠	رسوم الدلالة
٣٠٠	سمرة الكتان	١٠٠٠	ذبايح الأبقار
٢٣٢	مربعة الغسل	٤٠٠	رسوم حماية الصناعيين
٣٦٠	خاتم الشمع بالقاهرة	٣٠٠	معادى جزيرة الذهب وغيرها
٧٠٠	زريبة الذبيحة	٨٠٠	مكس دكة الديباغ
٢٤٠	معمل الطبرى	٥٠٠	سوق الرقيق
١٠	ذبايح الضأن بالجيزة ورسوم ساحل السنط	٨٦٤	سوق منبويه
٢٠٠	تنور الشوف	٥	شخ السمك
١٢٠	خاتم الحلي	١٣٥	نصف الرطل من بطائخ السكر
٢٥٠	سوق الجمال	٤٠٠	سوق الدواب بالقاهرة ومصر
٣٦	واجب طاقات	٣٠	قبان الحناء
٤٠	أنسولة القصار	٣٣	منفك الخام بالقشاشين
٣٠	بيوت الفروج	٣٦	أعوان المراكب المنشاة والخضر
٣٣٤	رسم الضيغ والحريز	٤	الشعر والطارات
٨٤	معمل الموز	١٤٠	وزن الطفل
		٢٣٦	الفاخوريات بالقاهرة ومصر

(٥) رسوم السفن بساحل النيل .

(٦) حراسة الغلات وغيرها من السلع مما كان يصل إلى شاطئه النيل .

(٧) المسالخ والذبح وكذلك الأماكن التي تحفظ فيها الحيوانات المعدة للذبح .

(٨) السمسة عن عمليات البيع والشراء إذ كان المفروض أن كثيرا من

هذه العمليات لا بد أن تتم على أيدي سمسار معترف به من قبل الحكومة .

(٩) المعديات من وإلى مصر من الجهات المجاورة .

(١٠) استعمال الميزان المسمى بالقبان .

وهكذا فرض الفاطميون الرسوم على الصناعة والتجارة والمواصلات . ولاشك

أن هذه الضرائب غير المباشرة لم تكن في صالح الاقتصاد الأهلي ولا في صالح المستهلكين

إذ تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وأسعار السلع تبعا لذلك ، كما كانت عقبة في

سبيل نشاط التجارة الداخلية وقد ذكر المقرئزي أن ما اسقط صلاح الدين وسامح

به لعدة سنين آخرها سنة ٥٦٤ هـ مبلغه يزيد على نيف ومليون دينار ومليون

أردب (١) ومعنى هذا أن هذه المكوس كانت عامة بالقطر المصري كله يدفعها

الشعب إما غلة وإما عينا .

وكانت الرسوم على الصناعة ثقيلة كما قال المقدسي في كلامه على تئيس وضرب

لذلك مثلا أنهم كانوا يأخذون الضرائب على النسيج بمعدل دينارين على الزرق وعند

خروج المنسوجات من المدينة (٢) . ولا بد أنه كانت هناك رسوم أخرى غير ما الغاه

صلاح الدين الأيوبي فقد ذكر النويري أن الحاكم بأمر الله سامح بمكس الفقاع

وكان مبلغه في الشهر الواحد ٧٠٠ دينار (٣) أي ٨٤٠٠ ديناراً في السنة فكان

صناعة الخمر لم تعف من الرسوم . ويلاحظ أن الضرائب على الصناعات كانت تشمل

المواد الأولية وأما كمن الصناعة والآلات المستعملة والصناع والمنسوجات نفسها ونقلها

وخروجها من البلدة ودخولها إليها . وقامت التجارة من رسوم على المتاجر والبيع

(١) الخطط ج ١ ص ١٠٥

(٢) أحسن التقاسيم ص ٢١٣

(٣) النويري : نهاية الارب « مخطوط » ج ٣٦ ص ٦١

والشراء واستخدام الأسواق والوزن والسمسرة والتفتيش على المحال التجارية ونقل البضائع وغير ذلك .

وكانت هذه الرسوم تدفع الى بيت المال في القاهرة أما في الأرياف فاعتقد أنها كانت تدفع الى السلطات المحلية للمساعدة على القيام بنفقات الإدارة . وفضلا عن هذه المكوس كانوا يفرضون غيرها على مرافق أخرى متنوعة .

الرسوم الجمركية :

وكانت تؤخذ على البضائع الأجنبية وكان ما يدفعه تجار الروم يتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ و ٣٥٪ من قيمة السلعة أما الضرائب على الصادرات نفسها فأقل من هذا وكذلك كان تجار المسلمين يدفعون نسبة أقل . وكانت الأماكن التي تجب فيها الرسوم الجمركية دياط وتيس ورشيد وعيذاب وأسوان والاسكندرية ، وكذلك مدينة مصر بشأن البضائع الواردة برام من بلاد الشام والحجاز والمغرب . ومن أماكن الجباية أسيوط إذ منها تبدأ القوافل في الغالب الى بلاد السودان . وذكر المقدسي أيضا الفرما والقلمز والأولى خاصة بمراكب بلاد الشام وقدر الجغرافي المذكور الضريبة في بلاد القلمز بدرهم على كل حمل (١) ولا بد أن تحول التجارة الشرقية إلى عيذاب وموانئ النيل الأوسط قتل من أهمية القلمز ومن ،بلغ الرسوم التي كانت تجب منها .

وكانت أهم مراكز الجباية في الحقيقة الاسكندرية لأنها باب مصر الشمالي ، ثم عيذاب التي تصل اليها البضائع من بلاد العرب والحبشة وساحل افريقية الشرق وآسيا الوسطى والشرقية . وقد بلغ المتحصل من ثغر الاسكندرية عام ٥٨٧ هـ أي بعد انتهاء الدولة الفاطمية بسنوات قلائل ٢٨٨٦١٣ دينار (٢) ولم تكن أسوان لتقل شأنها عن غيرها لأنها ثغر النوبة ونهاية أهم طريق للقوافل والبضائع الواردة من عيذاب وقد بلغ إيراد الرسوم الجمركية فيها سنة ٥٨٥ هـ ٢٥٠٠٠٠ دينار (٣) ويمكن اعتبار

(١) أحسن التقاسيم ص ٢١٣

(٢) المقرئزي : الخطط ج ١ ص ١٠٩

(٣) « ج ١ ص ١٩٨

هذه الأرقام تمثل الحالة في أواخر العصر الفاطمي حين اتسع نطاق التجارة . بل ربما كان المتحصل من الرسوم الجمركية في أيام الفاطميين أكثر من هذا نظرا لحياة الترف التي امتاز بها هذا العصر مما استدعى الاكثار من استيراد السلع الشرقية .

وينسب الكتاب المسلمون الى ابن المدبر فرض الرسوم على المراعى بعد أن كانت مباحة لجميع طوائف الناس وأنشأ لذلك ادارة خاصة حظرت علي الناس ابتياع المراعى أو استخدامها الا باذن الديوان (١) وكانت المصايد تدعى في أيام ابن المدبر خراج مضارب الاوتاد ومغارس الشباك وكان لديه مشد وشهود وكتب يرسلهم الى مختلف البرك والبحيرات وأما كمن الصيد مثل خليج الاسكندرية وبحيرتها وبحيرة نستراوة وثمر اسوان (٢). ويمكن أن نضيف الى ذلك بحيرة المنزلة وبطيعة الامركانت الحكومة المركزية في القاهرة ومصر والسلطات المحلية في الأقاليم تتناول رسوما على صيد الاسماك من النيل وبيعها في الاسواق .

٦ - الارباح الناتجة من الاطنطار والانجار

ذكرنا من باب التجارة كيف احتكرت الحكومة الفاطمية كثيراً من السلع كما كانت تتاجر لحسابها في بعض ما تستورده من الخارج ، وقد كان هذا العمل مصدر إيراد طيب للحكومة ، ومن ذلك أنها احتكرت استخراج معدن الشب وبيعه فكان يسلم المستخرج منه إلى الديوان ، وبلغ المحصول السنوي من هذه المادة ١٢ر٠٠٠ قنطاراً ، وكانت تباعه لتجار الروم بسعر يتراوح بين أربعة وستة دنائير للقنطار وتخص السوق المحلية بمبلغ ضئيل هو ٨٠ قنطاراً تباع بسعر أعلى (٣) ، فإذا

(١) المقرئى : الخطط- ج ١ ص ١٠٧

(٢) شرحه ج ١ ص ١٠٧

(٣) كانت الحكومة تنفق ثلاثين درهما على استخراج القنطار أى ما يقرب من دينارين فكان صافي الربح لا يقل عن أربعين ألف دينار في السنة (ابن ممانى - قوانين الدواوين) « طبعة الدكتور ع.س. عطيه » ص ٣٢٨ - ٣٢٩ -

المقرئى ج ١ ص ١٠٩

قدرنا متوسط ثمن بيع القنطار خمسة دنانير كان الإيراد السنوي حوالى ٦٠ر٠٠٠ دينار أما نفقات الاستخراج فلم تكن كبيرة فى ذلك الوقت نظرا لانخفاض مستوى الأجور . ومن المواد التى أدخلها ابن المدير فى الديوان النظرون ، وكان المستخرج منه نحو ٣٠ر٠٠٠ قنطار فى السنة ، وقد اتبع الفاطميون مبدأ التضمين بالنسبة إلى النظرون وبلغ الضمان إلى نهاية عام ٥٨٥ هـ ١٥ر٥٠٠ دينار (١) .

وكان الديوان يستولى من أخشاب الحراج على حاجة الأسطول الحربى والسفن التجارية والمطابخ بالقصور وبييع الباقي للتجار وغيرهم وكذلك كان يبيع محصول القرظ وهو ثمرة شجرة السنط . أضف إلى هذا أنهم كانوا يصنعون عدداً من المراكب فى دار الصناعة لبيعها . ولا يفوتنا كذلك أن نذكر أنهم كانوا يتناولون رسوماً فى ساحل السنط بمدينة مصر عن الأخشاب التى تصل إليها . وإذا ذكرنا المساحة الواسعة التى شغلتها الغابات فى العصر الفاطمى أمكن أن ندرك مبلغ الإيراد الذى كان يحصل عليه بيت المال من هذا الاحتكار .

وأنشأ الفاطميون المتجر وهو مكان لحزن بعض السلع تشتريها الحكومة ثم تبيعها وتربح من الفرق بين ثمنى الشراء والبيع . وكان الأصل فيه خزن الغلال ولكن الوزير اليازورى أشار بإنشاء متجر لحزن الحشب والحديد والصابون والرصاص والعسل واستمر الحال على ذلك حتى نهاية عهد الفاطميين (٢) ،

وكانت الحكومة الفاطمية تملك عدداً كبيراً من الحوانيت والحانات والمخازن والقياسر والأفران والحمامات فى مصر والقاهرة وغيرهما من المدن الكبرى . وقد ذكر ناصر خسرو أن عدد الحوانيت فى كل من القاهرة ومصر مما امتلكه السلطان عشرون ألفاً وعدد كبير منها مؤجر بسعر عشر دنانير مغربية فى الشهر ولا يوجد دكان يقل إيجاره عن دينارين (٣) . وإذا كنا نقبل الرقم الخاص بعد الحوانيت وعلى الأخص فى مدينة مصر لا القاهرة فإن مسألة الإيجار فيها نظر .

(١) المقرئى : المخطط ج ١ ص ١٠٩ — ١١٠

(٢) المقرئى : المخطط ج ١ ص ١٠٩

Sefer Nemeh, p. 127.

(٣)

إذ لو قدرنا متوسط الإيجار الشهري بخمسة دنانير لكان المتحصل السنوي في
الفسطاط وحدها ١٢٠٠٠ ر. ١٢ دينار وهو غير معقول إذا قيس بمستوى الأجور
وبما ذكرته أوراق البردى من أن إيجار الدكان كان ثلاثة دراهم .

ولعل الرحالة الفارسي قصد التقدير بالدرهم فدفعه حماسه إلى جعله بالدنانير
وعلى كل حال فيجب التحفظ الشديد في هذه الأرقام التي أوردها عن الحوانيت
والإيجار فهو لم يتحرر على ما يبدو الدقة في التقدير ولم يعتمد على سجلات رسمية
وإنما هي أخبار تسقطها من هنا وهناك وقيدها في كتابه . ومن الغريب ما نلاحظه
من تشابه الأرقام المتعلقة بعدد الحوانيت في كل من مصر والقاهرة مع الفارق
الكبير بين نشاط كل منها التجارى والصناعى .

وذكر ابن ميسر أن الوزير المأمون البطائحي بنى داراً واسعة ليتفرج الناس
فيها عند كسر السد بخليج القاهرة وذلك بالسكراء (١) ، فإن الفاطميين لم يدعوا
فرصة لزيادة مواردهم المالية إلا انتهزوها .

أما الاحكار فكانت أجرة مقررة على ساحات دائرة أو كانت حين استئجارها
وعمرت مساكن أو بساتين ثم أقيت بأيدي أصحابها مقابل الأجرة (٢) التي تدفع
ليبت المال .

٧ - موارد أخرى لبيت المال

وكانت هناك أبواب إيراد أخرى ولكن المتحصل منها يختلف من وقت لآخر
ومن هذا النوع الموارث والأحباس .

أما الموارث فهي الاموال التي يموت عنها أربابها بلا وارث شرعى فتؤول
إلى بيت المال فان كانت من المباني أو الاراضى الزراعية أجزتها الحكومة ويلاحظ
أن كثرة المجاعات والابوثة كانت من الاسباب التي تجعل إيراد الموارث شبه ثابت
وكانت مبالغ الموارث تزداد في أيام الابوثة ولا شك أن أموالاً ضخمة منقولة وغير
منقولة آلت ملكيتها إلى بيت المال خلال الازمة الكبرى (٤٥٧ - ٤٦٤ هـ)

(١) أخبار مصر ص ٦٤

(٢) ابن ممانى : قوانين الدواوين «لناشره الدكتور ع . س . عطية» ص ٣٤٢

في خلافه المستنصر بالله . وقد حاول الوزير الافضل إصلاح حال الموارد فافرد أموالها ومنع من أخذ شيء من التركات وأمر بحفظها لاربابها ورفض أن يضم التركات التي لم يطلبها مستحق إلى بيت المال (١) .

وكان للاعباس ديوان قائم بذاته لتدبير أموالها وكانت عادة الديوان الانفاق من إيرادات الاوقاف على المصالح الخيرية وطوائف المستحقين وإضافة الباقي الى بيت المال وقد ضمنت أموال الاعباس في عام ٥٣٦٣ بمبلغ مليون ونصف مليون درهم (٢) أي ما يقرب من مائة ألف دينار .

ويدخل في هذا الباب الحبس الجيوشى وكان في البر الشرقى بهتين والأميرية والمنية وكانت تسجل هذه النواحي بعين . وفي الغربى سفظ ونهيا ووسيم وهذه النواحي جميعا حسبها بدر الجمالى على عقبه هى والبساتين فى ظاهر باب الفتوح فلما مات وطال العهد عليها أخذ الوزراء فى استئجارها بأجرة يسيرة (٣) الأمر الذى كان يعود عليهم بالفائدة الكبيرة .

وكانت الحكومة تؤجر أراضى الحوز التى تعد ملكا للدولة إلى الفلاحين إما بمبلغ معلوم وإما بطريقة المقاسمة حسب التقاليد المرعية فى البلاد . وكانوا أحيانا يقطعونها لكبار رجال الدولة مقابل ايجار وفى الحالة الأخيرة لم تكن فائدة بيت المال منها كبيرة .

٨ - موارد وقتية:

جرت عادة بعض الخلفاء الفاطميين على مصادرة ثروات من يسخطون عليهم من الأمراء والوزراء والقواد وغيرهم من كبار رجال الدولة بل كثيراً ما كانوا يستولون

(١) ابن ميسر أخبار مصر ص ٥٩

(٢) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٢٩٥

(٣) ابن مماتى : قوانين الدواوين (لناشره الدكتور ع. س. عطية) ص ٣٣٧

على أملاكهم يعد موتهم أو قتلهم فلما قبض على عيسى بن نسطوروس لم يعد إلى عمله إلا بعد أن دفع مبلغاً كبيراً لبيت المال . وقد أكثر الحاكم بأمر الله من مصادرة رجال الدولة حتى أنه قبض على سائر عقار والدته وأخته وحرمة وعماته وخواصه من النساء وأملاكهن وسائر إقطاعهن من الأدر والحمامات التي بمصر والقاهرة (١) وبذلك لم يبق حتى أفراد الأسرة الحاكمة من هذا العمل . ولما بدأت سياسة الاضطهاد نحو أهل الذمة امتدت يده إلى أموالهم وأملاكهم واستولى على أوقاف الكنائس والديارات الحديثة والضيقة (٢) . وبعد القبض على الوزير المأمون في ١٤ رمضان سنة ٥١٩ هـ تفرغ الأمر لنفسه وأقام صاحبي ديوان أحدهما جعفر بن عبد المنعم والآخر سامري يقال له أبو يعقوب إبراهيم ومعهما مستوف يعرف بأبي نجاح كان راهباً ثم تحكّم في الناس وتمكّن من الدواوين فابتدأ في مطالبة النصارى في جهاتهم بالأموال وحملها أولاً فأول ثم أخذ في مصادرة بقية المباشرين والعاملين والضمناء والعمال وقيل إن الذي احتاط عليه من أملاك المسلمين ٢٧٢٠٠٠ دار وحانوت وأرض بأعمال الدولة (٣) . ويبدو من كلام ابن ميسر أن الأمر كان قبيح السيرة مبالغاً في ظلم الناس وأخذ أموالهم واغتصاب أملاكهم (٤) . ويظهر أن سياسة المصادرة كانت ترجع إلى أسباب مختلفة منها سياسية وهي إضعاف شوكة كبار الأمراء والوزراء وغيرهم كما كان يفعل الحاكم ، وأدينية كالانتقام من أهل الذمة ارضاء للمسلمين (٥) والشعور العام ، ولكننا نرى أن الرغبة في الحصول على الأموال وخاصة في أوقات تناقص الإيرادات ربما كانت من الأسباب التي دفعت الحلفاء إلى هذا العمل .

وحدثنا الوثائق العبرية المعاصرة للفاطميين أن الموالي المصرية في ذلك العصر كانت تفتح أبوابها للقرصان المسلمين حتى يتمكنوا من بيع الأسرى من النصارى واليهود . وكانت الجالية الاسرائيلية في مصر تفتدى أهل ملتها وكان سعر اقتداء الاسير

(١) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٩٤ — ١٩٥

(٢) شرحه ص ١٩٣ . المقرئى : المخطوط ج ٢ ص ٤٩٥

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر ص ٧١

(٤) صبح الأعشى ج ١٣ ص ٣٦٩ — ٣٧٠ المقرئى . المخطوط ج ٢ ص ٢٩١

(٥) أخبار ص مصر ٧٣

٣٣ ديناراً وثلاث دینار (١) وكانت الحكومة تتقاضى رسوماً عن هذا فقد جاء في خطاب أن الجالية دفعت ٢٤ ديناراً لافتداء امرأة يهودية فضلاً عن ضريبة الحكومة (٢). ونظراً لانتشار القرصنة في تلك الأيام كانت الحكومة تستغل هذا الأمر للحصول على بعض المال .

ولما ولي الصالح طلائع بن رزيك الوزارة فرض الأموال على المستخدمين بالدولة والأمراء وباع ولايات الأعمال بأسعار مقررة وجعل مدة كل متول ستة أشهر وكانت هذه الاتاوات تعرف باسم البراطيل (٣) . ولانظن أن هذا الوزير أول من استحدث هذا الأمر فقد كان الديوان يلقي عقود الضمان إذا تقدم أحد بمبلغ أكبر مما دفعه الضامن الأول كما سبق أن أوضحنا ذلك وهذا العمل لا يختلف في جوهره عما عمله طلائع ابن رزيك من حيث بيع الوظائف إن يدفع فيها أعلى ثمن .

Jacob Mann: The Jews in Egypt and Palestine under the (١)
Fatimid Caliphs, p. 87.

Ibid, p. 91. (٢)

(٣) المقرئى : المخطوط ج ١ ص ١١١ وج ٢ ص ٢٩٤

أبواب المصروفات

من أشق الأمور على الباحث في المسائل المالية في العصر الفاطمي أن يحصل على إحصاء منظم دقيق يبين مصروفات الدولة ووجوه إنفاقها . ويرجع هذا إلى أسباب مختلفة فالسجلات الرسمية التي كان يمكن أن يعتمد عليها لم تصل إلينا أو ربما لم تكن لديهم ميزانيات بالمعنى المعروف اليوم ولكنها استبعد ذلك إلى حد ما فقد كانت الدواوين المختلفة تقدم استثمارات خاصة تشمل على نفقاتها . ومن جهة أخرى لم يهتم المؤرخون بهذه الناحية الجديرة بالعناية وكل ما أوردوه لنا عن هذا العصر بيانات مبعثرة ناقصة عن رواتب كبار الموظفين وغيرهم في العاصمة من المتصلين بخدمة الخليفة والعمل في القصور . وكذلك أوردوا لنا أرقاما عن بعض أبواب النفقات في المناسبات السنوية كالسوسة في الأعياد الدينية والقومية وما كان ينفق على بعض خزائن القصور دون تفصيل لما هي هذه النفقات أو مبلغ اختلافها من عام إلى آخر . أضف إلى هذا أنهم لم يعنوا بتقيد ما كان ينفق منها على الأعمال العامة كبناء القصور والمباني الحكومية وصيانتها وأعمال الري وطرق المواصلات وما إلى ذلك . كما أنهم أغفلوا توضيح حالة موظفي الأقاليم من الولاة ومن دونهم وهل كانوا يتناولون مرتباتهم من ديوان بيت المال المركزي أم كانوا يأخذونها من الهيئات الإقليمية . كل هذه مسائل لم يحاولوا أن ينيروا لنا السبيل إلى بحثها ودراستها والحكم عليها ومبلغ سدادها وقيامتها . وسنحاول أن نحلل بعض أبواب المصروفات في هذا العصر بما استطعنا الحصول عليه من مادة نعترف أنها ناقصة إلى حد كبير .

١ - الرواتب

وتبدأ تذكر رواتب الوزراء ونحوها في الخليفة وكبار الموظفين ومن دونهم (١)

(١) راجع بيان هذه البيانات : ١٠ في القلقشندي : ص ٣٠٥ — ٥٣٧

ب - القرظي : الخطوط ج ١ ص ٣٩٨ — ٤٠٣

ثم نعقب على ذلك بما يتراعى لنا من ملاحظات على الرواتب ونظام دفعها :
الوزير المبلغ مقدراً بالدينار

(١) في السنة وهو ما يعطى له نقداً	٥٠٠٠	
كما قال ابن المأمون وتفصيلها كالآتي :	٣٠٠٠	أو
١٠٠٠ دينار ما هو على حكم النيابة		
١٥٠٠ » ما هو على حكم الراتب		
٥٠٠ » لمائة غلام كل منهم خمسة دنانير		
(ب) رواتب أخري متنوعة		
لمن يليه من ولد أو أخ	٣٠٠ - ٢٠٠ دينار	١ -
من الإقطاعات	٥٠٠٠٠	٢ -

ويلاحظ أن هذا الرقم كان يختلف بحسب منزلة الوزير من الخليفة أو تبعاً لقوته وسلطانه . وقد جعل الخليفة العزيز لوزيره يعقوب بن كلس إقطاعات كل سنة بمصر والشام مبلغها ٣٠٠٠٠٠ دينار من القمح والشعير فلو قدرنا أن ثمن الأردب ربع دينار كان المطلق للوزير حوالي ٥٠٠٠ دينار من الغلال كل سنة من الغنم برسم مطابغته ساقه من المراحات وهذا خلاف الحيوان والأحطاب مقرر كسوة الوزراء في العيدين وفصل الشتاء والصيف والمواسم كعيد الغدير وفتح الخليج وغرة شهر رمضان وأول العام وغير ذلك .

٣ -	٢٠٠٠٠ أردب	
٤ -	٨٠٠٠ رأس	
٥ -		
٦ -		
٧ -		
٨ -		
٩ -		
١٠ -		

أرباب الوظائف	المبلغ في الشهر مقدرا بالدينار
صاحب بيت المال	١٠٠
حامل الرسالة	١٠٠
زمام الاشراف الأقارب	١٠٠
صاحب المجلس	١٠٠
(وتهبط رواتب من دون هؤلاء إلى عشرة دنائير)	
لاثنين من أطباء الخاص يتناول كل منهما خمسين دينارا	١٠٠
لكل طبيب آخر من المقيمين بالقصر	١٠
كاتب الدست الشريف	١٥٠
لكل واحد من كتابه	٣٠
صاحب الباب	١٢٠
حامل السيف	٧٠
حامل الرمح	٧٠
بقية الأزمنة على العساكر والسودان	٥٠ - ٤٠ - ٣٠
قاضي القضاة	١٠٠
داعي الدعاة	١٠٠
لكل واحد من قراء الحضرة	٥٠ - ٢٠
» » » خطباء الجوامع	١٠ - ٢٠
» » » الشعراء	١٠ - ٢٠
أرباب الدواوين ومن يجرى مجراهم	
متولى ديوان النظر	٧٠
» » التحقيق	٥٠
» » المجلس	٤٠

صاحب دفتر المجلس	٣٥
كاتب دفتر المجلس	٥
متولى ديوان الجيوش	٤٠
الموقع بالقلم الجليل	٣٠
لكل معين فى المجلس والدواوين . وكان فى ديوان المجلس مثلا معين أو معينان وكتاب . وكان تنظيم الدواوين الأخرى على هذا النمط . ويشتمل كل ديوان على عدد من الخدم والفرشين .	١٠ - ٧ - ٥
لكل من المستخدمين فى ولاية القاهرة ومصر	٥٠
لكل من الحماة بالأهراء والمناخات والجوالى والبساتين والأملك وغير ذلك .	٢٠ - ١٥ - ١٠ - ٥
وهم برسم خدمتها وتنظيفها خارجا وداخلا ونصب الستائر والناظر الخارجية عن القصر وهم قسمان :	فراشو القصور :
(أ) خاص برسم خدمة الخليفة وعدتهم ١٥ رجلا منهم صاحب المائدة وحامى المطابخ إلى ما حولها لكل واحد منهم .	من ٣٠
(ب) الرشاشون داخل القصر وخارجه ولهم عرفاء ويتولى أمرهم أستاذ من خواص الخليفة .	
كل شهر لكل واحد منهم وعدتهم ٣٠٠ رجل ووظيفتهم حمل السلاح حول الخليفة فى المواكب وكانت عدتهم تزيد على ألفين ولهم ١٢ مقدما منهم مقدم المقدمين وهو صاحب الركاب اليمين .	١٠ - ٥ صبيان الركاب :

٥٠ لكل مقدم فتكون جملة رواتبهم الشهرية
٦٠٠ دينار

١٥ = ١٠ = ٥ للصبيان حسب طبقاتهم الثلاث وإذا جعلنا
متوسط راتب الواحد عشرة دنانير لكان
المقرر لهم سنويا حوالى ٢٤٠٠٠٠ دينار وقد
يقل المبلغ عن هذا الرقم إذ كان عدد
أصحاب الوظائف الصغرى أكبر من أعلى منهم .

وقد أغفلت البيانات السابقة الذكر التى أوردها كل من المقريزى والقلاشندى
وغيرهما عددا كبيرا من الموظفين وأرباب الرواتب ومن هؤلاء نذكر :

١ — ولاية الأقاليم وحكام النواحي ومتولى بعض الدواوين العامة والمحلية
كدواوين الثغور والجوالى وأسفل الأرض والصعيد ومشارفو الاسكندرية والثغور
والصعيد الأعلى وغيرهم .

٢ — المحتسب وصاحب البريد وناظر الطراز ومن يعملون معهم من النواب
والأعوان، وكان ناظر الطراز يتناول راتباً شهرياً قدره ٧٠ ديناراً ونائبه ٢٠ ديناراً (١)
٣ — حماة الخزائن بالقصور أو متواليها ومن معهم من المشاركين والكتاب
ومن دونهم .

٤ — القضاة ومهندسو القصور والموظفين المشرفين على الجسور العامة والقياس
وغير ذلك من المنشآت العامة .

٥ — مقدمى الأسطول ورجاله وأمناء المراكب وقواد الجيش وضباطه وجنوده
٦ — أرباب الرواتب المستقرة من ذوى النسب والبيوتات والضعفاء والصعاليك
من الرجال والنساء

٧ — المتفهمين والقراء والمؤذنين فى المساجد والمشاهد وغيرهم من العمال والخدم
وقد بلغ استيثار هؤلاء فى مصر والقاهرة (٢)

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٤٧٠

(٢) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٣٩٨-٣٩٩

٧١٧٣٧	ديناراً وثلثين وربع سنة ٤٠٦ هـ (تقلا عن كثر الدرر)
١٢٠٠٠	» أيام الوزير الأفضل (تقلا عن ابن المأمون)
١٥٠٠٠	» أيام الوزير المأمون (تقلا عن ابن المأمون)

ملاحظات عامة :

من البيانات السابقة يسترعى نظرنا ارتفاع مستوى الرواتب بالنسبة إلى أسعار السلع وخاصة المواد الغذائية في ذلك العصر كما كانت لا تتناسب مطلقاً مع ما يتناوله العمال والصناع من أجور كما يتضح من الموازنة بين رواتب صغار الموظفين وأجور الصناع والعمال الزراعيين كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، وهذا في الواقع عيب الحكومات الاستبدادية حيث يذهب جانب كبير من إيرادات الدولة إلى الموظفين أو ينفق في سبيل اصطناع الأنصار والاتباع ومظاهر الترف وغير ذلك .

أضف إلى هذا أن الراتب النقدي أو الجامكية (١) لم يكن كل ما يدفع للمستحق بل كان أرباب الرواتب يتناولون أشياء كثيرة يختلف مقدارها ونوعها حسب طبقاتهم ومراكزهم التي كانوا يشغلونها . ويظهر أن الراتب المقرر لسلك واحد من هؤلاء كان يدفع جزء منه نقداً ويدفع الآخر مما يلزم الناس في حياتهم من مأكل وملبس (٢) وأهم هذه الرواتب غير النقدية نلخصه فيما يلي :

١ - كانت الأقوات من الغلال تطلق من الأجراء لأرباب الرتب والخدم وأرباب الصدقات والجوامع والمساجد . وكان من هذه المخازن أيضاً جرايات العبيد والسودان

(١) المقريري : الخطط ج ١ ص ٤٧٠ - ٤٨٧ والجامكية مشتقة عن الفارسية (جامكي من جامع أى توب) وكان المقصود بها في الأصل النقود اللازمة لشراء الثياب ثم صارت تطلق على الاجر أو الراتب وبخاصة الذي كان يتناوله الاجتاد من لم يعطوا شيئاً من الأرض . (دودي : القاموس ج ١ ص ١٦٨)

(٢) ويقول ابن أبي طي لهم كانوا يخرجون الكسوات لرجالهم « ويقومون لهم بجميع ما يحتاجون اليه من نفيس المطاعم والمشروبات وكانت تصرف الرواتب من دار التوابل وغيرها (المقريري الخطط ج ١ ص ٤٠٩ و ٤١٣ و ٤٧٢)

- ورجال الأسطول وغير هؤلاء من طوائف المرتزقين .
- ب - رواتب من اللحم أما الوزراء وكبار الموظفين فكان لهم أعداد معينة من الغنم والماشية برسم المطايخ كما رأينا عند ذكر راتب الوزير .
- ج - وكانت خزائن دارافتكين تحتوي على شمع شيرج وفتق وعسل وسكر وقندوشيرج وزيت وينفق منها للمستخدمين وأرباب التوقعات من الجهات وأرباب الرسوم من أرباب الشهر .
- د - كانت هذه الرواتب - خارجا عن الجاميكيات - تعطى لأربابها مباشرة (١) أو مياومة فقد كان لمتولى دار الضيافة نصف قنطار من الحبز كل يوم (٢) .
- هـ - وللكبار الموظفين الرواتب من العليق والاتبان .
- و - وكان يعطى لأرباب الرواتب الكسوة وأول من بدأ هذه السنة الخليفة المعز لدين الله فكانوا يخرجون من خزائن الكسوة إلى جميع خدمهم وحواشيهم ومن يلودهم من صغير وكبير ورفيع وحقير كسوات الصيف والشتاء من العمامة إلى سراويل وما دونه من الملابس والناديل من فاخر الثياب (٣) وفضلا عن هذا كان أهل الوزراء وغلمانهم تصرف لهم الجاميكيات والجرايات كما كان الوزراء وبعض رجال الدولة ينعم عليهم بالاقطاعات لاستغلالها فهي اذن راتب إضافي كبير .

٢ - الجيش والاسطول

ذكر المقرئ أن مقرر الأترك في الشهر الواحد أيام المستنصر بالله ٢٨٠٠٠ (٤) أى أن ما كان يتفق عليهم في السنة بلغ ٣٣٦٠٠٠ دينار . وقد كانت عدة العبيد السودان في عهد هذا الخليفة ٥٠٠٠ (٥) وكان الجيش يضم غير هؤلاء نفرا كبيرا

- (١) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤١٢ (وذلك عدد الكلام على خزائن دار أفتكين إذ كان يتفق منها للمستخدمين وغيرهم في كل شهر)
- (٢) شرحه ج ١ ص ٤٦٠
- (٣) شرحه ج ١ ص ٤٠٩ و ٤١١ و ٤١٢
- (٤) شرحه ج ١ ص ٣٣٦ و ١٤ (عن ابن ميسر)
- (٥) شرحه ج ١ ص ٣٣٥

من المغاربة وبلغت عدة الجيش في أواخر عهد الدولة الفاطمية وذلك في وزارة رزيك بن الصالح طلائع بن رزيك ٤٠٠٠٠ فارس و ٣٦٠٠٠ من المشاة (١) ولا ريب أن العدد قليل بنسبة ما كان عليه في العهد الفاطمي الأول . فلو قدرنا رواتب الأتراك بثلاث نفقة الجيش لبلغت ميزانية الجيش على أساس تقدير المقرزي حوالى مليون دينار في السنة .

وليس لدينا بيان بما كان يخصص للأسطول في السنة ولكننا نعلم أن جريدة قواده بلغت ٥٠٠٠ رجل منهم ١٠ أعيان وجامكية كل من الرجال متفاوتة فهي ١٥٠٢٠ ، ٨ ، ١٠ دنانير ولا تقل عن دينارين وكان النقباء يخرجون عند الاستعداد للسفر لاستدعاء الناس من القاهرة ومصر وكانت لهم المشاهرة والجرايات المقررة أيام السفر (٢) . ويمكن الاستدلال على ما كانت تتكلفه الأساطيل مما رواه النويرى أنه بعد هجوم الأفرنج على القرما أرسل العادل ابن السلار أسطولاً لمهاجمة يافا وبلغت جملة ما أنفق عليه ٣٠٠٠٠٠ دينار (٣) ونظن أننا لانبالغ إذا جعلنا ميزانية البحرية الفاطمية حوالى نصف مليون دينار في السنة إذ لو جعلنا متوسط الجامكية في الشهر ثمانية دنانير لبلغ المقرر شهرياً ٤٠٠٠٠ دينار وهذا خلاف ما كان يطلق لرجال الأسطول من الجرايات والاقوات والكسى . ولاشك أن الميزانية كانت تزيد على هذا الرقم الذى قدرناه في وقت الغزو .

(١) المقرزي : الخطط ج ١ ص ٩٤

(٢) الخطط : ج ١ ص ٤٨٣

(٣) نهاية الأرب « مخطوط » ج ٢٦ ص ٩٢

٣ — نفقات الخزائن المختلفة والاعباء والامتناعات

أبواب المصروفات	المبلغ مقدرآ بالدينار
خزائن الكسوات وهذا الرقم تقدير ابن أبي طلي عن كسا الصيف والشتاء (١) وفي سنة ٥٤٦ هـ قطعت جميع الكساوى المرتبة للامراء والدواوين عن أربابها وتوفرت (٢) وسبب ذلك اتضاع إيرادات الدولة .	٦٠٠٠٠٠
الاهراء وكانت تحتوى على (٣) ٣٠٠٠٠٠٠ أردب فلو جعلنا ثمن الأردب ربع دينار بكان ما ينفق في هذا السيل سنويا ٧٥٠٠٠ دينار .	٧٥٠٠٠
خزانة البنود (٤)	٨٠٠٠٠٠ - ٧٠٠٠٠
التوابل (٥)	٥٠٠٠٠٠
الشراب (٦)	٦٥٠٠
دار الفطرة (٧)	١٠٠٠٠ (أو ٧٠٠٠٠) في السنة
دار التبعة (٨) قال ابن المأمون إنها كانت تشمل في الأيام الأفضلية على مبالغيسير فاتهاى إلى عشرة دنانير كل يوم .	٣٦٥٠

(١) المقرئى : ج ١ ص ٤٠٩

(٢) ابن ميسر : أخبار مصر ص ٩١ ، النويرى : نهاية الارب (مخطوط) .

ج ٢٦ ص ٩٣

(٣) المقرئى : المخطوط ج ١ ص ٤٦٥

(٤) المقرئى : المخطوط ج ١ ص ٤٢٤

(٥) شرحه ج ١ ص ٤٢

(٦) شرحه ج ١ ص ٤٢٠

(٧) المقرئى : المخطوط ج ١ ص ٤٢٦ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٤ ص ١٢٢

(٨) المخطوط ج ١ ص ٤٢٢

دار العلم (١) وهذا خاص بشراء الحصر	في السنة	٢٥٧
والورق والخبر والأقلام . أما ثمن الكتب		
فكان يختلف من وقت لآخر ولا ريب أن		
ما كان ينفق في هذا السبيل كثير جدا إذا		
ذكرنا الأعداد الهائلة من المجلدات في		
خزائن الكتب ودار الحكمة .		
وليس لدينا بيان بما كان ينفق سنويا على		
خزائن السلاح والسروج والجوهر ودار		
الديباج وغير هذه الأماكن .		
نققات قافلة الحج (٢) كل سنة منها :	٤	١٢٠٠٠٠
١٠٠٠٠ ثمن الطيب والحلوى والشمع		
٤٠٠٠٠ نفقة الوفد الواصلين إلى الحضرة		
٦٠٠٠٠ ثمن الحمايات والصدقات وأجرة		
الجمال ومعونة العسكر وكبير الموسم		
وخدم القافلة وحفر الآبار وغير ذلك		
وقد بلغت نققات القافلة هذا المبلغ في		(٢٠٠٠٠٠٠)
أيام الوزير البازوري ولم تصل إلى هذا		
الرقم في غير أيامه .		
صرة أول العام من الدنانير والرباعية		٣٠٠٠
والقراريط (٣)		
ثمن الضحايا في أول العام (٤)		٢٠٠٠

(١) المقرئى ج ١ ص ٤٥٨ — ٤٥٩

(٢) شرحه ج ١ ص ٤٩٢

(٣) شرحه ج ١ ص ٤٥٠

(٤) شرحه ج ١ ص ٤٣٧

فتح الخليج (غير المطاعم) (١)	٢٠٠٠	
سماط شهر رمضان (٢)	٣٠٠٠	
سماطي عيد الفطر والنحر . وقد بلغ	٤٠٠٠	
ما اتفق في عيد النحر عام ٥٤٥ هـ ٣٣٧٠		
ديناراً غير ما ذبح في أيام العيد (٣)		
ثمن الكسوة في عيد الفطر (٤)	٢٠٠٠٠	
عيد النوروز (٥) (سوى الكسوات)	١٥٠٠٠	٤٠٠٠
وكذلك (الأصناف من البطيخ والبرمان والبسر		
والتمر والسفرجل والعناب والمهرائس)		
خميس العدس (٦)	٥٠٠	
وهو مقدار ما يصرف فيه من الحراريب		
الذهب للترفة		

ويلاحظ أن هذه المبالغ التي كانوا ينفقونها في الأعياد والحفلات خارجة عن الأشياء التي كانت تفرق وحسابها داخل في مصاريف الخزائن السابقة الذكر .

٤ — المَشْتَات

ويشمل هذا البند من المصروفات :

(١) نفقة صيانة الجسور وكان ينفق على الجسر الممتد بجذاء النيل عشر آلاف دينار في السنة (٧) .

(١) الخطط ج ١ ص ٤٧٧

٢ شرحه ج ١ ص ٣٩٨

(٣) شرحه ج ١ ص ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٥٨

(٤) شرحه ج ١ ص ٤٥٣

(٥) شرحه ج ١ ص ٤٩٣

(٦) شرحه ج ١ ص ٤٥٠

(٧)

- (٢) أعمال الرى المختلفة من تطهير الترع ومن ذلك ما عمله الحاكم من حفر خليج الاسكندرية (١) وما تم في أيام الوزير الأفضل من حفر خليج أبي المنجا .
- (٣) نفقة بناء القصور والجوامع والمساجد والمناظر والمشاهد وغير ذلك وقد روى ابن أبي طى أن تكاليف بناء القصر الغربي بلغت مليونى دينار (٢) . وفي سنة ٥٣٩٣ هـ أمر الحاكم بأمر الله بآتمام الجامع المنسوب إليه فقدر للنفقة ٤٠٠٠٠ دينار (٣) وفي سنة ٥٤٠٣ هـ بلغت النفقات لعمل حصر وقناديل وسلاسل الجامع باب الفتوح ٥٠٠٠ دينار (٤) .
- (٤) نفقات استقبال الرسل الواردين من الخارج وكانت هناك دار لهذا الغرض أطلق عليها اسم دار الضيافة .
- (٥) نفقات البريد وحراسة الطريق والتعور .

(١) ذكر المسبجى أن الحاكم أطلق لهذا الغرض ١٥٠٠٠ دينار (المقرئى :
الخطوط ج ١ ص ١٧١)

(٢) شرحه ج ١ ص ٤٥٧ (نقلا عن المسبجى) (٣) ، (٤) شرحه ج ٢ ص ٢٧٧

نقد سياسة الفاطميين المالية

أما وقد اتهمنا من بحث الحالة المالية في مصر في العصر الفاطمي نجد من الضروري أن نعرض للسياسة المالية التي اتبعها خلفاء هذه الدولة الشيعية .
شاهدنا كيف عم استعمال الدراهم في التعامل في هذا العهد وكيف أصبحت لها قوة الإبراء القانونية ولا شك أن اتباع نظام المعدنين من أكبر الأضرار الاقتصادية التي يعد الفاطميون مسؤولين عنها إذ ساعد هذا النظام الجديد على تسهيل العمليات التجارية في داخل البلاد ولا بد أن كان أثره هائما في تشييط التجارة الداخلية بنوع خاص . أضف إلى هذا أن حكومة الحاكم وضعت نسبة ثابتة بين التقدين الذهبي والفضي . إلا أن نظام المعدنين كانت له آثار أعظم أهمية مما أشرنا إليه فلمعلوم أن كميات الذهب في المناجم المصرية كانت في سبيل النقاد نظراً لقلّة إنتاج البلاد ولم يكن استيراد هذا المعدن النفيس من الأمور الميسورة على الدوام . فلو لم يتعود المصريون على التعامل بالنقد الفضي لتعرضت البلاد بعد العصر الفاطمي لأكبر الهزات الاقتصادية حينما أخذ الذهب في الاختفاء تدريجاً . ولهذا نعتقد أن ما عمله الفاطميون في صدق النقد حمى البلاد في المستقبل مما كان حقيقاً أن يصيبها لو انتقلت فجأة من النقد الذهبي إلى التعامل بالدراهم الفضية .

ومن أعظم الحسنات التي تنسب إلى هذا العصر التنظيم الدقيق الذي وضعه الخلفاء الفاطميون للإدارة المالية بحيث اختص كل ديوان بنوع من الإيرادات والمصروفات وهذا النظام الذي استحدثوا بعض عناصره وحسنوا ما كان منها موجوداً قبل عهدهم أصبح أساس الإدارة المالية في عهد الأيوبيين والمماليك . حقيقة قد نجد اختلافاً في أيام دولتي المماليك ولكن الأساس واحد لم يتغير .

ولكن الكتاب المسلمين يأخذون على سياسة الفاطميين المالية الكثير . فإبن جبير مثلاً قد تحدث في ألم عما كان في عهدهم من المكوس وكذلك فعل النويري والذهبي والمقريري نفسه . إلا أن هذه التهمة في حاجة إلى التخصيص . حقيقة كانت الضرائب في عهدهم ثقلية وليكنها تعد خفيفة نسبياً إذا ما قيست بما أصبح الحال عليه

بعدهم وإن الاطلاع علي بيان الرسوم التي ألغها الناصر محمد بن قلاوون المملوكي كانت كفيلة ان تبعث أشد أنواع الإشمزاز والرعب في نفس ابن جبير لو بعث حيا في عهد هذا السلطان . وينبغي ألا يفوتنا أن نعيد ما أشرنا إليه من قبل وهو أني كراهية الكتاب السنين مسؤولة إلى حد كبير عن الاتهام الموجه إلى الفاطميين . ومع ذلك فقد حاول الحاكم الغاء كثير من الرسوم وكذلك فعل الظاهر من بعده وكثيرا ما سماح الخلفاء والوزراء بالمبالغ المتأخرة من الضرائب كما فعل الوزير المأمون البطائحي .

وقد يقال انهم كانوا حكومة مسرفة تبدد أموال الدولة في مظاهر الترف وبناء القصور والاحتفالات الكثيرة والمقرر من المكسوات وغيرها لرجال الدولة . وهذا ان قيس بما كان في عهد غيره لا يعد شيئا مذكورا فالقوضي التي سبقت عهدهم كانت عبئا ثقيلا علي البلاد اللهم إلا إذا استثنينا الفترة القصيرة التي انتشر فيها الأفرن والنظام في أيام احمد بن طولون والاشيد . أما بنوخ خمارويه وكافور فكانا كبيرا وإذا انتقلنا إلى عصر الماليك وجدنا الترف قد بز ما كان أيام الفاطميين . وإن عملية حسابية بسيطة كفيلة أن توضح لنا كيف أنفق أمراء الماليك على عدد كبير من المباني كالمساجد والجوامع لا يعد ما انشأه بجانبها خلفاء الفاطميين شيئا مذكورا . ولم يتبع الفاطميين سياسة التنازل عن معظم أراضي الدولة للامراء والأجناد مقابل الرواتب كما فعل الأيوبيون والماليك الأمر الذي عاد على خزينة الدولة بالخسارة الكبيرة . أضف إلى هذا أن الفاطميين لم يكونوا في حاجة إلى استرضاء الأمراء والقواد بالأموال كما فعل سلاطين الماليك ولهذا لم تسرف الحكومة الفاطمية أو تفرط في أموال البلاد . وأخيرا لا ننسى أنهم لم يشتركوا في حروب اعتدائية أو دفاعية كبيرة مما كان يستلزم اتفاق الأموال الطائلة وارهاق الأهالي بالضرائب الباهظة .

ولكن يؤخذ على الخلفاء الفاطميين أنهم لم يفرقوا بين أموال الدولة وأموالهم الخاصة كما أنهم لم يحاولوا الغاء نظام الالتزام في جباية الضرائب بل لعلمهم توسعوا في تطبيقه وانتشرت عادة تضمين معظم أبواب الإيرادات كما أوضحنا ذلك في موضعه .

ولا يسعنا أن نختم هذه الكلمة دون التنويه بسياسة المصادرة التي جرى عليها بعض خلفائهم ولعل أسوأهم في هذا الحاكم بأمر الله والآخر أمل الأول . فنعتقد أنه

كان يرمى إلى تحقيق أغراض سياسية وهي أن يقضى على نفوذ كبار رجال الدولة حتى يتمكن من الاستئثار بالسلطة الكاملة . أما الخليفة الأمر بأحكام الله فكان يفعل ذلك يباعث القسوة ودافع الطمع ويبدو أن شره قد عم الجميع فبعد أن تخلص من وزيره المأمون البطائحي ولم يبق له ضد ولا مزاحم ظل بلا وزير وأقام صاحبي ديوان أحدهما جعفر بن عبد المنعم والآخر سامري يقال له أبو يعقوب إبراهيم ومعهم مستوف يعرف بأبي نجاح وكان راهبا في الأصل وقد تحكم الأخير في رقاب الناس وتمكن من الدواوين ولم يسلم من شره أحد فابتدأ في مطالبة النصارى وحقق في جهاتهم الأموال وحملها أولا فأول ثم أخذ في مصادرة بقية المباشرين والمعاملين والضمان والعمال وزاد إلى أن عم ضرره جميع الرؤساء والقضاة والكتاب والسوقه (١) أي عم أذاه الحاكم والكتاب والجندي والتاجر والعامل وقد وصف ابن ميسر الخليفة الأمر بأحكام الله بأنه كان قبيح السيرة في الرعية مبالغا في ظلمهم وأخذ أموالهم واغتصاب أملاكهم (٢)

ومع استثناء هذا الخليفة نجد أن أسلافه وخلفاءه لم يصلوا الى هذا الحد في انتهاك حريات الناس وحرمة أموالهم .

(١) المقرئزي : المخطوط ج ٢ ص ٢٩١

(٢) أخبار مصر ص ٧٣

خاتمة

حاولنا في الفصول التي عقدناها في هذا البحث أن نتعرف بجلاء وأن نوضح أهم مظاهر الحياة الاقتصادية في مصر مدى قرنين من الزمان ، ورأينا إلى أي حد كان للاستقلال السياسي الذي نعمت به البلاد لأول مرة منذ قرون طويلة أكبر الآثار وأخطر النتائج في حياتها ورخائها وتقدمها وحضارتها .

إن سياسة الفاطميين إزاء الزراعة والري ومكافحة الأزمات الاقتصادية ومحاربة الاحتكار وحماية طوائف المنتجين والفلاحين والمستهلكين وجعل التسعير من واجب السلطات - إن كل هذه الاعمال مثل يحتذى إذا شئت الحكومات العمل لصالح هذه البلاد . أما النهضة الصناعية التي قامت في عهدهم فلا مثيل لها في مصر منذ الفتح العربي إلى حين تولى الفاطميون أمرها واستولوا على أعنة الحكم فيها .

وقد أحدث العصر الفاطمي تعديلا خطيرا في حياة البلاد فالتجارة قد تمت في الداخل والخارج وزادت العلاقات التجارية مع العالم المعروف إذ ذاك وظهرت احتمالات جديدة لتوسع تجارى قدر للبلاد أن تراه فيما بعد فكأن الفاطميين مهدوا الطريق ووضعوا الأساس لما سيجد في المستقبل .

وعدلوا نظام النقد كما مهد الطريق في أيامهم إلى القضاء على سيادة النقد الذهبي في التعامل . أما الإدارة المالية فنظموها لأول مرة بالدواوين التي أنشأوها ووضعوا لها أدق الأنظمة بالقياس إلى عصرهم .

وبما تقدم جميعه نستطيع أن نقرر مع الاطمئنان والثقة أن العصر الفاطمي كان نقطة تحول بالغة الأهمية في تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الوسطى . وكان لا بد للبلاد أن تمر في هذا الدور قبل أن تصل إلى مرحلة الحضارة التي شاهدها في عصر المماليك .

ملحق رقم ١

بيانات خاصة بفيضان النيل في العصر الفاطمي (١)

(١) السنوات التي وفي النيل فيها ومع ذلك حدث غلاء.

٣٩٧	٣٨٧	٣٦٠	٣٥٩	٣٥٨
		٤٤٦	٤٤٤	٣٩٨

(٢) سنوات لم يوف النيل فيها ولم يذكر المؤرخون أن غلاء حدث فيها

٤٨٤	٤٧٥	٣٦٧	٣٦٦
-----	-----	-----	-----

(٣) السنوات التي امتازت بالغلاء والقحط والوباء بسبب الشراقي

٤٥٤	٤٥٣	٤٥٢	٤٥١	٤٤٨
٤٦١	٤٦٠	٤٥٨	٤٥٦	٤٥٥
٤٦٦	٤٦٥	٤٦٤	٤٦٣	٤٦٢
				٤٦٧

(٤) سنون حصل فيها الوفاء ثم هبط النيل سريعا فترتب على ذلك الغلاء.

٥١٨	٥١٧	٥٠٢	٥٠١
-----	-----	-----	-----

(٥) سنون حصل فيها غرق نجم عنه التلف

٥٥٩	٤٨١
-----	-----

(٦) سنون نوه المؤرخون بنقصها

٤١٤	٣٦٣	٣٦٢	٣٦١
-----	-----	-----	-----

(١) راجع أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » مما أورده من البيانات الخاصة بامر النيل وكذلك السيوطي (حسن المحاضرة) ، أمين سامي باشا (تقويم النيل ج ١)

(٧) أمر النيل في العصر الفاطمي

نهاية الفيضان بالاصابع بالاذرع	نهاية التحريق بالاصابع بالاذرع	السنة
١٦ ٢٠	٦ ٩	٣٥٨
١٧ ٢١	٥ ١٧	٩
١٧ ٢١	٥	٣٦٠
١٧ ٤	٤ ٢٠	١
١٥ ١٩	٥ ١٩	٢
١٦ ١٤	٤	٣
١٦ ٢٠	٣ ٢٧	٤
١٦ ٢٤	٤ ٢١	٥
١٦ ١٨	٤	٦
١٦ ٤	٣ ٢٣	٧
١٧ ١	٤ ٢٥	٨
١٧	٤ ٥	٩
١٥ ٤	٤ ٢٠	٣٧٠
١٥ ٢	٣ ١٧	١
١٧ ٤	٣ ١٧	٢
١٦ ٢	٤	٣
١٦ ٤	٤	٤
١٦ ١٠	٤ ٢٢	٥
١٧ ٢١	٦	٦
١٧ ١٠	٥	٧
١٧ ١٢	٤	٨
١٥ ١٩	٣	٩
١٦ ٢٠	٣	٣٨٠

نهاية الفيضان بالاصابع بالأذرع		نهاية التحريق بالاصابع بالأذرع		السنة
١٦	٢٣	٣	١٢	٣٨١
١٦	١٨	٤	١٢	٢
١٧	٣	٤	١٨	٣
١٦	١٧	٤	٢٢	٤
١٦	١٩	٣	٢٥	٥
١٥	٢٣	٣	٥	٦
١٦	٧	٣	١	٧
١٧	٨	٣	١٢	٨
١٦	٢٣	٤	٢٠	٩
١٦	٢	٣	١٤	٣٩٠
١٦	٢٠	٤	٣	١
١٧	١٠	٦	٧	٢
١٦	١٥	٥	٢٠	٣
١٧	٣	٥		٤
١٦	٣	٧	٢٥	٥
١٦	١٥	٤	١٠	٦
١٤	١٦	٥	٤	٧
١٤	٩	٥		٨
١٦	٢٣	٢	١٦	٩
١٦	٢٢	٤		٤٠٠
١٦	١٨	٤	١٨	١
١٦	١٠	٢	٨	٢
١٧	١٢	٢	٢٣	٣
١٧		٣		٤
١٦	٢	٣	١٠	٥

نهاية الفيضان
بالاصابع بالاذرع

نهاية التحاريق
بالاصابع بالاذرع

السنة

١٦	٩	١	٢١	٤٠٦
١٧	٤	٤		٧
١٦	١٦	٥	٢٠	٨
١٩	٢٣	٥	٨	٩
١٧	٨	٦	٢٠	٤١٠
١٧	٣	٨	٥	١١
١٦	٣	٥	٢٦	١٢
١٤	١٨	٤	٢٠	١٣
١٦	١٤	٣	٨	١٤
١٦		٢	٥	١٥
١٦	٤	٣	٢٠	١٦
١٦	٧	٤	١٤	١٧
١٦	١٢	٤	٢٠	١٨
١٧	٤	٧		١٩
١٦		٤	٢٠	٤٢٠
١٦	٦	٤	٢٣	١
١٧	٦	٢	٢٠	٢
١٦	٤	٤	٢٠	٣
١٦	٢	٤	١٠	٤
١٦	٢١	٤	١٥	٥
١٧	١٤	٣	٢٠	٦
١٦	١٥	٦	٢٠	٧
١٥	٩	٤	١٨	٨
١٥	٢٠	٤	٥	٩
١٧	٢٠	٤	٦	٤٣٠

نهاية الفيضان بالاصابع بالاذرع	نهاية التحاريق بالاصابع بالاذرع	السنة
١٧ ١٠	٥ ١٠	٤٣١
١٧ ٢٠	٥ ١٠	٢
١٦ ١٧	٥ ٢٠	٣
١٧ ٢٠	٨ ١٧	٤
١٨ ٦	٦ ٢٢	٥
١٧ ٢٠	٨ ١٧	٦
١٦ ٢١	٧ ٧	٧
١٧ ٩	٦ ١٠	٨
١٧ ٩	٧ ١٠	٩
١٧ ١٧	٤ ٢٣	٤٤٠
١٧ ٩	٥	١
١٧ ١٦	٥	٢
١٧ ١٢	٥	٣
١٧ ٥	٥ ١٤	٤
١٧	٥ ١٤	٥
١٧ ١٤	٥	٦
١٧ ٤	٤ ١٦	٧
١٧ ١٣	٤ ١٥	٨
١٧ ٣	٥	٩
١٦ ١٢	٥ ٧	٤٥٠
١٥ ٢٣	٣ ١٢	١
١٦ ٩	٥ ٢٢	٢
١٦ ١٨	٣ ١٤	٣
١٧	٤ ٦	٤
١٩ ١٢	٧ ١٥	٥

نهاية الفيضان
بالأصابع بالأذرع

نهاية التجاريق
بالاصابع بالاذرع

السنة

١٦	٣	٧٧	٥	٥	١٢	٥	٤٥٦
١٦	١٠	٧٧	٥	٤	١٤	٥٧	٧٧٧
١٦	١٧	٧٧	٥	٣	٢٤	٧	٧٧٨
١٦	٧	٧٧	٥	٦	٢٠	٥	٧٧٩
١٥	٦	٧٧	٥	٦	٢٤	٥	٤٦٠
١٧	١٨	٧٧	٥	٤	٧	٧٧	٧٧١
١٧		٧٧	٥	٤	١٠	٧٧	٧٧٢
١٦	٣	٧٧	٥	٤	١٠	٧٧	٧٧٣
١٦	١٠	٧٧	٥	٤	١٠	٧٧	٧٧٤
١٦	٧	٧٧	٥	٣	١٧	٧٧	٧٧٥
١٥	٩	٧٧	٥	٥	٢٠	٧٧	٧٧٦
١٦	١٢	٧٧	٥	٣	١٩	٧٧	٧٧٧
١٦	٣	٧٧	٥	٤	٢	٧٧	٧٧٨
١٧	٧	٧٧	٥	٣	١٧	٥	٧٧٩
١٦	١٤	٧٧	٥	٤	١٢	٥	٤٧٠
١٧	١٤	٧٧	٥	٥	٢٧	٥	٧٧١
١٧	١٠	٧٧	٥	٥	٨	٧٧	٧٧٢
١٧	١٨	٥	٧	٤	٢١	٥	٧٧٣
١٨	١٣	٧٧	٥	٥	١٨	٧٧	٧٧٤
١٢	١٠	٧٧	٥	٨	٤٤	٧٧	٧٧٥
١٦	١٥	٥	٧	٥	١٧	٥	٧٧٦
١٧	١٨	٧٧	٥	٥	١٤	٥	٧٧٧
١٧	٢٠	٧٧	٥	٦	١٧	٥	٧٧٨
١٧	١٧	٧٧	٥	٦	١٩	٥	٧٧٩
١٦	١٢	٧٧	٥	٦	٥	٧٧	٤٨٠

نهاية الفيضان بالاصابع بالاذرع	نهاية التحريق بالاصابع بالاذرع	السنة
١٥ ٥	١٧ ٥	٤٨١
١٧ ١٥	١٨ ٥	٢
١٧ ٧	٢٦ ٥	٣
١٨ ٤	٢٠ ٤	٤
١٧ ٩	٦ ٦	٥
١٦ ٢٢	٦ ٣	٦
١٦ ٢٣	٦ ٢	٧
١٦ ١١	٦ ٦	٨
١٦ ١٣	١٧ ٤	٩
١٦ ٢١	١١ ٤	٤٩٠
١٧ ١٢	٢٢ ٤	١
١٨ ١٠	١٢ ٦	٢
١٥ ١٥	١٦ ١٠	٣
١٦ ٥	١٨ ٧	٤
١٦ ٥	٨ ٧	٥
١٦ ١٥	٨ ٧	٦
١٧ ١٣	١٢ ٥	٧
١٨ ٥	٥ ٧	٨
١٦ ١٣	٨ ٥	٩
١٨ ١٢	٩ ٨	٥٠٠
١٧ ١٥	٥ ٧	١
١٧ ٥	١٨ ٦	٢
١٧ ٤	١٣ ٦	٣
١٧ ٤	٣ ٧	٤
١٨ ١١	٣ ٧	٥

نهاية الفيضان بالاصابع بالاذرع	نهاية التحاريق بالاصابع بالاذرع	السنة
١١٨ ٢	٨ ١٥	٥٠٦
١١٨ ٢	٨ ١٥	٥١٧
١١٧ ١٠	٥٧ ١٤	٥١٨
١١٨	٢٧ ١٦	٥١٩
٥١٨ ٦	٥٧ ١٩	٥١٠
١١٧ ١٩	٣٧ ١٢	٥١١
١١٨ ١٠	٢٧	٥١٢
١١٨ ٧	٥٦ ٢١	٥١٣
١١٨ ١	٢٧ ١٢	٥١٤
١١٨ ٨	٣٧ ٤	٥١٥
١١٦ ٣	٢٦ ٢٦	٥١٦
١١٧ ٩	٥٨ ١٠	٥١٧
١١٦ ٨	٧٧ ٢٤	٥١٨
٥١٨ ١	٢٩ ٣	٥١٩
٥١٧ ٢٣	٢٨ ٣	٥٢٠
١١٦ ١٥	٢٨ ١٧	٥٢١
١١٨	٢٧ ٨	٥٢٢
١١٧ ٢	٥٧ ١٦	٥٢٣
١١٧ ٤	٢٧ ٤	٥٢٤
١١٦ ١٠	٥٧ ٢	٥٢٥
١١٦ ١١	٢٤ ٧	٥٢٦
١١٧ ١٠	٤٥ ٢٥	٥٢٧
١١٧ ٢٢	٧٧ ١٥	٥٢٨
١١٨ ٣	٢٥ ٢٤	٥٢٩
١١٨ ٦	٥٦ ٨	٥٣٠

نهاية الفيضان بالاصابع بالاذرع	نهاية التحاريق بالاصابع بالاذرع	البنقة
١٧ ١٦	٦	٥٣١
١٧ ٣	٥ ١	٨١٢
١٨ ٥	١٥ ١٤	٧١٣
١٧ ١٤	١٦ ١٨	٨١٤
١٧ ١٢	١٥	٨١٥
١٦ ١١	١٤ ٥	٨١٦
١٨	١٦ ١٦	٨١٧
١٨ ٤	١٥	٨١٨
١٧ ٥	١٤ ١٤	٨١٩
١٨ ٦	١٠ ١٠	٥٤٠
١٦ ٢٠	٣	٥١١
١٨ ١٣	٣	٧١٢
١٨ ١٦	٨ ٨	٧١٣
١٨ ١٦	٢٤ ٢٤	٨١٤
١٣ ١٣	٢٤ ٢٤	٧١٥
١٨ ١	٢ ٢	٥١٦
١٨ ٤	٧ ٧	٨١٧
١٧ ٦	١٥ ١٥	٧١٨
١٧ ٢٠	٧	٧١٩
١٧ ١٧	١٦ ١٦	٥٥٠
١٧ ٨	١٩ ١٩	٥١١
١٨ ١٠	٢١ ٢١	٧١٢
١٨ ١٠	٧٣ ٧٣	٧١٣
١٥ ١	١٨ ١٨	٨١٤
١٨ ٧	١٠ ١٠	٨١٥

ملحق رقم (٢)

أهم المراكز الصناعية

الفسطاط :

ولعلها أكبر المراكز الصناعية في القطر المصري في العصر الفاطمي يشهد بذلك تنوع الانتاج . ولم يفت أحد ممن زارها أو كتب عنها أن يشيد بأحيائها الصناعية والمعامل المنبثة في أرجائها والأسواق العظيمة لبيع المصنوعات المختلفة . وكانت تتمتع بهذه الشهرة من قبل العصر الفاطمي فقد طلب فيها يوما عشرة آلاف تكة لابنة خمارويه فوجد الطلب في أسواقها بأيسر وقت وبأهون سعي ، أما ناصر خسرو فقد أسهب في بيان ما كان يصنع في معاملها من الصيني الشفاف وغير ذلك مما يشبه الزمرد . وتكلم ابن سعيد عما بها من مطابخ السكر ومطابخ الصابون ومسابك الزجاج ومسابك الفولاذ والنحاس والوراقات مما لا يعمل في القاهرة ولا غيرها من الديار المصرية . وقد ذكر بعض قطع النسيج باسم طراز مصر وكذلك اشتغل الصناع بعمل السروج والأدوات الجلدية والقسى على ما روى ابن سعيد . وأخيرا لا ننسى أنها كانت أكبر المراكز في القطر لصناعة بناء السفن الحربية والمراكب النيلية التي تشتغل بالتجارة .

ويلاحظ أن ظروف الفسطاط كانت ملائمة لقيام كثير من الصناعات فهي واقعة عند رأس الدلتا بين الوجهين البحري والقبلي وقد شيدت على شاطئ النيل ولهذا كله أصبح من السهل اتصالها بداخلية البلاد حيث تصل إليها الموارد الأولية اللازمة للصناعة . ومن الظروف الملائمة كذلك وقوعها عند نهاية طرق القوافل وبذا يأتي إليها الحرير من الشام وسن الفيل من بلاد السودان وهكذا . وأخيرا لقد كانت منذ بنيت إلى حين إنشاء العسكر حاضرة البلاد ثم شيدت العسكر والقطائع والقاهرة على التوالي على مقربة منها وأهمية هذا العمل تنحصر في أن تركز طبقة الحكام والاعيان

والمقطعية في القسطنطينية أو فيما قرب منها استدعى قيام الصناعة لسد مطالب هذه الطبقات وخاصة من حيث السلع الترفيية الأمر الذى نلاحظه على قيام الصناعات في كثير من المدن الأوربية في العصور الوسطى مثل باريس .
ولابد أن هذا النشاط الصناعى تأثر كثيرا بسبب الفتن التى امتاز بها العهد الاول من خلافة المستنصر بالله فتهدم جانب من الاحياء الصناعية بالمدينة وأودى الطاعون بكثير من سكانها . فلما انتهى عصر الفوضى وأخذت الاحوال فى الاستقرار عاد إلى المدينة نشاطها القديم . إلا أن من المؤكد أن إنشاء القاهرة أثر على مركز القسطنطينية الصناعى على مر السنين . فلما حرقها شاور فى خلافة العاضد بدأ عهد اضمحلالها ومع ذلك لم يقض عليها نهائيا .

تنيس

من أشهر بلاد القطر المصرى فى صناعة النسيج الفاخر وكان أهلها - وأكثرتهم حاكه - مياسير أصحاب ثراء . وكان يحاك بها ثياب الشروب بحيث يبلغ أحيانا ثمن الثوب ألف دينار وكانوا ينسجون بها البدنة لاستعمال الخليفة الخاص وطرزا من الكتان بغير ذهب يباع كل طراز منها بمائة دينار . وذكر ناصر خسرو أنهم كانوا يصنعون بها نوعا من القصب الملون ويدعى (بوقلمون) الذى يتغير لونه حسب ساعات النهار ويصدر إلى بلاد الشرق والغرب . وقد ذكر الرحالة الفارسى نفسه أنهم كانوا يصنعون فى تنيس القمصان والسكاكين من الحديد كما قل إن عدد الذكور بها خمسون ألفا وهو رقم يبدو عليه طابع المبالغة إذ معنى هذا أن عدد سكان البلدة ١٥٠.٠٠٠ نسمة (على فرض أن كل أسرة تتكون من ثلاثة أفراد) . مع العلم بأن مساحتها لم تتعد ٣٣٠٠ ذراع فى ٣٥٨٠ ذراعا .

ولا شك أن عوامل مختلفة تضافرت حتى جعلت تنيس فى ذلك المركز السامى ومن ذلك مهارة أهلها من الاقباط وقربها من المناطق الشهيرة بزراعة أجود أنواع الكتان وسهولة اتصالها بدخلية البلاد عن طريق بحيرة المنزلة والخليج الواصل من النيل إليها كما كان الاصدار ميسورا بواسطة السفن التى تخرج من بحيرة المنزلة إلى البحر الأبيض المتوسط متجهة إلى الموانئ الكثيرة الواقعة على شواطئه .

القاهرة

كانت في أول أمرها أشبه بعاصمة إدارية أقام فيها الخليفة ورجاله وجنوده ثم ما لبثت أن قامت بها حركة صناعية فصنع أهلها الأدوات الجلدية مثل السروج والحرايط الجلد وبعض أدوات الترف وكان بعضها يصدر إلى الشام .

الاسكندرية

ولها شهرة قديمة وأهم ما كان يصنع فيها المنسوجات الحريرية ولعل ذلك راجع إلى سهولة الحصول على الحرير بحرا من الشام وجزيرة صقلية وشمالى إفريقيا . واشتهرت كذلك بصناعة الزيوت من الزيتون الذى كانت تعرس أشجاره في الجهات المجاورة لها . ومن الزيت اشتغل أهلها بعمل الصابون والشمع . ومن مظاهر أهمية الاسكندرية الصناعية صناعة بناء السفن .

دمياط

كانت تعادل تينس في شهرتها بعمل أنواع النسيج الفاخر الذى كانوا يستعملون الذهب في صناعة خيطه . وكذلك اشتهرت هذه المدينة ببناء السفن إذ كان خروج الأساطيل للغزو منها . وقد تعرضت في أواخر العصر الفاطمى لهجمات الإفرنج عليها في سنتى ٥٦٠ هـ و ٥٦٥ هـ .

شطا

وهى على بعد أميال من دمياط على الجانب الغربى لبحيرة تينس (بحيرة المنزلة) وكانت بها حامية كغيرها من المدن الساحلية وكان بها طراز حكومى إلى جانب المعامل الأهلية . وإلى شطا تنسب الشياط الشطوبية وكانت تعمل في طرازها كسوة الكعبة .

قوس

من شواحي تينس وبها نفس النسيج الذى كان يصنع في الاخيرة ، وكذلك كانوا يعملون بها كسوة الكعبة .

بهنسا

وتقع بين بحر يوسف وخذ الصحراء الليبية ولما حدث التقسيم الإداري في عصر الفاطميين صارت بهنسا عاصمة مديرية بهنسا . وكان يعمل بها المقاطع السلطانية في أيام الادريسي وكذلك اشتغل أهلها بعمل المطرز والمضارب والثياب المحبرة والستور الذي كان يبلغ طول الواحد منها ثلاثين مترا أحيانا ، أما المواد الأولية المستعملة في النسيج فهي الكتان والصوف والقطن .

دبيح

قرية من قرى دمياط ويمكن القول أنها في محل بلدة دبيح الحالية الواقعة على مسافة اثني عشر كيلو مترا جنوب السبلاوين وإليها تنسب الثياب المثقلة والعمام الشرب الملونة والديبق العلم المذهب وهذا يدل على أن اسم البلدة كان يطلق على نسيجها كما هو الحال في شطا وغيرها . ولقد كانت تجارة الديبق رائجة في القطر المصري .

أسيوط

وتقع على الجانب الغربي من النيل وموقعها هام في أخصب أجزاء الوادي وهي نهاية طريق الصحراء المتجهة إلى بلاد السودان الغربي . وأهم ما اشتغل به أهلها نسج الصوف وكانوا يقلدون ما يصنع من هذا النوع الفاخر من النسيج في بلاد أرمينية . وقد وصلت شهرة المنسوجات الصوفية الأسيوطية إلى بلاد فارس وتحدث بذلك ناصر خسرو . وبسبب سهولة الحصول على الشب والنيلة من الواحات المجاورة لمنطقة أسيوط قامت في المدينة صناعة الصباغة .

القصير

واشتهرت بعمل الثياب والأنسجة من الصوف .

القبوم

وكان يصنع بها المنسوجات من الكتان والصوف ويعصر بها النيذ لأن المنطقة اشتهرت على الدوام بزراعة الكروم .

ثبت بمصادر الرسالة

(رتبت أسماء المؤلفين حسب أحرف الهجاء)

(١)

الكتب العربية

- ١ - ابن الأثير (٦٣٠ هـ - ١٣٣٨ م) : على بن أحمد بن ابى الكرم
الكامل فى التاريخ ١٢ جزءا
- ٢ - ابن الأخوة محمد بن محمد بن أحمد القرشى
معالم القرية فى أحكام الحسبة
(مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول تحت رقم ٢٤٠٥٢)
- ٣ - الإدريسى (٥٤٩ هـ - ١٢٥١ م) : محمد بن عبد العزيز الشريف
نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق (روما ١٥٩٢ م)
- ٤ - الأدفوى (٧٤٨ هـ - ١٣٤٨ م) : كمال الدين أبو الفضل جعفر بن
ثعلب بن على
الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد (القاهرة ١٩١٤ م)
- ٥ - آدم مبرز الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، جزءان
(١٩٤١ م) (وترجمة محمد عبد الهادى أبو ريده)
- ٦ - أسامة بن منقذ (٥٨٤ هـ - ١٢٨٨ م) : مؤيد الدولة أبو المظفر بن مرشد بن
على بن مقلد بن نصر الكنتانى
كتاب الاعتبار (حرره فيليب متى)
(مطبعة جامعة برنستون بالولايات المتحدة ١٩٣٠ م)
- ٧ - الاسحاق (١٠٦٠ هـ - ١٦٥٠ م) محمد بن عبد المعطى بن أبى الفتح
ابن أحمد بن عبد الغنى بن على
لطائف أخبار الأول فىمن تصرف من أرباب الدول
(المنظمة الشرقية بالقاهرة ١٣٠٠ هـ)
- ٨ - الاصطخرى (نسب فى سنة ٩٤٠ م) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسى
مسالك الممالك (لندن ١٨٧٠ م)

٩ - ابن أبي أصيبعة (٦٦٧ هـ - ١٢٧٠ م) : أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة

موفق الدين

كتاب عيون الأنباء في أخبار الأطباء جزءان

(القاهرة ١٢٩٩ - ١٣٠٠ هـ)

١٠ - الاعتباط في حلي مدينة الفيسطاط (لمؤلف غير معروف الاسم) ٤ أجزاء

مخطوط بدار الكتب الملكية تحت رقم ٢٧١٢

١١ - ابن الاكفاني (٥٧٤٩ - ١٣٥٩ م) : محمد بن ابراهيم بن ساعد

الانصارى السنجارى

نخب النخائر في أحوال الجواهر (القاهرة ١٩٣٩ م)

١٢ - أبو بكر بن علي الحدادى اليمنى (١٠٧٩ هـ)

الجوهرة النيرة (على هامش مختصر القدورى)

(القاهرة ١٣٣٥ هـ - ١٩١٦ م)

١٣ - أمين سامى باشا تقويم النيل الجزء الاول (القاهرة ١٩٣٨ م)

١٤ - ابن اياس (٥٩٣٠ هـ - ١٥٢٣ م) : أبو البركات محمد بن احمد

بدائع الزهور الجزء الاول (بولاق ١٣١١ هـ)

١٥ - البابرى (٥٧٨٦ هـ - ١٣٨٤ م) : أكمل الدين محمد بن محمود

شرح العناية على الهداية (على هامش شرح فتح القدير)

(بولاق ١٣١٦ هـ)

١٦ - البكرى (٤٨٧ هـ - ١٠٩٧) : أبو عبيد الله بن عبدالعزيز

المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب (طبعة دى سلاين)

(باريس ١٩١١ م)

١٧ - ابن بطوطه (٥٧٧٩ هـ - ١٣٧٧ م) : أبو عبدالله محمد بن عبدالله

نخفة النظار في غرائب الامطار ٤ أجزاء

(باريس ١٨٥٣ - ١٨٥٨ ، ١٨٦٩ - ١٨٧٩ م)

١٨ - البلاذرى (٥٢٩٧ هـ - ٨٩٢ م) : أبو الحسن احمد بن يحيى بن جابر

ابن داود

فتوح البلدان (القاهرة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م)

- ١٩— ابن نيمية (٧٢٨ هـ - ١٣٢٨ م) : تقي الدين احمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحسبة في الاسلام (القاهرة ١٣١٨ هـ)
- ٢٠— ٢١، ٢٠— النعالي (٤٢٩ هـ - ١٠٣٧ م) : أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل (١) لطائف المعارف (طبعة ب . دى . جج) (١٨٦٧ م) (ب) يتيمة الدهر ٤ أجزاء (دمشق ١٣٠٤ هـ)
- ٢٢— الجاحظ (٢٥٥ - ٨٦٩ م) : أبو عثمان بن عمرو بن بحر بن محبوب بن فزارة كتاب التبصر بالتجارة (القاهرة ١٣٥٤ هـ - ١٩٠٥ م)
- ٢٣— الجبرتي (١٢٣٧ هـ) : عبدالرحمن بن حسن بن ابراهيم عجائب الآثار في التراجم والاخبار ٤ أجزاء (القاهرة ١٢٩٧ هـ)
- ٢٤— ابن جبير (٦١٤ هـ - ١٢١٧ م) : أبو الحسن محمد بن احمد الكناني رحلة ابن جبير (طبعة و . رايت) (لندن ١٨٥٢ م)
- ٢٥— جروهمان (أودلف) أوراق البردي العربية الجزءان الاول والثاني (ترجمة الدكتور حسن ابراهيم حسن) (القاهرة ١٩٣٥ و ١٩٣٤ م)
- ٢٦— الجزيري (عبدالرحمن) كتاب الفقه على المذاهب الاربعة ٤ أجزاء (القاهرة ١٩٣٥ م)
- ٢٧— جورجى زيدان تاريخ التمدن الاسلامى ٥ أجزاء (القاهرة ١٩٠٥ م)
- ٢٧— جيرار (المسيوب . س) كتاب الأحوال الزراعية في القطر المصرى أثناء حملة نابليون بونابرت (ترجمة يوسف نحاس بك و خليل مطران بك) (القاهرة ١٩٤٣ م)
- ٢٩— ابن الجيعان (٨٨٥ هـ - ١٤٨٠ م) : شرف الدين يحيى بن المعز التحفة السنية في اسماء البلاد المصرية (القاهرة ١٨٩٨ م)

٣٠- ابن الحاج (٧٣٧ هـ - ١٣٣٧ م) : أبو عبدالله محمد

المدخل الى تنمية الاعمال بحسن النيات ٤ أجزاء (١٣٢٠ هـ)

٣١- ابو حامد الأندلسي (٥٦٥-١١٧٠ م)

كتاب تحفة الالباب ونخبة الاعجاب (باريس ١٩٢٥ م)

٣٢- ٣٤ حسن (الدكتور حسن ابراهيم حسن)

(١) الفاطميون في مصر (القاهرة ١٩٣٢ م)

(ب) تاريخ الاسلام السيامي الجزء الاول (القاهرة ١٩٣٥ م)

(ج) النظم الاسلامية (بالاشتراك مع الدكتور علي ابراهيم حسن)

(القاهرة ١٩٣٩ م)

٣٥- ابن حوقل (تبع في سنة ٣٦٧ هـ - ٩٧٧ م) : أبو القاسم محمد بن حوقل

البغدادى الموصلى

المسالك والممالك (ليدن ١٨٧٣ م)

٣٦- ابن خرداذبه (٣٠٠ هـ - ٩١٢ م) : أبو القاسم عبيد الله بن احمد

المسالك والممالك (ليدن ١٣٠٦ هـ)

٣٨، ٣٣ ابن خلدون (٨٠٨ هـ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ م) : عبد الرحمن بن محمد

(١) المقدمة (القاهرة ١٣٢٢ هـ)

(ب) العبر وديوان المتبدأ والحبر ٧ أجزاء (القاهرة ١٢٨٤ هـ)

٣٩- ابن خلكان (٦٨١ هـ - ١٢٨١ م) : شمس الدين أبو العباس احمد بن ابراهيم

ابن أنى بكر الشافعى

وفيات الاعيان جزاءن (القاهرة ١٢٨٣ هـ)

٤٠- ابن دقمان (٨٠٩ هـ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ م) : ابراهيم بن محمد المصرى

الانتصار بواسطة عقد الامصار (الجزءان الرابع والخامس)

(القاهرة ١٣٠٩ هـ)

٤١- الهمشقى (من علماء القرن الخامس الهجرى) : ابو الفضل جعفر بن عبدالله

الاشارة الى محاسن التجارة (القاهرة ١٣١٨ هـ)

٤٢- النهي (من ٧٤٨ هـ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ م) : شمس الدين محمد بن احمد

تاريخ الاسلام وطبقات المشاهير والاعلام

(مخطوط بالمكتبة الملكية بالقاهرة تحت رقم ٤٢ تاريخ)

- ٤٣ — ابن الراهب (رسم شماسا في دير المعلقة بفسطاط مصر سنة ٦٦٩ هـ) :
أبو شاكر بطرس ابن أبي النكرم بن المهدي
تاريخ ابن الراهب (بيروت ١٩٠٣ م)
- ٤٤ — زكي محمد حسن (الدكتور) (١) كنوز الفاطميين (طبعة دار الكتب الملكية)
٤٦ ، (ب) الكنوز الفاطمية (مقدمة الكتاب الاول مطبوعة على
حدة) (القاهرة ١٩٣٨)
(ج) الصين وفنون الاسلام (القاهرة ١٩٤١ م)
- ٤٧ — الزيلعي (٥٧٦٢ هـ - ١٣٦١ م) فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي
تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق الجزء الثالث
(بولاق ١٣١٣ هـ)
- ٤٨ — ابن الزيات (٥٨١٤ هـ - ١٤١١ م) شرف الدين محمد بن ناصر الدين محمد
ابن جلال الدين بن عبدالله
الكواكب السيارة في ترتيب الزيارة في القرافتين الكبرى
والصغرى (القاهرة ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م)
- ٤٩ — السرخسي (٥٤٨٣ هـ - ١٠٩٠ م) محمد بن أبي سهل أبو بكر
كتاب المبسوط الجزء ان التاسع والعاشر
(القاهرة ١٣٢٤ هـ)
- ٥٠ — السيوطي (٥٩٤١ هـ - ١٥٠٥ م) عبدالرحمن بن أبي بكر جمال الدين
حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة جزء ان
(القاهرة ١٣٢٧ هـ)
- ٥١ — الشاشتي (٥٣٨٨ هـ - ٩٩٨ م) أبو الحسن علي بن محمد
كتاب الديارات (مخطوط بدار الكتب الملكية تحت
رقم ٣٦٠٦)
- ٥٢ — أبو شامه (٥٦٦٥ هـ) : عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم بن عثمان
شهاب الدين
كتاب الروضتين في أخبار الدولتين جزء ان (القاهرة ١٣٨٧ هـ)

- ٥٢ - الشرقاوى (١٢٢٧ هـ) عبد الله بن حجازى بن ابراهيم
حاشية شرح التحرير
- ٥٤ - الشيخ شهاب الدين أحمد حاشية على شرح تبيين الحقائق للزيلعى (فى نفس الكتاب)
(بولاق ١٣١٣ هـ)
- ٥٥ - ابن طباطبا (من علماء القرن الثامن الهجرى) محمد بن على
الفخرى فى الآداب السلطانية (القاهرة ١٣١٩ هـ)
- ٥٦ - ابن عابدين (١٣٠٦ هـ) علاء الدين محمد بن أحمد أمين
رد المختار على الدر المختار ٣ أجزاء (١٣٢٣ - ١٣٢٦ هـ)
- ٥٧ - ابن عبد الحكيم (١٢٥٧ - ٨٧١ م) فتو مصر (القاهرة ١٩١٤ م)
- ٥٨ - عبد الرحمن زكى القاهرة جزءان (القاهرة ١٣٥٢ - ١٣٥٤ هـ)
- ٥٩ - غريب بن سعد (٢٦٩ هـ - ٩٧٧ م)
صلة تاريخ الطبرى (طبعة دى جوى (ليدن ١٨٩٧ م)
- ٦٠ - على ابراهيم حسن تاريخ جوهر الصقلى (القاهرة ١٩٣٢ م)
- ٦١ - على بك بهجت (المرئوم) النسيو اليرجبريل حفريات القسطنطينية
(القاهرة ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م)
- ٦٢ - على عبدالعزيز الحسينى (الأمير) تاريخ سوريا الاقتصادية (دمشق ١٣٤٢ هـ)
- ٦٣ - على باشا مبارك الخطط التوفيقية ٢٠ جزءا (بولاق ١٣٠٦ هـ)
- ٦٤ - ابن العماد ابو القلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى شذرات الذهب
فى اخبار من ذهب فى الجزء الثالث والرابع
(القاهرة ١٣٥٠ هـ)
- ٦٥ - عمارة اليعنى (٥٦٩ هـ - ١١٧٤ م) أبو الحسن نجم الدين
كتاب النكت العصرية فى أخبار الوزراء المصرية (باريس ١٨٩٧ م)

٦٧ و ٦٦ - عمرطوسون (الامير)

(١) كتاب مالية مصر منذ عهد الفراعنة إلى الآن

(الاسكندرية ١٩٣١ م)

(١٩٤٢ م)

(ب) خليج الاسكندرية

٦٨ - ابن العوام (من علماء القرن السادس الهجري): أبو بكر يحيى بن محمد بن أحمد

كتاب الفلاحة جزاء (مديده ١٨٠٢)

٦٩ - ابن عيسى (٩٤٥ هـ - ١٥٣٩ م): - سعد الله

حاشية على شرح العناية (في كتاب شرح فتح القدير)

(بولاق ١٣١٦ م)

٧١، ٧٠ - أبو العلاء (٧٣٢ هـ - ١٣٣٢ م): اسماعيل بن علي عماد الدين

(١) تقويم البلدان (باريس ١٨٤٠ م)

(ب) المختصر في أخبار البشر (القسطنطينية ١٢٨٦ هـ)

٧٢ - ابن فضل الله العمري (٧٤٩ هـ - ١٣٥٩ م). شهاب الدين أبو العباس أحمد بن

يحيى مسالك الأبصار في أخبار ملوك الأمصار الجزء الأول

(القاهرة ١٩٢٤ م)

٧٣ - فييت (جاستون)

المواصلات في مصر في العصور الوسطى (١٩٣٧) مقال في

كتاب «مصر الاسلامية»

٧٤ - القدوري (٤٣٨ هـ - ١٠٣٦): أبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان

مختصر القدوري الجزء الثاني (١٣٣٥ هـ - ١٩١٦ م)

٧٦، ٧٥ - القزويني (٦٨٢ هـ - ١٢٨٣ م): أبو عبد الله زكريا بن محمد بن

محمود القاضي جمال الدين بن يحيى الأنصاري

(١) آثار البلاد وأخبار العباد (طبعة وستفيلد ١٨٤٨ م)

(ب) عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات (١٨٤٩ م)

٧٧ - القفطي (٦٤٦ هـ - ١٢٤٨ م): جمال الدين علي بن يوسف بن

ابراهيم بن عبد الوهاب

أخبار العلماء بأخبار الحكماء (ليبزج ١٩٠٣ م)

٧٨ - ابن القلانسي (٥٥٥ هـ - ١١٣١ م): أبو يعلى حمزه

- ذيل تاريخ دمشق (بيروت ١٩٠٨ م)
٧٩ — القلقشندي (٨٢١ هـ - ١٤١٨ م) : أبو العباس أحمد
صبح الأعشى في صناعة الانشا ١٤ جزءا
(القاهرة ١٩١٣ - ١٩١٧ م)
٨٠ — كرد علي (محمد)
خطط الشام ٤ أجزاء (دمشق ١٣٤٣ - ١٣٤٦ هـ)
٨١ — السكرملي (الأب انتاس)
الغيات
(١٩٣٩ م)
٨٢ — الكندي (٣٥٠ هـ - ٩٦١ م) . أبو عمر محمد بن يوسف
كتاب الولاة وكتاب القضاة (طبعه روفن جست) (١٩١٢ م)
٨٣ — الساوردي (٤٥٠ هـ - ١٠٥٧ م) . أبو الحسن علي بن محمد بن
حبيب البصري
الاحكام السلطانية (القاهرة . المطبعة المحمودية التجارية)
٨٤ — أبو المحاسن (٨٧٤ هـ - ١٤٩٦ م) . جمال الدين بن يوسف بن تغري بردي
النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة
٥ أجزاء (القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٣٥ م)
٨٥ — محمد عبد العزيز مرزوق .
الزخرفة المنسوجة
(القاهرة ١٩٤١ م)
٨٦ — محمد كامل مرسي بك .
الملكية العمارة في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة
الى الآن
(القاهرة ١٩٣٧ م)
٨٧ — محمود سامي جنينة (الدكتور)
القانون الدولي العام
(القاهرة ١٩٣٧ م)
٨٨ — المراكشي (٦٦٩ هـ - ١٢٧١ م) . محي الدين أبو محمد عبد الواحد
بن علي التيمي
كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب
(لندن ١٨٨١ م)

- ٨٩، ٩٠ المسعودى (٥٣٤٦٠ - ٩٥٧ م) : أبو الحسن علي بن الحسين بن علي
(١) كتاب التنبه والاشراف (ليدن ١٨٩٣ م)
(ب) مروج الذهب ومعادن الجواهر
جزءان (القاهرة ١٣٠٣ هـ - ١٨٨٥ م)
- ٩١ — المقدسي (٥٣٨٧ - ٩٩٧ م) : شمس الدين أبو عبد الله محمد
أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (ليدن ١٩٠٦ م)
- ٩٢ — المقدسي أبو النصر أحمد بن عبد ارازق
كتاب اللطائف والظرائف (مصر ١٢٠٧ هـ)
- ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧ المتريزي (٥٨٤٥ - ١٤٤١ م) . تقي الدين أحمد بن علي
(١) المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار
(١٣٧٠ هـ)
(ب) اتعاظ الخنفا بأخبار الخانفا (بيت المقدس ١٩٠٨ م)
(ج) اغاثة الأمة بكشف الغمة
(طبعة الدكتور محمد مصطفى زيادة)
جمال الدين الشيبان (القاهرة ١٩٤٠ م)
(د) السلوك لمعرفة دول الملوك الجزء الأول من القسم الأول
(طبعة الدكتور محمد مصطفى زيادة)
(القاهرة ١٩٣٤ م)
(هـ) البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب
(القاهرة ١٩١٦ م)
- ٩٨ — المقرئ (١٠٤١ هـ - ١٦٣١ م) أحمد بن محمد
فتح الطيب في عنصر الاندلس الرطيب
(طبعة فريد رفاعي)
- ٩٩ — ابن نماني (٥٦٠٦ هـ - ١٢٠٩ م) . الاسعد
قوانين الدواوين (وأطلعنا علي . المخطوط بمكتبة جامعة
فؤاد الأول رقم ٤١٦ والنسخة المطبوعة بالقاهرة سنة ١٢٩٦ هـ
ورمزنا اليها بكلمة « مطبوع » . ثم النسخة التي نشرها
الدكتور عزيز سوربال عطية في سنة ١٩٤٣ م)

١٠٠ - ابن منجب الصيرفي (٥٥٢ هـ - ١١٤٧ م) . أمين الدين تاج الرياسة

أبو القاسم علي

الإشارة إلى من نال الوزارة (القاهرة ١٩٢٤ م)

١٠١ - الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم

الباب جزاء (القاهرة ١٣٢٢ - ١٣٢٣ هـ)

١٠٢ - التبراوي عبد الرحمن نصر بن محمد

نهاية الرتبة في طلب الحسبة

(مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول تحت رقم ٢٤٠٥٣)

١٠٣ - ابن نجيم (١٠٦٦ هـ) . زين بن إبراهيم بن محمد

الاشباه والنظائر (القاهرة ١٢٩٨ هـ)

١٠٤ - نقولا زياده

رواد الشرق العربي في العصور الوسطى (القاهرة ١٩٤٣)

١٠٥ - النويري (٧٣٢ هـ - ١٣٣٢ م) : أحمد بن عبد الوهاب

نهاية الارب في فنون الأدب الأجزاء ٣٥ و ٣٦ و ٣٧

(مخطوط بدار الكتب الملكية تحت رقم ١٥٧٦)

١٠٦ - ابن الهمام (٨٦١ هـ - ١٤٥٧ م) : كمال الدين محمد بن عبد الواحد

السيواسي ثم السكندري

شرح فتح القدير الجزء الرابع (بولاق ١٣١٦ هـ)

١٠٧ - ابن الوردي (٧٤٩ هـ - ١٣٥٨ م) : زين الدين أبو حفص عمر بن المظفر

خريدة المعجائب وفريدة الغرائب

(القاهرة : طبع حجر ١٢٩٨ هـ)

١٠٨ - أبو يوسف (١٩٢ هـ - ٨٠٨ م) : يعقوب بن إبراهيم

كتاب الخراج (بولاق ١٣٠٢ هـ)

١٠٩ - ياقوت (٦٢٦٠ هـ - ١٢٢٩ م) : شهاب الدين أبو عبد الله

الحموي الرومي

معجم البلدان ١٢ جزءا (القاهرة ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٦ م)

١١٠ - يحيى بن سعيد (٤٥٨ هـ - ١٠٦٦ م)

التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق (بيروت ١٩٠٩ م)

١١١ - اليعقوبي (٢٨٢ هـ - ٨٩٥ م) أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن

وهب بن واضح

(ليدن ١٨٩٢ م)

كتاب البلدان

١١٢ - يوحنا بن ماسويه (٢٤٣ هـ - ٨٥٧ م)

جواهر الطيب المفردة

(نشره بالعربية لأول مرة «ر.ب. شباط في مجلة المجمع المصري

عدد ١٩، والصادر في سنة ١٩٣٧ م)

(2)

BIBLIOGRAPHY

(1) Abu - Saleh :

The Churches and Monasteries of Egypt and some neighbouring countries (edited and translated by Evetts).
Oxford 1895.

(2,3,4) Amari « Michele »

1. Storia dei Musulmani di Sicilia, 2 vols, Firenze 1854.
2. Altri frammenti Arabi relativi alla storia d' Italia memoria, Roma 1889.
3. Biblioteca Arabo Sicula, 2 vols, Leipzig 1887.

(5,6) Amedroz « H.F. »

1. The Hisba Jurisdiction in the Ahkam Sultaniya of Mawardi « Journal of the Royal Asiatic Society 1916, pp. 77-101 »
2. The Office of Kadi in the Ahkam Sultaniya « Ibid, July 1910 » .

(7) Amélineau

La Géographie de l' Egypte à l' époque Copte 1890.

(8) Arnold (Sir Thomas)

editor of : The Legacy of Islam, Oxford 1931.

(9) Arnold (Sir Thomas)

and Grohman (Adolf) : The Islamic Book.

(10) Bahgat « Aly Bey »

1. Les manufactures des étoffes en Egypte au moyen âge.
2. Les Forêts en Egypte au moyen âge .

(12) « Baker » (J.N.L.) Medieval trade routes, London 1938.

(13) Beazley « C.R. »

The Dawn of Modern Geography vol. 11, 1897.

(14) Bent « Theodore and Mrs »

South Arabia, London 1900.

(15) Bovill « E.W. »

Caravans of the old Sahara, London 1933.

(16) Cahen « Claude »

Quelques chroniques anciennes relatives aux derniers Fatimides, « Bulletin de l'Institut Français d'Archéologie Orientale, Tome XXXVII, 1937 »

(17) Cambridge

Medieval History, vol IV, 1933.

(18,19) Casanova «M.P.»

1. Etudes sur les inscriptions arabes des poids et des mesures en verre « Collection Fouquet et Innés », Le Caire, 1891.
2. Les Noms Coptes du Caire et Localités voisines « Bulletin de l'Institut Français d'Archéologie Orientale, 1901, pp. 139-204 »

(20) Chau-Yu-Kua

His Work on the Chinese and Arab trade in the XII th. and XIII th. centuries (translated from the Chinese and annotated by F. Hirth and W.W. Rockhill), St Petersburg 1911.

(21) Cobham (Claud Delaval) :

Excerpta Cypria

(Material for a history of Cyprus), Cambridge, 1908.

(22) Coulton (G.G) :

The Meaning of medieval moneys, London, 1934

(23) Davis (H.W.C.) :

Medieval Europe.

(24) Day (Clive) :

A history of Commerce (New York, 1917) .

(25) Défremery (M.C.)

Documents sur l'histoire des Ismailiens ou Batiniens de la Perse, Traduction du texte Persan du Vizir Ala Eddin D Joueiny, Journal Asiatique, 5 série No28, Février-Mars, 1860.

(26) Dehrnauer (Walter) :

Les Institutions de police chez les Arabes (Journal Asiatique. 5 e série No 15.17.1860. No 65. 1861

(27) Depping

Histoire du Commerce entre le Levant et l'Europe 2 vols

(28,29) De Sacy (Silvestre) :

1. Sur la nature et les revolutions du droit de propriété territoriale en Egypte, depuis la conquête de ce pays par les Musulmans jusqu'à l'expédition Française Institut Français d'Archéologie orientale Première Série, Tome Deuxième .
2. Crestomatie Arabes, 3 vols.

(30) Devonshire (R.L.) :

L'Egypte Musulmane et les Fondateurs de ses monuments

(31,32) Dozy (R.P.A.) :

1. Histoire des Musulmans d'Espagne (Leyden, 1891) .
2. Supplément aux dictionnaires arabes, Leyden, 1881 .

(33) Duffa (Bella) :

The Tuscan Republics (Florence, Siena, Pisa, and Lucca) with Genoa .

(34) Encyclopedia of Islam .

Encyclopédie de l' Islam .

Encyclopedia Britannica .

Encyclopedia (Jewish) .

(35) Farid (Dr. Ezz-Din) :

The Introduction of perennial irrigation in Egypt (unpublished thesis, Faculty of Commerce Library, Foad I Univeraity) .

(36) Ferrand (G)

Relations des voyages et textes géographiques arabes Persans et Turcs relatifs à l'Extême Orient du VIII au XVIII Siècle, 2 Tomes, Paris 1913, 1914 .

(37) GAUTIER (E.F.)

Les Siècles obscurs du Maghreb, Paris 1927 .

(38,39) Gaufroy-Demombvnes :

1. Les Institutions Musulmanes, 1931 .
2. La Syrie à l'époque Mamelou ke 1923 .

- (40) Green (John T.) : and Gathany « J. Madison » :
Units in World History.
- (41,42) Grohman (Adolf) :
1. Arabic papyri, Economic Texts, vol. VI, (ms. in the
Royal Library, Cairo).
2. Contribution to the topography of Ashmunain (Bulletin
de l' Institut d' Egypte, Tome XXI, 1938-9)
- (43) Hanotaux (Gabriele)
Histoire de la Nation Egyptienne, Tome I, Paris 1931.
- (44) Hassan (Dr Hassan Ibrahim) :
Relations between Egypt and the Caliphate (641-1924
A. D.), 1910
- (54) Hassan (Dr Zaki Mohamed) Les Tulumides, Paris 1933 .
- (46) Hautecœur et Wiet : Les Mosquées du Caire, Tome, 1.
- (47) Heyd (W. VON)
Histoire du Commerce du Levant, Leipzig 1923.
- (48) Huzayyin (S. A.) Arabia and the Far East, Cairo 1942.
- (49) Julien (Charles Andre)
Histoire de l' Afrique du Nord Tunisie, Algérie, Maroc
Paris 1931.
- (50) Kammérer (Albert)
La mer rouge, l' Abyssinie et l' arabie depuis l' Antiquité
(Mémoires de la Société Royale de Géographie d'
Egypte, Tomes XV, XVI), Tome 1, 1929?
- (51) Khosrou (Nasiri)
Sefer Neineh (traduction française, Echéfer,) Paris 1881
- (52) Landra (Angelo) Corso di Storia del Commercio Parta
prima (Antichità e Medio Evo) Torino 1916
- (53,54,55,56) Lane poole (Stanley)
1. Catalogue of Arabic glass Weights in the British Museum,
1891
2. The Story of Cairo, London 1901
3. History of Egypt in the Middle Ages 1925.
4. The Mohamedan Dynasties Paris 1924
- (57) Leo African (Jean) : Description de l' Afrique, 3 vol.
Paris M D C C C X C V 111.

(58,59) Le Strange :

1. Palestine under the Moslems 1894.

2. Lands of the Eastern Caliphate, 1900

(60) Lerasseur (E.) Histoire du Commerce de la France, première partie avant 1789, paris 1911.

(61) Lipson (E.) :

The Economic History of England (the Middle Ages)
London 1929.

(62) Macmichael (H. A.)

A History of the Arabs in the Sudan, 2 vols Cambridge
University press 1923.

(63) Malmonti: La vie privée à Venise (Venise 1882).

(64) Mann (Jacob) :

The jews in Egypt and palestine under the Fatimid
Caliphs, Oxford 1920

(65) Margoliouth (D. S.) Cairo, jerusalem and Damascus 1907

(66) Mas Latrie (M. L. de) :

Traité de paix et de commerce et documents divers
concernant les relations des Chrétiens avec les arabes
de l' Afrique Septentrionale au moyen Age, Paris 1866.

(67) Mazuel : Le sucre en Egypte

(68) Milman : The History of the jews, 3 vols, London 1830 .

(69) Minost : Traité des monnaies Musulmanes (Bulletin de l'
Institut d' Egypte) 1937

(70) Mommsen: (Th) provinces of the Roman Empire (trans-
lated by W. P. Dickson) vol. II, 1909.

(71) Mosseri (Victor) : Sur l' origine du riz et l' histoire de sa
culture en Egypte (Bulletin de) Institut d' Egypt, Tome
(V) Le Caire 1922.

(72) Newbigin (M.J.I) : The Mediterranean Lands, London 1928

(73) Newton (and others) :

Travel and travellers in the Middle Ages

(74) Norden. (Langlès) :

Travels in Egypt and Nubia, 2 vols, London 1757.

(75) O' Leary (de Lacy) :

A Short History of the Fatimid Khalifate, 1923.

- (76-77) Quatremère (Etienne) :
1. Mémoires géographiques et historiques sur l'Egypte et sur quelques contrées voisines, Paris 1811.
2. Mémoires historiques sur la dynastie des Khalifes Fatimites (Journal Asiatique, Août 1836).
- (78) Pirenné (Charles) Mohamed and Charlemagne.
- (79) Reinaud (M.) Notices sur les dictionnaires géographiques (Journal Asiatique, 5^e série, Août Septembre 1869).
- (80) Répertoire chronologique
d' épigraphie arabe, Tomes 1-7, Le Caire 1931 etc.
- (81) Rivoira (G.) Moslem architecture and its origins and development (translated from the Italian by Mr N. Rushforth), 1918.
- (82) Romanin (S.) Storia documentata di Venezia, Tomes I, II (Venezia 1912).
- (83) La Roncière : la découverte de l' Afrique au moyen âge
Tome I
- (84) Roscher (W) ; Economie industrielle, tome I Paris 1920.
- (85) Rouillard (Germaine, Mlle) : L' Administration civile de l' Egypte Byzantine, Paris 1928.
- (86) Salmon (Mr George) Répertoire géographique de la Province du Fayyoun, d' après le Kitab Tarikh Al Fayyoun d' an-Naboulsi (Bulletin de l' Institut Français d' Archéologie Orientale, Tome I . Le Caire 1908.
- (87) Sauvate (M.H.) Matériaux pour l' histoire de la numismatique et de la métrologie musulmanes (Journal Asiatique 7^e série, Tomes XV, XIX, 8^e série Tomes II, IV, VII.
- (88) Thiersaut (P. Dabry de) : Le Mahometisme en Chine et dans le Turkeslan Oriental, 2 tomes, Paris 1848.
- (89,90) Tousson (Le Prince Omar) :
1. La géographie de l' Egypte à l' époque Arabe (Mémoires de la Société Royale de Géographie d' Egypte, vol. VIII.)
2. Mémoires sur l' histoire du Nil (Mémoires présentés à l' Institut d' Egypte, Tome 8,9), Tomes premier et deuxième Le Caire 1925.

- (91) Van Berchem : Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum, Egypte, Tome I, (Mémoires de l'Institut Français d'archéologie Orientale, Le Caire, vol XIX.)
- (92) Webster (Clarence) : A general History of Commerce.
- (93) Weill (David) :
Les bois à Epigraphe jusqu' à l' époque Mamelouk.
- (94,95) Wiet (Gaston) :
A corpus inscriptionum arabicarum, Egypt Tomes I-II
(96-97-98)
2. Histoire de la Nation Egyptienne, Tome IV
 3. Précis de l' histoire d' Egypte.
 4. Un résumé d' Idrisi (Extrait du Bulletin de la Société. Royale de Géographie. T. XX, Le Caire 1939.
 5. Jakubi (traduction) 1937.

